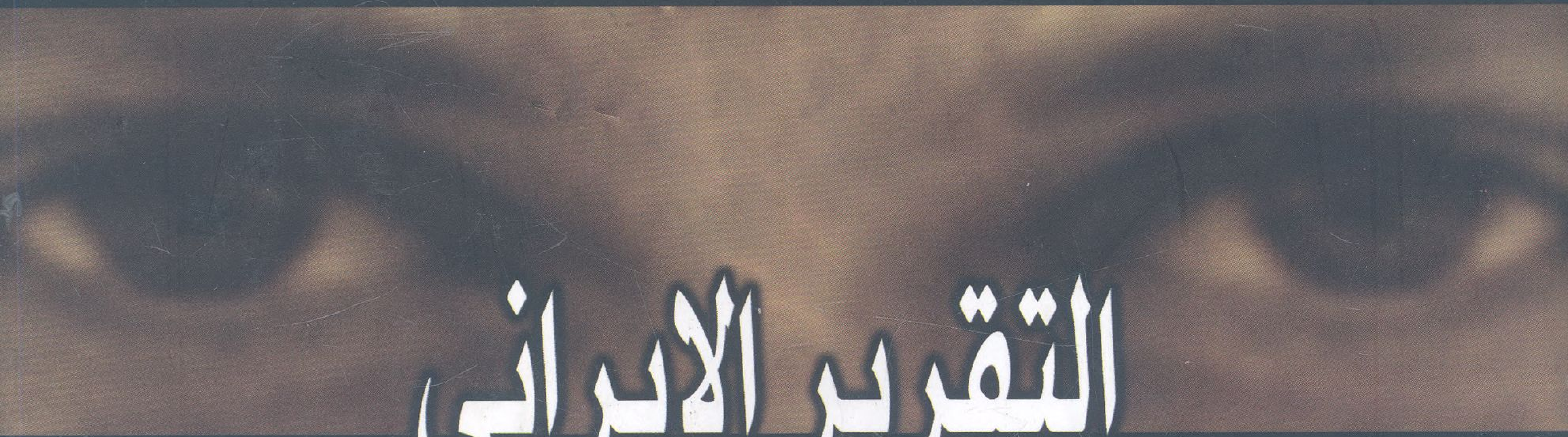

التقرير الإيرانى

إيران والثورة بين العرب والعالم

2

المشرف العام

فريد زهران

المقرر

سامح سعيد عبود

الباحثون

هويدا الرفاعى

إسماعيل خليل

أحمد سعيد تاج الدين

المحروسة

إهـــــــداء ٢٠١٠
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة

التقرير الإيرانى

إيران وتطورات الشأن الداخلى

من الثورة إلى اسلحة الدمار الشامل

(الجزء الثانى)

الإشراف العام

فريد زهران

مقرر التقرير

سامح عبود.

المحررون

أحمد سعيد تاج الدين إسماعيل خليل

هويدا الرفاعي

طبعة أولى: ٢٠٠٩

عنوان الكتاب: التقرير الإيراني .. إيران وتطورات الشأن الداخلي (ج٢)
تحرير : وحدة البحوث بمركز المحروسة
الناشر : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
قطعة رقم ٧٣٩٩ ش٢٨ من ش ٩ – المقطم – القاهرة
ت، ف : ٢٥٠٧٥٩١٧
e.mail : mahrosa@ mahrosa.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران
الغلاف والإشراف الفني للفنان : مجاهد العزب
المحرر العام : محمود الورداني
المستشار الاعلامي : مصطفى عبادة

رقم الإيداع : ٢٢٩٥٠ /٢٠٠٨
الترقيم الدولي : 977-313-270-6

جميع حقوق الطبع
محفوظة لمركز المحروسة
الطبعة الأولى ٢٠٠٩

المحتويات

الموضوع	ص
إيران.. والبحث عن حلفاء	٢٧٥
– العلاقات الإيرانية – المصرية	٢٧٧
– العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية	٣٣٧
– العلاقات السعودية – الإيرانية	٣٦٣
– العلاقات الاماراتية – الإيرانية والنزاع حول الجزر الثلاث	٣٨٣
– العلاقات الإيرانية – البحرينية	٤١٣
– الحرب العراقية الإيرانية	٤٣١
– دور الشيعة فى المنطقة	٤٥٧
– الثورة الإيرانية ومبدأ تصدير الثورة	٤٨٣

إيـــران
والبحث عن حلفاء

العلاقات المصرية – الإيرانية :

البعد التاريخى للعلاقات :

كانت هناك علاقات خاصة تربط إيران ومصر منذ حقب زمنية بعيدة وذلك لكونهما مركزين رئيسين وساحتين أصيلتين لحضارة الشرق، وكان لهما دور بارز ومؤثر فى تقدم تاريخ وحضارة البشرية، وترجع هذه العلاقات بين البلدين فى عهد حكومة "قوروش" فى إيران وتواجد الإيرانيين فى مصر، منذ ذلك التاريخ ظهرت التبادلات الثقافية والعلمية والاقتصادية بين الشعبين وعلى سبيل المثال فقد تم اقتباس "التقويم" و"الطب" من المصريين وذلك فى عهد الهخامنشيين، وكذلك اقتبسوا الخط من المصريين وطوروه وكتبوا به.

كما ساهم المصريون القدماء فى بناء الحضارة الآكمينية الإيرانية الباهرة، وتبدو هذه المساهمة واضحة حتى يومنا هذا فى آثار تلك الحقبة خاصة أعمدة برسيبوليس وتخت جمشيد على أطراف مدينة شيراز العامرة، كما قامت الدولة الاكمينية بمشروعات عمرانية فى مصر أدت إلى رواج اقتصادى كبير، ومن بين هذه المشروعات إعادة حفر قناة سيزو ستريس التى تربط بين النيل والبحر الأحمر وتوسعتها لتتلاءم مع النشاط التجارى المطرد الناتج عن ربط الشرق بالغرب وهو ما تسجله الآثار القديمة فى سيناء وجنوب مصر والصحراء الشرقية.

وفى العصر الساسانى وصل التكامل بين جامعتى الإسكندرية وجند يسابور إلى الحد الذى جعل العلماء يقارنون بين تطور العلوم فى الجامعتين،

حيث طلب كسرى أنو شروان أشهر ملوك ذلك العصر - العلماء المصريين للتدريس فى جامعة جند يسابور.

ومع ظهور الإسلام اتسمت هذه العلاقات بأهمية خاصة، واستمراراً لهذا التطور يجب اعتبار فترة حكم الفاطميين لمصر قمة إزدهار العلاقات الثقافية بين إيران ومصر. وتعتبر المصاهرات العقائدية بين المصريين والإيرانيين حجر الزاوية فى العلاقات الثقافية والتى بدأت منذ اختيار السيدة زينب رضى الله عنها مكاناً لاقامتها بعد موقعة كربلاء فى صدر الإسلام، فكان حب آل البيت الأطهار محوراً اجتمع حوله الإيرانيون والمصريون.

وفى عصر الدولة الصفوية التى أعلنت المذهب الشيعى الأثنى عشرى مذهباً رسمياً لإيران فى أوائل القرن العاشر الهجرى، استند علماء الدولة فى أبحاثهم المذهبية إلى مؤلفات علماء مصر، كما تباحثوا معهم فى كثير من المسائل المذهبية والثقافية.

وتطورت هذه العلاقات بالزواج الملكى الامبراطورى بين الأميرة فوزية بنت الملك فؤاد وأخت الملك فاروق على ولى العهد الأمبراطورى محمد رضا بهلوى - الذى أصبح امبراطوراً بعد ذلك - ولكن هذا الزواج لم يستمر طويلاً .

هذا، وتعتبر فترة السبعينات أزهى فترات التقارب المصرى الإيرانى حيث شهدت العلاقات المصرية الإيرانية أبان حكم الشاه والرئيس الراحل أنور السادات تحسناً كبيراً وتقارباً فى وجهات النظر، وقد ساهمت ايران فى تنفيذ بعض برامج مصر الاقتصادية والعمرانية بعد حرب ١٩٧٣ كتعمير مدن القناة وتطهير قناة السويس.

ولكن مع بداية الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ مرت العلاقات المصرية الإيرانية بفترات عصيبة حيث قامت إيران فى ١٩٧٩/٤/٢١ بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر بسبب توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (كامب ديفيد)، مما دعا مصر لقطع علاقاتها معها على الرغم من اعتراف مصر الكامل بقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

العلاقات السياسية :

لقد لعبت التطورات الدولية والإقليمية دوراً فى دفع العلاقات نحو إيجاد قنوات للتشاور حول الفاعل المشترك والضاغط من هذه التطورات، بدأت على مستوى كبار الموظفين وتطورت إلى المستوى الوزارى وصولاً إلى مستوى القمة، ومنها الغزو العراقى للكويت وقضية البوسنة والهرسك، وتداعيات أحداث ١١ سبتمبر، وتداعيات الاحتلال الأمريكى للعراق فى رفع مستوى التشاور إلى مستوى القمة.

كما كان لوفاة إعلان دمشق على أرض الواقع وتحوله من مشروع جنينى لحلف عسكرى إلى تحالف سياسى هش، فى زوال اختلافات وجهات النظر حول الوضع فى الخليج.

وتعد العلاقات المصرية - الإيرانية أقرب إلى المراودة واختبار النوايا من كونها ردود أفعال بين الطرفين والدليل على ذلك اتفاق الطرفين على التفاهم والتشاور لاحتواء كثير من المشاكل بينهما. وقد بدأت العلاقات المصرية - الإيرانية فى نهاية عام ١٩٨٩، تشهد أول اتصالات دبلوماسية بين البلدين فى عاصمة أوروبية (جنيف) وعربية (دمشق) بشأن الإفراج عن ١٠٠ محتجز مصرى فى إيران وتولى السفير منير زهران الاتصالات مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولية.

- وفى يناير ١٩٩٠ توجه السفير منير زهران إلى طهران كأول شخصية رسمية مصرية تزور إيران منذ قطع العلاقات بمناسبة وفاة أحد المراجع الدينية وذلك لتقديم واجب العزاء.
- وفى يوليو ١٩٩٠ عقد وصل أول وفد إيرانى للقاهرة برئاسة محمد على تسخيرى للمشاركة فى اجتماعات المجلس الوزارى لمنظمة المؤتمر الإسلامى بالقاهرة وصافح الرئيس مبارك تسخيرى خلال استقبال الرؤساء فى أول لقاء مباشر لمسئول إيرانى برئيس مصر منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.
- وفى فبراير ١٩٩١ أول لقاء مصرى - إيرانى على المستوى الوزارى بين الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية - آنذاك- وعلى أكبر ولاياتى فى بلجراد، وفى نفس هذا الشهر أعيد فتح

مكاتب رعاية المصالح فى عاصمة البلدين، وافتتح مكتب القاهرة وركز على مجال الثقافة.

- وفى مارس ١٩٩١ رفع مستوى التمثيل الدبلوماسى لبعثتى رعاية المصالح فى البلدين إلى مستوى سفير وتم تعيين السفير أحمد نامق رئيساً للبعثة الدبلوماسية المصرية فى إيران والسفير على أصغر محمدى رئيساً للبعثة الإيرانية بالقاهرة.
- وفى مايو ١٩٩٢ التقى وزيرا خارجية البلدين عمرو موسى وولاياتى – آنذاك– فى جاكرتا بأندونيسيا على هامش اجتماع قمة حركة عدم الانحياز.
- وفى سبتمبر ١٩٩٢ أعلن الرئيس حسنى مبارك لأول مرة فى حديث لمجلة المصور أن الرئيس رافسنجانى بعث إليه عدة رسائل لرفع مستوى العلاقات.
- فى يناير ١٩٩٥ أدانت مصر تهديدات إسرائيل بضرب المفاعلات النووية الإيرانية للأغراض السلمية، وإيران تشيد بموقف مصر.
- وفى سبتمبر ١٩٩٦ التقى موسى وولاياتى مرة أخرى على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك.
- فى مايو ١٩٩٧ أول زيارة لوزير خارجية إيران للقاهرة حيث نقل ولاياتى إلى الرئيس حسنى مبارك رسالة من الرئيس الأسبق رافسنجانى تضمنت الدعوة لحضور القمة الإسلامية فى طهران.
- وفى ديسمبر ١٩٩٧، أول زيارة لوزير خارجية مصر لطهران حيث رأس عمرو موسى وفد مصر فى اجتماعات المجلس الوزارى لمنظمة المؤتمر الإسلامى ثم القمة.
- فى ١٩ يونيو ٢٠٠٠،كان أول اتصال هاتفى بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى لتهنئة إيران بقبول طلب إنضمامها إلى مجموعة ال ١٥، الذى اعتبره المراقبون خطوة محسوبة نحو تطبيع العلاقات المصرية الإيرانية ويكتسب هذا الأمر أهميته بالنظر للجهود المصرية لقبول عضوية إيران خاصة فى ظل معارضة دول أمريكا اللاتينية وتأييد ماليزيا ومصر لإيران بما مكن من قبول عضويتها.

كذلك ما ذكره الرئيس مبارك فى أمريكا بشأن المواقف الإيرانية الرامية إلى توفير الأسلحة اللازمة للدفاع عن نفسها من أن إيران لا تشكل تهديداً فى مجال أسلحة الدمار الشامل، بل إسرائيل هى التى تشكل هذا التهديد.

يضاف إلى ما سبق، قيام الرئيس مبارك بتوجيه رسالة تهنئة للرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى بفوز الإصلاحيين فى الانتخابات البرلمانية وذلك فى ٢٤ فبراير ٢٠٠٠، وأعرب الرئيس مبارك فى الرسالة عن ثقته فى أن ذلك يؤدى إلى تعزيز السياسات الانفتاحية الهادفة لتشجيع التقدم فى المجتمع الإيرانى.

- وفى ١٤ يناير ٢٠٠١ عبَّر الرئيس خاتمى، عن الموقف الإيرانى من تطبيع العلاقات مع مصر فقال " إن إيران ومصر تشكلان جناحى الحضارة الإسلامية وأن مصر تتمتع بمكانة خاصة للإسلام والبلدان العربية وأن الشعب المصرى له دور كبير فى الحضارة الإسلامية".

ويلاحظ من هذا أن هناك نية قوية لدى الجانب الإيرانى لتطبيع العلاقات السياسية مع مصر لكن إيران تنتهج أسلوباً متدرجاً فى تطور العلاقات.

وعقب حدوث هجمات الحادى عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة، كان الرئيس مبارك قد أجرى اتصالاً هاتفياً بالرئيس خاتمى فى ٢٠٠١/٩/٢٥ من أجل التنسيق بين الدول العربية والإسلامية لاقتلاع الإرهاب، وطالب الرئيس مبارك بضرورة الحفاظ على العلاقات بين إيران ومصر وهو ما أكد عليه أيضاً كمال خرازى وزير الخارجية الإيرانى فى ٢٠٠١/٩/١٩ فى اتصاله بوزير الخارجية السابق أحمد ماهر.

ومن الملاحظ أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد ساعدت على اقتراب وجهات النظر المصرية – الإيرانية من حيث الدعوى المشتركة لعقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب تحت إشراف الأمم المتحدة. ومن مؤشرات تقارب وجهات النظر بين إيران ومصر عزوفهما عن الدخول فى التحالف الدولى الذى تقوده الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقد عكست هذه الرؤية الثنائية المصرية –

الإيرانية بداية مرحلة جديدة من التوافق الفكرى الاستراتيجي لمواجهة القضايا والمتغيرات العالمية.

- وفى أكتوبر ٢٠٠١، ثانى زيارة لوزير خارجية إيران لمصر حيث حضر كمال خرازى للتشاور حول موضوع الحرب على الإرهاب فى أعقاب أحداث سبتمبر.

- وفى يناير ٢٠٠٣ وزيرا الخارجية أحمد ماهر وكمال خرازى يلتقيان ضمن اجتماعات وزراء خارجية دول الجوار للعراق باسطنبول.

- وفى ديسمبر ٢٠٠٣، أول لقاء بين مبارك والرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى فى جنيف على هامش قمة المعلوماتية، وقد فتح هذا اللقاء الباب أمام تسريع الخطوات بإتجاه استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإزالة العقبات التى تعترض التجاوب المصرى مع الرغبة الإيرانية.

- وفى نفس الشهر بعث الرئيس مبارك ببرقية عزاء لخاتمى فى ضحايا الزلزال الذى ضرب مدينة بام الأثرية، وقرر إرسال جسر جوى من المساعدات تضامناً مع الشعب الإيرانى فى هذه الكارثة.

- وفى يناير ٢٠٠٤، تلقى وزير الخارجية السابق أحمد ماهر رسالة من كمال خرازى عبر فيها عن شكر الشعب الإيرانى للتضامن الذى أبدته مصر تجاه الشعب الإيرانى.

- وفى نفس الإطار فإن استضافة إيران لمؤتمر القمة الثالث لمجموعة الدول الإسلامية الثمانى بطهران يومى ١٩ و ٢٠ فبراير ٢٠٠٤، وفرت فرصة جديدة للقاء والتشاور وقد استبقت إيران انعقاد هذا المؤتمر بتغيير اسم شارع الإسلامبولى، وبإصدار وزارة خارجيتها بياناً يعبر فيه عن الرغبة فى استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر.

ولكن جاء عام ٢٠٠٨ حاملاً لرياح غير طيبة قادت العلاقات بين البلدين إلى طريق شبه مسدود حيث أثار إنتاج الفيلم الإيراني" إعدامَ فرعون" غضب القاهرة لنَيله من شخصية الرئيس الراحل أنور السادات واعتبار خالد الاسلامبولى زعيم المجموعة التى قامت باغتياله عامَ ١٩٨١ شهيداً وبطلاً .

وقد احتجت مصر رسمياً لدى إيران معلنة غضبها على الفيلم الإيرانى، وقالت وزارة الخارجية المصرية أنها استدعت أرفع دبلوماسي إيرانى فى القاهرة يوم الأثنين ٧-٧-٢٠٠٨ محذرة من توتر العلاقات بين البلدين وإمكانية أن يلحقها الضرر بسبب فيلم إيرانى عن اغتيال الرئيس المصرى الراحل أنور السادات. وأضافت فى بيان أن مساعد وزير الخارجية للشؤون الآسيوية تامر خليل أبلغ السفير سيد حسين رجبى رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة أن الفيلم الإيرانى "إعدام الفرعون" الذى ذكرت الصحف المصرية أنه يصف السادات بالخائن ويمجد قتلته "يسيىء للعلاقات بين البلدين". وقال البيان الذى أدلى به مصدر مسؤول أن مساعد الوزير للشؤون الآسيوية أكد للدبلوماسى الإيرانى "أن مثل هذه الأمور لا تصح ولا تدل بأى شكل على أن ايران تتفهم الحساسيات المصرية" محذراً من أن الفيلم "يؤثر على أى تطور إيجابى للعلاقات المصرية الإيرانية".

وبعد ذلك العرض للعلاقات المصرية الإيرانية وتطورها، لابد من الإشارة إلى عدد من العوامل التى تحكمت فى مسار العلاقة بين البلدين، وأبرز هذا العوامل:

١. الخلاف المذهبى بين مصر التى تعد أكبر بلد سنى فى المنطقة وبين نظام طهران الذى يحمل لواء التشيع فى العالم الإسلامى، خاصة فى ظل فكرة تصدير الثورة التى حمل لواءها الخميني، ونظرًا للثقل الذى تتمتع به مصر فى العالمين العربى والإسلامى فقد التفتت إليها أنظار الشيعة واتجهوا صوبها محاولين نشر مذهبهم بشتى الطرق ونتيجة لذلك فقد اتخذت السلطات المصرية إجراءات حازمة في التعامل مع الفكر الشيعي، حيث قامت باعتقال العشرات من الناشطين الشيعة وعملت على محاصرة أى نشاط شيعى بالبلاد ووجهت الاتهامات إلى العديد من القيادات الشيعية وكشفت عن علاقات هذه القيادات بالنظام الإيرانى، كما انعكست هذه الضربات الأمنية من قبل السلطات المصرية للشيعة انعكست على العلاقة بإيران.

٢. الموقف من الجماعات الإسلامية المصرية: فنتيجة لتضييق النظام المصرى على النشاط الشيعى والخلافات بين القاهرة وطهران،

عمدت إيران إلى محاولة استقطاب بعض الناشطين الإسلاميين السنة المعارضين لحكم مبارك، وكانت تهدف من خلال هذا الإجراء تحقيق أكثر من هدف في آن واحد، فمن جهة، استخدامهم كورقة للضغط على النظام المصرى والمساومة بهم، من جهة أخرى تسويق نفسها فى العالم الإسلامى فى صورة الدولة المدافعة عن قضايا الإسلام والإسلاميين ضد النظم العلمانية الحاكمة، هذا بالإضافة إلى محاولة اختراق الحركة الإسلامية السنية وتحويلها للمذهب الشيعى أواستخدامها كأداة لخدمة المشاريع الإيرانية فى حال عدم تشيعها، وفى هذا السبيل استضافت طهران بعض القيادات الإسلامية المصرية البارزة على رأسهم "مصطفى حمزة" أمير الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية المصرية فى الخارج .

٣. العلاقة بالولايات المتحدة: فمنذ اتفاقية السلام التى وقعها الرئيس المصرى السابق "أنور السادات" مع إسرائيل ومصر جزء أساس من المحور الأمريكى فى المنطقة، لذلك فقد ظلت سياسة مصر وعلاقتها مرهونة بارتباطها بهذا المحور، وحرصت مصر على عدم الاقتراب أو ممارسة أى لون يوحى بأن هناك توجهًا مصريًا يسير خارج النص المكتوب أمريكيًا للعلاقة المصرية مع أى دولة غير منخرطة فى النادى الأمريكي، ومن ضمنها بطبيعة الحال إيران.

٤. سياسات إيران فى المنطقة: بعد مجيء الخومينى إلى السلطة فى طهران تغيرت العديد من ملامح السياسة الخارجية الإيرانية وتشكلت تحالفات جديدة فى المنطقة لمواجهة الأطماع الإيرانية ووقف الامتداد الشيعي، ونتج عن هذا بناء محور أمن إقليمى ثلاثي، تكون من السعودية والعراق ومصر فى مواجهة الجموح الإيرانى وكسر شوكته، واستطاع هذا المحور أن يتصدى للخطر الإيرانى ويحمى البوابة الشرقية للأمة العربية، لكن دخول العراق إلى الكويت أدى لانفصام عرى هذا المحور وبدأت خارطة المنطقة تتغير بعد حرب الخليج الثانية، حيث أخذ البلدان فى تبادل الوفود، وعادت العلاقات الدبلوماسية على مستوى مكاتب رعاية المصالح وأيدت مصر عام ١٩٩٩ انضمام إيران إلى

عضوية مجموعة الـ ١٥ وسعت لإقناع بعض دول أمريكا اللاتينية التى كانت رافضة لهذا الانضمام – كما سبق القول –، وأخذت العلاقات تتطور بصورة تدريجية لكنها، اصطدمت بعدد من العوائق :

أ- قضية أمن الخليج واحتلال إيران للجزر الإماراتية وتدخلها فى البحرين بزعم دعم الأغلبية الشيعية، بالإضافة للمناورات العسكرية التى تجريها من آن لآخر فى مياه الخليج.

ب- النفوذ الإيرانى المتعاظم فى العراق بعد الاحتلال الأمريكى من خلال الأحزاب والميليشيات الشيعية.

ج- دعم حزب الله فى لبنان فى مواجهة الحكومة اللبنانية .

هذه العوائق دفعت فى اتجاه إعادة التوتر بين البلدين من جديد ليصل ذروة التوتر بعد هجوم الرئيس حسنى مبارك على الشيعة فى العالم واتهامهم بأن ولائهم ليس لبلدانهم وإنما لإيران، وتصريحات وزير الخارجية أحمد أبو الغيط المتكررة التى تحذر من تصاعد النفوذ الإيرانى فى المنطقة.

العلاقات الاقتصادية :

- تعتبر فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوى أزهى فترات التقارب المصرى الإيرانى حيث شهدت العلاقات تطوراً كبيراً وتطابقاً فى وجهات النظر، وقد ساهمت إيران فى تنفيذ بعض برامج مصر الاقتصادية والعمرانية بعد حرب ١٩٧٣ كتعمير مدن القناة وتطهير قناة السويس، وقام الرئيس الراحل أنور السادات بدعوة نجل الشاه لزيارة رسمية لمصر بمناسبة إعادة افتتاح قناة السويس فى ١٩٧٥/٦/٥.
- ومع تطور العلاقات الاقتصادية بين إيران ومصر تم إنشاء خط بحرى بين البلدين وإنشاء شركة الملاحة المصرية الإيرانية.

ومن بين الاستثمارات فى فترة السبعينات تأسيس شركة ميراتكس (مصر وإيران للغزل والنسيج) فى عام ١٩٧٤ والتى يبلغ رأسمالها

المالى ٥٤ مليون جنيه مصرى حصة إيران فى هذه الشـركة ٤٩% و٥١% منها حصة الجانب المصرى ويبلغ صافى أرباحها السنوية ٢ مليون دولار.

- **بنك مصر إيران للتنمية** : رأسماله ١٠٠ مليون دولار (٢٠% من أسهم البنك تخص الجانب الإيرانى) وكان الهدف من تأسيسه منذ عقدين توفير التسهيلات البنكية للتجار لتنمية العلاقات الاقتصادية.

- تم إنشاء عدة مصانع لإنتاج سكر القصب بمحافظة خوزستان تكلفتها ١٤٩ مليون دولار، ويتولى الخبراء المصريون مهمة التخطيط والتشغيل والإنتاج والأشراف عليها. ويعد هذا المشروع من أكبر المشاريع فى الشرق الأوسط.

وهناك العديد من الاتفاقيات المبرمة بين شركة جاك المصرية وشركة صناعة السيارات الإيرانية التى يقدر حجمها فى حالة التنفيذ بالكامل ٥٥٠ مليون دولار.

- وفى أبريل ١٩٩١، إفرجت مصر عن الأرصدة الإيرانية فى البنوك وتفعيل نشاطات بنك مصر إيران وشـركة المنسوجات بالسويس والاستثمارات فى بعض الفنادق بالقاهرة.

- وشهد عام ١٩٩٥ بدء اتصالات بين غرف التجارة والصناعة فى طهران والقاهرة لبحث العلاقات الاقتصادية.

- وفى أبريل ١٩٩٦، رفضت مصر المشاركة فى تنفيذ قرار الرئيس الأمريكى بيل كلينتون بفرض حظر تجارى على إيران وجاء الرفض على الهواء مباشرة خلال مؤتمر صحفى مشترك بين وزير الخارجية عمرو موسى ومندوبة الولايات المتحدة فى مجلس الأمن مادلين أولبرايت عقب استقبال الرئيس مبارك لها حيث أدعت أنها ناقشت هذا الموضوع مع الرئيس فتدخل موسى مقاطعاً لها نافياً بحث هذا الموضوع خلال اللقاء.

- وفى مارس ١٩٩٨، وفى إطار تفعيل التعاون الاقتصادى غير الحكومى، زار وفد من أتحاد الصناعات برئاسة عبد المنعم سعودى طهران، وفى يونيو من نفس العام قام وفد إيرانى برئاسة على أبو خاموسى رئيس أتحاد غرف التجارة والصناعة والتعدين فى إيران بزيارة القاهرة، ووقع الطرفان أول بروتوكول للتعاون الصناعى بين الطرفين.

- ثم كانت زيارة الوفد الاقتصادى المصرى برئاسة رئيس هيئة المعارض والأسواق الدولية مدينة طهران فى الفترة من ١١ - إلى ١٩٩٩/٦/١٩، فى إطار التحضير لمشاركة مصر فى معرض طهران الدولى، وتم توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين تنص على تبادل البلدين فى المعرضين الدوليين المقامان فى القاهرة وطهران بحيث تكون المشاركة سنوية فى المعارض المتبادلة.

- وكانت مشاركة مصر فى معرض طهران الدولى فى دورته الخامسة والعشرين فى الفترة من ١-١٩٩٩/١٠/٧ بجناح ضم نحو ٦٢ شركة من كبرى الشركات المصرية ووفد اقتصادى يضم ٨٠ رجل أعمال ومستثمر من ممثلى الشركات المصرية.

- قيام رئيس مؤسسة التنمية الإيرانية (اتحاد الصناعات الإيرانى) بزيارة القاهرة على رأس وفد اقتصادى ضم ممثلى الجانب الإيرانى من شركة مصر إيران للغزل والنسيج فى الفترة ٢٤ - ١٩٩٩/٧/٣٠، وبحث الوفد إمكانية مساهمة إيران فى مشاريع التنمية الكبرى فى مصر خصوصاً فى شمال خليج السويس وتوشكى.

- تم افتتاح معرض المنتجات الإيرانية فى القاهرة فى الفترة من ١ - ١٩٩٩/١١/٧ شاركت فيه نحو ٢٧٠ شركة إيرانية من قطاعات مختلفة، ونحو ٣٠٠ رجل أعمال ومستثمر إيرانى وأسفرت فعاليات المؤتمر عن عقود للشركات الإيرانية بقيمة ٢٠٠ مليون دولار تتضمن التعاون فى مجالات عدة خصوصاً قطع غيار السيارات وقطاعات الصلب والنحاس والأسمنت وأجهزة الكهرباء والالكترونيات والدراجات البخارية ومحركات الديزل.

- شهد عام ٢٠٠٠ تطوراً فى التعاون الاقتصادى بين البلدين حيث تعددت اللقاءات والمعارض ومجالات التعاون تعبيراً عن رغبة فعلية فى تطوير العلاقات بشكل أكبر والتصدى للمشكلات الاقتصادية القائمة بين البلدين، ومن خلال إقامة سوق القاهرة الدولى التجارى الثالث والثلاثين فى مارس ٢٠٠٠، تم توقيع مذكرة تفاهم بين مصر وإيران، وإلى جانب هذه المذكرة قامت كل من شركة سيبا وخودرو الإيرانيتين بتوقيع اتفاقين مع مجموعة جاك المصرية لإنتاج السيارات وذلك لإنتاج حافلات وباصات ومينى باص فى مصر بقيمة تتجاوز

٢٠٠ مليون دولار فى أكبر اتفاق من نوعه بين شركات مصرية وإيرانية وقد تم توقيعه فى نوفمبر ٢٠٠٠.

أما فيما يخص المعارض التى اشتركت فيها الدولتان فإلى جانب مشاركة إيران فى سوق القاهرة الدولى فقد أقيم معرض للمنتجات المصرية فى ٢٠٠٠/٦/٢٥ وهو أول معرض مصرى فى إيران. وقد شاركت فيه العديد من الشركات بلغ عددها حوالى ٢٠٠٠ شركة، كما شاركت مصر فى معرض طهران التجارى الدولى فى ٢٠٠٠/٩/٣٠، وشاركت ٧٨ شركة فى مجالات الكهرباء والالكترونيات ومسطحات الصلب وحديد التسليح ومنتجات البولى أستلين إضافة إلى الأدوات المنزلية والأثاث ووقعت صفقات تجاوزت ٧٠ مليون دولار.

- وصل حجم الاستثمارات الإيرانية فى مصر وفقاً لبيانات الهيئة المصرية العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى ما يتجاوز ٧٥٠ مليون جنيه وذلك فى أكتوبر ٢٠٠٠.

وبرغم ما سبق ذكره، فقد بلغت قيمة الصادرات الإيرانية إلى مصر ١٢ مليون دولار فى حين بلغت قيمة الصادرات المصرية أقل من مليون دولار.

- عام ٢٠٠١، مثلت مساندة مصر لإيران من أجل إنضمامها لعضوية منظمة التجارية العالمية نقلة نوعية فى طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين وعكست قدراً من التفاهم الاقتصادى بين البلدين.

العلاقات الثقافية :

لمصر وإيران دور بارز فى صنع الثقافة والحضارة الإنسانية، وهناك خلفية تاريخية ثقافية تعود إلى عدة آلاف من السنين ممتزجة بعناصر إلتقاء دينية وعقائدية متشابهة، وذلك خلال دورات من التاريخ، مرتبطة بثقة متبادلة بين الطرفين، مع إمكان وجود قوى كامنة للتقارب وتدعيم العلاقات الثقافية بين البلدين، وبعبارة أخرى فقد كانت هذه الماهية الثقافية الدينية المشتركة دعامة قوية للعلاقات الأخرى بين البلدين.

وتعتبر المصاهرات العقائدية بين المصريين والإيرانيين حجر الزاوية فى العلاقات الثقافية بينهم والتى بدأت منذ اختيار السيدة زينب وال البيت

رضى الله عنهم مصر مكاناً لإقامتهم بعد موقعة كربلاء فى صدر الإسلام، فكان حب آل البيت الأطهار محوراً اجتمع حوله الإيرانيون والمصريون، وقد بلغت المصاهرات العقائدية ذروتها فى عهد الدولة الفاطمية عندما أقيم ضريح رأس الإمام الحسين رضى الله عنه والأزهر الشريف بالقاهرة المعزية التى أصبحت مركز الدعوة لحب آل البيت رضى الله عنهم.

كما أنشأ الفاطميون مركز دعوة آخر فى إيران تخرج فيه كبار الدعاة المذهبيين مثل ناصر خسرو وهبة الله الشيرازى والحسن الصباح وقد استند علماء الدولة الصفوية التى أعلنت المذهب الشيعى الاثنى عشرى مذهباً رسمياً لإيران فى أوائل القرن العاشر الهجرى لهذا المركز فى أبحاثهم المذهبية والثقافية، ولازلنا نذكر زيارة العلامة بهاء الدين العاملى لمصر ومباحثاته مع الشيخ البكرى فى الأزهر الشريف وتأليفه لكتابيه الكشكول والمخلاة فى مصر، ويذكر المقريزى أن كثيراً من العادات والتقاليد والاحتفالات الإيرانية مثل النوروز قد راج فى مصر منذ عهد الدولة الفاطمية.

أما المصاهرات اللغوية فيعرفها العامى والمثقف وليست فى حاجة إلى بيان ابتداء من المفردات اللغوية الفارسية التى دخلت العامية المصرية والاستخدامات العربية الفصحى فيها قبل العثمانيين ومن خلالهم.

من جانب آخر وفى إطار تعدد أوجه العلاقات الثنائية بين مصر وإيران فقد شهدت العلاقات الثقافية تطوراً فى نفس هذا السياق..

- حيث صدرت فى مصر لأول مرة فى أغسطس ٢٠٠٠ عن الأهرام دورية تعنى بالشئون الإيرانية وهى مختارات إيرانية وأكدت المجلة فى المقال الافتتاحى للعدد الأول على أهمية إيران وعلاقتها بمصر بما لها من خصوصية تنعكس آثارها على الأمة العربية.
- شاركت إيران فى مهرجان القاهرة الدولى العاشر لسينما الأطفال الذى أقيم فى مصر فى مارس ٢٠٠٠ وحصلت فيه على الجائزة البرونزية بفيلم "بيضة واحدة لا تكفى" ضمن الأفلام التليفزيونية الطويلة، وفازت بالجائزة الذهبية للأفلام السينمائية الطويلة بفيمل "ابن مريم" كما فازت بالجائزة الفضية للأفلام السينمائية القصيرة بفيلم "الاوزة المهاجرة".
- وإلى جانب هذا التبادل الثقافى فقد شارك وفد من الباحثين من الأهرام وجامعتى القاهرة وعين شمس فى ندوة مشتركة مع معهد الدراسات

الأسيوية الإيرانى وقد اشتملت الزيارة على العديد من المناقشات التى تخص علاقات البلدين والظروف الإقليمية والدولية الميحطة.

- شارك وفد رفيع المستوى برئاسة آية الله جناتى رئيس مجلس صيانة الدستور فى أعمال مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية فى يوليو ٢٠٠٠، كما شهد عام ٢٠٠٠ أيضاً اتفاق شيخ الأزهر والشيخ كاظم موسى مستشار رئيس الجمهورية الإيرانية فى أغسطس ٢٠٠٠، على دعم التعاون بين الأزهر والمؤسسات الإسلامية فى إيران خاصة فى مجالات تحقيق المخطوطات الإسلامية ودعم المكتبات الموجودة بين البلدين عن طريق تبادل صور المخطوطات وأمهات الكتب الدينية.
- كما أهدى الوفد الإيرانى لمكتبة الأزهر تسع مجلدات من دائرة المعارف الإسلامية التى تنجزها إيران بالفارسية وتقوم بترجمتها إلى اللغة العربية.
- شهد عام ٢٠٠١، خطوة هامة جداً فى العلاقات الثقافية بين مصر وإيران والتى تمثلت فى زيارة وفد الأزهر لإيران فى شهر يناير ٢٠٠١ برئاسة مفتى الديار المصرية آنذلك، وكان لهذه الزيارة وقع طيب فى نفوس الإيرانيين، وقد أسفرت هذه الزيارة على اتفاق على ضرورة إحياء جهود التقريب بين المذاهب، وضرورة تواصل اللقاءات بين الأزهر والحوزة الدينية الشيعية فى إيران.
- أهدت إيران مكتبة الإسكندرية ألف كتاب مما يعكس مدى التطور الثقافى بين البلدين.
- شاركت دار المعارف المصرية لأول مرة فى معرض طهران الدولى الرابع عشر للكتاب فى عام ٢٠٠١.
- نتيجة لتطور العلاقات بين البلدين أذاع التليفزيون المصرى لأول مرة فى ٢٠٠١/٦/٢٦ برنامجاً خاصاً عن إيران بمناسبة فوز الرئيس محمد خاتمى لفترة حكم ثانية.

يتضح مما سبق أن العلاقات الثقافية بين مصر وإيران أخذت تشهد فى الآونة الأخيرة نمواً وتطوراً كبيراً نظراً لأن الشعبين بات لديهم قناعة كبيرة بأهمية الحوار والتعاون والتقارب. من ناحية أخرى تزيد التحديات التى يواجهها العالم الإسلامى منذ الحملة على الإسلام فى ثوب الدعوة للحرب على الإرهاب من أهمية وضرورة تقوية وحدة الصف الإسلامى لمواجهة مثل هذه التحديات.

ومن مؤشرات استمرار تطور هذه العلاقات مستقبلاً، أن الخطاب الإيرانى لم يعد يعبر عن اتجاه بعينه فى الداخل الإيرانى من حيث التقسيم التقليدى لإيران بين إصلاحيين ومحافظين ولكن خطاب حوار الحضارات هو ترجمة واقعية لكفاة اتجاهات الفكر فى الداخل الإيرانى، كما يتضح ذلك من تصريح مرشد الثورة الإيرانية فى ٢٠٠١/١/٩ الذى دعا فيه إلى ضرورة وحدة الأمة الإسلامية، ومن هنا يمكن أن يصبح المدخل الثقافى مدخلاً للتقارب السياسى والاقتصادى بين إيران والدول العربية بصفة عامة وبين إيران ومصر بصفة خاصة.

العلاقات الإيرانية – التركية :

بداية هناك صراع مكتوم بين كل من إيران وتركيا حول ثلاث نقاط أساسية (٣) :

أولاً : الصراع حول القيادة العالمية الإسلامية.

ثانياً : الصراع حول النفوذ فى شمال العراق، والصراع حول الترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج العربي.

ثالثاً : الصراع حول ملء الفراغ السياسى الناشئ فى جمهوريات وسط آسيا الإسلامية.

وفيما يتعلق بالصراع "التركى – الإيراني" حول القيادة العالمية الإسلامية، يمكن الإشارة إلى اعتقاد تركيا فى كونها البديل الذى تفضله النخبة السياسية العربية وذلك إذا اضطرت هذه النخبة إلى موقف تختار فيه بين تركيا وإيران. أما إيران فهى تعتقد بأنها تقدم النموذج الشورى لكافة الحركات السياسية الإسلامية فى المنطقة العربية.

أما فيما يتعلق بالصراع التركى – الإيرانى حول النفوذ فى شمال العراق فيمكن الإشارة إلى أن مزاحمة إيران لتركيا فى هذه المنطقة يأتى فى اتجاه إفشال المحاولات الكردية فى تقرير المصير خوفاً من تطلعات الأكراد فى إيران المحرومين من حقوقهم القومية. السياسية والثقافية. أما تركيا

(٣) حسين معلوم، الصراع التركى الإيرانى وتداعياته على المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص ٢١٨- ٢١٩.

فتسعى إلى احتواء الفيدرالية التى يحاول الأكراد اعتمادها، من خلال الطرق الدبلوماسية والتودد إلى قادة الشعب الكردى من دون الاعتراف الرسمى بصيغة الفيدرالية ومؤسساتها.

وفيما يتعلق بالصراع التركى – الإيرانى حول الترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج العربي.. فيمكن الإشارة إلى أن الصراع حول هذه المنطقة يعود إلى أهميتها بالنسبة إلى كل من إيران وتركيا. إذ يبدو بوضوح أن الخليج العربي، من جهة، يمثل بالنسبة إلى إيران واحداً من أهم ثوابت سياستها الأمنية والاستراتيجية، ليس فقط بحكم الموقع الجيو سياسى للخليج، وإنما بالنظر إلى أن هذه المنطقة تمثل مستودع الطاقة العالمي، وتمثل المركز الرئيسى لثقل الدور الإيرانى فى المنطقة والعالم، خاصة وأن النزعة ذات الطابع الإمبراطورى والتوسعى هى جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية. وقد برز هذا الدور عبر الوجه الدينى للثورة الإيرانية التى أصبحت تمثل تهديداً كبيراً لشرعية النظم الحاكمة فى الخليج. وفى نفس الوقت يبدو بوضوح أيضاً أن الخليج العربى من جهة أخرى يمثل بالنسبة إلى تركيا أهمية جيوستراتيجية وأمنية للنظام التركى ومن ثم فإن أى اختلال فى التوازن الإستراتيجى فى الخليج لصالح إيران، يمثل مساساً بالأمن القومى فى التصور التركي.

وفيما يتعلق بالصراع التركى – الإيرانى حول ملء الفراغ السياسى الذى نشأ نتيجة غياب الاتحاد السوفيتى فى جمهوريات وسط آسيا الإسلامية، فيمكن الإشارة إلى أن أهمية هذه الجمهوريات بالنسبة إلى كلا الدولتين، يأتى فى كونها تمثل عمقاً استراتيجيا بالنسبة إلى إيران وتركيا، بل ومركز الثقل فى الصراع الناشب بينهما حول المنطقة العربية.

ومع بداية عام ١٩٩٧ شهدت العلاقات الإيرانية – التركية حلقة جديدة من التوتر بسبب التقارب التركى – الإسرائيلى، فقد اختارت تركيا مثلاً شركة إسرائيلية لتحديث الدبابات التركية فى صفقة بلغت قيمتها ٦٦٨ مليون دولار، وقد أعطى ذلك التقارب التركى الإسرائيلى مؤشراً على الأهمية التى يعقدها الجانب التركى على علاقاته مع إسرائيل وحرصه على المضى قدما فيها وهو ما أثار التحفظ الإيرانى حيث ينظر الإيرانيون بقلق إلى التطورات المتنامية على صعيد العلاقات التركية – الإسرائيلية الحليفتان لأمريكا والمشاركان فى محاربة النفوذ الإسلامى الراديكالى فى المنطقة. ويرجع السبب الرئيسى لهذا القلق إلى التطور الذى اتسمت به هذه العلاقات وإلى

بلوغها مستويات جديدة من التنسيق فى مناطق تعتبرها إيران مصدر قلق لها على صعيد نفوذها الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى، ناهيك عن المجال الرئيسى للقلق الإيرانى والمتمثل فى التعاون المخابراتى والعسكرى بين البلدين والتقارير الصحفية التى أكدت تعاونهما وتنسيقهما المشترك الذى يستهدف فى المقاوم الأول المصالح الإيرانية، خاصة أن لإيران خبراتها فى التعاون الاستخباراتى مع البلدين منذ عام ١٩٥٨ حتى سقوط الشاه، حيث أبرمت إسرائيل وتركيا وإيران اتفاقية الرمح الثلاثى عام ١٩٥٨ وكانت تنص على تبادل المعلومات الأمنية وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء أجهزة الدول الثلاث لتبادل المعلومات، وبموجبها أنشأ الموساد مركزاً استخبارياً فى تركيا وفى إيران، وازدهر نشاط مركز الموساد فى تركيا بوجه خاص فى الثمانينات بعد سقوط الشاه (٤).

العلاقات الإيرانية – الأمريكية :

فى ذاكرة التاريخ الوطنى الإيراني، وفى الوجدان الشعبى العام، تظل قضية إسقاط أول حكومة وطنية مستقلة بزعامة الدكتور محمد مصدق على أيدى رجال المخابرات المركزية الأمريكية، الخيط الفاصل فى ذلك الجدل الساخن بين المتفائلين والمتشائمين بمستقبل العلاقات الأمريكية – الإيرانية.

وقضية العلاقات الإيرانية – الأمريكية قد شهدت نقلات مختلفة منذ سقوط الشاه على يد رجال الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩.

وعلى أمواج هذه العلاقات التى لم تعرف ثباتاً، دعونا نعود إلى صيف عام ١٩٥٣ حين بددت الإدارة الأمريكية كل الآمال التى كان قد علقها بعض المتفائلين من الوطنيين الإيرانيين آنذاك على سياسات الإدارة الأمريكية الإيجابية، بخصوص تفهم حس الاستقلال لدى عامة الإيرانيين، والتى تبلورت فى حدها الأدنى بسياسة حكومة محمد مصدق النفطية الوطنية المستقلة.

فى ذلك الوقت من التاريخ الإيرانى العصيب، أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بصورة علنية ورسمية، على إسقاط حكومة مصدق الوطنية لأنها

(٤) احمد السمان، المنظور الإيرانى للتحالف التركى – الإسرائيلى، مختارات إيرانية، السنة الثانية، يونيو ٢٠٠٢، العدد ٢٣، ص ٥٦.

اصطدمت فى بعض توجهاتها المستقلة مع توجهات الأمريكيين ومصالحهم النفطية فى إيران والمنطقة.

وقد جاءت تلك الخطوة خلافاً للموقف الأولى الذى كانت إدارة الرئيس الأميركى الأسبق ترومان قد اتخذته فى دعم سياسة إيران النفطية المناهضة للشركات البريطانية المحتكرة لمنابع الطاقة الإيرانية، قبل نحو عام من تلك الواقعة السوداء.

ففى الوقت الذى كانت تشعر فيه الولايات المتحدة أن بإمكانها الحلول محل بريطانيا العظمى فى احتكار النفط الإيراني، وقفت إلى جانب نزعة التحرر النفطى الإيرانى من الاحتكار البريطانى فى معركة لاهاى الإيرانية ضد الشركات البريطانية، والتى أدت فى حينه إلى تأميم مصدق للنفط الإيرانى[1].

أما تحت حكم الشاه فكانت إيران تعتبر وكيلة الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسية فى المنطقة، وحظيت بدعم وتأييد من الولايات المتحدة.. نظراً لأهميتها الاستراتيجية. فإيران تملك موقعاً محورياً كمفترق طرق بين ثلاث مناطق حيوية هى الشرق الأوسط وجنوب آسيا والاتحاد السوفييتى (سابقا)، وبالموازاة مع الأهمية الاستراتيجية، كانت هناك أهمية اقتصادية لطهران حيث كانت واشنطن أحد أكبر الشركاء التجاريين لطهران.. حيث كانت هذه العلاقة الاقتصادية تؤمن آلاف الفرص للمواطنين الأمريكيين ونحو ثلاثة مليارات دولار من عائدات الصادرات الأمريكية لطهران، وكذلك الأرباح التى تحققها شركات النفط الأمريكية من حقول النفط الإيرانية.

وبسقوط الشاه عام ١٩٧٩ وقيام الجمهورية الإسلامية، توترت العلاقات الإيرانية – الأمريكية.. حيث شعرت واشنطن أنها خسرت إحدى قلاعها الإقليمية فى ظل مناخ دولى بالغ الحساسية. وبرزت لدى الولايات المتحدة مخاوف ارتبطت بالتبعات بعيدة المدى للحدث الإيراني.. وقد تبلورت هذه المخاوف فى أربعة احتمالات أساسية [2] تمثلت فى :

الاحتمال الأول، إمكانية حدوث اجتياح سوفييتى لإيران يسفر عن سيطرة كلية أو جزئية على أراضيها، بحيث يصل السوفيت إلى عمق المياه الدافئة

---

[1] محمد صادق الحسينى، إيران .. سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، الطبعة الأولى، يناير ٢٠٠١، ص ٦٧.

[2] عبد الجليل المرهون، إيران والولايات المتحدة : السياقات السياسية والإستراتيجية (١ من ٢)، صحيفة الرياض السعودية، العدد ١٣٤٠٣، ٤ مارس ٢٠٠٥.

ويضعهم بذلك فى مواجهة مباشرة مع القوة العسكرية الأمريكية، الأمر الذى من شأنه أن يرفع عالياً احتمالات الصدام العسكرى بين القوتين العظميين.

وكان الخوف الآخر أو **الاحتمال الثاني**، الذى ساور المخططين الأمريكيين قد تمثل فى اندلاع فوضى داخلية تقود إلى تمزق إيران إلى دويلات متناحرة وعلى الرغم من أن مثل هذا الاحتمال كان يبدو لأول وهلة فى مصلحة الولايات المتحدة التى دخلت فى عداء شامل مع النظام الجديد فى طهران إلا أن الحقيقة خلاف ذلك إذ كان من شأن مثل ذلك التطور أن يفتح الطريق أمام تدخل روسي، وحتى من دون هذا التدخل، كان من شأن انجرار إيران إلى فوضى داخلية أن يضع منطقة الخليج برمتها على فوهة بركان ويفتح الباب أمام احتمالات خطرة تطال الأمن فى المنطقة الممتدة من هرمز إلى كراتشى.

وتمثلت المخاوف الأمريكية من **ناحية ثالثة**، فى احتمال اندفاع النظام الجديد فى طهران باتجاه الداخل الخليجى للسيطرة على مواقع نفطية أو ممرات استراتيجية أو ما هو أكثر من ذلك. وقد رأى المخططون الأمريكيون أن طهران قد تستند فى مثل ذلك التحرك إلى قوى الإسلام الراديكالي.

ومن جهة رابعة، برز لدى المخططين الأمريكيين احتمال لا يقل خطورة عن كل ما سبق، وهو إمكانية التقاء إيرانى سوفييتى يحقق لروسيا حلماً مديداً عجزت عن تحقيقه كل آلاتها العسكرية والدبلوماسية.. بيد أن هذا الاحتمال استند إلى خلط بين ما هو سياسى وإيديولوجى فالثورة التى أسقطت الشاه كانت ستفقد مبرر وجودها لو دخلت فى تحالف مع موسكو على خلفية عدائها لواشنطن.

وطوال العقود الثلاث محل البحث (١٩٧٩ – ٢٠٠٨) لم تأخذ العلاقات الإيرانية – الأمريكية مساراً ثابتاً أو خطاً مستقيماً بل شهدت نقلات مختلفة – كما سبق الإشارة – فقد اتسمت العلاقات بالعداء أحياناً كثيرة فنجد تبادلاً للاتهامات، فأمريكا تصف إيران "بالدولة الخارجة عن القانون"، و"مركز الإرهاب العالمي" و"قاعدة الأصولية فى العالم الإسلامي". وإيران أطلقت على الولايات المتحدة لقب "الشيطان الأكبر".

كما كان واضحاً للعيان أن السياسة الأمريكية قد هدفت منذ البداية إلى كبح جماح إيران الثورية اعتقاداً منها أن أى نصر إيرانى سيهز هياكل ومصالح عديدة فى منطقة الخليج. لذلك كان الدعم الأمريكى غير المحدود للعراق فى حربه ضد إيران وإسقاط الطائرة المدنية الإيرانية فوق مياه

الخليج وأيضاً سياسة الاحتواء المزدوج عام ١٩٩٣ والحظر الاقتصادى عام ١٩٩٥ وقانون داماتو عام ١٩٩٦ وكذلك دعم المعارضة الإيرانية وتمويلها لإسقاط النظام الإسلامى فى إيران.

ومع هذا التباعد فى العلاقات بين البلدين رصدنا فى أوقات أخرى تقارباً بين البلدين.. فمثلاً فى خضم المساندة الأمريكية للعراق فى الحرب الإيرانية – العراقية وجدنا الولايات المتحدة تمد إيران بصفقة أسلحة سرية فيما يعرف بفضيحة "إيران جيت"، كذلك وجدنا وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت تعبر فى بيانها التى ألقته (فى مارس سنة ٢٠٠٠) أمام ما عرف باسم "المانفسيتو الأمريكى للعلاقات مع إيران الجديدة" عن تقديرها للشعب الإيرانى كواحد من أعرق الحضارات القديمة ثم اتبعته بما يشبه الاعتذار عن أخطاء الماضي، عندما ساندت الولايات المتحدة الشاه "محمد رضا بهلوي" ضد حكومة مصدق الوطنية عام ١٩٥٣. كما اعترفت الوزيرة بقصر نظر بلادها فيما يتعلق بموقفها المؤيد للعراق إبان حربه مع إيران فى الثمانينات من القرن المنصرم (١٩٨٠ – ١٩٨٨) وبشرت الحضور آنذاك بعزم الولايات المتحدة رفع الحظر المفروض على استيراد السجاد الإيرانى الشهير، والفواكة المجففة والكافيار مقابل المصنوعات الأمريكية.

المحددات التى تحكم العلاقات الإيرانية الأمريكية :

تتعدد المحددات التى تحكم العلاقات الإيرانية – الأمريكية، وفى إطارها يمكن التمييز بين تلك النابعة من طبيعة هذه العلاقات، وتلك النابعة من التطورات الإقليمية والدولية الراهنة، وخاصة فى مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، والحرب الأمريكية على الإرهاب، والتى أسقطت فى إطارها حتى الآن نظامى طالبان فى أفغانستان، وصدام فى العراق، وهو ما يمكن تناوله من خلال الجوانب التالية :

أولا : المحددات النابعة من طبيعة علاقات الدولتين :

ترتبط العلاقات الأمريكية الإيرانية، بطبيعة مصالح الدولتين الإقليمية والدولية وطموحاتها السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، ولأن الطرف الأمريكى - بحكم مصادر القوة التى يمتلكها فى مواجهة الطرف الإيرانى - هو الجانب البادئ بالفعل، وإيران، فى معظم الحالات، هى القائم برد الفعل، فقد ارتبطت هذه العلاقات وتطوراتها بالسياسات والاستراتيجيات التى تبنتها الولايات المتحدة تجاه إيران وتجاه الدوائر الإقليمية (وخاصة الخليجية والأسيوية) التى تحيط بها.

ففى مرحلة السبعينات أعد مجلس الأمن القومى الأمريكى الذى كان يرأسه هنرى كيسنجر فى عهد الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون مشروعاً للأمن الخليجي، يرتكز على دعامتين : أن تقوم الولايات المتحدة بنفس الدور الذى كانت تقوم به بريطانيا، وهذا يعنى فرض السلام الأمريكى بدلاً من السلام البريطاني، والاعتماد على قوة أو أكثر من القوى الإقليمية تكون بمثابة وكيل لتأمين المصالح الغربية فى المنطقة.

وقد استقر رأى الدوائر الأمريكية على الأخذ بالخيار الثاني، ومع أن الرئيس الأمريكى "نيكسون" لم يحدد صراحة الدولة أو الدول التى ستعتمد عليها الولايات المتحدة لحماية مصالحها الحيوية فى الخليج، إلا أنه كان واضحاً أن الولايات المتحدة كانت تتجه إلى إيران وكان هذا الاتجاه يرتكز على عدد من الاعتبارات من أهمها :

- أن إيران هى الجانب الأقوى من غيرها من الدول الإقليمية فيما وصلت إليه من قوة عسكرية ومن تطلعات للهيمنة السياسية، وموقعها على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتى يعطى مبرراً لتسليحها باعتبارها مهددة وبشكل مستمر، بجانب عدم وجود مشكلات بين إيران وإسرائيل؛ وبالتالى فلن تجد الولايات المتحدة معارضة فى تسليحها من قبل جماعات الضغط الصهيونية.

- أن العراق كان منشغلاً بأوضاعه الداخلية فضلاً عن توثيق علاقاته مع الأنظمة ذات النزعات الراديكالية للوقوف ضد التطلعات الإيرانية من ناحية وضد المصالح الغربية من ناحية أخرى، أما السعودية فقد كانت - خلال هذه الفترة - موضوع شك من قبل السياسة الأمريكية فى أن تقوم

بتحويل الأسلحة والمعدات العسكرية التى تقدم إليها إلى دول المواجهة فى الصراع العربى الإسرائيلي.

- وقد ظل شاه إيران يلعب دور الوكيل لخدمة المصالح الأمريكية حتى قيام الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩، والتى انهار على أثرها التنظيم الذى وضعته الولايات المتحدة، حيث أعلنت إيران انسحابها من الحلف المركزى وألغت دورها كقوة بوليسية كما أراد لها الأمريكيون على عهد نظام الشاه السابق[٣]

وهنا قامت الولايات المتحدة بتغيير استراتيجيتها فى الخليج، أخذة فى الاعتبار أثار الحرب العراقية الإيرانية، وتداعيات الغزو العراقى للكويت، واعتمدت الولايات المتحدة فى ذلك على عدة محاور :

١- أنها لن تدافع وحدها عن المنطقة فى حالة تعرضها لأية أخطار خارجية ولكنها مستعدة أن تساعدها فى الدفاع عن نفسها وهى تهيئ المنطقة لتستقبل ذلك المنطق، ولذلك فهى تشجع تسليح المنطقة بأفضل الأسلحة وتدفع بجيوش المنطقة لاستيعاب تلك الأسلحة وتبدى الاستعداد الدائم لإجراء المناورات لاختبار مدى استيعاب الأسلحة فضلاً عن الاستفادة من الاحتكاك بالقوى المتقدمة عسكرياً فى الغرب.

٢- مبدأ الاحتفاظ المسبق للمعدات التى تحتاجها القوات الأمريكية المساندة فى حالة التعرض للمخاطر (Pre-positioning) ويقوم على تخزين المواد والآليات العسكرية فى مناطق محددة على امتداد دول الخليج تكون مهيأة للاستخدام عند الحاجة على أن تجرى عليها الصيانة أو الاستبدال أو التمرين لكى تكون دوما فى حالة صالحة للاستعمال العاجل .

وهذا الأسلوب أملته ظروف أمريكية متعددة لعل أهمها الرغبة فى عدم الاحتفاظ بأعداد كبيرة من رجال العسكرية الأمريكية فى قواعد تقليدية، فإذا كانت المعدات تحتاج لوقت طويل لنقلها بحراً فإن تخزينها ضمن مناطق متقاربة يحل هذا الإشكال، أما نقل الأفراد فإن الطائرات العملاقة والسريعة كفيلة بنقلهم لأماكن الخطر حيث المعدات جاهزة للاستعمال الفوري.

---

(3) جمال زكريا قاسم : أمن الخليج في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية وموقف دول مجلس التعاون الخليجي، ضمن حلقة نقاشية حول مجلس التعاون الخليجي - التحديات وسط أحداث امنية متغيرة، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، مايو ١٩٩٧، ص ١٤.

٣- **الاتفاقيات الأمنية** : حيث قامت بعقد اتفاقيات أمنية متعددة المستويات مع دول مجلس التعاون، غطت كافة الاهتمامات بدءاً بمبيعات الأسلحة أو التدريب عليها أو القيام بالمناورات المشتركة وانتهاء بتحمل المسؤولية فى المشاركة الفعلية لردع العدوان أو صده، وتحددت هذه الاتفاقيات بفترات زمنية متفق عليها تجدد كلما حلت نهايتها مع الإضافات أو التغييرات التى يتفق عليها الطرفان.

٤- **التواجد البحرى** : فحاملات الطائرات العملاقة بمثابة قواعد متنقلة، فهى تحمل ما يزيد على ستة آلاف شخص، كما تحمل أكثر من ٨٥ طائرة عسكرية وهى ذات اكتفاء ذاتى فى الدفاع، وتنتشر فى المحيط الهندى والخليج العربي، ولا تنسحب واحدة إلا وتستبدل بأخرى وتشكل القوة الضاربة الأساسية بما تحتويه من صواريخ بعيدة المدى وطائرات متعددة الأهداف والقدرات.

٥- **سياسة الاحتواء المزدوج** : وتمثل هدف هذا الاحتواء فى إعداد كل من إيران والعراق للاندماج بالشكل الذى تريده الولايات المتحدة، والمنسجم مع توجهاتها، وذلك من خلال المراقبة الدقيقة، ليس فقط للقضايا الأمنية والعسكرية، ولكن أيضاً الجوانب الاقتصادية التى يمكن أن تُسخر لخدمة التوسع فى امتلاك القدرات العسكرية.

أما الاستراتيجية الأمريكية ضد إيران فى آسيا الوسطى فقد استندت إلى عدد من المحاور الأساسية، من بينها : منع عودة الاتحاد السوفيتى – ومن بعده الروسى – وإبعاده هو وإيران عن السيطرة على المنطقة، ومنع انتشار الإسلام الشيعى و"الأصولية الإسلامية" فى المنطقة، والعمل على ازدهار وبسط العمليات الاقتصادية والسياسية لحلفاء أمريكا (إسرائيل وتركيا) فى مقابل إيران والصين وروسيا.

ونظراً لأن بلدان القوقاز وآسيا الوسطى ليست مستعدة لبناء جيش مستقل قوى بسبب ضعفها الاقتصادى وخوفها من قدرة الجيش ولتقليل الإنفاق العسكري، وتفضيلها إقامة تحالفات سياسية مع القوى الخارجية العظمى، فقد تكونت قناعة لدى المسؤولين الأمريكيين، بأن مثل هذه الظروف، علاوة على توسع حلف الناتو تجاه الشرق لسد الفراغ الأمنى فى المنطقة، يمكن أن تحد من قدرة إيران والصين وروسيا على المساومة، حيث إن هذه الجمهوريات هى التى تطلب هذا التعاون، كما أن الولايات المتحدة مقتنعة بأنه لو لم تنجح

الإصلاحات الديمقراطية وسياسة الرأسمالية فى المنطقة فسوف تحل الأصولية الإسلامية والشمولية محلها.

وقد ترتب على السياسة الأمريكية المعادية لإيران فى آسيا الوسطى، عدد من النتائج الأساسية، من بينها :

- خلق التفرقة، وإيجاد جو من عدم الثقة، وعدم الاستقرار الإقليمي، وهو ما ظهر فى إبرام تحالف عسكرى بين أمريكا وقرغيزيا وأوزبكستان، وكذلك توفير الدعم والحماية لأوزبكستان.
- أن التخلف العام لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، والاستفادة من الذرائع الاقتصادية من أجل الحصول على امتيازات سياسية يؤديان إلى تعليق المشاريع الإقليمية، فقد ظل مشروع مد خطوط نقل طاقة المنطقة إلى المياه الدولية معطلاً، فى وقت وافقت أمريكا على مسارات نقل الطاقة التى تخدم مصالح طويلة الأمد لصالحها، وهذا يفسر موافقتها على مد خطوط مواسير باكو – جيجان.
- أن التوجه العدائى الأمريكى لإيران حرم الشركات الأمريكية من شراء نفط إيرانى يقدر بخمسة مليارات دولار سنويا، علاوة على هذا فإنها تساعد على مرور خطوط نقل طاقة دول المنطقة من دول مثل روسيا وباكستان وأفغانستان وحتى الصين، وبهذا أفقدت إيران العديد من الفرص الاقتصادية والامتيازات الجغرافية.

وفى إطار هذه السياسات تميزت العلاقات الإيرانية الأمريكية، بالشك والصدام، وإذا كان الجانب الأيديولوجى قد هيمن على السياسة الخارجية الإيرانية فى بداية الثورة وفى ظل الخميني، فإن الرئيس الأسبق هاشمى رافسنجانى قد تبنى سياسة براجماتية أكثر واقعية فى حكم إيران خلال سنوات حربها مع العراق، وخفف من البعد الأيديولوجى فى هذه السياسة، كما تبنى الرئيس السابق خاتمى الاتجاه الإصلاحى وألمح بالرغبة فى التقارب مع الولايات المتحدة.

ومن هنا يمكن القول بأن الولايات المتحدة قد مرت فى علاقاتها مع إيران بأربعة مراحل أساسية – خلال فترة التسعينات وحتى أحداث سبتمبر – اعتمدت فى كل منها على سياسات وآليات مختلفة للتعامل مع إيران، وذلك على النحو التالى :

١- مرحلة ما عرف باسم "السياسات العمياء" (١٩٩١ – ١٩٩٣) :

وفيها حاولت الولايات المتحدة أن تحبط كل مساعى إيران السلمية حتى تعزلها، واستمرت فى تصنيف إيران فى المحافل الدولية والإقليمية بأنها دولة توسعية تتبنى الأصولية الإسلامية، وحذرت من نفوذ إيران واختراقها لدول الجوار الجغرافي، والادعاء بأن إيران تسعى من أجل تصنيع قنابل نووية لتسيطر على المنطقة، وأنه ينبغى على دول المنطقة أن تعمل على الحد من النفوذ الإيراني.

٢- مرحلة الاحتواء المنظم (١٩٩٣ – ١٩٩٦) :

فمع اكتشاف مصادر ضخمة للنفط فى آسيا الوسطى، وتزايد أهمية الدور الإيرانى باعتباره البوابة المهمة للمنطقة، ازدادت رغبة الولايات المتحدة فى عرقلة نفوذ إيران السياسي، وذلك عن طريق عدد من الإجراءات منها : إقرار قانون احتواء إيران والذى عرف باسم (قانون داماتو) ١٩٩٦، لحرمان إيران من المشاركة فى مشاريع الطاقة ومنع مرورها خلال أراضيها، والضغط على روسيا وغيرها من الدول التى لها علاقات مع إيران لمنعها من تطوير علاقاتها وخاصة ما يتعلق منها بالتسليح النووي.

٣- مرحلة الاحتواء المتخبط (١٩٩٧ -٢٠٠١) :

حيث أصبحت معارضة الولايات المتحدة لإيران بلا مبرر قوى، وخاصة مع التحركات الإيجابية للسيد خاتمي، حيث قام بتوجيه عدة رسائل ودية إلى الشعب الأمريكي، وطرح فكرة حوار الحضارات، وأعلن عن تبنى سياسة خارجية هادفة إلى إزالة التوترات الإقليمية، كما ظهرت حركة جديدة فى المحافل الاقتصادية والسياسية فى أوروبا تدعو إلى تحسين العلاقات مع إيران.

٤- مرحلة التعاون المضطرب :

وتمثلت فى مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، والموقف الإيرانى المعلن منها والدور الإيرانى فى الحرب التى شنتها الولايات المتحدة فى أفغانستان، حيث كانت هذه الأحداث بمثابة فرصة مناسبة لتطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية، وفتح باب الحوار أمام تفعيلها، إلا أن أمريكا لم تكن راغبة فى فتح باب الحوار، لكنها كانت فى حاجة إلى تأمين وضعها العسكرى فى الحرب ضد طالبان فما كان لها إلا أن تلجأ إلى إيران وروسيا

وباكستان كقوى إقليمية أكثر إدراكاً للوضع الأفغاني، هذا بجانب وجود أقلية شيعية فى أفغانستان، والعلاقة الوثيقة بين تحالف الشمال وإيران، فكانت هذه الأمور عوامل أدت إلى التحالف المؤقت مع إيران[٤].

وأثناء الحرب الأمريكية على العراق، أبدت تعاوناً غير مباشر مع الولايات المتحدة، حيث أغلقت حدودها فى وجه تنظيم أنصار الإسلام، كما أنها لم تتحرك تجاه انتهاكات المقاتلات الأمريكية للمجال الجوى الإيراني، ولم تحتج كثيراً على الصواريخ الأمريكية التى وقعت عن طريق الخطأ فى أراضيها، كما بدت مؤيدة ضمنياً للإطاحة بنظام صدام حسين.

وفى فترة ما بعد الحرب، امتنعت عن التدخل فى شؤون العراق، كما أعلن الرئيس السابق محمد خاتمى "أن الولايات المتحدة أصبحت جارتنا فى الغرب، كما فى الشرق، وعلينا أن نتعايش مع الواقع الأمريكى فى المنطقة رغم مرارة ذلك"، وحاول أطراف السلطة فى إيران البحث عن قناة مباشرة وغير مباشرة للحوار مع الإدارة الأمريكية، وبدت هذه الأطراف متفقة حول ضرورة تغيير مسار السياسة الخارجية الإيرانية حيال الولايات المتحدة.

إلا أن ذلك كله لم يمنع الإدارة الأمريكية من اتهام إيران عقب الحرب بإثارة القلاقل فى أوساط شيعة العراق، وتحريضهم ضد الولايات المتحدة، كما طلبت الإدارة الأمريكية من إيران رسمياً فى أواخر مايو ٢٠٠٣، ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة ضد أعضاء القاعدة المشتبه فيهم الذين تعتقد واشنطن أنهم يعملون فى البلاد، على الرغم من نفى إيران أنها تؤويهم.

وزاد من التوتر بين البلدين الكشف عن مشروع إيرانى سرى للتطوير النووى فى عام ٢٠٠٤ ومع ما صاحب ذلك – كما ذكرنا أعلاه – من تزايد التدخل والنفوذ الإيرانى فى العراق وبدءاً من ذلك التاريخ والتصعيد مستمر بشكل حاد من كلا الطرفين مع بروز ظاهرة جديدة وهى محاولة توظيف عدد من القضايا الإقليمية فى العراق وفلسطين ولبنان فى هذا الصراع من كلا الطرفين ... ولكن مع ذلك بقيت هناك قنوات اتصال مفتوحة ما بين الطرفين على مستويات مختلفة.

(4) عصام عبد الشافي، الأزمة العراقية ومستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية، مختارات ايرانية، عدد ٣٣، ابريل ٢٠٠٣، ص ١١٦ ــ ١١٨.

ثانياً : المحددات النابعة من قضايا العلاقات بين الدولتين :

تصطدم الطموحات الإيرانية بالطموحات الأمريكية؛ لأسباب تاريخية وثقافية واقتصادية وسياسية، هذا التقاطع يرسم العلاقات بين البلدين فى مختلف المجالات، وفى ظل هذا التقاطع، تتعدد القضايا التى تثيرها علاقات الدولتين ومع تعددها تتعدد الأزمات التى تظهر بين الحين والآخر، لتعلن أن المواجهة الحاسمة لابد أن تأتى يوماً ما بينهما، مهما كانت الآثار التدميرية التى يمكن أن تطول أياً من الطرفين، ومن يرتبط بهما، ومن هذه القضايا الخلافية :

١- **قضية الإرهاب** : يتفق الطرفان الإيرانى والأمريكى - على الأقل ظاهرياً - على ضرورة محاربة الإرهاب؛ لكن الخلاف بينهما عميق ويبدأ من تعريف الإرهاب، ثم الخلاف على عناصره ودعائمه، واعتبار كل منهما للآخر داعماً للإرهاب، ومصدراً من مصادره، وسبباً من أسباب ظهوره، ويمتد الخلاف إلى كيفية ووسائل مواجهته والقضاء عليه.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تضع إيران فى "مثلث محور الشر"، فإن إيران من جانبها تصف الولايات المتحدة بأنها "الشيطان الأكبر"، إلا أنه على الرغم من ذلك فإن احتمالات المواجهة بينهما لم تتعد التصريحات والهتافات بالموت لأمريكا فى الجانب الإيراني، والتصريحات المتشددة من صقور إدارة بوش على الجانب الأمريكي.

وفى إطار التعامل مع قضية الإرهاب فقد كانت نتائج الحرب فى أفغانستان مُرضية للطرفين، فالولايات المتحدة الأمريكية اتخذت من محاربتها لطالبان والقاعدة حجة للتواجد الدائم فى منطقة آسيا الوسطى من أجل الحصول على احتياطيها من مصادر الطاقة والتأثير على أنشطة دول الجوار مثل إيران وروسيا والصين.

أما إيران فقد اطمأنت أولاً على الشيعة فى أفغانستان، وضمنت لحزب الوحدة الشيعى الذى تدعمه المقاعد اللازمة فى السلطة الحاكمة فى أفغانستان، كما ضمنت إيران التحكم فى منطقة الحدود مع أفغانستان، وأصبحت مع اشتراكها فى عملية إعمار أفغانستان تضمن تثبيت أوضاع هذه المنطقة الأمنية الهامة بالنسبة لها، فضلاً عن أن ما تشارك به من دعم فى عملية الإعمار لن يذهب إلى غير من تدعمه فى داخل أفغانستان.

ومن ثم فهى لم تخسر شيئاً بسبب دعمها للولايات المتحدة فى حرب أفغانستان، بل إنها حلت بهذا الدعم إحدى المعضلات الحقيقية للأمن الإيرانى والاقتصاد الإيرانى والضغوط الداخلية والسياسية الناتجة عن وجود الأفغان على أراضيها، كما حصل النظام الإيرانى على تأييد جديد للوحدة الوطنية تحت قيادته.

٢- **قضية فلسطين** : مثلت هذه القضية ساحة أخرى للصدام بين الجانبين، ففى الوقت الذى تسعى فيه الولايات المتحدة إلى تنشيط العملية السلمية وتوجيهها بما يخدم المصالح الإسرائيلية، تنظر إيران إلى الولايات المتحدة باعتبارها شريكة فى أعمال الإرهاب الإسرائيلية التى يتوجب مواجهتها بكل الوسائل، وقد حددت إيران عدداً من الوسائل التى يمكن أن تشترك فيها مع الدول العربية والإسلامية للمواجهة مع أمريكا بدءاً بسلاح النفط والسلع الاستراتيجية والغذائية، إلى مقاطعة السلع الأمريكية، حتى إرسال متطوعين إلى فلسطين للمقاومة المسلحة.

٣- **القضية العراقية** : إذا كانت إيران تقر لنفسها حق التدخل فى شؤون العراق من خلال النظرة الاستراتيجية له، فإنها من ناحية أخرى، لا تقر بأى تدخل أجنبى فيه، وتعتبره من وجهة النظر الأمنية مساساً بأمنها القومي، ومن وجهة النظر الدينية مساساً بمقدساتها، مهما كانت العلاقة بينها وبين الحكومة العراقية، ومن ثم فإنها تتخذ كافة الترتيبات التى من شأنها مواجهة هذا التدخل وخاصة من جانب الولايات المتحدة.

وفى المقابل، فإن الولايات المتحدة بعد سيطرتها على الأوضاع فى العراق بعد إسقاط نظام صدام حسين، تسعى جاهدة للحد من النفوذ الإيرانى فى العراق، بل والقضاء على أى دور لإيران فيه، سياسياً أو اقتصادياً أو دينياً.

ثالثاً : المحددات النابعة من التطورات الإقليمية والدولية :

القلق من الجوار، هو السمة الأبرز لمنظومة الأمن القومى الإيراني، فهناك خمس عشرة دولة تحد إيران من كل الجهات، ولا يجمع بينها نظام

متسق وواضح للأمن الإقليمي، والمسألة بالنسبة للإيرانيين لم تعد مجرد حسابات نظرية يتم على أساسها تصور المشهد الإجمالى لمصادر التهديد، فالوقائع والتحولات الراهنة كشفت عن أن المجال الاستراتيجى والأمنى لإيران مثقل بعوامل التوتر والأزمات والحروب المفتوحة.

فمع ظهور الدول المستقلة على حدودها الشمالية، برزت قضية الصراع على بحر قزوين كواحدة من القضايا الإقليمية التى تضاف إلى قاعدة النزاع الإثنى بين هذه الدول وعلاقة إيران بهذا النزاع، إلا أن الحذر الإيرانى اتخذ منحى آخر يتعلق بالحضور الأمنى العسكرى والسياسى الأمريكى فى هذه الدول والذى تكثف بدرجة كبيرة مع الحرب على أفغانستان عام ٢٠٠١.

وإذا كان جانب من القلق الإيرانى قد زال بزوال نظام طالبان فى أفغانستان، ثم بسقوط نظام صدام، إلا أن المعادلات الجديدة التى تولدت من الاحتلال الأمريكى فى الدولتين جعلت القيادات الإيرانية، تتصرف على أساس أن وضعاً سياسياً وأمنياً واستراتيجياً جديداً ينبغى التعامل معه بحسابات ومعايير جديدة.

يضاف إلى ذلك مصادر التوتر على حدودها مع باكستان (حيث الصراعات بين التنظيمات الشيعية والسنية، بجانب أن باكستان دولة نووية، وذات علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، مع ما لذلك من اعتبارات سلبية فى ظل التنسيق الأمنى والإستخباراتى بينهما بعد احتلال أفغانستان) وتركيا (التى يقوم نظامها السياسى على حماية العلمانية، وترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل، كما أنها على صلة وثيقة واستراتيجية مع الولايات المتحدة)، ثم مع الخليج العربى حيث تتعدد العوامل ذات القابلية للانفجار والتدخل، والمتمثلة بصورة أساسية فى النفط، وما يرتبط به من صراعات.

ومن هنا فإن الإيرانيين فى قلق مستمر، فى ظل جوار غير آمن وغير مستقر خصوصاً وأن أكثر هذا الجوار موضوع اهتمام دولى من جهة، وموضع تحالف وتعاون مع خصومها الأيديولوجيين والسياسيين والأمنيين، وخاصة إسرائيل وأمريكا.

وأمام هذه الاعتبارات تصاعدت فى إيران الشعارات المناوئة للطموح الأيديولوجي، والداعية إلى ضرورة المراجعة الشاملة للعلاقات الخارجية على المستويين الإقليمى والدولي، وهو ما ساهم فى تعزيز قوة الاتجاه نحو "إيران أولاً ".

ولكن فى المقابل ظهرت الدعوات المؤكدة على أنه لا يمكن توفير الأمن القومى وإزالة ما يهدده دون أخذ القوى الدولية فى الاعتبار، فاكتساب صبغة القوة الإقليمية الإيرانية إنما يتحقق فى التعامل المنطقى مع القوى الكبرى.

ويستند أنصار هذا التيار إلى أن التطورات الإقليمية والدولية، لها انعكاساتها على الوضع الداخلى فى إيران، وهو ما يظهر فى عدد من الأبعاد :

- **البعد الاقتصادى** : ويتمثل فى التأثيرات الاقتصادية التى تترتب على التواجد الأمريكى فى منطقة الخليج الغنية بالنفط وسيطرتها على نفط بحر قزوين بعد إحكام تواجدها فى أفغانستان، والتكلفة الاقتصادية للملف النووى الإيرانى على الميزانية الإيرانية المكبلة أصلا بأعباء التنمية والإعمار خاصة فى ظل احتمال فرض عقوبات اقتصادية إذا لم تنجح إيران فى حل خلافاتها مع وكالة الطاقة الذرية.
- **البعد الأمنى** : ويتعلق بمستقبل القوات الأمريكية فى العراق والدور الذى يمكن أن يلعبه الشيعة العرب والأكراد السنة فى رسم مستقبله وبالتالى التأثير على تماسك الدولة الإيرانية التى تعانى من تعدد عرقى ومذهبي، فالإعلان عن مجلس الحكم العراقى كتعبير عن أطياف المجتمع العراقى من شأنه أن يثير المخاوف فى الداخل الإيرانى من احتمال تكرار التجربة العراقية، مما قد يهدد وحدة الدولة واستمرارها، ومن جانب آخر فإن استمرار المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال الأمريكى من شأنه أن يساهم فى توحيد الجبهة الداخلية الإيرانية فى مواجهة عدو خارجى [٥].
- **البعد الدينى** : هناك خلاف تقليدى بين إيران وبين فصائل أساسية فى شيعة العراق، كما أن الازدهار المتوقع لمرجعية "النجف الأشرف" بعد انتهاء حكم البعث، سوف يكون على حساب مرجعية "قم"، التى سوف تفقد مكانتها كمرجعية أولى للشيعة فى العالم.
- **البعد السياسى** : أن تأسيس نظام ديمقراطى تعددى فى العراق، سوف يؤثر سلباً على الوضع السياسى فى إيران التى يعانى نظامها السياسى من أزمة بسبب تهميش دور المؤسسات المنتخبة لصالح المؤسسات المعينة التى يسيطر عليها التيار المحافظ [٦].

---

(5) أمل حمادة، العلاقة بين الخارج والداخل في إيران، مختارات إيرانية، العدد ٣٧ أغسطس ٢٠٠٣.

(6) أحمد منيسى، إيران وتحديات ما بعد صدام،

http : // www. Islamonlin.net/Arabic/politics/2003/05/article 02.shtml

فالولايات المتحدة ترى فى نظام الحكم الإيرانى تهديداً لها، فهو نظام يقوم على أسس دينية، ويضع ولاية الفقيه فوق ولاية الشعب، وقد يسمح بانتخابات حرة نظيفة لكنها لا تضع السلطة فى يد ممثلى الشعب والرئيس المنتخب بل تضعها فى أيدى أجهزة الأمن والحرس الثوري، وأنه لا يختلف كثيراً عن نظام صدام حسين فى العراق، من حيث تمركز السلطة وانعدام تداولها، وطابعه الدينى المنغلق، وانعدام القدرة على المحاسبة.

ونظراً لأن الولايات المتحدة – من ناحية الجغرافيا السياسية بعد احتلالها للعراق – أصبحت جاراً لإيران، وتملك قدرة التأثير والتأثر بما يجرى داخله، وتسيطر على أنصار مجاهدى خلق المناهضة لنظام الحكم فى إيران، ويمكن توظيفها فى دعم الأنشطة التخريبية داخل إيران، فإن الولايات المتحدة لن تتوانى فى استغلال هذه الاعتبارات لتغيير النظام السياسى الإيرانى (٧)..

وفى إطار هذه المحددات وغيرها، جاءت تطورات أزمة البرنامج النووى الإيراني، وتزايد التصعيد الأمريكى ضد إيران بشأن هذا البرنامج، وتعددت السياسات التى تبنتها الإدارة الأمريكية فى إطار هذا التصعيد، وكذلك سياسات وإجراءات رد الفعل الإيراني.

من بعد محددات العلاقة بين إيران والولايات المتحدة.. نحاول فى القادم من الورقات أن نعرض للمسيرة الطويلة من العلاقات بين الدولتين، من خلال عرض لأهم الأحداث الإيجابية والسلبية فى مسيرة العلاقات بين الدولتين. إلى أن نصل فى النهاية لوصف مقبول لهذه العلاقات ودوافع إقامة حوار بين الطرفين.

أولاً :أزمة الرهائن الأمريكيين (١٩٧٩) :

١- وقائع الأزمة :

فى يوم الأحد الرابع من شهر نوفمبر ١٩٧٩ قام ثلاثة آلاف من شباب حرس الثورة الإسلامية بالسيطرة على مبنى السفارة الأمريكية فى طهران، واحتجزوا (٥١) رهينة فيما صار يعرف لاحقاً "بأزمة الرهائن" الشهيرة.

---

(7) د. محمد قدري سعيد، المحطة التالية – طهران، الأهرام، عدد ٤٢٥٧٢، ٢٠٠٣/٦/٢٨.

وقد استمرت هذه الأزمة إلى ما يقرب ٤٤٤ يوم حيث انتهت فى ٢١ يناير ١٩٨١. وبالتالى فهى "واحدة من أطول وأكثر محن زمن السلم إيلاماً فى التاريخ الأمريكي" (٨).

٢- الأسباب التى أدت لحدوث الأزمة :

كان من المنطقى أن تكون هناك أسباب جوهرية لما قام به شباب حرس الثورة الإسلامية، ويمكننا إيجازها فى ثلاث نقاط رئيسية :-

أ – مطالبة الإدارة الأمريكية بتسليم شاه إيران محمد رضا بهلوى لمحاكمته على تهم إجرامية.

ب– الخوف من انقلاب مدعوم أمريكياً، آخذين فى الاعتبار أحداث عام ١٩٥٣ بالانقلاب على حكومة د. محمد مصدق التى كانت منتخبة ديمقراطياً.

ج– القضاء على سيطرة السفارة الأمريكية التى كان يعتقد فى فكر قادة الثورة أنها الحاكم بأمره فى فترة حكم بهلوى حيث كانوا يطلقون عليها "وكر الجواسيس" (٩).

٣- انفراج الأزمة :

اتجهت أزمة الرهائن عملياً نحو الحل بعد حوالى ١٤ شهراً من بدايتها، "بعدما كادت أن تتحول إلى أزمة إيرانية تشكل خطراً على النظام الثورى فى إيران، فقد تبدلت طبيعة أزمة الرهائن بعد اندلاع الحرب بين إيران والعراق وبدأت تتحول إلى عبء ثقيل على كاهل النظام الجديد" (١٠) – فى ذاك الوقت.... فقد اتفقت كل من إيران والولايات المتحدة بوساطة جزائرية – كانت إيران قد أعطت للجزائر دوراً كبيراً فى عملية البحث عن حل لأزمة الرهائن بالقانون الذى أقره مجلس الشورى الإسلامى الإيرانى فى منتصف يناير ١٩٨١ والذى أجاز قبول التحكيم فى القضايا القانونية العالقة بين إيران والولايات المتحدة إلا ما كان قد اتفق سابقاً على حله أمام المحاكم الإيرانية – على إطلاق الرهائن مقابل :

(8) معيض عيد معيض، العلاقات السعودية – الإيرانية (٧٩ – ١٩٩٩)، رسالة ماجستير، إشراف د. مصطفى علوي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣.
(9) محمد معتوق، تقرير عن "أزمة الرهائن"، مجلة المجلة، ٣٠ يناير ١٩٨١.
(10) محمد معتوق، مرجع سابق.

أ – إعادة الوضع المالى لإيران – قدر الإمكان – إلى ما كان عليه قبل ١٤ نوفمبر ١٩٧٩ حين فرضت العقوبات الأمريكية على إيران، وإعادة الأموال الإيرانية المجمدة فى مصارف الولايات المتحدة فى الداخل والخارج.

ب– إسقاط كل الدعاوى التى أقامها أفراد ومؤسسات فى الولايات المتحدة ضد إيران والتعهد بعدم التدخل مباشرة أو بصورة غير مباشرة فى شؤون إيران الداخلية.

٤- نتائج الأزمة :

يمكن حصر نتائج تلك الأزمة فى الآتى :

أ – على العلاقات الثنائية بين البلدين :

١– أن هذه الواقعة قد أدت ليس فقط إلى تدهور العلاقات بين واشنطن وطهران وإنما غيرت أسلوب العلاقات الخارجية الإيرانية من دفاعية إلى هجومية وأصبح العداء لا المساواة هو أساس علاقاتها بواشنطن [١١].

٢– تحولت إيران إلى دولة طاردة للأمريكيين بعد أن كانت أحد مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط وأداة احتواء الكثير من أنظمته [١٢].

٣– تجميد أرصدة [١٣] وممتلكات إيرانية لدى الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ ١٢ مليار دولار بأوامر عاجلة من الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر.

ب- على إيران :

١– **داخلياً :** تعزيز قبضة حكومة الثورة الإسلامية على السلطة فى إيران.

٢– **خارجياً :** فجرت قضية الرهائن الأرض من حول إيران فقد رأى فيها العالم كله انتهاكاً لقانون احترمه العالم منذ أقدم العصور.. هو قانون حصانة السفراء والمبعوثين من دولة إلى دولة أخرى، وقد أثار هذا العمل غضباً وحنقاً بلغ أقصاه فى الولايات المتحدة حيث وجد الشعب الأمريكى أن مواطنيه يسجنون ويهانون لأمر لا علاقة لهم به.. وإنما

(11) سامح راشد، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية، السياسة الدولية، العدد ١٥٥، يناير ٢٠٠٤.
(12) ميرفت دياب، الأهرام، إبريل ٢٠٠٥.
(13) صحيفة الأخبار، ١٥ نوفمبر ١٩٧٩.

لأن الرئيس الأمريكى وجد بدوافع إنسانية محضة أن يسمح للشاه أن يأتى إلى بلاده يلتمس العلاج من مرض خطير [١٤].

ج- على الولايات المتحدة الأمريكية :

كلفت هذه الأزمة جيمى كارتر – الرئيس الأمريكى فى ذلك الوقت – خسارته للرئاسة وجاء بدلاً منه رونالد ريجان إلى البيت الأبيض.

ثانياً: الموقف الأمريكى من الحرب الإيرانية – العراقية (١٩٨٠ – ١٩٨٨):

نشبت الحرب الإيرانية – العراقية فى ذروة احتدام أزمة الرهائن الأمريكيين فى السفارة الأمريكية بطهران فى سبتمبر ١٩٨٠. فماذا كان الموقف الأمريكى ؟

حرصت واشنطن منذ الأيام الأولى للحرب على طمأنة طهران إلى أنها لن تحاول استخدام الأزمة للضغط عليها أو معاقبتها.

ولابد من التأكيد على أن الولايات المتحدة قد رفضت التدخل المباشر فى تلك الحرب لعدة أسباب:

١- الولايات المتحدة لا تريد تحرشاً مع إيران.

٢- لم يكن لديها قوات عسكرية فى المنطقة ترغمها على التدخل للدفاع عنها كما أن مصالحها لم تمس.

٣- أن التدخل الأمريكى لا يفيد كثيراً بعد أن أثبتت السعودية ودول أخرى قدرتها على إيقاف ومنع تهديدات إيرانية عسكرية.

ولكن بالرغم من عدم تدخلها فى الصراع بطريقة مباشرة.. إلا أن الفكر الاستراتيجى الأمريكى قد صاغ عدة أهداف يرجو التوصل إليها من هذه الحرب تتلخص في:

١- منع تصدير الثورة الإيرانية إلى الخارج وإبقائها محصورة داخل إيران بحيث لا تتجاوزها إلى المنطقة، لأنها تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية.

---

(14) عبد الحميد عبد الغنى، المواجهة بين أمريكا وإيران، أخبار اليوم، ١ ديسمبر ١٩٧٩.

٢– منع تحقيق انتصار فى الحرب لأى من طرفيها سواء العراق أو إيران، لأن انتصار أى منهما سوف يؤدى إلى زعزعة صيغة الاستقرار فى منطقة الخليج والشرق الأوسط [١٥].

٣– الولايات المتحدة كانت لا تريد أن تكتسح إيران المنطقة كما أنها بنفس القدر لا يهمها أن تحقق العراق انتصاراً عسكرياً.

وكان لهنرى كيسنجر رأى نشرته صحيفة الأهرام (١٤ يونيو ١٩٨٤) فى الحرب الإيرانية – العراقية أكد فيه على أن :–

"المكسب الوحيد للولايات المتحدة فى الحرب بين العراق وإيران هو أن تخسرها كل منهما حيث أن الإنهاك المتبادل الذى تسببه كل دولة للأخرى سيكون من شأنه تخليص الشرق الأوسط من الأعمال الاستفزازية التى يقوم بها نظام الخمينى وسلب صدام حسين فرصة العمل ضد المصالح الأمريكية".

وفى سبتمبر من عام ١٩٨٤ وضعت لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى تقريراً مطولاً حول الحرب العراقية – الإيرانية، جاء فيه أن موقف الولايات المتحدة لم يتبدل تجاه الحرب وهى تأمل فى نهاية سريعة لها وفى أقرب وقت ممكن كما أنها لا تريد أن يسيطر أى طرف على الآخر ومن أجل ذلك طالب التقرير بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٤٠.

وفى تعليقه على التقرير، امتدح الناطق باسم الخارجية الأمريكية الموقف العراقى الذى يلتزم بوقف إطلاق النار، وانتقد التعنت الإيرانى الذى يسعى – من وجهة نظره – وراء نصر عقيم.

ثم كانت الزيارة المفاجئة التى قام بها المبعوث الرئاسى إلى الشرق الأوسط – آنذاك – دونالد رامسفيلد إلى العاصمة العراقية مؤشراً على دعم علنى لموقف العراق ضد إيران. وهو ما حدا ببعض الأقلام أن تؤكد صراحة على هذا الانحياز فمثلاً نجد رأياً يقول أن "الإدارة الأمريكية حافظت خلال السنوات الأولى من حرب الخليج على موقف لفظى أجوف خلاصته أنها تقف على الحياد التام من تلك الحرب لكن الاهتمام الأمريكى بدأ يتزايد فيما بعد على طول الجبهة وبشكل جلى فقد قررت واشنطن إدراج إيران فى قائمة

(15) عمر رشاد، أمريكا وإيران : العلاقة السرية .. وتوزيع الأدوار، آخر ساعة، ١ يوليو ١٩٨٧.

الإرهاب التى تضم كل من ليبيا وسوريا وكوبا.. وفى ذلك تمييز واضح بين موقفها من بغداد وموقفها من طهران" (١٧).

وخلال عام ١٩٨٤ كانت الحرب قد تصاعدت حين بدأ العراقيون باستخدام الأسلحة الكيميائية، وشنوا هجمات جوية وصاروخية على المدن الإيرانية، وزادوا من هجماتهم على السفن المتجهة إلى موانئ إيرانية أو التى تنطلق منها (حرب الناقلات). ورد الإيرانيون بأقصى ما يستطيعون، فقد أغارت طائراتهم على بغداد ومدن عراقية أخرى. وبينما كانت حرب الناقلات فى البداية عملاً من جانب واحد، ردت طهران، وفى نهاية الأمر، بضرب سفن دول الخليج العربية التى كانت تقدم دعماً مالياً للمجهود الحربى لصدام حسين. وردت الولايات المتحدة فى الحال على امتداد الحرب إلى الخليج، وساندت فى أول يونيو ١٩٨٤ قرار مجلس الأمن رقم ٥٥٢ بإدانة الهجمات الإيرانية على السفن المتجهة إلى الموانئ الكويتية والسعودية المحايدة. وفى نفس ذلك الشهر، حذر ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، الكونجرس من أن الحرب التى يتسع نطاقها تهدد إمدادات النفط للغرب وأمن أصدقاء أمريكا من العرب المعتدلين.

وعندما بات واضحاً فى وقت متأخر من عام ١٩٨٤ أن العراقيين قد تخلوا عن أى أمل فى إحراز النصر وأصبحوا يتوقون إلى إيجاد حل دبلوماسى للنزاع، مالت الولايات المتحدة إلى جانب بغداد، واستأنفت العلاقات الدبلوماسية مع العراق. وأعلنت الولايات المتحدة على الملأ أنها ترى من وجهة نظرها أن الحرب مستمرة فى المحل الأول" نتيجة إصرار إيران"(١٨).

وفى لحظة حاسمة من الحرب العراقية – الإيرانية، وعندما كانت الولايات المتحدة تميل علناً إلى جانب العراق خشية انتصار إيرانى، فى نفس ذلك الوقت كان مجلس الأمن القومى الأمريكى يشحن فى نوفمبر ١٩٨٦ الأسلحة سراً لإيران ويزود الإيرانيين بمعلومات مخابراتية سرية.

وفى الفترة من يوليو ١٩٨٧ حتى يوليو ١٩٨٩ استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية، وبشكل رئيسى قطع البحرية الأمريكية، لتحقيق

(17) تمام البرازى، العراق وأمريكا "حتمية الصدام" ٨٣ – ١٩٩٠، مكتبة مد بولي، القاهرة، ص ٢٢.

(18) مايكل بالمر (ترجمة نبيل زكى)، حراس الخليج "تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣ – ١٩٩٢، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.

أهداف محدودة داخل إطار صراع إقليمى أوسع فقد أحبطت عمليات البحرية الأمريكية فى الخليج العربي، وشمال بحر العرب، المحاولة الإيرانية لممارسة خيار تصعيدى كان يمكن أن يتيح للإيرانيين قطع الطريق على المساندة الاقتصادية التى تقدمها دول الخليج للعراق، مثلما فعل العراق عندما قام بضرب القوة الاقتصادية لإيران عن طريق مهاجمة صناعتها البترولية.

ثالثاً : **إيران جيت** (١٩٨٦)

فضيحة إيران كونترا أو إيران جيت.. وقعت فى عهد إدارة الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان وارتبطت ببيع الإدارة الأمريكية لأسلحة بشكل سرى إلى إيران والتى كانت وقتها طرفاً فى حرب ضروس مع جارتها العراق وهى الحرب التى استمرت من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨. وقد حملت وقت فضحها اسم إيران جيت فى الصحف الأمريكية وغالباً أسم إيران كونترا وارتبطت – كما سبق القول – ببيع إدارة ريجان لأسلحة إلى إيران وتحويل صفقة بيع الأسلحة للحركة المضادة لثوار نيكارغوا الذين كانوا يحاربون للإطاحة بالحكومة اليسارية وحزب الساندينيستا الذى كان يحكم نيكاراغوا.

١- أهداف الصفقة :

يمكن الحديث عن أهداف تلك الصفقة من خلال الإشارة إلى أهداف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران من ورائها.

(**أ**) **الأهداف الأمريكية** :

١- الرغبة فى حل مشكلة الرهائن المحتجزين فى لبنان تحت قبضة حزب الله الموالى لإيران. وقد حاول ريجان إنهاء تلك المشكلة قبل انتخابات الكونجرس والتى كان من المزمع عقدها فى هذا العام – ١٩٨٦ – حتى يستخدمها كورقة رابحة فى تعزيز موقف الجمهوريين والاحتفاظ بأغلبية فى مجلس الشيوخ. وكانت أمام عينيه أزمة رهائن السفارة الأمريكية فى طهران والتى أطاحت بالرئيس الأسبق جيمى كارتر فى انتخابات الرئاسة.

٢- محاولة فتح قنوات اتصال مع العناصر المعتدلة أو الإصلاحية فى طهران.

٣- قطع الطريق على الاتحاد السوفييتى – سابقاً – فى السطيرة على السلطة فى إيران من خلال حزب توده الشيوعى والعناصر المتطرفة فى حالة وفاة الخمينى. كما لم تنس الولايات المتحدة أن هناك تاريخاً طويلاً للأطماع السوفيتية فى إيران وخوفهم من تكرار سيناريو أفغانستان مع إيران.

٤- الحد من الدول المساندة للإرهاب.. وقد أشار ريجان فى تبرير العملية إلى أنه منذ الاتصالات السرية مع إيران لم يعد هناك أى عمليات إرهابية تدعمها إيران ضد الأمريكيين.

٥- أهمية إيران الاستراتيجية واهتمام الكثير من الأمريكيين بضرورة إعادة العلاقات الطبيعية مع إيران.

(ب) الأهداف الإيرانية :

انصبت الجهود الإيرانية فى الحصول على أسلحة حديثة لاستعمالها فى حربها مع العراق، وبالتالى فلم يكن أمامها سوى الحليف القديم الذى لم تستطع الاستغناء عن أسلحته التى يعتمد عليها منذ عهد الشاه.

٢- تفاصيل الصفقة

- فى أغسطس ١٩٨٥بدأت الولايات المتحدة فى شحن أسلحة إلى إيران من أجل إطلاق سراح الرهائن المعتقلين فى لبنان.

وقامت إسرائيل أيضا ببيع كميات من الأسلحة إلى إيران. كما قامت الولايات بتعويض إسرائيل بكميات من الأسلحة نتيجة لبيعها إيران تلك الأسلحة.

هذه العمليات لبيع الأسلحة التى شاركت فيها الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل قد حدثت فى الوقت الذى تنتهج فيه الولايات المتحدة سياسة عدم التعامل مع إيران وبيعها أى أسلحة كما تنتهج سياسة عدم دفع فدية مقابل إطلاق سراح الرهائن.

كما أن هنالك أموالاً نتجت عن هذه العملية قد تم تحويلها إلى مجموعات من الثوار فى دول مختلفة بما فيها الثوار فى نيكاراجوا.

وقد شكلت الولايات المتحدة لجنة للتحقيق فى هذه الفضيحة وجاء فى تقرير هذه اللجنة أن هنالك عوامل كثيرة ساعدت فى نشوء هذا التعامل مع إيران أوجزتها فى الآتى :

١- أهمية إيران الاستراتيجية واهتمام الكثير من الأمريكيين بضـــرورة إعادة العلاقات الطبيعية مع إيران.

٢- التاريخ الطويل للسوفيت وأطماعهم فى إيران وكذلك قيام الســوفيت بغزو افغانستان واحتمال تكرار ذلك فى إيران.

٣- الدلائل التى تؤكد أن لإيران نفوذ قوى عند الإرهابيين الذين يقومون بأعمال إرهابية ضد الولايات المتحـــدة ومصـــالحها وكـــذلك ضـــد اصدقائها وحلفائها.

٤- الرهائن الأمريكيون المحتجزون فى لبنان يقوم باحتجازهم إحدى تلك المجموعات الموالية لإيران.

٥- جهود إيران الرامية للحصول على أسلحة حديثة لاســتعمالها فـــى حربها مع العراق .

٦- رغبة إسرائيل ومصلحتها الذاتية لأسباب عديدة فـــى نشـــوء هـــذا التعامل مع إيران وبيع إسرائيل أسلحة لإيران بموافقـــة الولايـــات المتحدة .

٧- ضغط من تجار السلاح العالميين بضرورة التعامل مع إيران وبيعها أسلحة مقابل اطلاق سراح الرهائن. كما أن تعامل إيران مباشرة مع أمريكا لشراء سلاح منها سيجلب عليها أرباح طائلة.

نعود إلى ربيع ١٩٨٢م وحتى صيف ١٩٨٤م قامت مجموعة بمجلس الأمن القومى بمحاولة تشكيل "استراتيجية أمنية" لجنوب غرب آسيا.

- وفى بداية عام ١٩٨٤م قام جيفرى كمب المدير المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا فى مجلس الأمن القـــومى بمســـاعدة الضـــابط المسؤول عن الخليج فى المجلس بإعداد مذكرة لروبرت ماكفرلين مستشـــار الرئيس الأمريكى لشؤون الأمن القومى يقترحون فيها إعادة النظر - وإعادة تقييم الموقف تجاه إيران. وذكروا أن حكومة نظام الخمينى تشـــكل تهديـــداً للولايات المتحدة ومصالحها الاستراتيجية واقترحوا القيام بعمليات سرية ضد ذلك النظام. وذكروا أن نظام الخمينى يشارك بطريق مباشر أو غير مباشـــر فى العمليات الإرهابية التى وقعت ضد المواطنين الامريكيين وكذلك مواطنى الدول الأخرى الصديقة والحليفة للولايات المتحدة.

وذكر التقرير – الذى تم إعداده عن طريق مجلس الأمن القومى الأمريكى – أن اتصالات قد تمت مع العناصر الإيرانية المعارضة فى الخارج الذين ذكروا لهم أنه وبمساعدة الدول الصديقة فإنه يمكن تشكيل نظام موالى للغرب. وجاءت المقترحات المقدمة من بعض الفصائل فى البلاد وبدعم من دولة عربية خليجية للعناصر المعارضة فى الخارج شجعت كيمب لتقديم تلك المقترحات (كيمب لماكفرلين ١٣ – ١ – ١٩٨٤م).

وقدم كيمب تلك المذكرة فى الفترة التى قامت فيها العناصر الموالية لإيران بزيادة عملياتهم الإرهابية فى لبنان، كما قامت الولايات المتحدة فى تلك الفترة بالإعلان أن إيران قد قامت أو ساعدت فى قصف وتفجير مبنى السفارة الأمريكية فى بيروت فى ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣م وكذلك المبنى الذى كان يقيم فيه جنود مشاة البحرية الأمريكية فى بيروت.

وقد قامت الولايات المتحدة بإعلان إيران كإحدى الدول المساهمة بالإرهاب وقامت بفرض حظر على تصدير أى بضائع إلى إيران فى ٢٣ يناير ١٩٨٤م.

وقد كان من بين الذين تم اختطافهم فى بيروت – بعد مذكرة كيمب لماكفرلين – وليم بيكلى المسؤول عن المخابرات الأمريكية فى بيروت فى ١٦ يوليو ١٩٨٤م. وقد تم اغتياله اثناء الأسر.

فى ٣١ أغسطس ١٩٨٤م طلب ماكفرلين من لجنة مختارة فى مجلس الأمن القومى إعداد تقرير عن مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد الخميني. وقد اكتملت جوانب التقرير المختلفة حول هذا الموضوع فى أكتوبر ١٩٨٤م – وفيما يبدو أن موت الخمينى كان شرطاً أساسياً فى تحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية. وقد اقترح التقرير ارسال أسلحة إلى إيران إذا وافقت إيران على إعادة العلاقات الرسمية وكذلك عدم الإخلال بميزان القوى فى المنطقة. وقد توصلت وكالة المخابرات الاميركية إلى نفس النتيجة التى توصلت إليها لجنة مجلس الأمن القومى وهى ضرورة القيام بعملية سرية تجاه إيران. واعتبر نائب مدير وكالة المخابرات للعمليات منظمة مجاهدى خلق بأنها منظمة لها نفوذ لدى السوفييت ولها تنظيم ممتاز ومن المحتمل أن تكون تلك المنظمة هى التى تخلف نظام الخميني. وقامت وزارة الخارجية الأمريكية بعد تجميع كل ذلك بإعداد مسودة لقرار مجلس الأمن القومى فى نهاية عام ١٩٨٤م. وحدد القرار إمكانية أن تستغل الولايات المتحدة أى فرصة قد تظهر بالنسبة لإيران. وقد أكد القرار بضرورة عدم إمداد إيران بأى أسلحة.

وبحلول صيف عام ١٩٨٤م كان تجار السلاح العالميين يقومون بمحاولات - بإيعاز من إيران - لشراء أسلحة لإيران وعلى الأخص صواريخ "تاو". وقد ذكر رئيس قسم الشرق الأوسط فى وكالة المخابرات الأمريكية للجنة أنهم قد تلقوا ما بين ٣٠ إلى ٤٠ طلباً من الإيرانيين ومن إيرانيين فى المنفى يطلبون فيها تقديم معلومات استخبارية هامة جداً فى مقابل إمداد إيران بطائرات هليوكوبتر من طراز "بل" أو ١٠٠ صاروخ من طراز "تاو" واشياء أخرى كانوا قد تقدموا بها.

وفى نهاية نوفمبر ١٩٨٤م بدأ الإيرانيون فى ترويج نغمة اطلاق سراح الرهائن مقابل اعطاء إيران أسلحة.

وذكر ثيودور شاكلى الضابط السابق فى وكالة المخابرات الأمريكية أن اجتماعاً قد عقد فى هامبورغ بألمانيا الغربية فى الفترة ما بين ١٩ - ٢١ نوفمبر ١٩٨٤. وقد قدم له خلال الاجتماع الجنرال مونشر غوربانيفار. وذكر له هاشمى رافسنجانى أن لغوربانيفار له علاقات ممتازة داخل إيران. وقد قدم شاكلى تقريراً ذكر فيه أن غوربانيفار يعتبر من عملاء السافاك ويعتبر رجل صفقات دولية ولا يمكن السيطرة عليه بسهولة. وقد ذكر شاكلى أن غوربانيفار قد ذكر له أنه وبعض الإيرانيين الآخرين يريدون لعب دور فى جذب السياسة الإيرانية نحو الغرب.

وحتى يثبت غورانيفار أنه وهاشمى رافسنجانى لهما نفوذ فى داخل إيران اقترحا أن تقوم إيران بتسليم الولايات المتحدة بعض الأسلحة السوفيتية التى حصلت عليها إيران خلال حربها مع العراق مقابل صواريخ "تاو" الأمريكية. كما اقترح بعد ذلك أن تقوم الولايات المتحدة بدفع أموال لإيران مقابل اطلاق سراح ٤ رهائن أمريكيين (بينهم بكللى). وذكر شاكلى أن غوربانيفار يريد جوابا على تلك الاقتراحات فى موعد اقصاه ٧ كانون الأول ١٩٨٤م.

وذكر شاكلى أن وزارة الخارجية الأمريكية قد شكرته على المجهودات التى قام بها وذكرت أنها ستقوم بمجهودات لحل تلك المشاكل مع قنوات اتصال أخرى.

- فى بداية عام ١٩٨٥م قام مجلس الأمن القومى باتخاذ خطوات لتحسين موقف المعلومات الحكومية بالنسبة لإيران.

وذكر مايكل لادين المستشار لشؤون الإرهاب فى مجلس الأمن القومى فى الفترة ما بين نوفمبر ١٩٨٤م - وينساير ١٩٨٦م للجنة أن الولايات

المتحدة لم تكن لديها أى معلومات كافية عن إيران الدولة التى لها أهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.

وقام تايشر بإعداد مذكرة علق عليها فنسنت كانسترارو مدير قسم المخابرات بمجلس الأمن القومى أوضح فيها أهمية إيران بالنسبة للولايات المتحدة فى النواحى التالية:

١- تعتبر إيران حاجزاً هاماً بين الاتحاد السوفيتى ودول منطقة الخليج.

٢- الحد من الوجود السوفيتى فى إيران.

٣- تعتبر إيران دولة لها طرق استراتيجية تؤدى إلى منطقة الخليج ومضيق هرمز.

٤- إنهاء مساعدة إيران للإرهابيين وتهديداتها للدول الخليجية المجاورة.

وقام تايشر وفورتير بإعداد التوصيات التالية لتحقيق أهداف التقارب مع إيران :

١- تشجيع الحلفاء الغربيين والأصدقاء لمد إيران باحتياجاتها المختلفة بما فى ذلك الأسلحة وذلك حتى لا يجد الاتحاد السوفيتى الفرصة لاثبات وجوده فى إيران.

٢- التعاون مع الدول الصديقة لتحسين قدرات المخابرات المضادة للسوفييت فى إيران.

٣- زيادة الاتصالات مع الحلفاء والدول الصديقة بخصوص الوضع فى إيران ومدى استعدادهم لإجراء اتصالاتهم مع إيران عن طريقهم.

٤- إجراء اتصالات مع العناصر الإيرانية التى يمكن من خلالها تحسين العلاقات مع إيران.

٥- تجنب القيام بأعمال يمكن أن تسبب غضب العناصر الإيرانية التى يمكن من خلالها انشاء علاقات أمريكية إيرانية.

٦- زيادة الاهتمام باذاعة صوت أمريكا الموجهة نحو إيران.

وبالرغم من الانتقادات الموجهة من وزيرى الخارجية والدفاع إلا أن الأفكار قد تبلورت فى مسودة تم اعدادها بواسطة لجنة مصغرة فى مجلس

الأمن القومى. وقد حدثت عدة حوادث اختطاف للرهائن فى لبنان خلال عام ١٩٨٥م.

- فى ٨ يناير 1985 اختطف الأب جينكو - وفى ١٦ مارس اختطف نيدى وايندرسون - وفى ٢٢ أبريل أختطف كل من فونتينى وكارتون (فرنسيين) وفى ٢٦ مارس تم اختطاف الصحفى البريطانى كوليت وفى ٢٢ مايو وتم اختطاف الفرنسيين كوفمان وسيورات.
- فى ٢٨ مايو تم اختطاف جاكبسون وفى ١٠ يونيو تم اختطاف سندر لاند.
- فى خلال تلك الفترة عقدت عدة اجتماعات بين مسؤولين فى مجلس الأمن القومى وبعض الرسميين الإسرائيليين بخصوص موضوع إيران.
- فى منتصف يونيو ١٩٨٥م تم اختطاف طائرة twa (تى دبليو اى) رقم ٨٤٧ مما جعل كل الظروف مواتية للسياسة التى يمكن أن تتبعها الولايات المتحدة تجاه إيران حسب ما خطط لها كل من فولر وتليشر وفورتير وماكفرلين ومدير المخابرات الأمريكية.
- ومنذ يناير ١٩٨٥م انعقدت سلسلة من الاجتماعات ضمت كلاً من يعقوب نيمرودى تاجر السلاح والملحق العسكرى السابق لإسرائيل فى إيران - وغوربانيفار واميرام نير مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلى شيمون بيريز وادولف شويمر أحد تجار السلاح وأحد المستشارين لرئيس الوزراء الاسرائيلى فى ذلك الوقت بيريز منذ سبتمبر ١٩٨٤م وذلك لمناقشة موضوع إيران والرهائن الاميريكيين.

وقد انتهت تلك الاجتماعات إلى نتيجة مفادها أن موضوع اطلاق سراح الرهائن وفتح حوار مع إيران يمكن أن يتم إذا وجدت تلك الخطة الدعم من الولايات المتحدة.

وقد قام روى فورماك وهو رجل أعمال له صلات وطيدة مع عدنان خاشقجى - قام باطلاع شارلس الان الضابط بوكالة المخابرات الامريكية، أن الدافع الرئيسى بالنسبة لإرسال السلاح لإيران هو بالتأكيد "الأرباح" إلا أن الاستقرار فى المنطقة واطلاق سراح الرهائن المحتجزين فى بيروت هو من ضمن الأسباب.

وقد توصلت اللجنة إلى أدلة أن اجتماعات سرية قد عقدت فى كولون بألمانيا الغربية فى نهاية مارس شارك فيها الإيرانيون ومن بينهم أحد الإيرانيين من مكتب المشتريات وهو الدكتور شاهباوى الصديق الشخصى لعدنان خاشقجي.

وكان الدافع لتلك الاجتماعات حسب ما أفاد شاكلي للجنة هو فتح مناقشات مع إيران واطلاق سراح الرهائن. وقال شاهباوى أنه سيناقش ذلك الأمر مع الخمينى وسيعود للاجتماع معه مرة أخرى غير أن ذلك الاجتماع لم يتم عقده بالمرة.

- فى ٧ أبريل ١٩٨٥م قام شاكلى باعداد مذكرة ثانية بخصوص الرهائن فى لبنان. وقام شاكلى بتسليم المذكرة للادين الذى قام بتسليمها لأوليفر نورث. وذكر شاكلى أن الجنرال هاشمى قد قام بإجراء اتصالات مع بعض الايرانيين بخصوص احتمالات الافراج عن الرهائن الامريكيين المختطفين فى بيروت.
- فى أول يونيو ١٩٨٥ أخبر غوربانيفار الجنرال هاشمى أن أصدقائه الإيرانيين قد ذكروا له أن لديهم العديد من المقترحات حول اطلاق سراح الرهائن وذكر أن طهران تريد الآتى :

١- اجراء حوار مع مسؤول أمريكي.

٢- مناقشة موضوع البدائل مقابل اطلاق سراح الرهائن عوضاً عن المال.

وقد تم اطلاع غوربانيفار بانهم سيقومون بالرد على ذلك بعد ايصال تلك المعلومات للاصدقاء.

- فى ١٦ يناير ١٩٨٦م أدلى جورج شولتز وزير الخارجية بشهادته أمام لجنة المخابرات فى مجلس الشيوخ الأمريكى فى جلسة سرية مغلقة.

وادلى شولتز بأقواله أمام اللجنة وذكر أنه فى ٣٠ أبريل أخبره السفير الأمريكى صاموئيل لويس (سفير امريكا فى إسرائيل) أن مايكل لادين كان فى مهمة سرية فى تل أبيب وقام بسؤال شولتز أن كان يعرف تلك المهمة أم لا، وما هو الشئ الذى يجرى هناك.

وقد أجابه شولتز بالنفى. وذكر السفير لويس أنه قد سأل وزارة الدفاع الإسرائيلية عن لادين إلا أن المسؤولين فيها قد ذكروا له أن الأوان لم يحن

بعد لاخباره بما يحدث وذكروا له أن وزير الدفاع اسحق رابين سيقوم باطلاعه بما يدور عندما يقوم بزيارة واشنطن.

وذكر شولتز فى افادته أمام اللجنة أنه حينما تقابل مع رابين فى أول أغسطس لم يذكر رابين لشولتز أى شئ عن لادين أو إيران.

وذكر شولتز أنه علم من أحد مساعديه أن أحد الموظفين فى مجلس الأمن القومي قد أخبره بأن لادين قد طلب أذنا من ماكفرلين للقيام برحلة إلى إسرائيل لمتابعة الحصول على معلومات استخبارية بخصوص إيران. وقد رفض ماكفرلين اعطاء لادين خطاب إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى.

وذكر شولتز فى شهادته أمام لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ أنه فى ٥ حزيران ١٩٨٥م وبينما كان فى رحلة إلى لشبونة بالبرتغال ارسل رسالة إلى ماكفرلين يشكو فيها لادين والاتصالات التى يجريها فى إسرائيل بعد أن تخطى السفير لويس كما تخطاه هو شخصياً.

وطلب شولتز فى خطابه من ماكفرلين ضرورة سرعة تصحيح الوضع الذى قد يترتب عليه مخاطر جسيمة واخطاء واحراجات.

وذكر شولتز أنه تلقى رداً على رسالته من ماكفرلين أثناء وجوده فى البرتغال يوم ٧ أغسطس ١٩٨٥م، حيث ذكر ماكفرلين فى رسالته أنه قد أصيب بخيبة أمل من التقييم المسبق لشولتز للأحداث وذكر أنه كان يود إعلامه بما يحدث إلا أن الوقت لم يسعفه. وذكر ماكفرلين أنه قرر وقف الاتصالات بخصوص إيران نهائياً – وذكر أنها كانت مبادرة إسرائيلية وأن لادين كان يقوم بذلك العمل على مسؤوليته الشخصية.

وفى تلك الأثناء وفى يوم ٧ أغسطس ١٩٨٥م كان نورث يقوم بمحاولات أخرى من أجل تحقيق إطلاق سراح الرهائن المختطفين فى بيروت.

ووافق ماكفرلين على طلب نورث. وكان نورث قد ذكر فى مذكرته أنه سيقوم بمساعى لايجاد الحلول للمشاكل المعلقة بخصوص الرهائن الأمريكيين والفرنسيين فى بيروت وما يطالب به حزب الدعوة لاطلاق سراح معتقليه فى سجون الكويت مقابل اطلاق سراح الرهائن.

وقام نورث باعداد مذكرة اخرى لماكفرلين ذكر فيها ان اطلاق سراح الرهائن سيتم مقابل فدية تقدم للمجموعة التى تقوم باحتجاز الرهائن وتقدر الفدية باثنين مليون دولار.

وطلب نورث من ماكفرلين الاستعانة بالنائب العام الأمريكى ليقوم بتعيين اثنين من وكالة مكافحة المخدرات التابعة له للعمل مع مجلس الأمن القــومى فى متابعة هذا الأمر. وقد وافق ماكفرلين على طلب نورث.

- وفى ١٧ أغسطس ١٩٨٥م، علم مدير وكالة المخــابرات الأمريكيــة أن صديقه جون شاهين قد تم اعتقاله ووجهت له تهمة محاولة ارسال أسـلحة إلى إيران. وقد ادعى شاهين أنه ناقش مع المسؤولين فى وزارة الخارجية الإيرانية موضوع اطلاق سراح الرهائن مقابل اطلاق سراح المعتقلين من حزب الدعوة من سجون الكويت وكذلك صواريخ "تاو".
- فى النصف الأخير من عام ١٩٨٥ عقد ماكفرلين ولادين اجتماعات – كل على حدة – مع شويمر وكيمى فى واشنطن.

وقد ذكر لادين أن فكرة التعامل مع إيران وبيعها الأسلحة لم تــأتى٨١ أساساً من الحكومة الاسرائيلية أو الحكومة الأمريكية وإنما جاءت الفكرة من غوربانيفار.

- ذكر ماكفرلين أمام اللجنة أنه قام بإعلام الرئيس ريغان بالمبــادرة نحــو إيران قبل دخوله المستشفى لإجراء عملية السرطان.كما قــام مــاكفرلين أيضاً باطلاع وزير الخارجية ووزير الدفاع ومــدير وكالــة المخــابرات المركزية الأمريكية كل على حدة. وذكر أيضاً أنه ووزير الخارجيــة قــد زارا الرئيس ريغان فى المستشفى وناقشا الأمر بإيجاز.

وخلال مقابلة اللجنة للرئيس ريغان ذكر أنه لا يذكر أى شئ عن مقابلة ماكفرلين له فى المستشفى فى يوليو وأنه لا يوجد أى شــئ فــى مذكراتــه يوضح أن مثل هذا الاجتماع قد تم.

وشهد شولتز وزير الخارجية أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب أنه قد سمع لأول مرة بموضوع إيران خلال رحلته فى لاستراليا حينما كان فى طريقه من بيرث إلى كانبيرا.

- فى منتصف مايو سافر لادين إلى إسرائيل فى اجازته السنوية. وفى نهاية الشهر تقابل لادين مع كل من غورانيفار وكيمى وشويمر ونيمرودى.
- وذكر لادين أنه للمرة الأولى يبرز موضع مبادلة الرهائن بالسلاح لإيران خلال ذلك الاجتماع. وذكر أن هذا الموضوع لم يبرز كموضوع منفصــل دائماً كان من ضمن مناقشة موضوع تحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية.

بعد نهاية الاجتماع قرر المجتمعون أن يبلغوا ماكفرلين بما دار في الاجتماع - وتقرر أن يقوم كيمى بهذا الأمر.

في نهاية مايو قابل فورمارك وغوربانيفار كل من نيمرودى تاجر السلاح والملحق العسكرى السابق في طهران واميرام نير مستشار رئيس الوزراء بيريز وادولف شويمر تاجر السلاح والمستشار الخاص لرئيس الوزراء منذ يوليو ١٩٨٤م، وذلك في منزل نيمرودى في تل أبيب.

وقم تم نقاش في ذلك الاجتماع حول بدء برنامج لقيام انفتاح وعلاقات بين الولايات المتحدة وإيران. ولم يتطرق الاجتماع إلى موضوع أسلحة إلى إيران وإنما ورد ذكر موضوع قطع غيار.

وذكر فورمارك أن الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران وافقت على تبادل اللقاءات لاجراء حوار فيما بينهم إلا أن كل واحد من هؤلاء الأطراف لا يثق في الطرف الآخر.

- في خلال مقابلته للجنة في ٢٦ يناير ١٩٨٧م، ذكر الرئيس ريغان أنه وافق في أغسطس على شحن أسلحة إسرائيلية إلى إيران ألا أن الرئيس ريغان لم يكن متأكداً من التاريخ المضبوط.
- وذكر الرئيس ريغان أيضا أنه وافق على تعويض إسرائيل بأسلحة جديدة بدلاً من تلك الأسلحة التى أرسلتها لإيران.
- وكان ماكفرلين قد ذكر أمام لجنة الشؤون الخارجية في ١١ يناير ١٩٨٧م أن الرئيس ريغان وافق مسبقاً على ارسال إسرائيل الأسلحة إلى إيران.
- وفي ٢٠ فبراير ١٩٨٧م كتب الرئيس ريغان للمستر تاور رئيس اللجنة قائلاً - أنه كان يحاول أن يتذكر الأحداث التى وقعت خلال الثمانية عشر شهراً الأخيرة وأنه يخشى أن يكون واقعاً تحت تأثير ما يتذكره الآخرون وليس ما يتذكره هو.
- وكان الرئيس ريجان قد وصف ما أسماه بمبادرته السرية بأنها "مغامرة تنطوى على مخاطر كبيرة شعرنا بأنها صائبة"، وشدد الرئيس الأمريكى على أنه ليست هناك ازدواجية في سياسته السابقة تجاه إيران - والتى كانت تقوم على عدم التعامل مع إيران وبيعها أى أسلحة وكذلك عدم دفع أى فدية مقابل إطلاق سراح الرهائن - وقال أن "الأسلحة التى قدمت إلى إيران لم تخل بالتوازن العسكرى بين العراق وإيران" وأضاف أن كل ما

فعلته حكومته كان استثناء مؤقتاً للحظر المفروض على تزويد طهران بالسلاح. وفى هذه الأثناء واصل زعماء الكونجرس حملة انتقادات لسياسة ريجان رافضين تعامله مع الإيرانيين الذين اتخذوا من الدبلوماسيين الأمريكيين رهائن واستخدموهم فى إهانة أمريكا وقالوا أن "إرسال أسلحة إلى هؤلاء يزيد من حجم الإهانة ومن شأنه تشجيع إيران على الابتزاز".

– فى ١٨ نوفمبر ١٩٨٧ أعلن الكونجرس الأمريكى تقريره النهائى حول القضية وجاء فيه أن " ريجان مسؤول مسؤولية تامة عن الفعل الآثم الذى قام به معاونوه وأن إدارته مارست التكتم والخداع وازدرت القانون".

أما إيران فكان حديثها فى هذا الموضوع مقتضباً، ففى نوفمبر ١٩٨٦ وخلال الاحتفال بالذكرى السابعة لاحتلال السفارة الأمريكية فى طهران، أكد هاشمى رفسنجانى رئيس البرلمان الإيرانى فى ذلك الوقت القصة التى ذكرتها مجلة الشراع اللبنانية.. وقال أن خمسة مسئولين حكوميين من بينهم روبرت ماكفرلين مستشار الأمن القومى الأمريكى طاروا سراً إلى طهران يحملون معهم الهدايا، ووصف رافسنجانى الهدايا بأنها رمزية مثل كعكة على شكل مفتاح (لفتح صفحة جديدة من العلاقات) ونسخة من الانجيل موقع عليها من ريجان غير أن الهدية الحقيقية المذهلة كانت طائرة محملة بالمعدات العسكرية. وقال رافسنجانى أن إيران أبلغتهم أنها لا تقبل الهدايا وليس هناك ما يمكن تبادل الحديث فيه وأضاف أن الأمريكيين لجأوا إلينا لحل مشاكلهم فى لبنان.

رابعاً : كارثة الإيرباص الإيرانية (١٩٨٨):

فى صباح يوم ٣ يوليو ١٩٨٨، وفى خضم الحرب الإيرانية – العراقية، أطلقت الزوارق الصغيرة الإيرانية النار على طائرة هليكوبتر "لامبس – ٣" تابعة للسفينة الأمريكية "فينسينز". وردا على ذلك اقتربت المدمرة الأمريكية من الزوارق الصغيرة واشتبكت مع الإيرانيين بعد الحصول على إذن العميد البحرى "ليس". ووسط هذه العملية، التقط رادار السفينة فينسينز إقلاع طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية الإيرانية رحلة رقم ٦٥٥، فى الساعة السادسة والدقيقة ٤٧ وهى تنطلق من بندر عباس حيث يوجد مطار مدنى – عسكرى مشترك. وسجل كومبيوتر "ايجيس" بالمدمرة الصيغة "IFF III" (حدد الهوية، صديق أم عدو) لصوت عال حاد برقم ٦٧٦٠، وهو التعبير الشفرى عن

الطائرة من طراز "الإيرباص". غير أن المشرف على تحديد هوية الأهـداف فى "فينسينز" قام بفحص جدول الرحلات التجارية المنتظمة، وبعدها توصـل إلى أن الطائرة التى التقطها الرادار والتى كانت متأخرة عن موعدها المقرر بسبع وعشرين دقيقة ليست هى الطائرة الايرباص. وفى السـاعة السادسـة والدقيقة الخمسين، ظهرت الطائرة على شاشات "ايجيس" للعرض وهى تحمل صفة "فانتوم – ١٤". ولم يكن الخطأ فى نظام "ايجيس" وإنما فى الطاقم الذى كان يتحمل مسؤولية التنصت فى التحليق الجوى. وهكذا افترض أفراد قلائل يشعرون بقلق من احتمال تعرضهم لهجوم جوى وهم مستغرقون فى اشتباكهم مع الزوارق الإيرانية.. أن الطائرة المقتربة تشكل جزءاً من هجوم منشـق. وأصدر طاقم المدمرة الأمريكية حكمه بأن الإيرباص معادية. وطوال الدقائق العديدة التالية، وجهت "فينسينز" إنذارات وطلبات متكررة بتحديد الهوية، لكن الطائرة الإيرباص لم ترد قط، لأسباب غير معروفـة وواصـلت تقـدمها. وحاولت فينسينز إسقاط الضوء على الطائرة برادار التحكم فى النيران وهو إجراء ربما يكون قد أثار انتباه قائد الطائرة الإيرباص. ولكن خطأ إجرائيـاً وقع فيه الطاقم أدى إلى تأخير المحاولة، ولم يتم رصد الهدف للتصويب عليه إلا قبل ثانية واحدة من الاشتباك معه. وفيما بين الساعة السادسة والدقيقة ٥٣ والدقيقة ٥٤ انطلق صاروخان أرض/جو من "فينسينز" وضربا "الايربـاص" ودمراها فى الجو على مسافة حوالى أربعة عشر ميلاً بحرياً. وقد قتل جميع من كانوا على متنها وعددهم ٢٩٠ شخصا. ورغم أن إسقاط "الإيرباص" كان مأساة كبرى، رغم ذلك فإن الحادث أتاح للإيرانيين الحجة التى يحتاجونهـا لإنهاء الحرب الإيرانية – العراقية.

وفى الثامن عشر من يوليو أعلنت إيران – بموافقة الخـومينى – أنهـا سوف تلتزم بقرار وقف إطلاق النار – الصادر عن الأمم المتحدة وأشـارت إلى الأبعاد غير المسبوقة للحرب وإلى هلاك أرواح المدنيين الأبرياء.

خامساً : الاحتواء المزدوج وقانون داماتو :

برز مفهوم الاحتواء المزدوج الذى تبنته إدارة الـرئيس السـابق بيـل كلينتون وذلك لاحتواء التهديد الإيرانى والعراقي. وقد وضع هـذه السياسـة مارتن انديك المستشار الأسبق للأمن القومى الأمريكى وكان ذلك فى مـايو ١٩٩٣.

وكان الهدف الرئيسى من هذه السياسة – كما أوضح انديك – "هو تقييد قدرة إيران والعراق معاً على تهديد الاستقرار الإقليمي، من خلال عدم السماح لكلا البلدين بالوصول إلى قدرة معينة تمكنه من تهديد المصالح الأمريكية والاستقرار الإقليمى المنشود والوضع القائم، والعمل على إضعافهما وعزلهما عن المنطقة والعالم الخارجى".

واشتملت سياسة الاحتواء المزدوج فى البداية على حشد معارضة دولية واسعة ضد إيران مع فرض عقوبات اقتصادية عليها من طرف واحد.. وفى هذه الأثناء أكدت إدارة كلينتون أنها لا تحاول تغيير نظام الحكم فى حد ذاته، بل تحاول تغيير السلوك الإيرانى وسياساته فى المنطقة. ولكن [٢١] مع فشل هذه السياسة لاحقاً وعجزها عن منع إيران من تنمية قدراتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية وبتأثير من إسرائيل ومن اللوبى اليهودى فى واشنطن الذين كانوا يضغطون على الإدارة والكونجرس الأمريكيين من أجل تشديد سياسة الاحتواء ضد إيران، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية عن فرض حظر اقتصادى على إيران فى إبريل ١٩٩٥، والذى اتبعته بقانون داماتو فى عام ١٩٩٦ والذى يقضى بفرض عقوبات اقتصادية على الشركات الأجنبية التى تنوى الاستثمار فى إيران بما يزيد عن ٤٠ مليون دولار فى السنة.

هذا وقد تعرض نظام العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران للعديد من الانتقادات من قبل قوى وأطراف فاعلة فى المجتمع الأمريكى رصدت أضراراً اقتصادية وسياسية لحقت بالولايات المتحدة من جراء تطبيق تلك العقوبات.. حيث أفقدت الشركات الأمريكية فرصة الاستثمار فى السوق الإيرانى المتنامي.. فى الوقت الذى ربحت فيه الشركات الروسية والفرنسية والألمانية والإيطالية ما يقارب الخمسة مليارات دولار من خلال عقود تجارية واستثمارية فى إيران. لم تحصد الشركات الأمريكية من جراء قيود قانون داماتو سابق الذكر سوى الخسران والحسرة.

وفى عام ١٩٩٧ صدر تقرير عن مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك أعده ثلاثة مسئولين سابقين هم زيجنيو بريجنسكى وبرانت سكوكروفت مستشار الأمن القومى فى إدارتى كارتر وبوش وريتشارد مورفى مساعد وزير الخارجية الأسبق لشؤون الشرق الأوسط، اعتبر أن

---

[٢١] د. آمال السبكى، معادلة التوازن فى العلاقات الإيرانية – الأمريكية، الإيرانية – الأوروبية، المصالح الأيديولوجيات التوجهات – أوراق الشرق الأوسط، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٢٦، يناير – ابريل ٢٠٠١.

أكثر منه سياسة، وانتقد التعامل مع دولتين مهمتين فى المنطقة وكأنهما غير موجودتين، وجاء فى التقرير أن "الولايات المتحدة لا ينبغى أن تمضى فـى عزل إيران فنحن نحتاج لعلاقة استراتيجية معها على المدى البعيد، إذا كنـا ننشد ليس فقط الاستقرار فى الخليج وإنما أيضاً منفذاً إلى آسيا الوسطى حيث توجد مخزونات كبيرة من الطاقة الهامة للعقدين القادمين".

سادساً : العلاقات الإيرانية - الأمريكية بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تصاعدت وتيرة الانتقادات العلنية من قبل عدد من الإيرانيين لتلك الأحداث، مما أدى إلى تبنى الإدارة الأمريكية إلـى سياسة أكثر مرونة تجاه طهران تركزت على الحديث حـول فـتح قنـوات الحوار بين البلدين فى هذه المرحلة. وبدأت وزارة الخارجية الأمريكية تنظر فى إمكان فتح حوار بين طهران وواشنطن، حيث أن هجمـات نيويـورك وواشنطن والحرب ضد طالبان والقاعدة أوضحت أن هناك مصلحة مشتركة بين البلدين مع أن هذه المصلحة بقيت محدودة (٢٤).

وعقد دبلوماسيون أمريكيون سلسلة مـن المحادثـات مـع المسـؤولين الإيرانيين لم يسبق لها مثيل منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وتم ذلـك دون إثارة ضجة إعلامية. والتقى وزير الخارجية - السابق - كولين باول ومدير مكتب التخطيط السياسى فى الخارجية مع مسؤولين إيرانيين فى نيويـورك، حيث حضروا اجتماعات ضمت مندوبى الدول الست المجاورة لأفغانسـتان بالإضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا.

كما عقد ريان كروكر وهو أحد كبار المسؤولين فى الخارجية الأمريكية - اجتماعين مع وكيل الخارجية الإيرانية فى جنيف واجتمع وفد أمريكى مع وفد دبلوماسى إيرانى لتخطيط سبل حمل الزعماء الأفغان على تشكيل حكومة جديدة وامتدح الوزير باول مواقف الدبلوماسيين الإيرانيين فى هذا الاجتماع.

من جهة أخرى سمحت إيران للولايات المتحدة بإنزال ١٦٥ ألف طـن من القمح تم شحنها للاجئين الأفغان. وتعاونت البحرية الإيرانية مع الأسطول الأمريكى فى الخليج لحجز النفط العراقى المهرب ومع هذا التوجه الإيجابى فى علاقات إيران والولايات المتحدة برزت أحداث أخـرى عرقلـت هـذا

(٢٤) د. ارمون غريب، الولايات المتحدة والخليج العربى "الولايات المتحدة وإيران، التقرير الاستراتيجى الخليجى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، ص ١٣٩ - ١٤٠.

التوجه، حيث أن أرضية التعاون المشترك ضد طالبان لم تكن كافية لإعطاء زخم للحوار الأمريكي الإيراني بعد سقوط طالبان، كما كان لاحتجاز إسرائيل في ٣ يناير ٢٠٠٢ السفينة كارين إيه المحملة بصواريخ كاتيوشا ومتفجرات زعمت تل أبيب أنها مرحلة من إيران بالتعاون مع حزب الله إلى السلطة الفلسطينية، أثر في المواقف الأمريكية.

من جهة أخرى، اتهم وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد إيران بالسماح لأعضاء القاعدة بالهرب عبر أراضيها، كما أصدرت وكالة الاستخبارات المركزية تقريراً في يناير ٢٠٠٢ وصفت فيه إيران بأنها إحدى أكثر الدول نشاطاً في السعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وأنها استلمت معلومات تقنية ومهارات فنية من روسيا والصين وكوريا الشمالية. وفي أواخر يناير ٢٠٠٢ وضع الرئيس بوش إيران مع العراق وكوريا الشمالية على لائحة دول محور الشر متهماً إياها بتصدير الإرهاب، والسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وعبر عن مخاوفه من قيامها بإعطاء هذه الأسلحة لمنظمات إرهابية ووعد بأن أمريكا "لن تسمح لأخطر الأنظمة بتهديدنا بأكثر الأسلحة دماراً".

وفي ٣٠ يناير ٢٠٠٢، رد الرئيس الإيراني – الأسبق – هاشمي رفسنجاني في خطاب ألقاه "بقوله" أن "بوش يصف شعوب فلسطين ولبنان ومنظمات المقاومة المقدسة فيها بأنهم إرهابيون بينما هو الذي يدعم الإرهاب". ولكن على الرغم من هذه التصريحات، استمرت الجهود الأمريكية لتحسين العلاقات مع إيران للاستفادة من الصراع الدائر بين المتشددين والمعتدلين في إيران.

وفي ١٣ مارس ٢٠٠٢ ألقى رئيس لجنة العلاقات الخارجية السيناتور جوزيف بايدن خطاباً أمام المجلس الأمريكي – الإيراني عبر فيه عن اعتقاده "بأن تحسين العلاقات مع إيران يخدم المصالح الحقيقية للولايات المتحدة"، مشيراً إلى الموقع الاستراتيجي لإيران في قلب منطقة ذات أهمية للولايات المتحدة بين أفغانستان وباكستان والعراق ودول آسيا الوسطى الغنية بالنفط ومنطقة القوقاز التي تعاني من النزاعات، بالإضافة إلى وجودها قرب بحر قزوين وفي قلب منطقة تشمل أكبر احتياطي للنفط في العالم، مؤكداً أن التوجهات الإيرانية في المستقبل سيكون لها أثر كبير في المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. وأشار بايدن إلى أن إيران منقسمة بين معتدلين وصلوا إلى السلطة عبر الانتخابات، ومتشددين غير منتخبين

يهيمنون على الأمن والقضاء، وأنهم يتبنون سياسات تدعم الإرهاب واستمرار العنف فى الشرق الأوسط مشيراً إلى حادثة السفينة "كارين إيه" وإلى هجوم الخبر فى السعودية الذى أودى بحياة ١٩ جندياً أمريكياً. وقال بايدن "إن الولايات المتحدة يجب أن تلجأ إلى الحوار مع طهران، وتسعى فى الوقت نفسه إلى منع روسيا من مساعدة إيران فى جهودها النووية"، ولكنه استبعد تحسناً فى العلاقات ما لم يطرأ تغيير فى اتجاهات وتركيبة النظام الإيرانى. ونصح باتخاذ خطوات أمريكية للتركيز على التعاون فى مجالات أخرى للبلدين فيها مصالح مشتركة، مثل : مستقبل العراق والسماح للمؤسسات غير الحكومية الأمريكية للعمل فى إيران لدعم المجتمع المدنى والتعاون فى مكافحة المخدرات واللاجئين. ودعا الولايات المتحدة للموافقة على إجراءات إيران للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وبرز بوضوح فى يوليو ٢٠٠٢ أن الإدارة قد قررت التخلى عن محاولات إيجاد سبل للتعاون مع المعتدلين فى إيران برئاسة محمد خاتمى. وجاء ذلك بعد مراجعة شاملة داخل الإدارة، حيث نقل عن مسؤول كبير فى الإدارة الأمريكية قوله "إن الرئيس وكبار مستشاريه قد توصلوا إلى قناعة بأن المعتدلين فى إيران ضعفاء وتنقصهم الفعالية والجدية لإحداث تغييرات فى إيران".

كما أن الإدارة الأمريكية رأت فى ذلك الوقت أن القيادة الإيرانية قد تبنت مواقف عدة رأت أنها سلبية وتتعارض مع مصالحها وتشمل :

١- استمرار المعارضة الإيرانية لعملية التسوية، ودعمها للمقاومة الفلسطينية ولمنظمتى الجهاد الإسلامى وحماس.

٢- دعم إيران لحزب الله وتزويده بأسلحة متطورة وبأموال لاستمرار الضغط على إسرائيل.

٣- محاولات إيران الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وتطوير قدراتها الصاروخية والنووية.

٤- رعاية إيران للإرهاب، حيث تعتبر أوساط فى الإدارة والأوساط المؤيدة لإسرائيل بأنها الراعى الأول للإرهاب وأن العقوبات لن ترفع عن إيران إلا إذ غيرت من مواقفها ولهجتها تجاه إسرائيل.

٥- استمرار تفاعلات انفجار الخبر ودور إيران فيه الأمر الذى كان ولا يزال يثير أسئلة فى الإدارة الأمريكية التى تعارض أى تطبيع أو رفع للعقوبات مع إيران قبل التأكد من دورها فى هذه العملية .

وقد بدأت الإدارة الأمريكية بدعم المعارضة الإيرانية عن طريق تبنى توجه جديد "لدعم طموحات الشعب الإيرانى". ووقع الرئيس جورج بوش على بيان تنفيذى عبر فيه عن دعمه للطلاب المؤيدين للديمقراطية والإصلاحيين فى البرلمان وللصحافيين المعتدلين، ودعا إلى رفاهية أكبر فى إيران، وإلى معارضة المتشددين القابضة على زمام السلطة. كما انتقد السياسات المتصلبة، ودعا إلى تحسين الأحوال المعيشية للإيرانيين ممتدحاً الثقافة الإيرانية القديمة، كما امتدح المظاهرات التى قامت فى إيران للمطالبة بالمزيد من الديمقراطية وشجب عرقلة عملية الإصلاح من قبل بعض القيادات الإيرانية. ووجهت هذه الرسالة عبر إذاعة أوروبا الحرة باللغة الفارسية. كما قام زلماى خليل زاده بتوجيه رسالة مماثلة عبر إذاعة صوت أمريكا ركز فيها على أن السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إيران تعتمد على الوضوح الأخلاقي، وانتقد دعم إيران للإرهاب وجهودها لتقويض الاستقرار فى أفغانستان وتخريب العملية السياسية فيها لتقويض قيادتها، وحذر إيران من مغبة رد أمريكى. من جانبهم رد الإيرانيون بمظاهرات ضخمة تشجب التصريحات الأمريكية شارك فيها المتشددون وبعض الليبراليين. واعتبر التوجه الجديد من قبل واشنطن ضربة للتيار المعتدل فى الإدارة الذى يدعو إلى استمرار استخدام مجالات متعددة للقاء بمسؤولين إيرانيين، ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز الاتصالات بين الباحثين والفنانين والأكاديميين من البلدين. ولكن الإدارة وضعت قيوداً على الزوار الإيرانيين الذين يدخلون الولايات المتحدة والتى تشمل أخذ بصماتهم وصورهم، الأمر الذى أزعج الإيرانيين كثيراً. هذا التغيير الذى حدث فى السياسة الأمريكية ودعمه المحافظون الجدد فى الإدارة أزعج بعض الأصوات المعتدلة فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى حذرت من أن السياسة الجديدة قد تلحق الضرر بالقوى المعتدلة فى إيران وتشجع المتطرفين.

ومن جانبهم صعّد الإيرانيون حملاتهم على الولايات المتحدة فاندلعت مظاهرات جماهيرية ضخمة نددت بأمريكا وإسرائيل. وانتقد كل من المرشد الأعلى آية الله خامئنى والرئيس السابق محمد خاتمى تصريحات الرئيس بوش – سابقة الذكر – وقال خامئنى للمصلين الذين هتفوا "الموت لأمريكا" :

"إن الرئيس خاتمى قد صفع بوش فى فمه برده عليه". وانتقد الأمين العام للمجلس القومى الإيرانى الأعلى حسن روحانى تصريحات الرئيس بوش ووصفها بأنها "وقحة ومهينة كما أنها خبيثة وسخيفة وساذجة للغاية". وأنتقد الإيرانيون بشدة تمديد قانون العقوبات الاقتصادية والتجارية ضد إيران وليبيا خمس سنوات مع أن وزير الخارجية الأمريكى السابق كولين باول كان يحاول تخفيف هذه المدة لسنتين ولكنه لم ينجح. وقال مدير العلاقات الأمريكية فى الخارجية الإيرانية "إن الإجراءات الأمريكية تكذب الإدعاءات الأمريكية بأنها تريد مساعدة الشعب الإيرانى".

وخلال زيارته لأفغانستان فى أغسطس ٢٠٠٢، صعّد الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى فى مؤتمر صحفى مشترك مع الرئيس الأفغانى حامد قرضاى اللهجة تجاه واشنطن حيث اتهم القادة الأمريكيين "باستغلال حوادث ١١ سبتمبر المؤلمة ليخلقوا جواً عدوانياً فى العالم".

ومن جانبها، وجهت الإدارة الأمريكية على لسان الناطق باسم البيت الأبيض فى ٢٩ أغسطس ٢٠٠٢ تحذيراً لإيران بتسليم أعضاء القاعدة الموجودين على أراضيها. وسبق لوزير الدفاع الأمريكى السابق دونالد رامسفيلد أن قال إنه لا يرى أى تعاون من قبل إيران لمطاردة أعضاء القاعدة الموجودين على أراضيها. وكانت إيران قد سبق لها وأكدت أنها لا تؤوى أعضاء القاعدة، وأنها تسلم كافة المشبوهين بالإنتماء لهذه المنظمة إلى بلادهم.

سابعاً : إيران والحرب الأمريكية على العراق :

يتنازع تحليل الموقف الإيرانى من القضية العراقية اتجاهان يتناقض أحدهما مع الآخر تناقضاً تاماً:

الاتجاه الأول.. يتحدث عن تحالف مستتر بين الولايات المتحدة وإيران تحقيقاً لمصلحة الطرفين معاً. فالولايات المتحدة التى لم تستعد لخوض حرب عصابات فى العراق ولا أعدت خطة تناسبها تحتاج إلى حليف قوى يدعمها، وهنا تبدو إيران أكثر أهمية من تركيا. فمع أن تركيا أقرب للولايات المتحدة فى خطابها السياسى وتوجهاتها الخارجية فضلاً عن التزاماتها العسكرية فى إطار حلف شمال الأطلسى، فإنها لها خلافاتها العميقة مع أكراد العراق بحيث قد يثير تدخلها من المشاكل أكثر مما يسدى من خدمات، وفى المقابل فإن

إيران التى تفارق الولايات المتحدة إيديولوجياً تحتفظ بعلاقات وجسور مع شيعة العراق.

وبالنسبة إلى إيران نفسها فإنها صاحبة مصلحة فى إنصاف شيعة العراق وهى تراهن على تزايد نفوذها فى جوارها المباشر فور إنتهاء الاحتلال الأمريكى وإن طال، هذا إلى جانب أنها تدرك أن إسرائيل لن تمكنها من بناء قوتها النووية، وهى مستعدة لقبول مثل هذا التنازل شريطة أن تبادل بتنازل أمريكى لمصلحتها على الساحة العراقية. هذا هو جوهر المنطق الذى يتبناه الاتجاه الأول فى التحليل.

الاتجاه الثانى : على العكس يجعل إيران محامى الشيطان فى العراق، والشيطان هنا هو كل القوى الطامحة إلى هز استقرار العراق بأى ثمن حتى تهز الأرض من تحت أقدام القوات الأمريكية، فإيران من الواقعية بحيث تدرك أن القوات الأمريكية أتت إلى العراق لتبقى، وإن تفهمت أن من الوارد إعادة النظر فى صيغة العلاقة الأمريكية – العراقية مستقبلاً بحيث ينتهى الاحتلال لكن تتشكل حكومة موالية وتحتفظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية فى العراق وفى مثل هذا الوضع تهديد مباشر للمصلحة الإيرانية(٢٥). على صعيد آخر، فإن السيطرة الأمريكية على نفط العراق من شأنها التأثير فى استقرار السوق النفطية بينما لا تزال الجمهورية الإسلامية عاجزة عن تطوير مصادر أخرى لدخلها القومى بديلة للنفط. ثم إن إعادة صياغة دور العراق فى إطار التوازنات الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من توثيق علاقته بإسرائيل مؤداه ازدواجية الخطر الذى تتعرض له الجمهورية الإسلامية وتهديد إحدى ركائز شرعية نظامها السياسى. وبالتالى فالاتجاه الثانى بين أعوان إيران فى العراق والعديد من مظاهر عدم الاستقرار التى شهدها البلد بما فى ذلك عمليات الاغتيال التى طاولت رموزاً سنية من أمثال الشيخ أحمد المشهدانى إمام المسجد الذى يحمل أسم عائلته، بل ورموزاً شيعية تحسب على إيران مثل المرجع الدينى والسياسى الكبير محمد باقر الحكيم الذى اغتيل على مشهد من أنصاره وعلى بعد أمتار قليلة من أحد أقدس المواضع الشيعية فى العراق، مسجد الإمام على.

ومن الممكن القول إن مراوحة بعض التحليلات فيما بين هذين النقيضين مبعثة المرونة البالغة التى ميزت الموقف الإيرانى من القضية العراقية

(٢٥) د. نيفين مسعد، إيران والحرب على العراق "إيران ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤"، التقرير الاستراتيجى الخليجى ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، ص ١٥٦-١٥٧.

وطبعت تطوره حيالها بما يتلاءم مع مستجداتها من جهة وبما يخدم المصلحة القومية الإيرانية من جهة أخرى بغض النظر عن مدى توافقه مع المنطلقات الأيديولوجية للنظام الأمر الذى أدى إلى إربـــاك التحلـــيلات السياســـية ذات الصلة. ففى مرحلة أولى وعندما بدأت تتجمع نذر العدوان الأمريكى الوشيك على العراق، شاركت إيران فى الجهود الدبلوماسية الرامية إلى منع وقـــوع الحرب وتحديداً الحيلولة دون القيام بعمل عسكرى من طرف واحد والاحتكام إلى الشرعية الدولية والتى يجسدها مجلس الأمن. وأكدت تمسكها باســـتقلال العراق ووحدته الإقليمية وميزت بوضوح بين عدائها الأصيل لنظام صـــدام حسين ورفضها إطاحته كجزء من اعتراضها المبدئى على التدخل الخارجى لتغيير النظم السياسية ولو فى اتجاه الديمقراطية. وفى هذا كانت إيران تدرك أن العراق هو الخطوة الأولى على طريق تغيير وجه الشرق الأوســـط كمـــا أفادت تصريحات المسؤولين الأمريكيين أنفسهم، وتتحسب من أن تكون هى الخطوة التالية منذ جعلها بوش الأبن ضلعاً من أضلاع محور الشر مع كـــل من العراق وكوريا الشمالية فى أول خطاب له عن حالة الاتحاد فى ٢٩ يناير ٢٠٠٢. وبخلاف هذا الخطر الآجل فإن قضايا الحدود واللاجئين وما يتفرع عنها من قضايا تتصل بالإرهاب والمخدرات والجريمة كانت تفرض نفســـها عليها بشكل حال ومباشر، ولا ننسى فى هذا الخصوص أن إيران كانت لهـــا خبرتها الحية مع حرب الخليج الثانية وحرب أفغانستان اللتين دفعتا بـــآلاف اللاجئين إلى داخل أراضيها ولاسيما من أكراد العراق مقاتلى تنظيم القاعدة .

وفى تعبيرها عن هذا الموقف مارست إيران جهوداً فرديـــة كمـــا فـــى اجتماع وزير خارجيتها كمال خرازى مع رئـــيس الـــوزراء البريطـــانى – السابق – تونى بلير وكذلك مع نظيره جاك سترو فى فبراير ٢٠٠٣ ولقـــاء الوزير نفسه مرتين متتاليتين مع وزير الخارجية فى النظام العراقى الســـابق ناجى صبرى وهما اللقاءان اللذان كانا سبباً فى التهجم على خـــرازى مـــن طرف الرافضين لحل سلمى للأزمة الأمريكية – العراقية، والناقدين بالتـــالى لمبادرة خرازى القائمة على تحقيق مصالحة بين نظام العراق وشعبه وإجراء استفتاء على شكل نظام الحكم المطلوب فى ظل رعاية المنظمة الدولية. كما شاركت فى أطر إقليمية تحقيقاً للهدف نفسه، أهمها مؤتمر دول الجوار الذى عقد أول اجتماع له فى العاصمة التركية اسطنبول بمشاركة كل من مصـــر والسعودية والكويت والأردن فضلاً عن تركيا بطبيعة الحال وذلك فى ينـــاير ٢٠٠٣ . لم تكن الآلية الإقليمية للتداول فى الشأن العراقى جديدة بالنسبة إلى إيران فلقد ألفتها منذ تشكيل لجنة ثلاثية منها ومن وسوريا وتركيا بعد حرب

الخليج الثانية لاحتواء مخاطر تقسيم العراق فى ضوء التطورات السياسية فى محافظة كردستان. لكن مؤتمرات دول الجوار كانت أوسع نطاقاً كما يتضح من عدد المشاركين فيها وأحدهم - أى مصر - لا ينطبق عليه معيار الجوار الجغرافى بالمعنى الدقيق للمصطلح. كذلك كانت تلك المؤتمرات أبعد هدفاً وأخطر دوراً. ففى حين كانت المؤتمرات الثلاثية تعقد وتنفض بالتأكيد على مبادئ سيادة العراق ووحدته الإقليمية أعطى مؤتمر اسطنبول لنفسه الحق فى تحميل العراق الوزر الكامل لاحتمال تعرضه للعدوان الأمريكى وذلك عندما دعا القيادة العراقية للتحرك بجدية وصدق نحو الاضطلاع بمسؤولياتها فى استعادة السلام والاستقرار فى المنطقة من خلال التعاون المطلق مع لجنة المراقبة والتحقيق والتفتيش واتباع سياسة تبعث على الثقة لدى دول الجوار واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الوفاق الوطنى.

كما خلا البيان الختامى لمؤتمر الرياض وهو المؤتمر الثانى فى سلسلة هذه المؤتمرات وأنعقد بعد احتلال العراق فى إبريل ٢٠٠٣ من النص على رفض الاحتلال والدعوة لسحب القوات الانجلو - أمريكية، إذ اكتفى بمناشدة القوات المحتلة حفظ الأمن والاستقرار وعدم التصرف فى الثروات الطبيعية للعراق دون موافقة حكومة عراقية شرعية.

أما المؤتمر الثالث وهو مؤتمر دمشق الذى عقد فى شهر أكتوبر ٢٠٠٣، فقد دان الأعمال الإرهابية التى تحصد أرواح الأبرياء فى العراق وسكت عن كل إشارة إلى المقاومة وحقها المشروع فى تحرير الأراضى العراقية.

وتعددت فيما بعد مؤتمرات دول الجوار لمساندة العراق ...

وهكذا انتقلت إيران إذن من مرحلة رفض العدوان قبل وقوعه، إلى مرحلة التكيف معه بعدما أصبح حقيقة واقعة. أحد مظاهر هذا التكيف هو حرصها على أن يكون لها موقع قدم فى عراق المستقبل، من خلال دعوة الشيعة للتباحث حول دورهم فى مرحلة ما بعد سقوط صدام . فلقد ادعت إيران منذ وقت مبكر أن الاحتلال الأنجلو - أمريكى أطلق المارد الشيعى من قمقمه، وان أى تصور لترتيب الأوضاع الداخلية فى العراق لا يمكن أن يخلو من دور مقبل للشيعة بما يتفق مع نسبتهم العددية التى تقترب من ٦٠% من إجمالى السكان ويعوضهم عن الظلم الذى لازمهم على مدار تاريخهم السياسى الطويل، وأن مصير الشيعة فى عدد لا بأس به من الأقطار العربية يرتبط إلى حد بعيد بواقعهم القريب فى العراق.

وهكذا، فإن الحالة الأمريكية – الإيرانية قد مرت بمجموعة من المراحل منذ قيام الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ وانقلاب العلاقة التحالفية بين دولة الشاه وواشنطن إلى عدائية بين الجمهورية الإسلامية وواشنطن وذلك حين عمدت الولايات المتحدة إلى تدمير القوة الإيرانية عبر دعم العراق فى الحرب العراقية – الإيرانية والتى استمرت ثمانى سنوات ثم انتهجت سياسة الاحتواء المزدوج تجاه كل من العراق وإيران حتى غزوها للعراق ثم سياسة احتواء القوة الإيرانية منفردة والتى حاولت تطبيقها منذ الغزو فى عام ٢٠٠٣ حتى الآن وذلك فى ضوء تنامى الدور الإيرانى فى نشر حالة من عدم الاستقرار بالعراق إلا أن حدة المخاوف الأمريكية تجاه إيران ازدادت بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان فى صيف ٢٠٠٦ فى ضوء ظهور قوة حزب الله العسكرية وتصاعد النفوذ الإيرانى فى لبنان بالإضافة إلى قوة وتشدد خطاب الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد والذى دعا أكثر من مرة لإزالة إسرائيل من الوجود وإنكاره لما يسمى بالمحرقة النازية اليهودية . وتعددت التحركات السياسية الأمريكية فى عدة اتجاهات لتنفيذ سياستها تلك تجاه إيران حيث سعت لزيادة تواجدها العسكرى فى منطقة الخليج بالإضافة إلى الجولات المتكررة لنائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى فى المنطقة لحشد الدول العربية خلف السياسة الأمريكية الرامية لعزل إيران وهو الهدف الذى لم ينجح فى تحقيقه بالرغم من أن جولتى الرئيس الأمريكى جورج بوش بالمنطقة فى يناير ومايو ٢٠٠٨ كان فى مقدمة اولوياتها تحقيق هذا الهدف غير أنه لم يلق تأييداً كافياً لدعوته من جانب الدول العربية هذا بالإضافة إلى محاولة إحداث تغيير داخلى فى إيران عبر رصد ميزانية تقدر ب٧٥ مليون دولار للترويج للديمقراطية، وكذلك فرض عقوبات على الحرس الثورى الإيرانى بالإضافة إلى استصدار قرارات دولية تستهدف فرض عقوبات اقتصادية على البنوك وحركة الاستثمارات العالمية بدءاً بالقرار ١٦٩٦ والقرار ١٧٣٧. وفى خطابه أمام الكنيست الإسرائيلى فى مايو ٢٠٠٨ أعاد الرئيس الأمريكى جورج بوش التأكيد على أن إيران هى السبب فى المشاكل التى تعانى منها المنطقة[٢٦].

---

[٢٦] حامد محمود السيد، إيران والولايات المتحدة : قضايا هامة من منظور أمريكى، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، القاهرة، ٢٠٠٨ .

العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية

منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، لم تخف حدة العداء طوال هذه الفترة بين إيران وإسرائيل، فمازال الكيان الإسرائيلى ظاهرياً هو العدو الأكبر لإيران ومازالت إيران هى أهم أعداء إسرائيل وأكثرهم خطورة فى الماضى والحاضر والمستقبل.

ولكن على الطرف الآخر، وبغض النظر عما تمثله كل من إيران أو إسرائيل أو ما يعلن عنه من مواقف وسياسات، فإن الدارس المدقق يدرك أن خيوطاً خفية تجمع بينهما علناً أو فى الخفاء. حيث يكشف التحليل التاريخى لكل من الشخصيتين الإيرانية والإسرائيلية عن عناصر منطقية فى صياغة حركة كل من الشعبين ومقوماتهما. كما يكشف التحليل المقارن عن عناصر التشابه لدى كل من إيران وإسرائيل فى توجيه سياستهما فى المنطقة. ولعل إلمامة سريعة بالعلاقات التى تربط بين الشعبين الإيرانى والإسرائيلى توضح لنا جانباً من عناصر الالتقاء بينهما وجانباً من عناصر التشابه والاختلاف [1].

---

[1] د. محمد السعيد عبد المؤمن، إيران - إسرائيل محددات التأثير المتبادل، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٧، ص ٣٨.

إن العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية قديمة قدم التاريخ الخاص بكل من الآريين وبنى إسرائيل. ولعل من العلامات البارزة لهذه العلاقات أن الإمبراطور قورش مؤسس الإمبراطورية الأكمينية منذ أكثر من ٢٥٠٠ عام فى إيران، قام بتحرير بنى إسرائيل من السبى البابلي، ثم استفاد منهم فى بناء حضارة دولته وبنى لهم مدينة خاص بهم فى غربى إيران، وقد لعب الإسرائيليون دورهم ببراعة فى بناء الحضارة الاكمينية القديمة. ومنذ ذلك الوقت صارت لهم منزلة خاصة فى إيران، كما صار للإمبراطور قورش وشعبه مكانة خاصة لدى الإسرائيليين. لذلك فقد تطورت العلاقات بين الشعبين خلال فترة حكم هذه الدولة وما تلاها من عهود تطوراً ملحوظاً. فقد بات الإيرانيون يعتبرون بنى إسرائيل من رعاياهم. كما كان بنو إسرائيل ينظرون إلى الدولة الإيرانية كغطاء يحققون من ورائه أحلامهم وطموحاتهم. فتركوا للإيرانيين السيادة السياسية فى المنطقة. وركزوا جهودهم على السياسة الاقتصادية فانصرفوا إلى التجارة والصناعات الأساسية وتحقيق الثراء عن طريقهما. ولقد كانوا يردون الجميل للإيرانيين فى فترات سقوطهم السياسى على ما نعموا به خلال فترة سيادتهم السياسية من استقرار وأمن.

وقد شهد بذلك تاريخ إيران خلال فترة حكم السلوقيين بعد غزو الأسكندر بلاد إيران وفى عهد الإمبراطورية الساسانية وفى عهد الدويلات الإسلامية فى إيران وفى فترة الغزو المغولى لبلاد إيران وفى عهد الدولة الصفوية والدولة القاجارية.

كما لازلنا نذكر الدور الذى قام به بنو إسرائيل خلال عهد حكم أسرة رضا بهلوى عن طريق مساعدة هذا النظام سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. كما لا نستطيع أن ننسى دورهم فى مساعدة الدولة الإسلامية على الخروج من مأزق الحصار خلال الحرب العراقية الإيرانية والقيام بأعمال الوساطة فى جلب كل ما يحتاج إليه النظام الإيرانى من أسلحة وقطع غيار ومواد غذائية وطبية واستراتيجية. فضلاً عن توفير السيولة النقدية بالعملات الأجنبية للنظام الإيرانى خلال فترة الحرب مع العراق، والقيام بالمبادلات التجارية لحسابه، فإذا كانت إيران بعد الثورة الإسلامية قامت بقطع علاقاتها مع إسرائيل وإغلاق مكتب التمثيل التجارى الإسرائيلى فى طهران وإعطاء مقره لمنظمة التحرير الفلسطينية وطرد الخبراء الإسرائيليين من المؤسسات الاقتصادية والعسكرية الإيرانية والتأكيد على العداء لإسرائيل بسبب اغتصابها الأراضى الفلسطينية واحتلالها القدس الشريف، فإن الدارس المدقق

يدرك أن إيران تتعامل مع إسرائيل من خلال نظرية "التقية السياسية" التـــى أعادت صياغتها لكى تخدم الأهداف الإيرانية المعاصرة [2]. حيث أن ظاهر العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية لا يعبر عن حقيقة أو واقع هذه العلاقات لأن نظرة شمولية للتحركات الإيرانية على الساحة العربية تكشف بجـــلاء مـــدى الفائدة التى تجنيها إسرائيل من هذه التحركات.

إذاً فهناك معادلة تبادلية للمصلحة بين إيران وإسرائيل.

جذور عناصر القبول :

هناك عناصر فى طبيعة التكوين للشخصية الإيرانية أسهمت فى تقبلها للشخصية الإسرائيلية، وتتلخص هذه العناصر فيما يلى :

أولاً : اختلاط القومية بالديانة والمـــذهب، فـــرغم أن مقومـــات الشخصـــية الإيرانية تضرب فى أعماق التاريخ بدءاً مـــن التـــاريخ الأســـطورى لإيران، والذى لا تدعمه وثائق أو آثار سوى روايات تناقلتها الأجيـــال وغذتها معتقدات دينية غير إسلامية منذ أقدم العصور ودعمتها عناصر البيئة الجغرافية بما لها من ظروف طبيعية خاصـــة ومتميـــزة، إلا أن الدين الإسلامى وقدرته على النفاذ إلى أرواح البشر والتمكن منها بمـــا يكفل نجاح عملية تغيير شاملة فى الفكر والسلوك الإنساني، فقد استطاع أن يعوض هذا الفارق الزمنى ويخترق كل الحـــواجز التراثيـــة فـــى الشخصية الإيرانية ويلتحم بها ويصبح من أهم موجهاتها. ومن هنا فقد أصبح شعار كل نظام يبغى لنفسه الاستقرار فى إيران لفترة طويلة هو خلط القومية بالدين فى هويته بما يرضى الشخصية الإيرانية. فتصـــبح أهداف النظام بصورة أساسية مجتمعة حول تحقيق مجد دينى تحملـــه أسس دينية. أو على الأقل مصبوغاً بصبغة دينية. ويمكن تطبيق هـــذه الرؤية على نظام الجمهورية الإسلامية تحت ولاية الفقية. حيث نجده قد استحوذ على الغالب فى الشارع الإيرانـــي. وقـــام بتكتيـــل قطاعـــات جماهيرية واسعة خلفه من أجل تنفيذ برنامج قومى يقوم على ركـــائز دينية. وهو الذى كان قد استطاع ركوب المد الثورى المعـــادى للشـــاه والتغلب على التيارات المنافسة من ليبرالية وماركســـية وقوميـــة. وأن

---

(2) د. محمد السعيد عبد المؤمن، مرجع سابق، ص ٣٩.

يخرج من الحرب العراقية الإيرانية التى استمرت أكثر من ثمانى سنوات محافظاً على كيانه ووجوده ومدعماً لطموحاته. ولاشك أن أهم العوامل التى ساعدت هذا النظام وما تزال تساعده تتمثل فى الامتزاج التاريخى بين القومية والعقيدة.

ثانياً : الإحساس بالاستثنائية والانعزالية والقدرة على التلون والتخفى واضحة فى الشخصية الإيرانية.

ثالثاً : الاتجاه إلى الماضى بقدر الاتجاه إلى المستقبل بحيث يبدو المستقبل امتداداً للماضي.

رابعاً : ادعاء الثورية المجددة حيث بلورت الدولة نوعاً من الثورة الدائمة التى تحقق الوظيفة الحضارية فى قيادة العالم نحو تحقيق الكمال الإنساني.

خامساً : التجديد الحضارى باعتباره من منطلقات القيم الثورية. حيث تدعى إيران لنفسها قيادة عملية التجديد الحضارى من خلال منطلقات قيم آل البيت وتأصيل الترابط بين السياسة والدين وتطوير المفاهيم بين محدودية ولاية الفقية إلى الحكومة العالمية للإسلام.

سادساً : تشابه بعض المدركات الفكرية بين إيران وإسرائيل. مثل قضية الخلاص. حيث تعتقدان – إيران وإسرائيل – فى وجود مخلص آخر الزمان أو المهدى المنتظر. وقضية التكليف بمعنى اختيار إلهى لكل من الشعبين بالقيام بوظيفة إلهية محددة، تتمثل فى قيادة شعوب العالم. حيث تنطلق الحركة الإسلامية من الشيعة الإيرانيين لحمل راية العودة إلى الله.

وكذلك فكرة الكمال الروحى لدى كل من الشعبين والذى يؤهل كلاً منهما للقيام بالوظيفة الحضارية التى أصبحت تعبيراً عن الحق المقدس فى فرض السيادة على العالم.

وإذا ما حاولنا أن نتلمس موقع الإسرائيليين عند الإيرانيين من خلال ما ورد فى كتبهم، نجد أن الطبرى فى تاريخه والمسعودى فى مروج الذهب والدنيورى فى الأخبار الطوال وعدد آخر من المؤرخين الفرس مثل مير خواند، يزعمون أن أم بهمن وهو أحد ملوك الدولة الكيانية والذى تذكره كتب التاريخ العربية على أنه الملك قورش أو أنه الذى أمر قورش برد الإسرائيليين إلى بيت المقدس يزعمون أن أم بهمن هذا من نسل طالوت وأن زوجته من ذرية سليمان. بل ويزعمون أن النبى زرادشت نبى الفرس القدماء

هو من أنبياء بنى إسرائيل. وقد قام الدكتور حبيب لوى المؤرخ اليهودى الإيرانى بتأليف كتاب تحت عنوان "تاريخ يهود إيران" باللغة الفارسية يقع فى عدة مجلدات طبع فى إيران. ويؤكد فيه أن تاريخ اليهود فى إيران كان يشهد دائماً أوضاعاً متقلبة. وكانت نظرة الحكام إليهم تتوقف على وضع الدولة الداخلى والاقتصادى وعلى علاقاتها مع الدول المجاورة لها، فمنذ أقدم العصور كانت هناك جالية يهودية فى إيران وتشهد على ذلك قبور اليهود. كما أن يهود فارس يذكرون بفخر واعتزار ضيع الملك قورش لهم الذى سمح لهم فى ٥٣٨ ق.م. بالعودة إلى القدس بعد سبيهم على يد نبوخذ نصر البابلى فى أعقاب تدمير الهيكل الأول قبل ذلك بسبعين عاماً. وكان اليهود يحتلون دائماً مراكز هامة فى الإمبراطورية الفارسية.

وفى القرن العشرين زاد تحسن أوضاع اليهود فى إيران. حيث يقول المؤرخ اليهودى شموئيل سيجف " خلافاً لحوالى خمسة ملايين تركمانى فى منطقة أذربيجان وحوالى مليون كردى فى منطقة كردستان ومليون بلوشى كانوا يسكنون بالقرب من الحدود الأفغانية كانت الأقلية اليهودية تطمح فى الخروج تدريجياً من الأحياء اليهودية والاندماج فى حياة المجتمع الإيراني".

وخلافاً للأقليات الأخرى التى كانت تطالب بنوع معين من الحكم الذاتى الإدارى فقد كانت الأقلية اليهودية تطمح فى الحصول على المساواة فى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأدى ذلك إلى الاعتراف باليهود فى دستور ١٩٠٦ بأنهم أقلية دينية يحق لها التمثيل فى البرلمان واختيار مرشح لهم فى المجلس.

وقد كان لوعد بلفور ١٩١٧ أثره فى انتعاش الإيرانيين. حيث تشكلت رابطة "كل إسرائيل أصدقاء"، وبدأت تمارس نشاطها وتقيم المدارس فى المدن التى تضم مجموعات من اليهود. ثم حدث اتصال بين اليهود الإيرانيين مع الهستدروت والصهيونية العالمية وأسست صحف يهودية وانتخب بعض اليهود الإيرانيين فى المجلس الصهيوني. وبتشجيع من شلو موكوهين رئيس الاتحاد الصهيونى الإيرانى والحاخام مناحيم هليفى، شكلت حركة هجرة محدودة لإسرائيل. لكن طابع الدولة الإسلامى الشيعى أدى إلى بقاء اليهود.

وفى ١٩٢٨ سمح لليهود بشراء الأراضى فى أى مكان بإيران وأصبح باستطاعتهم الإقامة فى أى مكان، كما أرسلوا فى بعثات تعليمية إلى باريس وفتحت أمامهم أبواب الجامعات الإيرانية ونشطت أعمالهم التجارية. وكان علماء الدين اليهودى يأتون من إسرائيل لتعليم يهود إيران العبادات بشكل منتظم ومكثف. وكان هؤلاء العلماء يأتون إيران بالأفواج حيث كان يقدر

الفوج الواحد فيما بين ٣٥ إلى ٥٠ عالماً على الأقل وقاموا ببناء خمسة معابد غنية لها أوقاف ومصادر دخل.

وكان اليهود ينتشرون فى تلك الفترة فى المدن الإيرانية التالية :- بأنه، سقز، ساوجبلاغ، طزقلا، أرومية، كروس، مياندراب، لبقلان، سلماس، صحنة، قسلان، تويسركان، نهاوند، كرما نشاه، زهاب، بوشهر، فضلاً عن همدان وكاشان وشيراز وأصفهان ومازندران وطهران. ولم تكن الأسر النازحة إلى هذه المناطق تقل عن ٢٠ أسرة يهودية. وكانت تصل أحياناً إلى ٧٠٠ أسرة فى المدن الكبيرة. وكان عددهم يصل أحياناً فى المحافظات الكبيرة إلى ٢٥ ألف شخص. وفى كردستان وحدها بلغوا أكثر من ١٥ ألف شخص وكانوا يعيشون على الزراعة. فى حين أن عدد الذين يتحدثون الفارسية فى إسرائيل لا يتعدون ١٠٠ ألف نسمة. مما يعنى القلة الواضحة فى عدد المهاجرين إلى إسرائيل من إيران فى تلك الآونة. وقد أدت الإطاحة بالإمبراطور رضا بهلوى أثناء الحرب العالمية الثانية وتولية أبنه محمد رضا مكانه، إلى حدوث تطور بعيد المدى فى مكانة اليهود فى إيران. وإلى إلغاء بقية القيود التى كانت مفروضة عليهم.. فزاد نشاطهم التجارى وفتحت لهم النوادى الحكومية.

وقد أدى إقامة دولة إسرائيل إلى حدوث تغيير كبير فى شخصية وطبيعة الجالية اليهودية فى إيران، وقد كانت إيران تشكل محطة عبور ليهود العراق وهم فى طريقهم إلى إسرائيل. وكان يهود العراق يمكثون فى الأراضى الإيرانية حوالى عشرة أيام ومنهم من يتخلف فيها.

وأدى تسامح الشاه الذى أظهره تجاه اليهود فى بلاده إلى مساعدتهم فى توثيق علاقاتهم مع إسرائيل. حيث قام عدد كبير منهم بزيارة إسرائيل. كما قام عدد آخر بإقامة علاقات تجارية بين الدولتين.

ولقد وجدت إسرائيل منذ أوائل الخمسينات إيران ميداناً خصباً لتمديد الوجود الصهيونى واستغلال النفوذ من خلال اختراق النظام السياسى فى عهد الشاه محمد رضا بهلوي. عن طريق تلبية احتياجاته الآنية ابتداء من بناء المزارع النموذجية إلى تقديم الخبرة فى مجال الأمن والسياحة والإعلام والسياحة. وكان انهيار حكومة شهبور بختيار أول إشارة عملية لقطع العلاقات الرسمية بين إسرائيل وإيران .

وبعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وعند وصول آية الله الخمينى إلى إيران أخذت إسرائيل تدرس ما إذا كان الخمينى سينفذ اعتراضاته على النظام السابق وأهمها قطع العلاقات مع إسرائيل. ولكنها سرعان ما أدركت من تصرفات الحكومة الإيرانية أنه لم يبق لدى إسرائيل أى شك حول نظرة النظام الجديد تجاه إسرائيل. فأوقفت شركة العال الإسرائيلية رحلاتها إلى إيران. وجمدت السفارة الإسرائيلية فى طهران ومكتب الطيران. وتأكد قطع تصدير النفط إلى إسرائيل. وقد ظلت إسرائيل قلقة عدة أيام على مصير ٣٣ إسرائيلياً ظلوا فى طهران حتى اللحظة الأخيرة وكان من بينهم السفير هارملين وعدد من الدبلوماسيين ومبعوثى الوكالة اليهودية وموظفى شركة العال وعدد من رجال الأمن عاشوا طيلة أسبوع كامل فى رعب شديد.

كان الإيرانيون يعرفون بوجود الإسرائيليين فى طهران وأماكن إقامتهم إلا أن الخمينى أمر بعدم الإساءة إلى المواطنين اليهود فى إيران. وعدم عرقلة رحيل الإسرائيليين عن إيران. وقد تم ترحيلهم على طائرة بان أميريكان من طهران إلى فرانكفورت. بعد أن تم تجميعهم فى فندق هيلتون. وقد دقق حراس الثورة فى هويات الإسرائيليين لكى يتأكدوا من عدم وجود إيرانيين ممنوعين من الخروج بينهم. وبعدها أعلنت إيران رسمياً قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران وإسرائيل ووقف علاقات البريد والطيران بين الطرفين كما توقف تزويد إسرائيل بالنفط الإيراني. وأغلقت مكاتب شركة العال بصورة رسمية. وقدم مبنى السفارة الإسرائيلية فى طهران كهدية إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

ورغم قطع العلاقات مع إسرائيل من جانب حكومة الثورة إلا أنها كانت حريصة على بقاء اليهود الإيرانيين وعدم طردهم وحسن معاملتهم باعتبارهم مواطنين إيرانيين.

ورغم أن اليهود فى إيران كانوا يعيشون فى خوف وقلق خلال الثورة إلا أنهم اطمأنوا على أنفسهم وأموالهم بعد نجاح الثورة الإسلامية التى لم تتعرض إلا لعدد قليل كان يتعامل مع السافاك ضد الثورة.

وعند قيام الثورة كان عدد الأقلية اليهودية فى تلك الفترة أكثر من ٨٠ ألف نسمة. وكانت تتمتع بوضع اقتصادى جيد وبمساواة اجتماعية. وفضل عدد قليل فقط من اليهود مغادرة إيران إلى إسرائيل أو الولايات المتحدة. حتى تنتهى موجة الغضب المعادية لليهود فى إيران. كما أن زعماء الجالية اليهودية كانوا يعارضون خلق جو من الرعب وظلوا يؤمنون بأنه لن يحدث

ليهود إيران أى سوء وليس هنا أى حظر على نشاطات الوكالة اليهودية ويجب عدم تشجيع القيام بترحيل منظم لليهود والتخلى عن ممتلكاتهم التى جمعوها طيلة سنين وعندما وقعت بعض الأحداث المتفرقة في أثناء الثورة ضد اليهود توجه رجال أعمال يهود إلى علماء الدين فى طهران وقم ووجدوا لديهم تفهماً لمشكلاتهم.

جدير بالذكر أنه عندما وصل الخمينى إلى طهران خرج أكثر من مليون شخص لاستقباله. وكان من بينهم ٥٠٠ يهودى برئاسة الحاخام الأكبر ليهود إيران وهو الحاخام يديا شوفيط وحمل اليهود صور الخمينى وشعارات تقول "المسلمون واليهود إخوان".

من هذه الخلفية التاريخية للعلاقات مع يهود إيران من جهة والدولة الإسرائيلية من جهة أخرى.. سوف نتطرق فى القادم من الصفحات لملف العلاقات الإسرائيلية – الإيرانية التى لم تعرف ثباتاً فى أمواجها فهناك فى العلن موقف وفى الخفاء موقف آخر.

وسوف ينقسم التحليل إلى أربعة محاور رئيسية :

المحور الأول : يتناول العلاقة التسليحية بين إيران وإسرائيل.

المحور الثانى : يتناول قضية اليهود الإيرانيين المتهمين بالتجسس.

المحور الثالث : يتناول الموقف الإيرانى من تطورات قضية الشرق الأوسط.

المحور الرابع : يتناول قضية التسلح الإيرانية والموقف الإسرائيلى منها.

أولاً : العلاقة التسليحية بين إيران وإسرائيل :

ما أن مضت أسابيع قليلة على بداية الحرب العراقية – الإيرانية والتى فجرها مبدأ تصديرالثورة حتى تحولت إسرائيل إلى المورد الأساسى للتسلح الإيرانى وذلك بفضل الاتصالات التى قام بها صادق طباطبائى منذ أواخر عام ١٩٨٠ بهدف تحريك العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية وإعادتها إلى مثل ما كانت عليه أيام حكم الشاه.

وصادق طبطبائى هذا هو أحد عناصر النظام الرئيسية التى استخدمها فى الداخل والخارج فهو نائب رئيس مجلس الوزراء سابقاً وشقيق زوجة أحمد الخمينى (أبن الخمينى).. فهو إذن من داخل النظام والثورة ورجل مهماتها.

وقد ساعد صادق طباطباني في مهمته تلك أي مهمة إعادة العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية يهودي إيراني هو يوسف عازار وكان يعمل في عهد الشاه في المركز التجاري الإسرائيلي في طهران، وبعد انتصار الثورة انخرط في تنظيم حراس الثورة تحت أسم أحمد حسيني زاده. وكانت له علاقات جيدة بأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي لذا كان من الطبيعي أن يرافق صادق طباطبائي في زيارته الأولى إلى إسرائيل في السادس من ديسمبر ١٩٨٠.

ولم تكن قصة صادق طباطبائي سوى واحدة من حلقات التعاون الإيراني - الإسرائيلي عبر قنوات سرية غامضة أقامها نظام الخميني مع إسرائيل والتقت فيها المصالح على نقطة محددة.. الحرب المشتركة ضد العراق وتصدير الثورة الإيرانية إلى الجوار [3].

هذا وقد تمت العلاقات العسكرية ما بين إسرائيل وإيران عبر وسطاء عديدين وفي سرية بالغة.. منهم :-

١- اندريه فريدل وزوجته جامي، وهما يهوديان إسرائيليان كانا يعيشان ما بين لندن وإسرائيل، ويقطنان في إسرائيل في مستعمرة هرتزاليا. وقد دخلا لعبة تصدير السلاح إلى إيران في أواخر عام ١٩٨٠. ولتغطية نشاطهما فقد أسسا شركة أسمها Jscinternational مركزها الرسمي في جزيرة أنغييا في البحر الكاريبي وهي جزيرة يعرف عنها أنها لا تمارس أية رقابة على نشاط الشركات المسجلة فيها ولذا فإنها واحدة من المراكز التي تنطلق منها الشركات المسجلة فيها لتمارس أنشطتها السرية.

٢- العقيد نمردوي : وهو ضابط متقاعد في الجيش الإسرائيلي.. ولد في القدس من عائلة يهودية عراقية الأصل، عين في عام ١٩٧٥ ملحقاً عسكرياً في المكتب الإسرائيلي بطهران واستمر في منصبه ذلك يشرف على تنظيم العلاقات ما بين إيران وإسرائيل حتى سقوط الشاه.. وكان خلال تلك الفترة يشرف على مبيعات الأسلحة الإسرائيلية لإيران وعلى مختلف أوجه التعاون العسكري والأمني بين البلدين. وقد أتاح له موقعه ذاك أن يبني علاقات خاصة بضباط الجيش الإيراني وقياداته الرئيسية.

وبعد سقوط الشاه وانتصار الثورة الإيرانية.. انتقل نشاطه ما بين إسرائيل ولندن وافتتح مكتباً للتنسيق مع النظام الإيراني الجديد.

---

[1] حسين على هاشمي، الحرب المشتركة إيران وإسرائيل، ص ١٦ - ١٧.

وكان نمرودى قد سبق له أن أسس شركة تحت اسم شركة التجهيزات الدولية لإزالة الملح وأقام ما يزيد على ٥٠ محطة لإزالة الملح فى إيران. وقد استخدم هذه الشركة بعد الثورة لتغطية نشاطه السرى مع النظام الإيرانى الجديد.

وقد وقع العقيد نمرودى مع العقيد كوشاك دهغان وهو نائب وزير الدفاع الإيرانى فى نظام الخمينى – على صفقة أسلحة بالغة الأهمية فى حجمها ونوعها تضمنت هذه الصفقة :-

- ٥٠ صاروخ أرض – أرض من نوع لانس أم. ج. أم /٥٢.
- ٤٠ وحدة مدفعية من عيار ١٥٥ ملم ومن نوع تامبيلا.
- ٢٧٣٠ قنبلة من عيار ١٥٥ ملم ومن نوع كوبير هيد.
- ٤٦٤٠ قنبلة من عيار ١٥٥ ملم ومن نوع هيراب.
- ٦٨ صاروخ ارض – جو من نوع هوك أم. أى. أم/٢٣.

وتبلغ قيمة الصفقة ١٣٥ مليون دولار أمريكى [4].

وبالإضافة إلى هذين الوسيطين – تمرودى وآل فريدل – كانت ثمة صلة أخرى ما بين إسرائيل وإيران، ففى ١٨ يوليو ١٩٨١ انكشف التصدير الإسرائيلى إلى إيران عندما أسقطت وسائل الدفاع السوفيتية طائرة أرجنتينية تابعة لشركة أروريو بلنتس وهى واحدة من سلسلة طائرة كانت تنتقل بين إيران وإسرائيل محملة بأنواع السلاح وقطع الغيار وكانت الطائرة قد ضلت طريقها ودخلت الأجواء السوفيتية . على أن صحيفة التايمز اللندنية نشرت تفاصيل الجسر الجوى المتكتم وكان سمسار العملية آنذاك التاجر البريطانى إستويب ألن حيث استلمت إيران ثلاث شحنات الأولى، استلمتها فى ١٩٨١/٧/١٠ والثانية فى ١٩٨١/٧/١٢ والثالثة فى ١٩٨١/٧/١٧ وفى طريق العودة ضلت طريقها ثم أسقطت وفى ٢٨ أغسطس ١٩٨١ أعلن الناطق الرسمى باسم الحكومة القبرصية فى نقوسيا أن الطائرة الأرجنتينية من طراز (كناديرسى ال ٤٤) رقم رحلتها (٢٢٤ آى آر) قد هبطت فى ١١ يوليو ١٩٨١ فى مطار لارنكا قادمة من تل أبيب ومتجهة فى اليوم ذاته إلى طهران حاملة ٥٠ صندوق وزنها ٦٧٥٠ كيلو جرام وفى ١٢ يوليو حطت الطائرة نفسها فى مطار لارنكا قادمة من طهران يقودها الكابتن (كرديرو)

---

[4] حسين على هاشمى، مرجع سابق، ص ٢٢.

وفى ١٣ يوليو حطت الطائرة نفسها قادمة من تل أبيب ومتجهة فـى اليـوم نفسه إلى طهران ويقودها نفس الكابتن [5].

وفى مقابلة مع جريدة (الهيرالد تريبون) الأمريكيـة فـى ١٩٨١/٨/٢٤ اعترف الرئيس الإيرانى الأسبق أبو الحسن بنى صدر أنه أحيط علماً بوجود هذه العلاقة بين إيران وإسرائيل وأنه لم يكن يستطيع أن يواجه التيار الدينى هناك والذى كان متورطاً فى التنسيق والتعاون الإيرانى الإسرائيلى.

وفى ٣ يونيو ١٩٨٢ اعترف مناحم بيجن بأن إسرائيل كانت تمد إيـران بالسلاح وعلل شارون وزير الدفاع الإسرائيلى آنـذاك أسـباب ذلـك المـد العسكرى الإسرائيلى إلى إيران بأن من شأن ذلك إضعاف العراق.

وقد أفادت مجلة ميدل إيست البريطانية فى عددها الصادر فى نـوفمبر ١٩٨٢ أن مباحثات تجرى بين إسرائيل وإيران بشأن عقد صفقة تبيع فيهـا إيران النفط إلى إيران فى مقابل إعطاء إسرائيل أسلحة إلى إيران بمبلغ ١٠٠ مليون دولار كانت قد صادرتها من الفلسطينيين بجنوب لبنان، وذكرت مجلة أكتوبر المصرية فى عددها الصادر فـى أغسـطس ١٩٨٢ أن المعلومـات المتوافرة تفيد بأن إيران عقدت صفقة مع إسرائيل اشترت بموجبهـا جميـع السلاح الذى صادرته من جنوب لبنان وتبلغ قيمة العقد ١٠٠ مليون دولار.

وفى إطار حديثنا أيضاً عن العلاقات التسليحية بين إيران وإسرائيل، فلا بد من الإشارة إلى قضية إيران كونترا التى عقدت بموجبها إدارة الـرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان اتفاقاً مع إيران لتزويدها بالأسـلحة بسـبب حاجة إيران الماسة لأنواع متطورة منها أثناء حربها مع العراق وذلك لقـاء إطلاق سراح بعض الأمريكيين الذين كانوا محتجزين فى لبنان، حيث كـان الاتفاق يقضى ببيع إيران وعن طريق إسرائيل ما مجموعه ٤٠٠٠ صاروخ من نوع "تاو" المضاد للدروع مقابل إخلاء سبيل خمسـة مـن الأمـريكيين المحتجزين فى لبنان. وقد عقد جورج بوش الأب، عندما كان نائباً للـرئيس ريجان فى ذلك الوقت هذا الاتفاق عند اجتماعه برئيس الوزراء الإيرانـى - آنذاك - أبو الحسن بنى صدر فى باريس، وهو اللقاء الذى حضـره أيضـاً مندوب عن المخابرات الإسرائيلية "الموساد" وهو "آرى بن ميناشيا"، الـذى كان له دور رئيسى فى نقل تلك الأسلحة من إسرائيل إلـى إيـران. وفـى أغسطس من عام ١٩٨٥، تم إرسال ٩٦ صاروخاً من نوع "تاو" من إسرائيل

---

[5] موقع Arabic. Islamic. Web. Com.

إلى إيران على متن طائرة ٨ – DC انطلقت من إسرائيل، إضافة لدفع مبلغ مقدره ١,٢١٧,٤١٠ مليون دولار أمريكى إلى الإيرانيين لحساب فى مصرف سويسرى يعود إلى تاجر سلاح إيرانى يدعى غوربانيفار.

وفى نوفمبر ١٩٨٥، تم إرسال ١٨ صاروخاً تم شحنها من البرتغال وإسرائيل، تبعها ٦٢ صاروخاً أخرى أرسلت من إسرائيل إلى إيران.

هذا وقد اجتمع جورج بوش فى ٢٩ يوليو ١٩٨٦ مع أميرام نير المستشار الإسرائيلى لشؤون الإرهاب فى فندق الملك داود فى القدس، وكان الغرض من اللقاء مناقشة مسألة إطلاق سراح الرهائن الأمريكان فى لبنان لقاء إرسال أسلحة من إسرائيل إلى إيران.

وحسب تقرير صحيفة "ها آرتس" الإسرائيلية فى ٢٠ يوليو ١٩٨٨ وتحت عنوان "تقرير لوزارة الدفاع يؤكد عقود أسلحة مع إيران"، قالت فيه أن تقريراً داخلياً لوزارة الدفاع الإسرائيلية ذكر أن إسرائيل قد حافظت على علاقات صناعية عسكرية مع إيران. وقد ذكر ذلك التقرير أن هذه العلاقات كانت على الشكل التالى :-

١- تجهيز إيران بـ ٥٨,٠٠٠ قناع مضاد للغازات السامة من قبل شركة شالون للصناعات الكيمياوية بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية.

٢- تجهيز إيران بكاشفات للغازات من قبل شركة إيلبت تستهل لغرض الكشف عن الأسلحة الكيماوية.

٣- نصب أنظمة السيطرة على الحرائق فى الدبابات.

وكذلك نشرت نفس الصحيفة "ها آرتس" في عددها الصادر بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٩ مقالاً تحت عنوان "إسرائيل تعترف ببيعها تكنولوجيا الأسلحة الكيماوية لإيران"، قالت فيه إن ناحوم مانبار تاجر الأسلحة الإسرائيلى لم يكن الإسرائيلى الوحيد المتورط ببرنامج إيران للأسلحة الكيماوية. ففى الوقت الذى كان فيه "مانبار" يبيع مواد ومعدات وتكنولوجيا لبرنامج إيران للأسلحة الكيماوية، كان هناك إسرائيلى آخر متورط فى هذه القضية من خلال اتصاله بعملاء إيرانيين. حدث ذلك بين الأعوام ١٩٩٢ – ١٩٩٤، حين باعت الشركة العائدة للإسرائيلى موشى ريجيف لإيران معدات ومواد ومعلومات وتكنولوجيا صناعة الغازات السامة وخصوصاً غاز السارين وغاز الخردل. علماً بأن مانبار وريجيف لم يكونا يعملان سوياً، ولكنهما كانا يعملان مع

نفس العملاء الإيرانيين، وأن كلاهما كانت له علاقة وثيقة مع المخابرات والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية. وبعد افتضاح أمرهما، لم تقم المخابرات الإسرائيلية كعادتها بعمل من شأنه جمع المعلومات عن علاقات هؤلاء الأشخاص ببرنامج التسلح الكيماوى الإيرانى.

ونشرت صحيفة "هاأرتس" أيضاً مقالاً لكاتبها فيكتور أوسترفسكى فى شهر سبتمبر ١٩٩٨ تضمن ما يلي:

"مع علمنا بأن ناحوم مانبار مرتبط بشكل مباشر بالمخابرات الإسرائيلية الموساد، فإنه كان أيضاً ولعدة سنوات متورطاً بعقود أسلحة ومعدات عسكرية مع الإيرانيين، وشارك من خلال أعماله تلك العديد من الشركات الإسرائيلية الأخرى. إضافة إلى أنه يحتفظ بعلاقات تجارية جيدة مع مسؤولين إيرانيين. وفى الأعوام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤، كان قد باع لإيران ١٥٠ طناً من مادة كلوريد التايونيل، التى تدخل فى صناعة غاز الخردل، أحد الأسلحة الكيماوية. كما أن مانبار قد وقع عقداً مع الإيرانيين لبناء مصنع قادر على إنتاج العديد من الأسلحة الكيماوية، إضافة لمصنع ينتج أغلفة القنابل التى تستعمل لتلك الأسلحة".

وتابع المقال "أثناء عمله مع الإيرانيين، كان ضابط الارتباط بين مانبار وبين المخابرات الإسرائيلية هو العميد المتقاعد أموس كوتسيف، وكذلك كان على اتصال مستمر مع شخص يحمل الأسم السرى "دان"، حيث كان هذا الشخص مكلفاً بالتعاون بين مانبار ووزارة الدفاع الإسرائيلية كحلقة وصل مع الإيرانيين". وهنا يجب الأخذ فى الاعتبار أن مانبار كان أيضا حلقة الوصل بين إيران وما يقارب من ١٠٠ شركة إسرائيلية. إضافة لذلك فإن المدير التجارى لمانبار الذى يقطن فى ضاحية خارج العاصمة البريطانية لندن، كان قد زود إيران بثلاثين صاروخ أرض - جو، وكان ذلك بمباركة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. كما باع مانبار إلى الإيرانبين ٢٢ عربة مزودة بمعدات خاصة بالحرب الكيماوية حيث كان مصدر تلك العربات هو القوات الجوية الإسرائيلية، وكانت قيمتها آنذاك حوالى ٢٠٠ ألف دولار. وبدعم من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية والموساد، عقد مانبار اتفاقاً لحساب الإيرانيين مع شركة إسرائيلية تدعى شالون من منطقة بيرغات لبناء مصنع لإنتاج الأقنعة الواقية من الغازات فى إيران. كما أعد مانبار لقاءً بين ممثلى الشركة الإسرائيلية "البيت"، هما كل من غاى بريل وغاد برسيللا، وبين مسئول فى برنامج الصواريخ الإيرانية هو الدكتور أبو سفير مدير القسم

١٠٥ فى وزارة الدفاع الإيرانية وقد كان هذا اللقاء بمعرفة مدير شركة "إلبيت" إيمانويل جيل وكذلك بموافقة رئيس قسم الدفاع الإسرائيلى ديفيد إفرى. وكذلك نشرت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية مقالاً فى ١٩٩٨/٧/١٧ لكاتبها ستيف رودان، قال فيه إن شركة إلبيت الإسرائيلية باعت إلى إيران بين الأعوام ١٩٨٠ و١٩٩٠، وبموافقة وزارة الدفاع الإسرائيلية معدات بلغت قيمتها أكثر من ٥٠ مليون دولار وأن شركة رابين تيكس الإسرائيلية قد باعت كذلك لإيران معدات للوقاية من الحرائق وبموافقة وزارة الدفاع الإسرائيلية.

ثانياً : قضية اليهود الإيرانيين المتهمين بالتجسس :

أكدت الحكومة الإيرانية بصورة رسمية فى ١٩٩٩/٦/١٠ أنها قامت بتحطيم شبكة تجسس صهيونية واعتقال ١٣ إيرانياً فى محافظة فارس جنوب البلاد.. وقالت وزارة الخارجية أنهم سيحاكمون طبقاً للقانون الإسلامى فى الجمهورية. وانتقدت وزارة الخارجية الإيرانية الاستياء الأمريكى والغربى لاعتقال الجواسيس خصوصا أنهم ينتمون إلى الطائفة اليهودية. واعتبر الناطق الرسمى باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا أصفى هذا القلق بمثابة "تدخل فى الشئون الداخلية الإيرانية وتحامل من جهات مطلعة". هذا قد أظهرت هذه المسألة ارتباكاً واضحاً لدى الأجهزة السياسية والحكومية الرسمية فى طهران إذ أنها لم تبد أى رد فعل أو تعليق على ما تناولته وسائل الإعلام العالمية حول نبأ اعتقال ١٣ يهودياً، كما أنها كانت ترد على الصحفيين بأنه لا علم لها بالموضوع، وحرصت فى المقابل على تحميل جهات خارجية مسئولية إثارة "زوبعة" وأقرت فى الوقت نفسه بأن وزارة الاستخبارات هى المعنية بصورة مباشرة بملفات كهذه.

وفى تصريح للإذاعة الرسمية الإيرانية – قال المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية –آنذلك – "أن السلطة القضائية تدرس الملف باستقلالية تامة وسيصدر الحكم استناداً إلى القانون الإسلامى فى إيران".

وندد آصفى بانتقادات حكومات أجنبية لطهران، خصوصاً الولايات المتحدة وإسرائيل واعتبرها "تدخلاً فى الشئون الداخلية الإيرانية وتصريحات غير مسئولة لأوساط من الواضح أنها غير مطلعة على حقائق الامور" ونفى أن يكون الـ ١٣ أوقفوا بسبب انتمائهم الدينى من دون أن يؤكد أنهم يهود

بالفعل وعلى رغم أن صحيفة "طهران تايمز" أشارت إلى أن الجواسيس الـ ١٣ يهود إلا أنها أوضحت أن هذا لا يعنى أن كل الأقليات على علاقة بعناصر دينية، وتابعت بأن أجهزة الاستخبارات الأجنبية تعمل على تجنيد عناصر من الأقليات لتكسب على مستويين، جمع المعلومات وإذا اعتقلوا يشار إلى اتهام إيران بأنها تنتهك حقوق الإنسان وتسئ معاملة الأقليات.

هذا وقد لوح رئيس السلطة القضائية الإيرانية – آنذاك – آية الله محمد برزى فى ١٩٩٩/٦/١١ بإمكانية إعدام الجواسيس الـ١٣ الذين اعتقلوا فى إيران بتهمة التعامل مع الاستخبارات الإسرائيلية وقال : "سيحاكمون طبقاً للقانون الإسلامى بتهمة الخيانة "وقد يحكم عليهم بالإعدام ليس مرة فقط بل مرات".

وفيما هتفت حشود من المصلين فى طهران مطالبة بإعدام جواسيس إسرائيل، انتقد يزدى بشدة الحملة الأمريكية والإسرائيلية على إيران والمطالبة بإطلاق اليهود الـ ١٣ متسائلاً "عن أى حقوق إنسان يتحدثون، وهل نحن مطالبون بانتهاك حقوق ستين مليون إنسان فى إيران بسبب واحد هو مراعاة الصهيونية". وشدد يزدى على أن "حكم القضاء سينفذ، ولو كان حكماً بالإعدام، ولن ننصت إلى كلام أمريكا والكيان الصهيونى وإذا كانت شئون بلادنا تدار من أجل نيل رضاكم فكونوا واثقين أننا لن ننتهج هذا السبيل".

ومن جانب آخر أظهر التيار المحافظ فى إيران تبرماً متزايداً تجاه الدعوات والمساعى التى بذلتها دول أخرى، بينها الولايات المتحدة لإطلاق سراح ١٣ يهودياً كشف النقاب عن اعتقال السلطات الإيرانية لهم بتهمة التجسس لصالح إسرائيل، فيما دعا ممثل اليهود فى البرلمان الإيرانى إلى التعجيل فى التحقيق مع المعتقلين مؤكداً عدم وجود علاقات ليهود إيران مع دولة إسرائيل. وبعدها هاجم رئيس السلطة القضائية يزدى فى ١٩٩٩/٦/١١ واشنطن لاهتمامها بالأمر، واعتبرت صحيفة "جمهورى إسلامى" الناطقة باسم الجناح المحافظ المتشدد أن تدخل واشنطن فى القضية يثبت أن الولايات المتحدة لا تزال عدوة الشعب الإيرانى. وقالت الصحيفة التى تعكس آراء الدوائر المناهضة للغرب أن "دعم واشنطن لهؤلاء الجواسيس يثبت أن الولايات المتحدة لا تزال عدوة للشعب الإيرانى " وأضافت "أن الولايات المتحدة استأنفت نشاطاتها المفسدة وتتدخل فى شئوننا الداخلية"، شاجبة أيضاً "اليد الخفية" لجهاز الاستخبارات الإسرائيلية.

وقالت صحيفة انتخاب المحافظة أيضاً أن هذا دليل على أن العدو لن يوقف تدخلاته ولا يزال يسعى إلى قلب النظام وخصوصاً عبر الحرب الثقافية ورأت

أن اعتقال اليهود الثلاثة عشرة يفترض أن يفتح عيون أولئك الذين يدعون إلى التقارب مع واشنطن، مؤكدة أن كشف الشبكة التجسسية يجب أن يضع حداً للانتقادات الموجهة إلى فاعلية أجهزة الاستخبارات الإيرانية.

من جانبه، أكد الرئيس السابق محمد خاتمي في ١٩٩٩/٦/١٧ الذي واجه انتقادات دولية لاعتقال حكومته اليهود الـ ١٣ بتهمة التجسس التزامه بالدفاع عن حقوق الأقليات الدينية وقال خاتمي "نحن نعتبر مهمتنا الدفاع عن أشقائنا السنة وكذلك الأقليات المسيحية والزرادشتية واليهودية".

وطالب سكرتير مجلس صيانة الدستور آية الله أحمد جنتي في خطبة الجمعة ١٩٩٩/٦/١٨ بإعدام اليهود الـ ١٣ المتهمين بالتجسس لصالح إسرائيل وشدد على أن "لا مساومة بشأن هؤلاء الجواسيس ولا مقايضة لهم مع أحد أو أي قضية تخص إيران". واعتبر جنتي أن "الجاسوس حكمه هو الإعدام ولا فرق أن يكون جاسوساً يهودياً أو مسلماً، ذلك لأن حكم القضاء هو الذي سيسري عليه وسننفذ الأحكام بهم بعد انتهاء سير التحقيقات والمحاكم الرسمية حسب السياق القضائي المتبع دون مواربة"، وندد جنتي بالضجة التي تثيرها بعض دول العالم مثل إسرائيل وأمريكا وبريطانيا وفرنسا، مذكراً الأمريكيين بالجاسوس الإسرائيلي بولارد المعتقل في الولايات المتحدة بالقول "لماذا أراد وزير دفاعكم أن يستقيل عندما طالب نتنياهو بأن يتم تسليم هذا الجاسوس لإسرائيل وماذا سيكون رأيكم لو أنكم قبضتم على إيراني قام بشئ مما قام به هؤلاء الجواسيس الذين هم الآن تحت المحاكمة"، وكشف جنتي جانباً من المعلومات التي كانت متداولة في الأوساط الخاصة حول نمط التجسس الذي مارسه هؤلاء بالقول "أنهم كانوا يجمعون المعلومات ويرسلونها إلى إسرائيل عبر تركيا ومنهم من يعيش بعض أفراد عائلته داخل إسرائيل".

وحذرت إيران من أي تدخل أجنبي في مسألة اليهود الـ ١٣ الموقوفين لديها بتهمة التجسس لصالح إسرائيل قد يكون له أثر سلبي. ونشرت وكالة الأنباء الإيرانية في ١٩٩٩/٧/٢ التحذير الذي وجهه وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي في ١٩٩٩/٧/١ إلى نظيره البريطاني روبن كوك في رسالة قال فيها "إن كل محاولة للتأثير على المجرى الطبيعي للإجراءات القضائية في ملف التجسس هذا هو تدخل سافر في الشئون الداخلية الإيرانية ويمكن أن يكون له تأثير سلبي "واعتبر خرازي أن اليهود الـ ١٣ متهمون بجمع معلومات سرية منها معلومات عسكرية، ونقلها إلى الخارج بصورة غير شرعية..

وقد أفادت صحف إيران الصادرة فى ١٩٩٩/٨/٢٢ أن النائب اليهودى فى مجلس الشورى الإيرانى "مانوشير الياس" حض القضاء الإيرانى على استعجال محاكمة الإيرانيين الـ ١٣ المتهمين بالتجسس لصالح إسرائيل ونقل عن النائب اليهودى قوله أن محاكمة قريبة لليهود الـ ١٣ من شأنها أن تخفف الضغوط الغربية على إيران التى تسعى إلى إطلاقها.

وذكرت صحيفة طهران تايمز فى ١٩٩٩/٨/٢٨ أن السلطات الإيرانية أحالت قضية اليهود الـ ١٣ المعتقلين فى جنوب البلاد بتهمة التجسس لحساب إسرائيل منذ شهر فبراير ١٩٩٩ إلى القضاء للفصل فيها، وقالت أن وزارة المخابرات نقلت ملفات المعتقلين اليهود للقضاء مما يعنى أن محاكمتهم ستبدأ بعد تحديد موعد ومكان إجرائها. وأضاف الصحيفة نقلاً عن مسئول إيرانى أن إسرائيل متورطة فى قضية التجسس.. مشيراً إلى أن المتهمين نقلوا معلومات إلى إسرايل عن طريق وسائل اتصالات متطورة.

ونقلت الصحيفة عن مسئول فى مدينة شيراز فى الجنوب الإيرانى - حيث كان من المفترض أن يحاكم المتهمون - قوله أنه "تم تسليم المتهمين بالفعل إلى القضاء وهم الـ ١٣ يهودياً وبعض المسلمين". والجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من اليهود الإيرانيين الذين يقدر عددهم بسبعة وعشرون ألفاً يعيشون فى شيراز.

هذا وقد أعلنت حكومات غربية ومنظمات إنسانية عن قلقها بشأن مصير الـ ١٣ يهودياً. ونفت إسرايل والولايات المتحدة أى علاقة بهم. وقالت طهران أن هذه الاعتقالات لا علاقة لها بديانتهم، ووعدت بمحاكمة عادلة لهم، لكنها قالت أنها لن تقبل "تدخلاً" أجنبياً فى القضية.

ونقلت صحف إيرانية فى ١٩٩٩/٨/٢٨ عن وزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى قوله "إن إيران لا تتصرف تحت تأثير ضغط وإنما بما يتفق مع قيمها ومبادئها ويجب أن يمنح القضاء الوقت ليؤدى مهمته". وقد طالب متشددون بتوقيع عقوبات صارمة، فيما قال الرئيس السابق للهيئة القضائية آية الله محمد يزدى أن اليهود ربما يواجهون عقوبة الإعدام.

إلا أنه لوحظ أن الرئيس محمد خاتمى لزم الصمت حيال هذه القضية.. وقد أكد علام حسين رئيس المحكمة الثورية فى إيران فى ١٩٩٩/٩/١٢ أن بحوزته وثائق سرية كافية لإثبات تهم التجسس لمصلحة إسرائيل ضد ٢٠ شخصاً من بينهم ١٣ يهودياً، كانوا قد اعتقلوا فى فبراير ومارس ١٩٩٩.

وقد أعلن مرجع قضائى فى طهران فى ١٩٩٩/٩/٢٠ أن الاتهامات الموجهة إلى اليهود الـ ١٣ بالتجسس "لا تعدو كونها اتهامات لم تبلغ درجة الإدانة بعد". وفى انفراد جديد أعطى وزير الخارجية الإيرانية "كمال خرازى" تأكيدات غير مباشرة على أن بلاده لن تحكم بالإعدام على الـ ١٣ يهودياً إيرانياً المتهمين من قبل السلطات بالتجسس لمصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل. وذكر خرازى للصحفيين فى ١٩٩٩/١٠/١ فى نيويورك التى حضر إليها للمشاركة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن القضاء الإيرانى تعهد بمحاكمة عادلة للمتهمين بالتجسس وهم ١٣ يهودياً إلى جانب مواطنين إيرانيين مسلمين.

وأضاف خرازى "أن بلاده لا تنفذ أحكام الإعدام فى وقت السلم رغم أن التجسس يمكن أن يعتبر جريمة كبرى فى القانون الإيرانى". ورداً على سؤال بشأن التأكيدات الإيرانية على عدم توقع صدور أحكام بالإعدام على المتهمين ذكر خرازى أن الأمر يعتمد فى الأساس على الجريمة وقضايا التجسس نفسها، وأن زمن السلم يختلف عن زمن الحرب مختتماً رده على السؤال بقوله : "أن الفترة الحالية تعتبر زمن سلم". هذا وقد تحدث الرئيس – السابق – محمد خاتمى فى أوائل أكتوبر ١٩٩٩ قائلاً : "أن اليهود الإيرانيين ال – ١٣ المعتقلين بتهمة التجسس لإسرائيل يجب محاكمتهم بشكل عادل" وأضاف رداً على سؤال لإحدى المشاركات فى مؤتمر يناقش دور المرأة فى فكر الخمينى بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد الأخير "يجب إطلاق هؤلاء اليهود إذا لم تثبت الاتهامات الموجهة إليهم"، وجاء كلام خاتمى على خلفية جهود لوسطاء أوروبيين من أجل الإفراج عن اليهود الـ ١٣. ونقلت صحف إيرانية أنباء عن تدخل الرئيسين النمساوى والبوسنى خلال زيارتهما لطهران فى النصف الأخير من شهر سبتمبر ١٩٩٩ فى القضية .

وأشار وزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى خلال لقائه فى نيويورك مع بعض وسائل الإعلام الأمريكية إلى وجود أشخاص غير يهود (مسلمين) اتهموا فى تلك القضية، واستغرب "لماذا لا تتابع وسائل الإعلام الغربية سوى موضوع اليهود"، وشدد على أن اعتقال شبكة التجسس مسألة أمنية داخلية فى إيران لا علاقة للدول الأخرى بها"[6].

---

[6] د. مدحت حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى ١٩٩٩، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ص ٣١٩ – ٣٢٣.

وفى ٢٠٠٠/٧/١٩ أصدر القضاء الإيرانى أحكاماً خلت من الإعدام وبُرئ ثلاثة منهم فيما قضى بالسجن على الآخرين بفترات أقصاها ١٣ سنة.

وعقب ذلك الحكم أدانت إسرائيل إيران وطالبت المجتمع الدولى بالعمل مع إسرائيل على إطلاق سراح اليهود الإيرانيين، كما أصدر الرئيس الأمريكى - السابق - بيل كلينتون بياناً دعا فيه حكومة إيران إلى معالجة الفشل فى الإجراءات القانونية، معتبراً أن الأحكام غير عادلة، ووعد بأن تواصل الولايات المتحدة جهودها مع حكومات مهتمة بالموضوع ومع المنظمات الدولية نتيجة القلق حيال معاملة الأقليات فى إيران ووضع حقوق الإنسان فى هذا البلد. وعبرت وزيرة الخارجية الأمريكية - آنذاك - مادلين أولبرايت فى بيان عن ألمها مشيرة إلى أن اليهود الثلاثة عشر لم يسمح لهم باختيار ممثليهم القانونيين وحوكموا من خلال إجراءات سرية ودعت السلطات الإيرانية إلى نقض الأحكام وحضت المجتمع الدولى على إدانتها.

وسارعت إسرائيل لإنكار أى صلة لهؤلاء المعتقلين المتهمين بإسرائيل كما نفت وجود أى صلة للمتهمين بأجهزتها الأمنية وأنها تدافع عنهم لأنهم فقط يهود.

وسارعت وزارة الخارجية الإيرانية إلى اعتبار أن "الضوضاء الإعلامية الصهيونية لم تفلح فى منع السلطة القضائية من متابعة ملف شبكة التجسس باستقلال كامل وفق المصلحة القومية الإيرانية". وأكد الناطق باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفى أن الأحكام أدت إلى فضح سياسات التدخل الصهيونى.

وفى سلسلة من ردود الفعل، التقى مهدى كروبى رئيس مجلس الشورى الإيرانى فى ٢٠٠٠/٨/٣٠ وعلى هامش مؤتمر البرلمانيين قبيل قمة الألفية بالأمم المتحدة بعدد من أعضاء الكونجرس الأمريكى وعدد من مديرى شركات النفط الأمريكيين وكذلك التقى مع رئيس مؤتمر المنظمات الأمريكية اليهودية مالكوم هونيلن ودارت محادثات بينهما بشأن اليهود المتهمين بالتجسس.

وفى ٢٠٠٠/٩/١ اجتمع ممثلو الجاليات اليهودية فى واشنطن مع آية الله بوادى أملى مندوب مرشد الجمهورية الإسلامية خلال قمة الأديان فى الأمم المتحدة الذى ركز فيه المسئول الإيرانى على تأييد التقارب بين الدين الإسلامى والدين اليهودى، وجاء لقاء أملى بعد الحملة الإسرائيلية الأمريكية على إيران بسبب هذه القضية.

ونتيجة لهذا اللقاء وكثافة ردود الفعل الدولية تجاه محاكمة هؤلاء اليهود سواء من الدول الأوروبية أو قادة المنظمات اليهودية ومنظمات حقوق الإنسان وأخيراً من الولايات المتحدة وإسرائيل وحضور إيران اللافت فى قمة الألفية بالأمم المتحدة الذى أظهر إيران وكأنها أرادت لنفسها أن تقفز خارج أسوار العزلة وما حدث خلال القمة من إشارات إيجابية فى إطار تذويب الجليد بين طهران وواشنطن، كل ذلك أدى فى النهاية إلى أن حكمت محكمة الاستئناف الإيرانية فى ٢٠٠٠/٩/٢١ بتخفيف الأحكام الصادرة بحق هؤلاء اليهود إلى مدد تتراوح بين سنتين وست سنوات.

دلالات تطور القضية ونتائجها النهائية :

١- **على المستوى الداخلى لإيران :** عكست القضية منذ الإعلان عنها فى مارس ١٩٩٩ مدى الصراع بين التيارين المحافظ والإصلاحى. فخلال تطور القضية كانت هناك تصريحات متدرجة من التشددد المبالغ فيه من جانب رموز التيار المحافظ إلى تصريحات معتدلة من جانب التيار الإصلاحى. فها هو آية الله محمد يزدى عضو مجلس صيانة الدستور يقول عند الإعلان عن القضية أن المحتجزين يجب أن يساقوا إلى الإعدام ليس مرة واحدة ولكن عدة مرات. بينما على جانب آخر فإن حسين صادقى المتحدث باسم وزارة العدل الإيرانية يصرح فى شهر مارس ٢٠٠٠ "نحن نأمل ألا يكون أحد منهم مداناً ونأمل أن يكونوا جميع أبرياء وعندها سوف نطلق سراحهم". وهكذا جاء حكم محكمة الاستئناف بالسجن على عشرة منهم بمدد لا تتجاوز ست سنوات حكماً يمثل بصدق حلاً توفيقياً يعكس الوزن النسبى لنفوذ كلا التيارين فى صنع القرار الإيرانى على المستوى الداخلى أو الخارجى حيث لم توجد أحكام بالإعدام ولم تتم تبرئتهم نهائياً بل وخففت الأحكام بالسجن من مدة أقصاها ١٣ سنة إلى مدد أقصاها ست سنوات.

٢- **على مستوى علاقات إيران الخارجية :** فى شهر مارس ٢٠٠٠ قللت مادلين أولبرايت وزير الخارجية الأمريكية – آنذاك – وهى تعلق على رفع الحظر الأمريكى على السجاد الإيرانى وبعض المنتجات الغذائية الذى استمر عقدان "نحن ننظر إلى الإجراءات وإلى النتائج الخاصة بهذه المحاكمة كواحدة من البارومترات للعلاقات الأمريكية – الإيرانية ... إن

هذه القضية لم تمثل بارومتراً بالنسبة إلى العلاقات الإيرانية - الأمريكية فقط بل مجمل علاقات إيران الخارجية وخاصة مع الدول الأوروبية" .

ولذلك فقد عكست نتيجة المحاكمة النهائية الوضع التوفيقى بين أن تحافظ إيران على مسلماتها ومنطلقاتها الأيديولوجية وبين أن تتقبل سياسة الانفتاح على العالم الخارجى التى بدأها الرئيس -السابق - محمد خاتمى فى العام ١٩٩٧ والذى طبع علاقات إيران مع كثير من دول أوروبا. وكانت القضية اختباراً لمدى قدرة المتشددين فى النظام على وقف نمو محاولات الإصلاحيين لتطوير علاقات دولية جيدة أو قدرة الإصلاحيين على القضاء على ازدواجية اللغة التى ظهرت بشدة فى هذا الموضوع كما أشير إليها فى تصريحات آية الله محمد يزدى وحسين صادقى (7).

ثالثاً : إيران وقضية السلام فى الشرق الأوسط :

احتلت القضية الفلسطينية منذ اندلاع الثورة الإسلامية مكانة خاصة فى السياسة الخارجية الإيرانية على مستوى السياسات والأدوات المستخدمة للتعامل معها. فلقد كان عرفات أول مسؤول أجنبى يزور طهران بعد نجاح الثورة، كما تحول مبنى السفارة الإسرائيلية إلى مقر لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن قطعت القيادة الإيرانية الثورية علاقاتها مع إسرائيل ثم بعد ذلك مع مصر بسبب معاهدة السلام المبرمة بين الدولتين فى عام ١٩٧٩ . وقد ظلت فلسطين والدعوة للجهاد من الأبعاد الثورية الهامة فى الخطاب الأيديولوجى الرسمى بالرغم من انفصام عرى العلاقة بين السياسة الخارجية الإيرانية وكثير من المبادئ الأيديولوجية الثورية مثل تصدير الثورة وغيرها، فالحل النهائى لمشكلة الفلسطينيين عند مرشد الثورة الحالى على أكبر خامنئى مازال يكمن فى الجهاد الكامل ضد النظام الصهيونى (8).

هذا، وتتمثل ثوابت السياسة الإيرانية بالنسبة لقضية الشرق الأوسط فى :

١- التنديد بالكيان الإسرائيلى وعدم الاعتراف بإسرائيل.

٢- رفض مبدأ التسوية السلمية ومفاوضات السلام مع إسرائيل.

---

(7) د. مدحت حماد (إشراف)، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى، سلسلة قضايا إيرانية، العدد (٢)، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣١٨ - ٣١٩.

(8) د. باكيتنام الشرقاوى، إيران الثورة والدولة السياسة الخارجية الإيرانية، موقع الجزيرة نت.

٣- دعم الأطراف والحركات المناهضة لإسرائيل مثل حزب الله وحركة الجهاد الإسلامي، وحركة حماس، وجماعة أحمد جبريل.

ولقد استمرت إيران فى عدم الثقة فى النهج السلمى وقدرة الاتفاقيات المبرمة على حسم الصراع لصالح الفلسطينيين أصحاب الحق، وفى هذا الصدد، أعلن كمال خرازى وزير الخارجية الإيرانى فى ١٠ أكتوبر ٢٠٠٠ أن "السلام مع إسرائيل ليس إلا سراباً". بل كان أسلوب المواجهة العسكرية هو المعتمد لديها وكانت المساندة الإيرانية لحزب الله فى لبنان أبرز دليل على ذلك. كما كونت الجمهورية الإسلامية الإيرانية علاقة خاصة بحماس والتى تعد أحد أهم أدوات السياسة الخارجية الإيرانية فى تعاملها مع قضايا الصراع العربى الإسرائيلى حتى وإن اقتصر الدعم على البعد المعنوى كما يؤكد الطرفان.

وجاء نجاح حزب الله فى فرض الانسحاب على قوات الاحتلال الإسرائيلى فى جنوب لبنان فى الوقت الذى تعثرت فيه اتفاقيات السلام العديدة المبرمة منذ اتفاق أوسلو وتفجر الانتفاضة الثانية أو ما عرف بانتفاضة الأقصى ليزيد من نبرة الثقة فى الخطاب الرسمى الإيرانى معلناً فى أكثر من موضع صواب وحكمة موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الصراع العربى - الإسرائيلي. وفى المقابل على الجانب العربى أشادت بعض الأطراف العربية مثل من سوريا ولبنان فى أكثر من مناسبة بالموقف الإيرانى من جنوب لبنان.

ولقد أوضح الرئيس الإيرانى -السابق - محمد خاتمى الرؤية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية وحل الوضع المتأزم فى الأراضى المحتلة والتى تدور حول مفهوم الدولة الفلسطينية متعددة الأديان multi faith stde التى كانت قائمة قبل ١٩٤٨، وقد نادى الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى فى ١٣ نوفمبر ٢٠٠٠ بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين وباستفتاء ديمقراطى للسكان الأصليين سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهود لتقرير الشكل المستقبلى للحكم. ويتلخص الهدف هنا فى إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية على كل فلسطين التاريخية وتكون عاصمتها القدس، وعلى الدولة المستقلة أن تحدد من يعيش فيها. فوفق تصريحات الرئيس السابق محمد خاتمى فإن "النظام الصهيونى الذى تأسس على مذابح الفلسطينيين واحتلال أراضيهم وتوسيع احتلالها من خلال دعم القوى الاستعمارية هو نظام غير شرعى" وأن مساندته يعد خرقاً لحقوق الإنسان التى طالما دفعتها الولايات

المتحدة لأنها تقف فى مواجهة أصحاب الأرض الحقيقيين. وقد أشار خاتمى إلى إسرائيل باعتبارها "أكبر عدو للعالمين العربى والإسلامى". واعتادت إيران أن تصف إسرائيل بأنها نموذج "للإرهاب الحكومى" ربما يكون التأكيد على هذا الوصف نوعاً من الرد على ما تتهم به إيران من كونها دولة إرهابية.

بل وأكثر من ذلك أعلنت إيران على لسان زعيمها آية الله خامنئى أن النظام الصهيونى لإسرائيل هو المصدر الرئيسى للأزمة فى الشرق الأوسط ولذا لابد من محوها، فالهدف الرئيسى وراء خلق إسرائيل فى المنطقة هو زرع الخلاف بين المسلمين. وليس هناك قوة تستطيع محو فلسطين من التاريخ والحضارة الإنسانية. ومن ثم فعلى مستوى الخطاب الأيديولوجى الرسمى الذى يمثله المرشد مازال هناك أهداف مثالية مثل القضاء على إسرائيل وهى الأهداف التى تخلى عنها العرب أنفسهم سواء دول مواجهة أو غيرها منذ فترة بعيدة، وهو التصور الذى يضفى خصوصية على الرؤية الإيرانية حتى ولو انحصرت على مستوى الخطب الرسمية.

وتعد إيران معارضاً رئيسياً وسط الدول الإسلامية لأى تحسين للعلاقات مع إسرائيل التى لا تعترف – علناً – بوجودها.

وربطت إيران مثل معظم الدول العربية والإسلامية بين العدوان الإسرائيلى الفظ على الشعب الفلسطينى الأعزل والتمادى فيه وبين الموقف الأميركى المتخاذل أمام حليفه الاستراتيجى الأول فى منطقة الشرق الأوسط.

وفى وضع آخر كثر الهجوم الإيرانى على الولايات المتحدة بالنظر لما تدعيه من كونها المدافع الأول عن حقوق الإنسان فى وقت تتجاهل فيه عمليات القتل المنظمة التى تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلى، فهى الازدواجية الأميركية التى شاركت فيها إيران العالم العربى انتقاده للموقف الأميركى، كما هاجم كل من العرب وإيران التأثير الإسرائيلى الفعال على الإدارة الأميركية باعتبار أن السياسات الأميركية ليست الإنعكاساً لضغوط اللوبى الصهيونى على الولايات المتحدة.

رابعاً : قضية التسلح الإيرانى :

تعكس قضية التسلح الإيرانى الرغبة الإيرانية فى موازنة الخطر الذى يهددها من جيرانها وخاصة إسرائيل والقوات الأمريكية فى الخليج، فإيران متهمة على أرضية هذه القضية بالسعى نحو تطوير وامتلاك أسلحة دمار شامل بما فيها أسلحة بيولوجية أو كيماوية أو نووية بالإضافة إلى تطوير برنامج صاروخى طموح. وتحاول إسرائيل بكل الطرق تطويق وتعويق برنامج التسلح الإيرانى وخاصة التسلح غير التقليدى .

وتعتمد إسرائيل على عدة ركائز أساسية فى مواجهة إيران وتوسعها الإقليمى وبرنامجها النووى منها(9):

أولاً : الجمع بين نظرية بيجن التى تؤكد بقاء إسرائيل القوة النووية الوحيدة بالمنطقة، وبين نظرية بن جوريون الداعية لاحتواء أطراف الصراع، ومن ثم أقامت إسرائيل قواعد لها فى وسط آسيا خاصة أذربيجان بالتعاون مع الولايات المتحدة، ووثقت علاقاتها الاستراتيجية مع الهند خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي–السابق – شارون فى سبتمبر ٢٠٠٤ وأكملت تطويق إيران من الجنوب الشرقى، فضلاً عن اتفاق عسكرى سابق مع تركيا قد تستخدمه إسرائيل للسعى لدى تركيا لاستخدام مطاراتها القريبة من الحدود الإيرانية عند الضرورة، ولا ننسى الوجود العسكرى الأمريكى المباشر فى كل من أفغانستان والعراق والخليج، وعليه، تكون إيران رغم اتساع مساحتها وتشعب حدودها مخنوقة بوجود إسرائيلى أو أمريكى فى كل مكان يحيط بها.

ثانياً : لأن إسرائيل لا تعول كثيراً على الاعتماد على غيرها فى الأمور التى تعتقد أنها ربما قد تمس وجودها، ونتيجة فكرة الهاجس الأمنى المطلق الذى يحكم الفكر الإسرائيلى، أعدت إسرائيل خططها المسبقة لتوجيه ضربات استباقية وقائية لضرب المنشآت الإيرانية قبل انفلات الأمر وذلك لممارسة الضغط المعلن على جميع الأطراف بما فيها الجانب الإيرانى ذاته أو لتوجيه رسالة تؤكد احتمالية فعل ذلك مستقبلاً أو الانقياد لانفلات زمام الأمور بالشرق الأوسط كله وقيامها بعمل ذلك فعلياً.

(9) بيسان عدوان، النزاع الإسرائيلى – الإيرانى فى آسيا الوسطى والشرق الأوسط، مختارات إيرانية، العدد ٥٦٩، مارس ٢٠٠٥، ص ٩٨.

ثالثاً : لا تتوقف إسرائيل عند الملف النووى فقط لكنهـا تسـعى لاسـتغلال الإرهاب لفتح الباب على مصراعيه لاتهام إيران بإيواء الجماعـات الإرهابية والاستمرار فى دعم الإرهاب فى الدول المجاورة لإسرائيل وذلك لأن فتح العديد من الملفات على الجبهة الإيرانية يفيد إسـرائيل فى تحقيق غرضها الأساسى.

رابعاً : تربط إسرائيل موافقتها على أى مبادرات سلمية أو مشروعات إقليمية مقترحة لنزع أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط بشرطين هما، التوصل لاتفاق سلام مع الدول العربية ودائماً تضيف لهـا إيـران، والتطبيق الكامل للقيود على كل النظم لدى الدول العربيـة وإيـران بحيث يتضمن ذلك إزالة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية بصورة كاملة مع القبول ضمنياً بأسلحة نووية إسرائيلية بقدرات أقل تكون مقبولـة من الأطراف الأخرى.

وتسلك إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية. عدة مسالك لتحقيق هدفها الخاص بتطويق برنامج التسلح الإيرانى منها :-

١- احتواء النظام الإيرانى ومحاصرته عن طريق فرض حظر اقتصادى نفطى على إيران وتمثل ذلك على سبيل المثال فى قانون "داماتو" وفى محاولات محاصرة النظام وتطويقه.

٢- سعى كل من إسرائيل وأمريكا لوقف التعاون القائم بين إيران من ناحيـة وروسيا والصين وكوريا الشمالية من ناحية أخرى وتنـتهج كـل مـن إسرائيل وأمريكا سياستين مختلفتين حيال هذا الموضوع. فهناك السـعى لمعاقبة هذه الدول ومنشآتها التى تتعاون نووياً مع إيران وخاصة المنشآت العلمية الروسية على خلفية التعاقد بين روسيا وإيران التـى تتعهـد فيـه روسيا باستكمال بناء محطة بوشهر النووية على الخليج العربى. وهنـاك أيضاً التقدم بوعود اقتصادية لروسيا من إسرائيل وأمريكا تغنيهـا عـن عوائدها من جراء التعاون مع إيران فى مجال التسليح.

وهكذا فإن سعى إيران إلى التسلح بأسلحة غير تقليدية سواء النـووى أو منظومة الصواريخ يمثل هاجساً وقلقاً يصيب إسرائيل بالجنون على حد تعبير أحد مسئولى المخابرات الإسرائيلية الذى قال : "إن اليوم الذى يصبح فيه لدى الإيرانيين صواريخ تهدد حياتنا سوف يكون لنا شأن آخر، فمع نشـوب أى أزمة تستطيع الصواريخ الإيرانية الوصول إلى قلب إسرائيل".

لذلك فإن إسرائيل دائماً ما تهدد بضربة إجهاضية للبرنامج النووية الإيرانى جاء ذلك على لسان عدد كبير من المسئولين الإسرائيليين آخرهم هو رئيس الوزراء ايهود أولمرت .

وختاماً، يظل الصراع الظاهر قائماً بين إيران وإسرائيل فالرئيس الإيرانى نجاد عادة ما يتحدث عن ضرورة إزالة الكيان الإسرائيلى من الوجود ويتشكك فى حقيقة الهولوكوست أو المحرقة المقدسة لدى اليهود . أما الإسرائيليون فيتابعون بتربص البرنامج النووى الإيرانى منتظرين الوقت المناسب للانقضاض عليه .

العلاقات السعودية – الإيرانية

اتسمت العلاقات السعودية – الإيرانية منذ تأسيس دولة آل سعود الملكية عام ١٩٢٨ بالتعاون والصداقة حتى تأسيس منظمة الأوبك عام ١٩٤٥ والذى غير طبيعة العلاقات. ومع ذلك استمر تبادل الزيارات والتقارب بين البلدين فى وجهات النظر، حيث قام الملك فيصل عام ١٩٦٦ بزيارة إلى إيران وتباحث مع الشاه فى عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتلا ذلك زيارة قام بها شاه إيران إلى السعودية فى عام ١٩٦٧.

وترتب على تلك الزيارتين قيام وزير الخارجية وبقية المسئولين السياسيين والاقتصاديين بالبلدين بعقد لقاءات عديدة أثمرت عن تفاهم وتنسيق حول شئون الأوبك [١].

وقد ساد العلاقات بين البلدين خلال عقد السبعينيات نوع من التنافس على تحقيق السيادة الاقليمية لدول الخليج، فقد اهتم الشاه خلال تلك الفترة بمحاولة تحقيق تلك السيادة من خلال طرح مشروعات دفاعية تجمع دول الخليج، على أن تضمن لإيران القيام بدور الأخ الأكبر لهم، ولكن تلك المشروعات فشلت جميعاً بسبب المعارضة السعودية لها.

وبالتالى فقد [٢] "سادت روح التعاون الممتزج بالتنافس العلاقات بين البلدين سواء على مستوى السياسات المعلنة أو الخفية، وذلك حتى عام ١٩٧٦".

واستمرت تلك المرحلة من العلاقات التعاونية التنافسية بين البلدين حتى قيام الثورة الإيرانية.

---

(١) د. بهرام إخوان كاظمى، العلاقات الإيرانية السعودية، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد السابع، فبراير ٢٠٠١، ص ٣٢.

(٢) د. بهرام إخوان كاظمى، المرجع السابق.

العلاقات السعودية – الإيرانية بعد الثورة الإسلامية :

تأرجحت العلاقات السعودية الإيرانية منذ انتصار الثورة عام ١٩٧٩ وقيام الجمهورية الإسلامية فى إيران بين العديد من حالات التصادم والتفاهم أو الصعود والهبوط أو الوئام والخصام، عاكسة مجموعة من التطورات والتفاعلات التى شكلت محدداً لطبيعة العلاقات وبشكل لم يكن بعيداً عن المذهبية الدينية أو المصلحية السياسية أو التأثيرات الخارجية.

وقد أدى ذلك إلى حدوث تغيرات وتحولات فى علاقات البلدين، وذلك مع اختلاف السياسة الخارجية لكل منهما، حيث تمثلت السياسة الخارجية الإيرانية فى الفترة التى أعقبت قيام الثورة فى السعى لإقامة حكومة إسلامية عالمية، ومساعدة المستضعفين والحركات التحررية، ونشر المذهب الشيعى، بينما قامت السياسة الخارجية السعودية على السعى لزعامة العالم الإسلامى، والحد من انتشار الثورة الإسلامية الإيرانية، والحفاظ على الوضع القائم بالمنطقة[٣].

وينقسم تاريخ العلاقات السعودية – الإيرانية عقب قيام الثورة الإسلامية إلى ثلاث مراحل هى :

أولاً : مرحلة التوتر فى العلاقات (١٩٧٩ – ١٩٨٨) :

تعتبر هذه المرحلة من أسوأ المراحل التى مرت بها العلاقات السعودية – الإيرانية، فقد أدى انتصار الثورة الإسلامية فى إيران إلى اتخاذ السعودية لموقف حذر تجاه النظام الجديد، حتى أن المسئولين السعوديين امتنعوا عن الإدلاء برأى صريح حول الأحداث الإيرانية، مع ظهور حالة من الترقب السعودى لما قد تسفر عنه تلك المرحلة من النزاع التى سادت عقب قيام الثورة مباشرة فى ظل الحكومة المؤقتة.

ولكن مع استقرار الأوضاع الداخلية فى إيران، بدأت الثورة الإيرانية فى تنفيذ دعائم سياستها الخارجية التى تهدف إلى تغيير الوضع القائم فى المنطقة، وذلك عن طريق السعى لتصدير الثورة من خلال مساندة الحركات التحررية فى

---

[٣] معيض عيد معيض، العلاقات السعودية الإيرانية (١٩٧٩ – ١٩٩٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٦٢.

دول العالم، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية التى نفذ ضدها نظام الخمينى حملة إعلامية معادية تحت مسمى "تنظيم الثورة الإسلامية فى شبه الجزيرة العربية"، إضافة إلى قيامه بتحريض المواطنين الشيعة الذين يسكنون فى المنطقة الشرقية من المملكة على إعلان العصيان (٤).

وقد أثرت التطورات الداخلية والاقليمية بشدة على اتجاه العلاقات بين الدولتين خلال تلك الفترة. فقد زاد من توتر العلاقات بين البلدين اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠ والتى قامت السعودية خلالها بمساندة العراق من منطلق أنها دولة عربية، إضافة إلى الحفاظ على أمن ومصالح الدولة الخليجية، وللحيلولة دون انتشار الثورة الإيرانية، كما قامت السعودية باتخاذ عدة إجراءات اعتبرتها إيران موجهة ضدها وتهدف إلى إبعادها عن شئون المنطقة. ومن هذه الإجراءات عرض السعودية لمشروع خطة الأمن الجماعى العربى على الدول الخليجية فى ١٠ فبراير ١٩٨٠، والذى نص على إقامة تحالف عسكرى أمنى بين ست دول عربية هى الكويت، قطر، البحرين، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية. وقد أعلن رسمياً فى ٢٦ مايو ١٩٨١ عن دخول هذا المشروع حيز التنفيذ (٥). كما قامت السعودية بالتعاون مع الدول الخليجية بتأسيس مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١، وهو ما رأته إيران غطاءاً لمد النفوذ السعودى على دول الخليج.

الخلاف حول أسعار النفط:

كان النفط من أهم مسببات الخلاف الرئيسية بين السعودية وإيران، وذلك نظراً للاختلاف بين الدولتين حول أسعار النفط، ومستويات الإنتاج. فقد كانت إيران تطالب برفع أسعار النفط مع رفع مستوى الإنتاج، بينما سعت السعودية إلى تجميد الأسعار أو خفضها، إضافة إلى رفضها رفع سقف الإنتاج (٦).

وفى هذا الإطار، عملت السعودية على محاولة التقرب من إيران بهدف الوصول إلى تنسيق مشترك مع الإيرانيين بشأن مستويات الإنتاج وأسعار النفط داخل منظمة الأوبك، ذلك أنها أوفدت وزير خارجيتها – سعود الفيصل

---

(٤) معيض عيد معيض، المرجع السابق، ص ٦٣.
(٥) بهرام إخوان كاظمى، العلاقات الإيرانية السعودية، مرجع سابق، ص ٣٤.
(٦) معيض عيد معيض، العلاقات السعودية الإيرانية (١٩٧٩ – ١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ٦٤.

– إلى طهران فى يونيو ١٩٨٥ للتفاهم مع المسئولين فى إيران من أجل سياسة نفطية مشتركة، ولكن الزيارة فشلت فى تحقيق أهدافها، حيث واجه وزير الخارجية السعودى تعنتاً وعناداً من قبل المسئولين الإيرانيين [٧].

وأدى استمرار هذا الخلاف إلى انشقاق داخل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عام ١٩٨٥ إلى جناحين، جناح المتشددين الذى تزعمته إيران وفنزويلا، وجناح المعتدلين وتزعمته السعودية والدول الخليجية، كما تقدمت السعودية فى الجلسة السادسة والسبعين لمنظمة الأوبك بمشروع عرف بمشروع الدفاع عن حصة الأوبك فى السوق العالمى حتى مع انخفاض أسعار النفط، والذى تم التصديق عليه بالرغم من معارضة إيران، وهو ما اعتبرته إيران بمثابة مؤامرة نفطية موجهة ضدها، خاصة وأنه طبقاً لهذا المشروع قامت السعودية وبقية دول الخليج بإشباع السوق النفطى حتى وصلت أسعار النفط إلى أقل مستوياتها، واعتبرت إيران أن ذلك يهدف إلى قطع دخل العملة الصعبة الناتج من بيع النفط عن إيران، مع استمرار قصف العراق فى ذلك الوقت لمنافذ تصدير النفط الإيرانى [٨].

الخلاف حول الحج :

ومن جهة أخرى، ظهر خلاف بين السعودية وإيران بعد الثورة فيما يتعلق بالحج، وذلك نظراً للممارسات التى كان يقوم بها الحجاج الإيرانيين خارج نطاق مراسم الحج والتى كانت تهدد موسم الحج كل عام. وتجسد الخلاف بين الطرفين حول تلك المسألة عام ١٩٨١ من خلال الرسائل المتبادلة بين الملك خالد بن عبد العزيز وآية الله الخمينى، حيث وجه الملك خالد رسالة إلى مرشد الثورة الإسلامية تضمنت الشكوى من التصرفات المنافية للدين وشعائر الحج التى يقوم بها الحجاج الإيرانيين، وطلب منه إصدار توجيهات للحجاج الإيرانيون بالتمسك بمناسك الحج السلمية، غير أن الخمينى رفض هذا الطلب معتبراً أن الحج هو ممارسة دينية وسياسية، وأن على السلطات السعودية أن تضعها موضع التطبيق، مما أدى إلى تفاقم حالة التوتر فى العلاقات بين البلدين، خاصة مع ازدياد أحداث الشغب التى كان

(٧) د. بهرام إخوان كاظمى، العلاقات الإيرانية السعودية، مرجع سابق، ص ٣٥.
(٨) المرجع السابق، ص ٣٥.

يقوم بها الإيرانيون فى مواسم الحج والتى تتمثل فى مراسم التبرؤ من المشركين والتى قال عنها الخمينى "الحج بلا تبرؤ ليس حجاً" (٩).

وتفاقم الأمر فى أغسطس ١٩٨٧، مع وقوع أحداث الحرم المكى خلال موسم حج عام ١٩٨٧، والتى قتل خلالها ٤٠٠ حاج إيرانى بعد تدخل قوات الأمن ووحدات الجيش السعودى لقمع المتظاهرين الإيرانيين الذين تورطوا فى أعمال شغب عقب أداء مناسك الحج (١٠).

وقد وصلت العداوة الإيرانية – السعودية ذروتها عقب تلك الأحداث التى اعتبرتها إيران مقصودة، حيث وصف زعيم الثورة الإمام الخمينى السعودية بأنها "واجهة الإسلام الأمريكى" (١١).

وعلى أثر تلك الأحداث اشتعلت أشرس الحملات الدعائية الإيرانية ضد السعودية، وتلا ذلك تعرض السفارة السعودية فى طهران إلى هجوم جماعة معارضة أكثرها من الطلاب، وأسفرت الأحداث فى النهاية عن قيام السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران فى ٢٦ إبريل ١٩٨٨، وذلك أثر بيان سلمته وزارة الخارجية السعودية إلى القائم بالأعمال فى سفارة إيران جاء فيه(١٢) : "نظراً للمواقف الإيرانية العدائية تجاه المملكة العربية السعودية والإساءات المتعمدة ضد مصالحها الأساسية ونتيجة لما لاحظته حكومة المملكة من تصرفات حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية التى لا تتفق مع أسس العلاقات بين الدول من احترام مبادئ القانون الدولى والتقيد بالأعراف الدبلوماسية ومراعاة الأخوة الإسلامية، وما لاحظته المملكة العربية السعودية من تورط حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى أعمال مخالفة لمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل، مثل قيامها بمحاولة تهريب المتفجرات داخل المملكة خلال موسم حج عام ١٤٠٦ هجرية، وبما يهدد أمن الحجاج والأماكن الإسلامية المقدسة، واستغلال الشعائر الدينية فى إثارة الشغب وإثارة الفتنة بين أبناء الأمة الإسلامية ومحاولاتها المتكررة للمساس بالمصالح الأساسية للمملكة. وعلى الرغم من ذلك فقد عمدت المملكة تجاه كل هذه التصرفات إلى ضبط النفس، غير أن هذا الموقف الإيجابى من قبل المملكة لم يلق أى تجاوب من قبل الجانب الإيرانى الذى أمعن فى ممارسته

(٩) معيض عيد معيض، العلاقات السعودية الإيرانية، مرجع سابق، ص ٦٤.
(١٠) د. مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى، قضايا إرانية، العدد الثانى، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ١٤٩.
(١١) بهرام إخوان كاظمى، العلاقات الإيرانية – السعودية، مرجع سابق، ص ٣٥.
(١٢) معيض عيد معيض، العلاقات السعودية الإيرانية، مرجع سابق، ص ٣٤.

العدائية التى كان فى مقدمتها تلك الممارسات العدائية التى تعرضت لها سفارة المملكة فى طهران من مداهمة وتخريب بتدبير من السلطات الإيرانية الرسمية والاعتداء على الدبلوماسيين العاملين فيها ما أفضى إلى استشهاد أحدهم مع تدمير ممتلكات السفارة ونهب وثائقها. ولذلك فإن حكومة المملكة العربية السعودية قررت قطع علاقاتها مع حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وطلب مغادرة كافة أعضاء سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى الرياض وقنصليتها فى جدة للمملكة خلال فترة أقصاها أسبوع واحد من تاريخه".

وفى مقابل ذلك، عملت إيران على مقاطعة موسم الحج عامى ١٩٨٨ و١٩٨٩ احتجاجاً على قيام السعودية بتحديد العدد الإجمالى للحجاج بمعدل واحد لكل ألف نسمة من إجمالى عدد سكان أى دولة إسلامية، وذلك بتأييد من المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذى عقد فى الأردن عام ١٩٨٧، حيث تحدد نصيب إيران بما لا يزيد على ٥٥ ألف حاج سنوياً بعد أن كان قد وصل فى موسم ١٩٨٧ إلى ١٥٧,١٩٥ ألف حاج [١٣].

ثانياً : مرحلة انفراج العلاقات (١٩٨٨ – ١٩٩٧) :

أعقب قطع العلاقات رسمياً بين البلدين عام ١٩٨٨ حدوث تحولات ملحوظة فى العلاقات بين الجانبين، وذلك تحت تأثير العديد من المتغيرات والعوامل المحلية، والإقليمية والدولية التى ساهمت فى سرعة حدوث التقارب بين البلدين.

فقد تلا وفاة الإمام الخمينى، وتولى هاشمى رفسنجانى رئاسة الجمهورية الإسلامية عام ١٩٨٩ حدوث تحولات فى السياسة الخارجية الإيرانية نحو النهج "البراجماتى"، وهو نهج يخالف تماماً التوجهات الخارجية الإيرانية إبان حقبة الخمينى التى تميزت بطابع أيديولوجى حاد، وذلك مع ظهور قيادات جديدة رأت أن الحفاظ على الثورة والنظام الإسلامى نفسه لن يكون ممكناً

---

[١٣] جمال سند السويدى، صالح المانع، إيران والخليج : البحث عن الاستقرار، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبى، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

بالسير على ذات الرؤية الخمينية (١٤). ووضح ذلك من خلال تصريح لرفسنجانى أكد فيه أن "سياسة إيران الفجة قد خلقت أعداء بغير داع" (١٥).

كما أن قبول إيران لقرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨ لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية، والذى تم عقب عودة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران بنحو شهرين فقط. كان له عظيم الأثر فى الدفع نحو تحسين العلاقات تدريجياً بين البلدين، حيث رحبت السعودية بموقف إيران وانتهاء الحرب.

إضافة إلى ذلك فإن تخلى إيران عن مبدأ تصدير الثورة ومحاولات زعزعة الأوضاع السياسية فى المنطقة ساهم فى تضييق شقة الخلاف بين البلدين، خاصة مع تحول إيران نحو مد جسور الثقة بينها وبين محيطها الإقليمى والدولى لكسر حاجز العزلة التى فرضها نظام الخمينى على الجمهورية الإسلامية (١٦).

وكانت أولى مظاهر التقارب بين السعودية وإيران، المحادثات السرية التى عقدت بين الطرفين فى جنيف خلال فبراير ١٩٨٩، والتى على أثرها أنهت إيران مقاطعتها لموسم الحج. ثم جاء حضور إيران اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامى الذى عقد فى مدينة جدة بالسعودية فى مارس ١٩٨٩ كدليل آخر على محاولات رأب الصدع بين الجانبين(١٧).

وفى الوقت نفسه، أوقفت الحملات الدعائية السعودية تجاه إيران ١٩٨٩، حيث طلب الملك فهد بن عبد العزيز رسمياً من وزير الاستخبارات السعودى إيقاف الحملات الدعائية المعادية لإيران(١٨).

واستؤنفت العلاقات رسمياً فى ٢٦ مارس ١٩٩١، وذلك بعد ثلاث سنوات فقط من قطع العلاقات، كما قدمت السعودية فى نفس العام معدات ومؤن طبية لمساعدة ضحايا الزلزال الذى ضرب بعض المدن والمناطق الإيرانية (١٩).

---

(١٤) تقارب سعودى إيرانى تحت إحساس بالخطر الأمريكى، بيان الأربعاء، المركز الدبلوماسى للدراسات الاستراتيجية، الكويت، العدد ١٥٢، ٢/١٠/٢٠٠٢.
WWW. Albayan. Co. ae / albayan / alabea / 2002/ issue 152 / gulfs / htm.

(١٥) معيض عيد معيض، العلاقات السعودية الإيرانية، مرجع سابق، ص ٦٨.

(١٦) تقارب سعودى إيرانى تحت احساس بالخطر الأمريكى، مرجع سابق.

(١٧) المرجع السابق.

(١٨) بهرام إخوان كاظمى، العلاقات الإيرانية السعودية، مرجع سابق ص ٣٦.

(١٩) معيض عيد معيض، العلاقات السعودية الإيرانية، مرجع سابق، ص ٦٨.

وكان من أهم النتائج المباشرة لعودة العلاقات بين الدولتين، استقرار سعر النفط ومنع حدوث أزمة فى منظمة الأوبك، وزيادة حصة إيران فى آخر جلسات منظمة الأوبك التى عقدت فى سبتمبر ١٩٩٣ (٢٠).

ولكن برغم التقارب الذى حدث فى وجهات النظر بين البلدين فى تلك المرحلة، إلا أنه حدث نوع من توتر العلاقات بسبب تصريحات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية على خامنئى التى أدلى بها عام ١٩٩٤، والتى دعا خلالها السعودية إلى قبول المزيد من الحجاج الإيرانيين، واتهمها بأنها وراء هبوط أسعار النفط بسبب إنتاجها الزائد، وأعلن أنه على السعودية ألا تنقل الخلاف مع إيران حول عدد الحجاج إلى السياسات النفطية (٢١). وذلك على الرغم من قيام السعودية باتخاذ عدة إجراءات تهدف إلى حل مشكلة الحج.

وعقب وقوع حادث تفجيرات المجمع السكنى للقوات الأمريكية فى الخبر فى يونيو ١٩٩٦، قامت السلطات السعودية فى نهاية العام نفسه بتقديم ملف يفيد تورط إيران فى الحادث، الأمر الذى ساهم فى تجميد محاولات تطوير العلاقات بين البلدين (٢٣).

ثالثاً : مرحلة التعاون فى العلاقات (١٩٩٧ – حتى الآن) :

تجمع الآراء على أن الانطلاقة الحقيقية للعلاقات بين السعودية وإيران كانت خلال عهد الرئيس محمد خاتمى الذى تولى الحكم عام ١٩٩٧، حتى أن البعض أطلق عليها بداية مرحلة شهر العسل فى العلاقات بين البلدين.

وقد ظهرت سياسة خاتمى الساعية للتقارب مع المملكة حتى قبل توليه السلطة، وكان ذلك من خلال اللقاء الذى تم بينه وبين ولى العهد السعودى آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز فى إسلام أباد فى إبريل ١٩٩٧ (٢٤).

كما قامت إيران بأولى مبادراتها لتحسين العلاقات مع السعودية عقب تولى خاتمى السلطة مباشرة، وتمثل ذلك فى إعادة تشغيل خط الطيران المباشر بين البلدين، حيث استأنفت الخطوط الجوية الإيرانية رحلاتها إلى

(٢٠) بهرام إخوان كاظمى، العلاقات الإيرانية السعودية، مرجع سابق، ص ٣٦.
(٢١) معيض عيد معيض، العلاقات السعودية الإيرانية، مرجع سابق، ص ٦٧.
(٢٣) د. نيفين عبد المنعم مسعد، حال الأمة العربية: المؤتمر القومى العربى السابع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، يونيو ١٩٩٧، ص ١٩٢.
(٢٤) بهرام إخوان كاظمى، العلاقات الإيرانية السعودية، مرجع سابق ص ٣٧.

السعودية فى ٢٠ سبتمبر عام ١٩٩٧، وإن كانت الخطوط الجوية السعودية لم تستأنف رحلاتها إلى إيران إلا فى الخامس عن مايو ٢٠٠٠ [٢٥].

كما تم الاتفاق بين البلدين خلال شهر سبتمبر ١٩٩٧ أيضاً على إنشاء فندق فى مكة لإستقبال حجاج بيت الله الحرام من الإيرانيين، وشاركت إيران لأول مرة فى معرض جدة للسلع الاستهلاكية فى جدة فى شهر أكتوبر ١٩٩٧، واتفق البلدان على ضرورة مضاعفة قيمة مبادلاتهما التجارية التى بلغت ٤٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٧[٢٦].

وكانت موافقة السعودية على انعقاد المؤتمر الثامن لزعماء الدول الإسلامية فى طهران عام ١٩٩٧ والمساعدة على ذلك دليلاً واضحاً على مدى رغبة المملكة فى إثراء العلاقات بين البلدين.

وفى ٩ نوفمبر ١٩٩٧ زار وزير الخارجية الإيرانى الدكتور كمال خرازى الرياض، واستقبله الملك الراحل فهد بن عبد العزيز، كما أجرى مباحثات مع وزير الخارجية السعودى سعود الفيصل . وكانت تلك الزيارة مقدمة لدعوة إيران للدول الإسلامية لحضور مؤتمر قمة الدول الإسلامية الذى عقد فى طهران فى ديسمبر ١٩٩٧ [٢٧].

وشاركت السعودية فى مؤتمر قمة الدول الإسلامية الثامن بوفد رفيع المستوى كان على رأسه ولى العهد السعودى آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز فى أول زيارة من نوعها منذ قيام الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩. والتقى عبد الله على هامش المؤتمر بمرشد الثورة الإسلامية على خامنئى يوم ٩ ديسمبر ١٩٩٧ [٢٨].

وأعقب ذلك تحسناً واضحاً فى العلاقات بين الدولتين، حيث توالت الزيارات الرسمية المتبادلة على مختلف المستويات، وكان أبرز تلك الزيارات زيارة الشيخ هاشمى رافسنجانى رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيرانى إلى السعودية فى ٢٣ فبراير ١٩٩٨ وهى الزيارة الأولى من نوعها لمسئول إيرانى رفيع المستوى إلى السعودية، كما أنها كانت الزيارة

---

[٢٥] محمد السعيد ادريس، حال الأمة العربية: المؤتمر القومى العربى الحادى عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، مارس ٢٠٠٢، ص ٢٤٦.

[٢٦] نيفين عبد المنعم مسعد، حال الأمة العربية : المؤتمر القومى العربى الثامن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، مارس ١٩٩٩، ص ٢٣١.

[٢٧] من تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية
WWW. Alhramain. Com / text / takreer / 23/23/2. htm.

[٢٨] معيض عيد معيض، العلاقات السعودية – الإيرانية، مرجع سابق، ص ٦٩.

الأولى التى يقوم بها رافسنجانى للرياض، فلم يقم بزيارة السعودية عندما كان فى رئاسة الجمهورية الإيرانية فى ظل التوتر الشديد الذى ساد العلاقات بين البلدين إبان فترة رئاسته. واستمرت زيارة رافسنجانى للسعودية أسبوعين، واسفرت عن إبرام عدد من الاتفاقيات على صعيد التعاون التجارى والاقتصادى والثقافى، إضافة إلى اتفاق الجانبين فى بيان مشترك على عزمهما تعزيز العلاقات بين البلدين من خلال الاتفاق على إنشاء لجنة وزارية مشتركة تعقد اجتماعاتها دورياً فى الرياض وطهران، وكذلك الاتفاق على تنسيق الجهود مع الدول الأخرى فى منظمة الأوبك لإعادة الاستقرار إلى الأسواق النفطية [٢٩]. وذلك على الرغم من الأحداث التى اعترضت الزيارة وكادت أن تؤدى إلى أزمة فى العلاقات بين البلدين، فأثناء حضور الشيخ رافسنجانى لصلاة الجمعة فى مسجد المدينة المنورة فى ٢٧ فبراير ١٩٩٨ تعرض الشيخ على الحذيفى إمام وخطيب المسجد النبوى إلى الحديث عن ما أسماهم بالرافضة، والذين قصد بهم أتباع المذهب الشيعى الذى ينتمى إليه الشيخ رافسنجانى، وقام بانتقاد المذهب علناً أمامه، مما حدا بالشيخ رافسنجانى إلى ترك المكان والصلاة خارجه اعراباً عن عدم رضاه عن تصرف الشيخ الحذيفى. وعاد رافسنجانى بعدها إلى إيران عن طريق مطار الظهران بعد زيارته للمنطقة الشرقية التى يقطن بها الشيعة السعوديون [٣٠].

ويمكن القول أن زيارة رافسنجانى للسعودية أعطت دفعة أكبر لعلاقات البلدين، ظهرت بوضوح خلال السنوات التالية، فنتج عنها "قيام السعودية بإلغاء الحظر الذى كان مفروضاً على سفر الإيرانيين للمملكة العربية السعودية فى غير رحلات الحج، وفى المقابل أعفت إيران المواطنين السعوديين من شرط الحصول على تأشيرة لدخول إيران" [٣١].

وتلا هذه الزيارة سلسلة من الخطوات المتبادلة بين الجانبين لتعزيز العلاقات بينهما سواء من خلال تبادل الزيارات – التى بلغ عددها عام ١٩٩٩ نحو ١٦ زيارة – أو عقد الاتفاقيات واتخاذ الإجراءات التى تهدف إلى تقدم العلاقات، ومن ذلك :

- زيارة وزير الخارجية الإيرانى للرياض فى ١٢ مارس ١٩٩٨ عشية انعقاد المؤتمر الإسلامى فى الدوحة، واستمرت الزيارة ساعات سلم

---

(٢٩) المرجع السابق، ص ٧٠.

(٣٠) مرجع سابق، WWW. alhramain. Com

(٣١) معيض عيد معيض، العلاقات السعودية الإيرانية، مرجع سابق، ص ٧٣.

خلالها خرازى إلى ولى العهد السعودى رسالة من الرئيس محمد خاتمى.

- حضور الدكتور عبد المحسن التركى – وزير الأوقاف والدعوة والإرشاد السعودى أعمال الدورة الثانية عشرة للجنة تنسيق العمل الإسلامى المشترك لمنظمة المؤتمر الإسلامى المنعقد فى طهران، وذلك فى ٢٥ مايو ١٩٩٨، وقيامه بإجراء مباحثات مع كل من مرشد الثورة الإسلامية السيد على خامنئى ورئيس الجمهورية السيد محمد خاتمى.

- زيادة وزير الخارجية السعودى سعود الفيصل لطهران فى ٢٦ مايو ١٩٩٨، وهى الزيارة التى اعتبرت بمثابة الدليل العملى على التحسن الظاهرى فى العلاقات، حيث تم التوقيع خلالها على اتفاقية عامة فى مجالات التعاون التجارى والاقتصادى والاستثمارى والفنى والعلمى والتعليمى والرياضى والثقافى (٣٢)، وتطبيقاً لهما تم اتخاذ عدة إجراءات، منها تعاقد إحدى الشركات السعودية مع مصنع إيران لإنتاج أنابيب الألياف الزجاجية، وإيفاد إيران لوفد زراعى إلى الرياض للبحث فى سبل زيادة المبادلات الزراعية، وإقامة معرض للمنتجات الإيرانية فى السعودية (٣٣).

- زيارة وزير البترول والثروة المعدنية السعودى – على النعيمى – لطهران فى ٩ يونيو ١٩٩٨ بهدف تنسيق المواقف النفطية بين السعودية وإيران داخل منظمة الأوبك للوصول إلى أسعار مناسبة للنفط وحصص الإنتاج (٣٤).

- زيارة وزير الخارجية الإيرانى – كمال خرازى فى ٢٣ يونيو ١٩٩٨ إلى السعودية لإجراء محادثات مع نظيره السعودى لمناقشة تنسيق السياسة النفطية عشية الاجتماع الذى عقدته منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" فى فيينا. وكانت أسعار النفط تشهد فى تلك الفترة انخفاضاً قياسياً. وتمكنت منظمة الأوبك نتيجة للتعاون الثنائى بين السعودية وإيران من تحقيق هدف "حدود السعر" أو سقف السعر

(٣٢) مرجع سابق، WWW. alhramain. com
(٣٣) د. نيفين عبد المنعم مسعد، حال الأمة العربية : المؤتمر القومى العربى التاسع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، أغسطس ١٩٩٩، ص ٢٤٣.
(٣٤) مرجع سابق، WWW. alhramain. com

لأول مرة منذ ٤٠ عاماً هى عمر إنشاء المنظمة، فتم تطبيق آلية للتحكم فى الأسعار بتجديد متوسط سعر برميل النفط عند ٢٤ دولاراً مع نسبة تذبذب لا تزيد عن ٣ دولارات على أن يكون أقل سعر للبرميل الواحد ٢٢ دولاراً وأعلى سعر ٢٨ دولاراً، وأن يكون معدل الإنتاج اليومى للبترول بين الدول الأعضاء فى المنظمة فى حدود ٥٠٠ ألف برميل [٣٥]. وجدير بالذكر [٣٦]، أن "عدداً من الدوائر الاقتصادية السعودية طرح تكوين منظمة جديدة كبديل عن الأوبك على أن تتولى قيادتها وعضويتها دول تتميز بضخامة إنتاجها النفطى كالسعودية، وإيران، والكويت، والإمارات، والعراق، وترى تلك الدوائر أن المنظمة الجديدة ستكون أقدر على موازنة العرض بالطلب، من خلال اتباع تكتيك يقضى بإغراق السوق النفطية بإنتاج رخيص، ويرغم بالتالى البنوك الدولية التى تمول عمليات التنقيب على النفط على مراجعة مواقفها، فيقل العرض ويزيد الطلب وتتوازن السوق".

- زيارة وفد مجلس الشورى السعودى لطهران فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٨، فى زيارة رسمية تكونت من ٣٥٠ عضواً. وقد أعلن الجانبان السعودى والإيرانى خلال تلك الزيارة عن رغبتهما المشتركة فى تأسيس مجموعة صداقة برلمانية.
- تشكيل لجنة عليا مشتركة بين البلدين لتفعيل التعاون الاقتصادى والتجارى تنعقد سنوياً بصفة دورية، كانت أولى اجتماعاتها فى ١٦ ديسمبر ١٩٩٨ برئاسة وزيرى تجارة البلدين [٣٧].
- زيارة وزير الخارجية الإيرانى – كمال خرازى – للسعودية فى ٢ مارس ١٩٩٩ لإجراء مباحثات مع نظيره السعودى سعود الفيصل حول إنخفاض أسعار النفط العالمية، والتباحث بشأن الزيارة المزمع قيام الرئيس خاتمى بها للرياض.
- زيارة وزير الخارجية السعودى إلى إيران فى ١٢ إبريل ١٩٩٩. وقد علق كل من سعود الفيصل وكمال خرازى على تلك الزيارات

(٣٥) كيهان برزيجان، سياسة خاتمى الخارجية والعلاقة الإيرانية السعودية، مختارات ايرانية، السنة الأولى، العدد العاشر، مايو ٢٠٠١، ص ٢٣.

(٣٦) د. نيفين مسعد، حال الأمة العربية، المؤتمر القومى العربى التاسع، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

(٣٧) ريمون ماهر كامل، الاتفاق الأمنى الإيرانى السعودى، مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد ١٢، يوليو ٢٠٠١، ص ٥٥.

المتبادلة، حيث أكد الفيصل على دور تلك الزيارات فى دعم قضايا الإسلام والمسلمين، وذلك فيما أشار خرازى إلى أنها مناسبة لتقريب وجهات النظر للبلدين خاصة فيما يتعلق بدعم أسعار النفط [٣٨].

- زيارة الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثانى لمجلس الوزراء ووزير الدفاع السعودى إلى طهران فى أول مايو ١٩٩٩. وهى الزيارة التى حازت اهتماماً إعلامياً كبيراً، خاصة وأن الأمير سلطان كان فى ذلك الوقت الشخصية الثالثة فى النظام السعودى، كما أنه أول شخصية ذات مسئولية عسكرية سعودية رفيعة المستوى تزور إيران. وقد التقى سلطان خلال تلك الزيارة د. حسن حبيب -نائب رئيس جمهورية إيران، ووزير الدفاع الإيرانى على شمخانى، كما استقبله الرئيس - السابق - محمد خاتمى يوم ٤ مايو ١٩٩٩، وطرح خلال اللقاء مسألة أمن الخليج، وإن كان سلطان قد صرح رداً على وزير الدفاع الإيرانى خلال الزيارة بأنه "من السابق لأوانه بدء تعاون عسكرى مع إيران"، وتم خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية تبادل خدمات النقل الجوى بين البلدين [٣٩].

- الزيارة الرسمية التى قام بها الرئيس الإيرانى - السابق- محمد خاتمى إلى المملكة العربية السعودية فى الفترة ما بين ١١ و١٨ مايو ١٩٩٩، وذلك فى إطار جولة أكبر فى الدول العربية زار فيها كلاً من سوريا وقطر. وكانت أهم مرحلة فى الجولة هى زيارة السعودية، حيث استقبله فى المطار الملك فهد بن عبد العزيز، وتم عقد لقاء قمة بينهما فى اليوم الأول للزيارة، كما تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين، والتى كان من بينها اتفاقية إنشاء بنك مشترك للتنمية بين البلدين. وقام خاتمى بأداء مراسم العمرة فى اليوم الثالث للزيارة. ولم يتخلل الزيارة أى حوادث غير سارة مثل تلك التى كادت تفسد زيارة رافسنجانى عام ١٩٩٨. وقبل مغادرة خاتمى قام بزيارة للمنطقة الشرقية بالسعودية حيث يقطن الشيعة السعوديون [٤٠].

---

[٣٨] مرجع سابق WWW. Alhramain. Com,

[٣٩] المرجع السابق.

[٤٠] شيرين هنتر، إيران بين الخليج العربى وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، دراسات عالمية، العدد ٣٨، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأول، ٢٠٠١، ص ٤٥.

- اجتماع وزير الخارجية سعود الفيصل مع نظيره الإيرانى د. كمال خرازى فى الطائف فى ٢١ يوليو ١٩٩٩، والذى تم خلاله بحث العلاقات الثنائية وسبل تطويرها. كما سلم خرازى ولى العهد عبد الله بن عبد العزيز رسالة من الرئيس خاتمى خلال اجتماع معه. ولم تستطع وكالات الأنباء تقييم هذه الزيارة بشكل دقيق أو تحديد الغاية منها، ولكنها رجحت أن تكون بسبب الأوضاع المضطربة لسوق البترول، وهو ما نفاه وزير الخارجية الإيرانى [٤١].
- زيارة وزير الدفاع الإيرانى على شمخانى إلى السعودية فى ٢٤ أبريل ٢٠٠٠، فى أول زيارة لوزير دفاع إيرانى للسعودية منذ قيام الثورة الإيرانية، وقد جاءت الزيارة كرد فعل على زيارة الأمير سلطان إلى إيران، والتقى شمخانى خلال الزيارة كلاً من ولى العهد السعودى الأمير عبد الله، والملك فهد بن عبد العزيز، إضافة إلى وزير الدفاع السعودى الأمير سلطان. وقد عرض شمخانى خلال ذلك أن تقوم السعودية وإيران بالتوقيع على اتفاقية أمنية تهدف إلى إنهاء الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة وإقامة جيش مشترك للدفاع عن العالم الإسلامى. وكان رد وزير الدفاع السعودى على ذلك الاقتراح هو الرفض رغم ما أبداه من تقدير له، مؤكداً على أهمية العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية كتمهيد لتعزيز العلاقات الأمنية والعسكرية [٤٢].

دفعت تلك الزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إرسال ولى عهد أبوظبى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان إلى السعودية فى زيارة استغرقت يومان بدءاً من ٢٢ أبريل ٢٠٠٠ لاستيضاح الأمر، كما أعلنت صحيفة بابل العراقية مخاوف العراق عن من أن تؤدى زيارة وزير الدفاع الإيرانى للسعودية إلى تشكيل تحالف دفاعى إيرانى سعودى أمريكى ضدها [٤٣].

- قام وزير الداخلية السعودى الأمير نايف بن عبد العزيز بزيارة إلى طهران فى ١٥ أبريل ٢٠٠١، استقبله وزير الداخلية عبد الواحد موسوى، وفى اليوم الثانى للزيارة التقى رئيس مصلحة تشخيص

---

(٤١) المرجع السابق.

(٤٢) د. مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى لعام ٢٠٠٠، قضايا إيرانية، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٤٣) المرجع السابق، ص ١٥٢.

النظام الشيخ هاشمى رافسنجانى، ورئيس مجلس الشورى الإيرانى الشيخ مهدى كروبى، ووزير الثقافة والارشاد الإسلامى أحمد مسجد جامعى، وفى اليوم الثالث التقى نايف رئيس الجمهورية الإيرانية – آنذاك– محمد خاتمى، كما قابل أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومى بالجمهورية الإسلامية الدكتور حسن روحانى فى مكتبه بطهران. وقام نايف أيضاً بزيارة لوزير الخارجية الإيرانى الدكتور كمال خرازى، وتم خلال تلك الزيارة التوقيع على اتفاقية التعاون الأمنى بين البلدين فى ١٧ أبريل ٢٠٠١، وذلك بعد ثلاث سنوات من المفاوضات المستمرة بين المسئولين الأمنيين فى الدولتين [٤٤]. وكان مجلس الوزراء السعودى قد فوض وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز فى ١٧ أبريل ٢٠٠٠ بالتوقيع على مشروع الاتفاقية، على أن يتم التوقيع فى أغسطس ٢٠٠٠، ولكن تم التأجيل، وقيل أن ذلك لأسباب تتعلق ببعض الفقرات التى لم تكن من اختصاص وزارة الداخلية، حتى أن إيران اقترحت أن يتم حصر الاتفاق فى اختصاصات وزارتى الداخلية فى البلدين وقوى الأمن الداخلى [٤٥].

وفى الوقت ذاته، أعلنت طهران فى ٢ يناير ٢٠٠١ أن الاتفاق الأمنى صار جاهزاً للتوقيع وأنها وجهت دعوة إلى وزير الداخلية السعودى لزيارة طهران للتوقيع عليها [٤٦]، ولكن تلك الزيارة تأجلت إلى أبريل ٢٠٠١، وبدات بعض الأوساط ترجح أن هذا يدل على التردد السعودى مراعاة لموقف الإمارات العربية المتحدة المتحفظ على التقارب الخليجى – الإيرانى بسبب موقف إيران المتشدد من قضية الجزر واستمرار تصعيدها للموقف على جزيرة أبو موسى [٤٧]، وذلك فيما أتجه آخرون للتأكيد على أن سبب تأخير التوقيع يعود إلى الأبعاد السياسية للبنود المختلفة للاتفاقية [٤٨].

واشتملت الاتفاقية على التعاون بين البلدين فيما يلى [٤٩] :

١– مكافحة تهريب المخدرات ومواجهة الإرهاب والجريمة.

---

(٤٤) مرجع سابق, WWW. Alhramain.com

(٤٥) الحياة اللندنية ٢٠٠١/١/٣٠.

(٤٦) الحياة اللندنية ٢٠٠١/١/٣.

(٤٧) محمد السعيد أدريس، العرب وإيران، حال الأمة العربية : المؤتمر القومى العربى الحادى عشر، مرجع سابق، ص ٢٤٥.

(٤٨) المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(٤٩) د. أحمد ثابت أحمد، مقدمة لدوائر العلاقات الخارجية الإيرانية، التقرير الاستراتيجى الإيرانى ٢٠٠١، مدحت حماد (تحرير)، دار محسن للطباعة بسوهاج، الطبعة الأولى، اكتوبر ٢٠٠٢، ص ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

٢- منع الهجرة غير القانونية ومنع غسيل الأموال.

٣- الرقابة على الحدود والمياه الإقليمية والتصدى للاختراقات غير القانونية.

٤- قضايا الأمن الداخلى بالبلدين.

وذلك إضافة إلى عدة بنود أخرى هى :

أ- المواجهة الفعالة للجريمة المنظمة ولتزوير الوثائق والمستندات الحكومية والجرائم الاقتصادية وتهريب الأسلحة والسلع وتهريب الآثار وكل ما من شأنه الإضرار بالاقتصاد.

ب- تبادل المعلومات والخبرات فى مجال الشئون الأمنية والبوليسية.

ج- التعاون فى ميدان التدريب المشترك لقوات الشرطة.

د- التعاون فى عمليات الإنقاذ المشترك لقوات الشرطة.

ه- إعطاء تسهيلات أكبر للحجاج الإيرانيين فى الحج والعمرة.

و- إعطاء تسهيلات لسفر الصناع والتجار الإيرانيين إلى السعودية.

ز-زيادة المعارض التجارية والصناعية فى البلدين.

وقد صادق مجلس الشورى السعودى على الاتفاق فى ١٨ يوليو ٢٠٠١، وصدر المرسوم الملكى السعودى بالموافقة على الاتفاق أواخر شهر أكتوبر ٢٠٠١ (٥٠).

وعلى الرغم من مظاهر التقارب والتفاهم التى ظهرت بين السعودية وإيران منذ قدوم خاتمى إلى السلطة فى إيران - إلا أن التنافس المتصاعد بينهما فيما يتعلق بالسياسات النفطية ومنظمة الأوبك لم يتوقف، فخلال عام ٢٠٠٠ أثارت مسألة انتخاب أمين عام جديد لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) توتراً حاداً فى العلاقات بين البلدين، ففى مايو ١٩٩٩ ومع انتهاء فترة ولاية أمين عام منظمة الأوبك باوانو لقمان النيجيرى، قررت حكومة نيجيريا تعيينه فى منصب مستشار لرئيس الدولة، مما عنى أن منصب الأمين العام للأوبك سيكون شاغراً. وقد رشحت المملكة العربية السعودية للمنصب سليمان الحربش وسط ترحيب وتأييد من الدول الأعضاء فى المنظمة باستثناء إيران التى أعادة ترشيح

(٥٠) د. مدحت أحمد حماد، العلاقات الإيرانية الخليجية ٢٠٠١ : التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى ٢٠٠١، المرجع السابق، ص ١٤٦.

كازمبورا ردبيلى الذى سبق وقامت بترشيحه عام ١٩٩٥ ولكنه لم يحظ بتأييد أحد فى مجلس الأوبك. ولم تفلح الجهود فى إقناع إيران بسحب مرشحها رغم العلاقات الودية بين السعودية وإيران، كما أن إيران لم تتجاوب مع الاتجاه العام داخل مجلس المنظمة لتأييد مرشح المملكة وأصرت على منافسة السعودية على المنصب، بل أنها اشترطت لتأييد مرشح المملكة أن تضمن لها الدول الأعضاء فى المنظمة تأييد نفس مرشحها السابق بعد ٣ سنوات وهى المدة التى تستغرقها ولاية من يشغل المنصب. ومحاولة من السعودية للتوصل إلى حل مع إيران وافقت على الشرط الإيرانى، ولكن الدول الأخرى فى المنظمة رفضت بشدة قبول الشرط الإيرانى واعتبرته شرطاً تعجيزياً، حيث ترغب إيران فى أن تصل إلى منصب الأمين العام عن طريق المملكة، خاصة وأن القرارات داخل المنظمة تؤخذ بالإجماع وليس بالأغلبية. وفى المقابل رفضت إيران بشدة الحل التوفيقى، كما رفضت الاحتكام إلى الأغلبية أو الوساطات وتمسكت بموقفها (٥٥).

ولكن (٥٦) "المفاجأة ظهرت عند التصويت على منصب الأمين العام للأوبك فى ١٣ نوفمبر عام ٢٠٠٠، حيث وافقت إيران ودون مقدمات وخلال أقل من دقيقتين على تعيين المرشح الفنزويلى أميناً عاماً للمنظمة لمدة ثلاث سنوات وبدون قيد أو شرط".

وجدير بالذكر هنا، أن السبب الرئيسى وراء الموقف الإيرانى المتشدد والقاضى بحرمان المملكة العربية السعودية من الوصول إلى منصب الأمين العام لمنظمة الأوبك، هو خوفها من ازدياد نفوذ السعودية داخل الأوبك، خاصة وأن إيران لم تقف فى وجه تعيين مرشح كويتى لشغل المنصب هو وزير النفط الكويتى أحمد الفهد الصباح، وهو ما يعنى أن إيران لا تقصد الوقوف فى وجه حصول الدول العربية على المنصب وإنما تسعى إلى تحجيم نفوذ السعودية فقط، وذلك لما للمملكة من تأثير على سياسات النفط من خلال دبلوماسيتها النشطة سواء السرية أو العلنية على مستوى الدول المنتجة للنفط، وما لها من نفوذ قوى فى تحديد أسعار النفط (٥٧). وهو ما ظهر عام ١٩٩٨ عندما أخذت السعودية على عاتقها إعادة الاستقرار إلى سوق البترول، وذلك عن طريق جمع شمل الدول الأعضاء فى الأوبك، وبالتعاون أيضاً مع دول نفطية خارج الأوبك كالمكسيك وسلطنة عمان والنرويج. ونتج عن ذلك

(٥٥) صحيفة الجزيرة السعودية، ٢٠٠٠/١١/١٤.
(٥٦) المرجع السابق.
(٥٧) مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ١٧٥.

تخفيضات فى حصص الدول المنتجة، مما أعاد أسعار النفط إلى مستوى مرضى للجميع (٥٨).

انقلاب فى العلاقات مع نجاد :

شكل مجيء محمود أحمدى نجاد رئيسا لإيران فى الانتخابات الرئاسية الاخيرة انقلاباً آخر عاد بفكرة الثورة من جديد لدرجة أن البعض اعتبر أن فترة رافسنجانى وخاتمى كانت استثناء فى تلك العلاقة. فالوضع فى علاقة البلدين بعد تولى نجاد يتشابه مع مرحلة الخمينى، بل ويزيد بسبب انفجار بعض الملفات الساخنة والمتمثلة فى الشحن الطائفى الموجود فى المنطقة، والبرنامج النووى الإيرانى الذى يلقى بظلاله الأمنية على دول الخليج، وكذلك الدور الإقليمى الذى تلعبه إيران فى سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، وأيضاً الوجود العسكرى الأجنبى فى الخليج الذى يثير هواجس إيران إزاء ملفها النووي. وقد بدت إرهاصات ذلك التباعد فى التحرك السعودى المضاد لمواجهة الدور الإيرانى فى المنطقة وتخلت الرياض عن دبلوماسية الكواليس إلى التحرك العلنى للعب دور مهم فى إعادة تشكيل خريطة الصراعات فى المنطقة. ففى الملف العراقى وجهت السعودية تحذيراً غير مباشر إلى إيران للتخلى عن ما وصفته بجهود إيرانية لنشر المذهب الشيعى فى العالم العربى الذى تسوده الغالبية السنية، واحتضنت لقاء جمع علماء السنة فى العراق. كما أنها ترصد بعيون مفتوحة تطورات ذلك الملف وانعكاساته الداخلية على الشيعة فى السعودية.

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فقد وجهت السعودية رسالة تحذير قوية على لسان الملك عبد الله بأن "قضية فلسطين المفروض أن يحلها العرب وليس سواهم" ولعل احتضان السعودية لحوار فتح وحماس فى مكة يوم ٧ فبراير ٢٠٠٧ هو خطوة استباقية فى هذا الإطار لقطع الطريق أمام الضغوط الإيرانية فى هذه القضية. وفى لبنان تتجه السعودية إلى الحوار مع إيران لحل الأزمة هناك خصوصاً بعدما كثر الحديث عن الصراع المذهبى هو سبب الأزمة وأفرزت فريقين رئيسيين أحدهما يطلق عليه قوى الرابع عشر من آذار والآخر قوى الثامن من آذار . ولم تخف السعودية مخاوفها إزاء البرنامج النووى الإيرانى رغم المحاولات الإيرانية الرسمية لطمأنة

(٥٨) صحيفة الجزيرة السعودية، ٢٠٠١/١١/١٤، مرجع سابق.

الرياض، ومرة أخرى تحذر السعودية إيران من أن الكل سيدفع الثمن، وإذا كانت السعودية لا تمانع كدولة خليجية فى امتلاك إيران برنامجاً نووياً سلمياً فإن لديها مخاوف معلنة من أن يصبح هذا البرنامج للتسليح العسكري، وهو ما يعنى بروز قوة إقليمية نووية جديدة.

فالعلاقات السعودية الإيرانية فى هذا الوقت يحكمها العديد من الملفات الصعبة، وعلى الرغم من أن الخطاب الرسمى من الجانبين يركز على عموميات العلاقة والتعاون لما فيه مصلحة الأمة الإسلامية فإن هذا الخطاب لا يمكن أن يخفى التطورات الميدانية والتحركات الدبلوماسية على أرض الواقع، والتى قد تنذر بمواجهة أوسع إذا لجأت أميركا إلى آخر الخيارات مع إيران.

العلاقات الاماراتية - الإيرانية والنزاع حول الجزر الثلاث

مقدمة :

تعتبر العلاقات الإماراتية – الإيرانية حالة خاصة جداً، فهي تختلف بشدة عن كافة العلاقات الإيرانية بالدول الخليجية الأخرى، والتي استطاعت إيران أن تبني معها علاقات على مستويات غير مسبوقة مع مرور الزمن، وذلك رغم اختلاف وجهات نظر الطرفين في العديد من القضايا، وما يشوب هذه العلاقات من توتر أحياناً.

فإيران لم تستطع حتى الآن أن تبني علاقات مستقرة مع دولة الإمارات العربية، وذلك رغم اعترافها بدولة الإمارات العربية المتحدة بعد ٤٨ ساعة من إعلان قيامها في ٢ ديسمبر عام ١٩٧١، ولم تصل العلاقات بين البلدين حتى الآن إلى مستوى التطبيع الكامل، وذلك بسبب قضية الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى والتي قامت إيران باحتلالها عام ١٩٧١، الأمر الذي أدى إلى فتور العلاقات بين الدولتين عقب قيام دولة الإمارات العربية، ولكن إيران استمرت في الحفاظ على علاقات مميزة مع بعض أعضاء الاتحاد الاماراتي، وخاصة إماراتي دبي والشارقة، وأسفرت الاتصالات المستمرة بين البلدين عن تحسن تدريجي في العلاقات، وتجلى هذا بوضوح في زيارة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إيران عام ١٩٧٥، مما أدى إلى تعزيز عملية تطبيع العلاقات بين البلدين (١).

الصفحات التالية تتناول هذه القضية على النحو التالي :

---

(١) أنور قرقاش، إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ودولة الإمارات الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل، جمال السويدي (تحرير)، "إيران والخليج البحث عن الاستقرار"، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦، ص ٢١٢.

أولاً : الموقع الجغرافى للجزر الثلاث :

اختلفت المصادر فى تحديد الأبعاد الجغرافية للجزر الثلاث والمسافة بين هذه الجزر والساحلين العربى والإيرانى، فكل طرف من الطرفين العربى والإيرانى يرى أنها أقرب إلى سواحله، فيما يرى الطرف الآخر عكس ذلك تماماً [٢].

١- جزيرة أبو موسى :

تقع جزيرة أبو موسى على بعد ٩٤ ميلاً من مدخل الخليج العربى عند مضيق هرمز، وتبعد عن مدينة الشارقة بحوالى ٤٥ ميلاً داخل الجرف القارى العربى، بينما تبعد نحو ٧٥ كم عن الساحل الإيرانى، وهى تحت سيادة حكام الشارقة.. وتبلغ مساحتها ما بين ٢٠ و٣٥ كم٢، وهى جزيرة مستطيلة الشكل يتكون سطحها من سهول رملية مغطاة بأعشاب برية، وتنتشر عليها التلال المنعزلة، ومنها "محروقة"، وتل "العمايل"، و"بلد عالى"، أما أعلى منطقة على الجزيرة فتقع فى منتصف الجزيرة تقريباً، ويبلغ ارتفاعها حوالى ٣٦٠ قدماً. وهى محاطة بمياه عميقة نسبياً، وتوجد بها حوالى ١٥٠ نخلة تقريباً. ويقطن جزيرة أبو موسى ما بين ألف وألف وخمسمائة نسمة وبها قصر لنائب حاكم الشارقة.

٢- جزيرة طنب الكبرى :

تبعد هذه الجزيرة حوالى ٢٠ كم عن رأس الخيمة، و١٧ ميلاً إلى الجنوب الغربى من جزيرة قشم، و١٦ ميلاً عن جزيرة الحمراء. وتقع إلى الشمال الشرقى من جزيرة أبو موسى، وتبعد عنها ٥٠ ميل، وتبلغ مساحتها حوالى ٩ كم٢ تقريباً، وهى قليلة الارتفاع، وأعلى منطقة فيها يبلغ ارتفاعها ١٦٥ قدماً، وهى دائرية الشكل يبلغ طول قطرها نحو ٣,٥ كم.

---

[٢] شملان العيسى، الخلافات الحدودية والاقليمية بين العرب والإيرانيين، ندوة العلاقات العربية الإيرانية : الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، قطر، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص ٤٣٦.

ويبلغ عدد سكانها ما بين ٢٠٠ - ٧٠٠ نسمة، ويعملون فى الرعى وصيد الأسماك. ويوجد بهذه الجزيرة مدرستان وفنار لإرشاد السفن، وهى تابعة لإمارة رأس الخيمة.

٣- جزيرة طنب الصغرى :

تبعد جزيرة طنب الصغرى مسافة ٩٠ كم عن الساحل العربى، وتقع على بعد ٨ أميال إلى الغرب من جزيرة طنب الكبرى، وهى على شكل مثلث، ويبلغ طولها ميل واحد من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى، وعرضها ثلاثة أرباع الميل عند نهايتها الجنوبية، وتتكون الجزيرة من ثلاث تلال داكنة اللون ويبلغ أقصى ارتفاع لها نحو ١١٦ قدماً. وهى خالية من السكان وغير مستغلة، وتكثر بها الطيور البحرية. وتتبع إمارة رأس الخيمة (٣).

ثانياً : الأهمية الجغرافية والاقتصادية للجزر :

تحتل الجزر الثلاث موقعاً استراتيجياً مهماً، حيث تشرف على مضيق هرمز الذى يمر عبره البترول العربى، وهى تشكل مركزاً للمراقبة يمكن من خلال رؤية سواحل العرق وإيران والسعودية، وبالتالى فهى هامة فى توفير الحماية الاستراتيجية العسكرية وتأمين قسط وافر من متطلبات أمن الملاحة الدولية على مداخل الخليج. فمن يسيطر على هذه الجزر يسيطر تقريباً على حركة المرور المائى بالنسبة لمداخل ومخارج الخليج العربى، ويتحكم فى حركة الأمدادات النفطية فى مضيق هرمز (٤).

أما بالنسبة للأهمية الاقتصادية للجزر، فترجع إلى غناها بالثروة البحرية المحيطة بسواحلها، إضافة إلى الثروات المنجمية، فجزيرة أبو موسى تتوفر بها معادن مهمة مثل رواسب أوكسيد الحديد الأحمر. وهى جزيرة غنية أيضاً بالمياه العذبة ويتوفر بها ما يزيد على ٢٠ بئراً.

(٣) المصدر السابق، ومحمد حسن العيدروسى، العلاقات العربية - الإيرانية، دار الكتاب الحديث، القاهرة ١٩٩٩، ص ص ١٤٠ - ١٤١.

(٤) وقائع الندوة الدولية حول جزر الخليج العربي، جريدة الاتحاد الإماراتية، ١٩٩٢/١١/٦.

وقد بدأ الاهتمام يتزايد بهذه الجزر بعد اكتشاف البترول بها، ومعرفة أن مياهها الإقليمية تحتوى على النفط (٥).

ثالثاً : الخلفية التاريخية للنزاع :

يعود تاريخ النزاع حول الجزر إلى مطلع القرن العشرين، عندما تم اكتشاف البترول فى منطقة الخليج، فبدأت مطالبات إيران بمجموعة من الجزر الموجودة فى الخليج العربى. وكانت بريطانيا تؤيد طوال القرن التاسع عشر حق العرب فى السيادة على الجزر. وفى عام ١٩٠٤ قام الإيرانيون بإنزال الأعلام العربية عن الجزر الثلاث أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى، ورفعوا العلم الإيرانى بالقوة، وتحت الضغط البريطانى قامت إيران بسحب قوة الحراسة الخاصة بها من الجزر بعد فترة قليلة من احتلالها لها (٦).

وقد عادت إيران للمطالبة بالجزر مرة أخرى عام ١٩٢٣ عندما اكتشفت شركة الوادى الذهبى البريطانية كميات من الأوكسيد الأحمر فى جزيرة هرمز، وأرادت أن تمد نشاطها إلى جزيرة أبو موسى، فقامت إيران باحتلال الجزيرة ورفع العلم الإيرانى عليها مرة أخرى، ولكن مساعيها باءت بالفشل لوقوف بريطانيا فى وجهها. وحتى عندما قامت إيران بإرسال بعثة جيولوجية عام ١٩٢٥ إلى جزيرة أبو موسى لفحص كميات الأوكسيد الأحمر الموجودة فى الجزيرة، وقفت بريطانيا ضدها، وأعلنت أن هذه الجزر عربية (٧).

ورغم ذلك، استمرت المطالبة الإيرانية بالجزر، حيث أجرت إيران مفاوضات عدة مع بريطانيا خلال العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين حول الجزر الثلاث، ولكن بريطانيا آنذاك كانت متمسكة بأن جزيرة أبو موسى تخضع لسيادة إمارة الشارقة، وأن جزيرتى طنب الكبرى والصغرى تابعتين لإمارة رأس الخيمة، الأمر الذى أدى إلى عدم التوصل إلى أية نتيجة خلال تلك المفاوضات (٨).

---

(٥) د. محمد حسن العيدروسى، العلاقات العربية – الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٦) WWW. Emirates – islands. Org. al / htm

(٧) شملان العيسى، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، مرجع سابق، ص ٤٣٨.

(٨) علاء العبد مطر، أيديولوجية الثورة الإيرانية وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربية (١٩٧٩ – ٢٠٠٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ١٩٢.

وعادت القضية فأثيرت مرة أخرى عام ١٩٩٤ عندما قامت إيران باحتلال جزيرة أبو موسى. وقد لاقى هذا الاحتلال احتجاجاً شديداً، مما دفع وزير الخارجية الإيرانى إلى التأكيد على أن الانزال الإيرانى فى الجزر كان مناورة حربية طارئة اشترك فيها الأسطولان الإيرانى والأمريكى، وليس القصد منه الاحتلال، وانسحبت القوات الإيرانية من الجزيرة بعد عشرين يوماً من الانزال [٩].

رابعاً: احتلال إيران للجزر الثلاث :

قامت إيران باستغلال إعلان بريطانيا انسحابها من منطقة الخليج وإعلان استقلال دولة الإمارات، فاحتلت جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى قبل يومين من انسحاب القوات البريطانية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، حيث قامت قوة كبيرة من الجيش الإيرانى بمساندة من سلاح البحرية بمهاجمة جزيرتى طنب الكبرى والصغرى واحتلتهما بعد معركة مع رجال الشرطة التابعين لإمارة رأس الخيمة مما أدى إلى مقتل ٦ أفراد من رجال الشرطة الإماراتية و٣ من القوات الإيرانية، إضافة إلى تدمير مركز الشرطة بالجزيرتين وبعض المنازل، مما اضطر سكان الجزيرة إلى النزوح إلى إمارة رأس الخيمة[١٠].

وفى الوقت ذاته، كانت إيران قبل يوم واحد من احتلالها لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى قد وقعت مذكرة تفاهم حول جزيرة أبو موسى مع الشيخ خالد بن محمد القاسمى حاكم إمارة الشارقة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ بوساطة وليم لوس المبعوث الشخصى فى الخليج للسير إليك دوغلاس هيوم وزير الخارجية البريطانيى آنذاك.

وقد تحدد من خلال تلك المذكرة الوضع القانونى للجزيرة. وبدأت ديباجة مذكرة التفاهم بالنص على أنه "لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بجزيرة أبو موسى، ولن تعترف أية منهما بمطالب الطرف الأخر" [١١]. ونتيجة لذلك تم تحديد إجراءات وترتيبات محددة لممارسة الإدارة المشتركة بين الطرفين على الجزيرة، فنصت على:

---

[٩] مرجع سابق، WWW. Emirates - islands

[١٠] محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية – الإيرانية، مرجع سابق، ص ص ١٦٢ – ١٦٣.

[١١] شملان العيسى، العلاقات العربية – الإيرانية، مرجع سابق، ص ٤٣٩.

١- وصول قوات إيرانية إلى جزيرة أبو موسى واحتلالها للمناطق التى تم الاتفاق عليها وفقاً للخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم.

٢- سيادة إيران على الجزء الشمالى من الجزيرة وهى المنطقة التى تمت الموافقة على احتلال إيران لها ورفع العلم الإيرانى عليها، وذلك فيما تحتفظ الشارقة بسلطتها التامة على ما تبقى من الجزيرة واستمرار رفع علمها على مركز شرطة الجزيرة.

٣- اقتسام عوائد البترول المستخرج من الجزيرة ومياهها الاقليمية بالتساوى بين إيران وإمارة الشارقة.

٤- تمتع مواطنى إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد فى المياه الأقليمية لجزيرة أبو موسى.

٥- تدفع إيران للشارقة معونة مالية سنوية قدرها مليون ونصف المليون جنيه استرلينى لمدة تسع سنوات(١٢).

وتزامن احتلال إيران لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى مع إنزال قواتها على جزيرة أبو موسى تنفيذاً لنص مذكرة التفاهم الموقعة مع الشارقة، وذلك فيما صرح الشيخ خالد بن محمد القاسمى بأن هذا الاتفاق تم التوقيع عليه قسراً وتحت الضغط والتهديد باحتلال جزيرة أبو موسى بالقوة فى حالة عدم التوصل إلى حل مرض لصالح إيران، وفى ظل مساندة بريطانيا لإيران فى تلك المطالب (١٣).

وكان شاه إيران محمد رضا بهلوى قد صرح فى ١٦ فبراير ١٩٧١ بأن إيران ترغب فى احتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بالقوة إذا ما اقتضى الأمر، أى فى حالة إذا لم يتم تسليم هذه الجزر سلمياً إلى إيران قبل انسحاب القوات البريطانية نهائياً من الخليج العربى(١٤).

ويعتبر د. شملان العيسى – أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت– أنه فى هذه الحالة "من الممكن اعتبار هذه الاتفاقية لاغية فى ظل التهديد المنافى لمبادئ القانون الدولى التى تضمنها ميثاق الأمم المتحدة" (١٥).

---

(١٢) المرجع السابق، ص ٤٤٠، ومرجع سبق ذكره، WWW. Emirates - islands

(١٣) معيض عيد معيض، العلاقات السعودية الإيرانية (١٩٧٩ – ١٩٩٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٤٢.

(١٤) شملان العيسى، العلاقات العربية – الإيرانية، مرجع سابق، ص ٤٣٨.

(١٥) المرجع السابق، ص ٤٤٠.

ومن الملاحظ أنه تمت الإشارة إلى الوجود الإيراني في جزيرة أبو موسى خلال مذكرة التفاهم على أنه "احتلال" لأجزاء محددة من الجزيرة. أي أن ما تضمنته المذكرة هو مجرد قبول بالاحتلال الإيراني لمواقع محددة بالجزيرة [١٦].

وقبل نهاية العام، وفي ٢ ديسمبر ١٩٧١ تم إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، التي عمدت منذ قيامها إلى شجب احتلال إيران للجزر، والمطالبة بحقها في استرجاع سيادتها عليها، فأصدرت في اليوم التالي لإعلان الاتحاد بياناً انتقدت فيه احتلال إيران للجزر، ودعت خلاله لنبذ استخدام القوة وحل الخلافات بالطرق السلمية[١٧]. وفي الوقت نفسه، وقفت الدول العربية إلى جانب الإمارات واتخذت مواقف جادة لمواجهة احتلال إيران للجزر الثلاث، فقطعت العراق علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا، وأممت ليبيا شركة بريتش بتروليم البريطانية وسحبت ودائعها من البنوك البريطانية كرد على تواطؤ بريطانيا مع إيران في احتلالها للجزر، كما احتجت سوريا والكويت ومصر بشدة على الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، وشددت على ضرورة عقد مفاوضات لحل المسألة؛ وتم عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن يوم ٩ ديسمبر ١٩٧١ لمناقشة القضية بناءً على الشكوى التي تقدمت بها العراق في الأمم المتحدة نيابة عن حكومة رأس الخيمة التي لم تكن وقتها عضواً في الاتحاد الاماراتي. ونوقشت القضية بالفعل خلال تلك الجلسة، وإن كانت المناقشات لم تسفر عن نتيجة محددة، وذلك بسبب حدة المناقشات بين الوفدين العربي والإيراني، واقتراح ممثل الصومال إنهاء النقاش حتى تتاح للأطراف فرصة التشاور فيما بينها والتوصل إلى حل مناسب ومقبول، خاصة وأن الدول العربية لم تكن موحدة في موقفها إزاء هذه القضية، واتجهت بعضها إلى التأكيد على ضرورة عدم تصعيد الموقف مع إيران، إضافة إلى أن موقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية وقتها كان لصالح إيران. وبالتالي فإن مجلس الأمن لم يصدر رأى نهائي بشأن هذه القضية [٢٨].

وتوقف الأمر في هذه الفترة عند حد عدم تسليم الدول العربية بالاحتلال الإيراني للجزر، وعدم نيل إيران الشرعية على تصرفاتها تجاه الجزر العربية الثلاث، وإن كان احتلالها لتلك الجزر استمر حتى الآن. كما استمر

---

(١٦) علاء العبد مطر، أيديولوجية الثورة الإيرانية وأثرها ..، مرجع سابق، ص ١٩٣.
(١٧) شملان العيسى، العلاقات العربية – الإيرانية، مرجع سابق، ص ٤٤٠.
(١٨) مرجع سابق, WWW. Emirates – islands

شعب الإمارات فى القيام بمظاهرات عامة فى أنحاء البلاد فى ذكرى احتلال الجزر لسنوات عديدة بعد ذلك.

خامساً : موقف إيران بعد الثورة من الجزر الثلاث، وأثر ذلك على العلاقات الإيرانية – الإماراتية :

استمرت مسألة الجزر الإماراتية المحتلة مجمدة منذ عام ١٩٧١ وحتى قيام الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ وسقوط حكم الشاه. وبعد قيام الثورة الإيرانية عادت قضية الجزر إلى السطح من جديد، حيث توسمت العديد من الدوائر السياسية العربية والإماراتية خيراً، وتطلعت إلى حل هذه القضية بطريقة سلمية، كما توقعت الأوساط السياسية أن تعمل حكومة إيران الإسلامية على إعادة الجزر العربية الثلاث إلى السيادة العربية كبادرة حسن نوايا من جانبها وكمحاولة لتحسين العلاقات مع الدول العربية، ولكن ذلك لم يحدث. فمنذ قيام الثورة وحتى الآن وتصريحات المسئولين الإيرانيين تسير على وتيرة واحدة وتتراوح بين المط والمماطلة والغموض، فقد صرح أبو الحسن بنى صدر – أول رئيس منتخب للجمهورية الإسلامية – فى بيان أذاعة راديو الرياض فى ١٩٨٠/٤/١، بأن "قضية الجزر ليست قضية إيرانية أو عربية بل أنها تمثل بالنسبة لإيران توحيداً شاملاً للعالم الإسلامى وأن كل جزء من الأرض الإسلامية ملك لكل المسلمين وأن أرض الإسلام ملك لله"(١٩). كما صرح أيضاً بأن "إيران تنظر دائماً إلى مسألة الجزر لا على أنها قضية إيران والعرب، بل على أنها قضية بين إيران والاستعمار البريطانى"(٢٠). وأثناء زيارة وزير الخارجية الإيرانى – قطب زادة للكويت وأبوظبى فى ١٩٨٠/٥/٣ أكد أن "هذه الجزر وغيرها أراضى إسلامية وأن إيران لا تمارس نوعاً من القومية العدوانية. وأنه لا داعى للبحث فى الأصول التاريخية لهذه القضية حتى لا يحدث مزيد من الخلافات بين الأشقاء" (٢١).

---

(١٩) علاء محمد العبد مطر، أيديولوجية الثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٢٠) WWW. Emirates – islands. Org.ae / htm – Docs / maqlat / 11 htm

د. على حمدان، الإمارات وإيران والجزر الثلاث، جريدة الاتحاد الإماراتية، ١٩٩٧/٧/١٣.

(٢١) خالد بن محمد القاسمى، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيرانى، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٧، ص ص ١٧٣ – ١٧٤.

وفى تصريحات أخرى للرئيس أبو الحسن بنى صدر لجريدة الخليج الإماراتية الصادرة فى الشارقة فى ١٩٨٠/٥/١ أكد "أنه يخشى أن يسلم الجزر فتستخدمها الولايات المتحدة قواعد للعدوان كما حدث فى العملية الأمريكية الفاشلة" [٢٢].

وقبل مرور عام واحد على قيام الثورة الإيرانية اتضح موقف الجمهورية الإسلامية الحقيقى عن الجزر، وظهر ذلك خلال تصريحات المسئولين الإيرانيين؛ ففى ١٩٨٠/٥/٢٦ حيث بعث وزير خارجية إيران – صادق قطب زادة برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكد فيها أن "الجزر الثلاث كانت دائماً جزءاً لا يتجزأ من إيران، وعند إنسحاب بريطانيا من الخليج عام ١٩٧١ استعادت إيران سيادتها على الجزر، فإيران لم تفعل سوى استرجاع سيادتها على جزء من أراضيها كان تحت السيطرة الأجنبية" [٢٣].

وفى الوقت نفسه، صرح كريم سنجابى – وزير الخارجية الإيرانى السابق بأن "مسألة انسحاب إيران من الجزر الثلاث المتنازع عليها هى مسألة ليست موضوع نقاش، وأن هذه الجزر أراضى إيرانية"[٢٤]. وفى ١٩٨٠/١٠/١٣ أدلى الرئيس الإيرانى السابق أبو الحسن بنى صدر بحديث إلى مجلة "نوفل ابسرفتور" الفرنسية ادعى خلاله أن شاه إيران دفع مبالغ من المال إلى بعض شيوخ الإمارات مقابل سكوتهم عن احتلال إيران للجزر"، وفى بداية عام ١٩٨١ صرح الدكتور على شمس اردكانى – السفير الإيرانى فى الكويت – بأن "الجزر إيرانية ولا نقبل التفاوض بشأنها" [٢٥].

وقد أدى هذا الموقف الإيرانى بعد الثورة والذى لم يختلف فى شئ عن موقف الشاه المخلوع – إلى توتر فى العلاقات الإيرانية – الإماراتية مع تمسك الإمارات المستمر بموقفها من القضية وتأكيدها الدائم على عدم تنازلها عن سيادتها على الجزر الثلاث، وإن كانت فى الوقت ذاته اعتمدت طريق الدبلوماسية لحل تلك المشكلة. فبعد التصريحات التى أدلى بها أبو الحسن بنى صدر لمجلة "نوفل ابسرفتور" الفرنسية، بعث مندوب الإمارات فى الأمم المتحدة حينذاك الشيخ فاهم سلطان القاسمى – برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يستنكر فيها تصريحات الرئيس الإيرانى السابق وقال فيها "ونحن إذ نؤكد بشكل قاطع عدم صحة هذه الادعاءات نرى بأن مثل هذه التصريحات

[٢٢] علاء محمد العبد مطر، ايديولوجية الثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٩٥.
[٢٣] مرجع سابق, WWW. emirates – islands
[٢٤] خالد بن محمد القاسمى، الجزر الثلاث، مرجع سابق، ص ١٧٣.
[٢٥] مرجع سابق, WWW. Emirates – islands

لن تؤدى إلا إلى الإساءة إلى سمعة حكومة الإمارات العربية المتحدة وتعكر صفو العلاقات الأخوية بين الشعبين المسلمين العربى والإيرانى". كما أن راشد عبد الله – وزير الدولة للشئون الخارجية الإماراتى – آنذاك– صرح أن الإمارات تسعى بالطرق السلمية إلى تأمين عودة الجزر الثلاث إلى سيادتها . وقد أرسلت دولة الإمارات فى ١ ديسمبر ١٩٨٠ برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكدت فيها موقفها الثابت وتمسكها بسيادتها الكاملة وغير المنقوصة على الجزر الثلاث (٢٦).

واستمرت الإمارات العربية المتحدة فى اتباع السياسة السلمية تجاه القضية، واكتفت حتى عام ١٩٩٢ بتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث فى المحافل الدولية وخاصة فى وثائق الأمم المتحدة. وعمد المسئولون الاماراتيون والقائمون على وزارة الخارجية إلى تبرير ذلك بأنه كان لمراعاة الظروف التى كانت المنطقة تمر بها والمتمثلة فى الحرب العراقية – الإيرانية وتداعياتها والاحتلال العراقى للكويت بعد ذلك، وأكد الدبلوماسيون الإماراتيون على أن سياسة الصبر والانتظار التى اتبعتها الإمارات تجاه القضية إنما كانت لتجنيب المنطقة المزيد من التوتر وإيماناً منها بأفضلية الحلول السلمية (٢٧).

ولكن هذه التوجهات السلمية من قبل الامارات لم تحظ بأى تجاوب من جانب الحكومة الإيرانية، بل أنها عمدت إلى اتباع سياسة تدريجية للاستيلاء على جزيرة أبو موسى، وأقدمت منذ مطلع الثمانينات على العديد من الانتهاكات لمذكرة التفاهم الموقعة عام ١٩٧١ بشأن الجزيرة، وذلك مع خلال التعدى على الأراضى التابعة للإمارات والواقعة خارج حدود النفوذ الإيرانى بالجزيرة وفقاً لمذكرة التفاهم ومد طرق وإنشاء مطار وتسهيلات مدنية وعسكرية عليها، ووضع أنظمة للصواريخ فى تلك الأراضى، إضافة إلى التدخل فى الحياة اليومية لسكان الجزيرة ومنعهم من إقامة مبان جديدة أو ترميم المبانى القائمة إلا بعد الحصول على تصاريح إيرانية. وكذا إنشاء بلدية فى الجزيرة تتبع محافظة بندر عباس الإيرانية ومحاولة ربط الخدمات البلدية لسكان الجزيرة مع الخدمات البلدية للجزء المخصص لإيران فى

(٢٦) المرجع السابق.
(٢٧) المرجع السابق.

الجزيرة. كما عملت إيران على إلزام السكان بالقدوم إلى الجزيرة ومغادرتها عبر نقطة عبور إيرانية(٢٨).

ومع تدهور الأوضاع ورغم التطورات السلبية للأوضاع على الجزيرة فى ظل سعى إيران الدائم لتأكيد ومد نفوذها عليها، ورغم انقلاب المعادلة الأمريكية – الإيرانية وإنتهاء الدعم الأمريكى لإيران بعدما أصبح النظام الإسلامى فى إيران يشكل خطراً حقيقياً على المصالح الأمريكية فى المنطقة... رغم ذلك كله إلا أن الإمارات ظلت على إيمانها الراسخ بأن التفاوض هو السبيل الوحيد لحل هذه الأزمة وإنهاء الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث، فكانت دائماً ما تدعو إيران من خلال المحافل الدولية إلى الجلوس على مائدة المفاوضات، رغم الرفض الإيرانى التام لذلك. واستمرت الأوضاع على تلك الوتيرة حتى عام ١٩٩٢. وتفجر القضية من جديد بشكل صارخ.

سادساً : التصعيد الإيرانى فى جزيرة أبو موسى عام ١٩٩٢ وردود الفعل الإماراتية :

حاولت إيران فرض واقع جديد فى جزيرة أبو موسى مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، بالرغم من اتباعها لسياسة التهدئة على مختلف جبهاتها الحدودية فى ذلك الوقت. فهى لم تتبع تلك السياسة أبداً فيما يتعلق بالجزر الإماراتية الثلاث ولم تحاول أبداً تسوية مسألة الجزر المحتلة ودياً مع دولة الإمارات، بل عملت على تكريس احتلالها لهذه الجزر مستخدمة كافة الوسائل العسكرية والسياسة.

ففى مارس عام ١٩٩٢ قام الرئيس الإيرانى هاشمى رافسنجانى بزيارة مفاجئة لجزيرة أبو موسى، وهى الزيارة الأولى لرئيس إيرانى لتلك الجزيرة منذ احتلالها عام ١٩٧١، وعقب هذه الزيارة، بادرت السلطات الإيرانية باتخاذ العديد من الإجراءات الإدارية التى تهدف إلى تأكيد سيطرة إيران على هذه الجزيرة وتعزز هيمنتها عليها، وعلى سكانها كخطوة على طريق ضمها إلى أراضيها بشكل واقعى(٢٩).

(٢٨) معيض عيد معيض، العلاقات السعودية الإيرانية، مرجع سابق، ص ص ٤٢ – ٤٣.

(٢٩) منصور حسن العتيبى، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجى (١٩٧٩ – ٢٠٠٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٥٨.

ومن تلك الإجراءات التى اتبعتها إيران محاولاتها للتضيق على السكان المحليين، فقامت بإغلاق جميع المحلات التجارية التى كان يبلغ عددها ثمانية عشر محلاً تجارياً، ولم يبق سوى محل واحد هو الجمعية الاستهلاكية التى لا تتوافر بها جميع احتياجات السكان، كما منعت السلطات العسكرية الإيرانية إدخال أى شئ إلى الجزيرة إلا بتصريح من القائد العسكرى الإيرانى فى الجزيرة، ورفضت السماح بتوصيل خدمات الهاتف إلى الجزيرة، فأصبح لا يوجد فى المنطقة التى يقطنها العرب إلا هاتفان، أحدهما فى مخفر الشرطة، والآخر فى منزل والى الجزيرة المعين من قبل حاكم الشارقة. وفى الوقت نفسه، عمدت السلطات الإيرانية بالجزيرة إلى تشديد عمليات التفتيش تجاه القادمين من سكان الجزيرة من أبناء الإمارات أو العاملين فيها، ومنعت عمليات الإخلاء الجوى للمرضى إلى المستشفيات فى الإمارات مهما كانت طبيعة الحالة المرضية(٣٠).

كما قامت فى شهر مارس ١٩٩٢ بطرد نحو ستين عاملاً من الجزيرة وخيرت المدرسين العاملين بالجزيرة من غير مواطنى دولة الإمارات العربية بين حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائياً(٣١).

واستمرت إيران منذ ذلك الوقت فى طرد الإماراتيين المقيمين بالجزيرة ومنعهم من العودة إليها فى حالة إذا ما غابوا عن الجزيرة لفترة تزيد عن ستة أشهر، فساوت بذلك بين المواطنين من أصحاب الأرض والوافدين المقيمين على الجزيرة ومنعت السيارات التى تحمل لوحات إماراتية من الدخول إلى الجزيرة، ورفضت كذلك رفع علم دولة الإمارات على أرض الجزيرة فى مخالفة صارخة لمذكرة التفاهم الموقعة عام ١٩٧١ (٣٢).

وفى إطار محاولاتها لفرض سيادتها الواقعية على الجزيرة، وسعت السلطات العسكرية الإيرانية من نطاق منطقة وجودها العسكرى الذى حددته مذكرة التفاهم بنحو ٣٢ كم٢ تقريباً، فقامت ببناء قرية إيرانية نموذجية وأقامت نقاطاً عسكرية فى المنطقة العربية من الجزيرة، واحتلت مواقع فى منطقة مناجم أوكسيد الحديد الأحمر بالجزء الشرقى من الجزيرة، كما عززت وجودها العسكرى بالجزيرة وزادت أعداد الجنود الإيرانيين على الجزيرة من ١٢٠ إلى ٥٠٠ جندى(٣٣).

(٣٠) شملان العيسى، العلاقات العربية – الإيرانية، مرجع سابق، ص ٤٤٢.
(٣١) منصور حسن العتيبى، السياسة الإيرانية ...، مرجع سابق، ص ١٥٩.
(٣٢) المرجع السابق، ص ١٥٩.
(٣٣) شملان العيسى، العلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص ٤٤٣.

وتفاقم الوضع أكثر عندما منعت السلطات الإيرانية يوم ٢١ أغسطس ١٩٩٢ دخول عبارة تدعى "خاطر" كانت تحمل حوالى ١١٠ من المدرسين العرب وعائلاتهم من الدخول إلى جزيرة أبو موسى إلا بعد حصولهم على تصاريح من السلطات الإيرانية، بدعوى أن مذكرة التفاهم بين إيران والشارقة عام ١٩٧١ منحت إيران حق السيطرة على شئون الأمن [٣٤]. وقد تعرض المدرسون والمدرسات وعائلاتهم إلى معاناة قاسية خلال ثلاثة أيام قضوها على ظهر السفينة أمام ميناء جزيرة أبو موسى قبل أن تعيدهم السفينة إلى ميناء خالد بالشارقة. وبدأ الأمر عندما وصلت السفينة فى تمام العاشرة صباحاً يوم ٢١ أغسطس إلى ميناء أبو موسى وبدأ طاقم السفينة منذ وصولها بربطها بالمرسى عن طريق الحبل، ولكنهم فوجئوا بالسلطات الإيرانية تطلب منهم العودة من حيث جاءوا، فلما رفضوا قامت بقطع الحبل المربوط فى المرسى. وعاد طاقم السفينة إلى تثبيتها بوضع "اللنجر" الحديدى فى عمق البحر، وفوجئوا بوجود غواصين يحاولون قطع الحبل الذى يربطه بالسفينة فكانوا يراقبون الغواصين فإذا اقتربوا من السفينة رفعوا اللنجر، وإذا ابتعدوا أنزلوه، وخلال الثلاثة أيام التى قضاها ركاب السفينة على هذه الحال أصيب منهم ١٢ فرداً بحالات مرضية منهم ٦ أطفال و٤ سيدات ورجلان، وذلك بسبب نقص إمدادات المياه ونفاد ما لديهم من طعام، ولما طلب القائمون على السفينة من السلطات الإيرانية إسعاف المرضى رفضت ذلك، كما امتنعت عن تزويدهم بالطعام والمياه، وذلك حتى تم السماح لهم بالعودة مرة أخرى إلى ميناء خالد بالشارقة [٣٥].

والواضح هنا، أن الشارقة حاولت معالجة الأمر فى هدوء، فلم تقم بإذاعة الخبر حين وقوعه، ولم يكشف عنه إلا يوم ٢٥ أغسطس ١٩٩٢، أى بعد أربعة أيام من حدوثه، رغم محاولات الشارقة الاتصال بطهران لتسوية الموضوع، ولكن تلك الاتصالات لم تحرز أى تقدم يذكر، وتمت إعادة العبارة مرة أخرى إلى الشارقة وإذاعة الخبر [٣٦].

وعن رد الفعل الإماراتى إزاء الأمر، فقد وصف مسئول بوزارة الخارجية هذه التصرفات فى ١ سبتمبر ١٩٩٢ بأنها "لا تتفق مع العلاقات التى تربط بين دولة الإمارات والجمهورية الإسلامية فى إيران، وأنه

---

(٣٤) معيض عيد معيض، العلاقات السعودية الإيرانية، مرجع سابق، ص ٤٣.
(٣٥) جريدة الخليج، العدد (٤٨٥٤)، ٢٥ أغسطس ١٩٩٢.
(٣٦) فهمى هويدى، موقف إيران يحتاج إلى تفسير، جريدة الشرق الأوسط، ١٩٩٢/١٠/١٩.

سينعكس سلبياً على التعاون بين البلدين فى الوقت الذى ترغب فيه الإمارات فى إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع الجمهورية الإيرانية" (٣٧).

كما أن مجلس التعاون الخليجى فى دورته الـ ٤٤ التى عقدت بجدة السعودية فى الفترة من ٧ – ٩ سبتمبر ١٩٩٢، اهتم باتخاذ موقف جاد من هذه الأزمة، فأكد البيان الختامى للمجلس الوزارى لدول مجلس التعاون الخليجى دعمه الكامل وتأييده المطلق لدولة الإمارات العربية، واعتبر أن ما حدث انتهاك لسيادة إحدى دول المجلس ووحدة أراضيها، كما رفض البيان استمرار احتلال إيران لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى، وأكد على (٣٨) :

١– مطالبة حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التى توصلت إليها إمارة الشارقة وإيران آنذاك.

٢– الإصرار على أن جزيرة أبى موسى أصبحت من مسئولية دولة الإمارات المتحدة منذ قيام الاتحاد.

٣– الرفض القاطع لإستمرار احتلال الجمهورية الإيرانية لجزيرة طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٤– الإعراب عن الأسف الشديد لاتخاذ إيران تلك الإجراءات غير المبررة والتى من شأنها الإخلال بالرغبة فى تطوير العلاقات الجانبية.

ومن جهة أخرى استغلت الإمارات انعقاد قمة عدم الانحياز بالعاصمة الأندونسية جاكرتا فى ستمبر ١٩٩٢، فقام وزير الخارجية الإماراتى – آنذاك – راشد عبد الله بالاجتماع مع الرئيس الإيرانى – الأسبق – هاشمى رافسنجانى الذى أرسل مبعوثاً للإمارات لدراسة القضية، وعندما عاد إلى طهران أصدر رافسنجانى قراراً بعزل الحاكم الإيرانى لجزيرة أبو موسى من منصبه مما أوحى بأن تصرفاته كانت محل إدانة واستوجبت اتخاذ إجراء عقابى (٣٩).

وقد تفاعلت الأوساط السياسية فى الإمارات بهذا الموقف الإيرانى، واعتبرته بادرة لتصحيح الأوضاع، وتقديم الاعتذار اللازم. ولكن ذلك لم يحدث، بل أن الرئيس الإيرانى هاشمى رافسنجانى أعلن خلال خطبة صلاة الجمعة يوم ١٨ سبتمبر ١٩٩٢ فى مسجد طهران أن الإجراء الذى أتخذته

---

(٣٧) عبد الله الجبلى، دولة الإمارات العربية المتحدة : الكتاب السنوى ١٩٩٨، إبراهيم العابد (تحرير)، وزارة الإعلام والثقافة، الإمارات، ص ١٠٩.

(٣٨) جريدة الخليج، العدد (٤٨٧١)، ١٩٩٢/٩/١٠.

(٣٩) مرجع سابق, WWW. Emirates – islands

إيران تجاه القادمين إلى الجزيرة كان فى سبيل إلقاء القبض على هولندى قدم بزورق إلى شاطئ جزيرة أبو موسى [٤٠].

والحقيقة أن السفير الهولندى فى إيران أوضح أن تلك الحادثة وقعت فى مطلع عام ١٩٩٢، وأن ذلك الهولندى مقيم فى دبى بالإمارات العربية المتحدة، وأبحر إلى أبى موسى على اعتبار أنها جزء من الدولة نفسها التى يقيم بها إقامة شرعية، وأن السلطات الإيرانية اعتبرت الحادثة منتهية وأطلقت سراح المواطن الهولندى فى يونيو ١٩٩٢، أى قبل الحادث الذى وقع للعاملين العائدين للجزيرة [٤١].

وفى ظل الوساطات المتعددة التى عقدتها بعض الدول؛ وفى محاولة لإحتواء الوضع المتأزم، تم عقد لقاءات ثنائية بين الإمارات وإيران فى أبوظبى فى الفترة من ٢٧ – ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للقضية، واستمرت المفاوضات لثلاث جلسات قبل أن يتم الإعلان رسمياً عن فشل المفاوضات. وقد طرح الوفد الإماراتى خمسة مطالب على إيران خلال المحادثات وهى[٤٢] :

أولاً : إنهاء الاحتلال العسكرى لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

ثانياً : تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبو موسى لعام ١٩٧١.

ثالثاً : عدم التدخل بأى طريقة وبأى ظروف وبأى مبرر فى ممارسة دولة الإمارات العربية المتحدة لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها فى جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم.

رابعاً : إلغاء كافة التدابير والإجراءات التى وضعتها إيران على أجهزة الدولة فى جزيرة أبو موسى وعلى مواطنى الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطنى دولة الإمارات العربية المتحدة.

خامساً : إيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة على جزيرة أبو موسى خلال فترة زمنية محددة.

---

(٤٠) حيز الدين عبد الرحمن، جزيرة أبو موسى وأسئلة حول مصير الأمة، المستقبل العربى، العدد ١٦٥، نوفمبر ١٩٩٢، ص ٥٥.
(٤١) المرجع السابق، ص ٥٥.
(٤٢) منصور حسن العتيبى، السياسة الإيرانية تجاه ...، مرجع سابق، ص ١٦٠.

وذلك فيما أصر الجانب الإيرانى على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيرانى لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، قاصرين استعدادهم للتفاوض على بحث مسألة جزيرة أبو موسى فى إطار مذكرة التفاهم وعلى نحو يحقق مصالح إيران الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية فى الخليج، كما طالب الوفد الإيرانى خلال المفاوضات بتعويضات مالية بسبب الخسائر التى لحقت بإيران إبان حربها مع العراق، كما أشار الوفد الإيرانى إلى عدم موافقة إيران على حصتها النفطية التى تحصل عليها من حقل مبارك النفطى. ورد على مطالب دولة الإمارات بتأكيده على [٤٤] :

١- أن جزيرتى طنب الكبرى والصغرى جزيرتين إيرانيتين، وأنهما جزء لا يتجزأ من أراضى إيران، وأن السيادة الإيرانية عليهما ليست مطروحة للنقاش مع الآخرين.

٢- أن التفاوض بشأن جزيرة أبو موسى يجب أن يتم فى إطار مذكرة التفاهم التى وقعت عام ١٩٧١.

٣- إبعاد المسألة عن تدخلات القوى الكبرى والتوقف عن إثارة أية مطالب إقليمية فى المحافل الدولية.

وقد أصدرت الإمارات بياناً عقب فشل جولة المفاوضات تلك، أكدت خلاله أنه [٤٥] "إزاء إصرار الجانب الإيرانى على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيرانى لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى أو الموافقة على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، فقد أصبح من المتعذر الاستمرار فى مناقشة المسائل والمواضيع الأخرى فى هذا الاجتماع".

ورداً على الموقف الإيرانى المتصلب، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن استعدادها التام للاحتكام إلى محكمة العدل الدولية، وأكد وزير الخارجية الإماراتى فى خطابه أما الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ استعداد الإمارات لتسوية قضية الجزر بالطرق السلمية المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة [٤٦].

وفى الوقت ذاته، استمرت إيران فى تصعيد الموقف فى الجزر الثلاث واتباع سياسة فرض القوة، فقامت يوم ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ بالاستيلاء على

---

[٤٤] المرجع السابق، ص ١٦٠.
[٤٥] عبد الله الجبلى، دولة الإمارات الكتاب السنوى ...، مرجع سابق، ص ١١٣.
[٤٦] مرجع سابق, WWW.emirates – islands

طرادين يملكهما اثنان من مواطنى دولة الإمارات واعتقلت أربعة صيادين يعملون عليهما، وأكد شهود العيان ان زورقاً إيرانياً مسلحاً اقترب من ١٢ طراداً تابعين للإمارات كانت تصيد قبالة جزيرة طنب الكبرى، وعلى بعد ٣٥ ميلاً بحرياً من شواطئ رأس الخيمة. وأضاف الشهود أن الزورق الإيرانى لاحق الطرادات وتحرش بركابها، وأن الإيرانيين استولوا على محصول الصيد فى بعض الطرادات، واستولوا على أكبر طرادين بعد أن أمروا العشرة الآخرين بالابتعاد عن المنطقة (٤٧). كما أن إيران انتهت فى ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢ من إقامة ثمانى قواعد لإطلاق الصواريخ فى جزيرة أبو موسى، وهى قواعد يتم من خلالها إطلاق صواريخ "سيلكوورم" الصينية ونموذج محور من صواريخ "سكود – بى" التى حصلت عليها من كوريا الشمالية (٤٨).

وذلك فى الوقت الذى طلبت إيران استمرار المفاوضات، ووجهت الدعوة إلى وفد مفاوض من دولة الإمارات العربية لعقد جولة جديدة من المفاوضات الثنائية المباشرة حول الجزر فى طهران، فى حين وضعت الإمارات ٣ شروط على إيران أن تنفذ واحداً منها قبل البدء فى المفاوضات مع الإمارات، وهذه الشروط هى :

١- إنهاء احتلال إيران لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى.

٢- التعهد بالانسحاب من الجزيرتين خلال فترة زمنية محددة.

٣- الذهاب إلى محكمة العدل الدولية ليقدم كل طرف الوثائق التى تؤكد ملكيته وسيادته على الجزيرتين(٤٩).

وفى ١٩٩٢/١١/٨ أطلقت إيران سراح الصيادين الأربعة الذين كانت قد اعتقلتهم يوم ١٩٩٢/١٠/١٢ بعد فترة احتجاز استمرت قرابة ثلاثة أسابيع (٥٠).

ثم أعلنت إيران فى ١٩٩٢/١١/١٢ أنها سمحت بعودة ١٢ مدرساً من دولة الإمارات مع أسرهم إلى جزيرة أبو موسى لممارسة عملهم فى مدرسة الجزيرة، بعد أن تراجعت عن تمسكها بإبعادهم منذ قامت بطرد مجموعة من الأجانب الذين يعملون فى المجالات الصحية والتعليمية بالجزيرة (٥١). وذلك فيما أعلن راديو طهران أنه بالرغم من السماح بعودة المدرسين، إلا أن

---

(٤٧) فهمى هويدى، موقف إيران يحتاج إلى تفسير، مرجع سابق.
(٤٨) الشرق الأوسط، ١٩٩٢/١٠/٢٣.
(٤٩) الوسط، ١٩٩٢/١٠/٢٦.
(٥٠) الحياة اللندنية، ١٩٩٢/١١/٩.
(٥١) الشرق الأوسط، ١٩٩٢/١١/١٣.

المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى أعلن صراحة أن سياسة إيران تجاه جزيرة أبو موسى لن تتغير. كما لم يصدر عن دولة الإمارات أى تعليق رسمى على هذه الخطوة من قبل إيران (٥٢).

ورغم هذه البادرة، إلا أن إيران استمرت فى موقفها المتمسك بأحقيتها فى الجزر، حتى أنها عمدت إلى تهديد دول الخليج لمساندتها موقف الإمارات فى قضية الجزر وأعلن بيان رسمى للخارجية الإيرانية فى ١٩٩٢/١١/١٧ أن "إيران لا تسمح لأحد بالتدخل فى شئونها الداخلية والاعتداء على سلامة ووحدة أراضيها" (٥٣)، كما صعد الرئيس الإيرانى هاشمى رافسنجانى لهجته ضد الدول العربية الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى يوم ١٩٩٢/١٢/٢٥ وحذرها قائلاً : "إيران أقوى منكم وللوصول إلى هذه الجزر يتعين عبور بحر من الدم" (٥٤) وذلك رداً على البيان الختامى الذى أصدرته قمة دول مجلس التعاون الخليجى والصادر فى ١٩٩٢/١٢/٢٣، والذى طالب إيران بالتراجع عن ضم جزيرة أبو موسى والانسحاب الفورى من طنب الكبرى وطنب الصغرى، ووصف بيان صدر عن الخارجية الإيرانية موقف زعماء دول مجلس التعاون الست بأنه مؤامرة نسجها خصوم الإسلام وبأنه موقف غير مسئول وليست له قيمة قانونية أو سياسية (٥٥).

وكانت الإمارات قد أحالت نزاعها فى الخليج بشأن الجزر الثلاث إلى الأمم المتحدة فى أول سبتمبر ١٩٩٢، حيث قدم وزير الخارجية الإماراتى – آنذاك – راشد عبد الله النعيمى مذكرة حول النزاع إلى أمين عام الأمم المتحدة د. بطرس غالى طلب فيها رسمياً إحالة النزاع إلى المنظمة الدولية (٥٦).

فيما رفضت إيران فى ٣٠ يناير ١٩٩٣ اقتراحاً تقدم به د. بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة لإرسال مبعوث خاص إلى المنطقة لتقصى الحقائق بشأن الخلاف بين دولة الإمارات والجمهورية الإيرانية حول الجزر الثلاث (٥٧).

وقد استمرت إيران فى تصعيد الموقف خلال عام ١٩٩٣، حيث تبنى مجلس الشورى الإيرانى فى ٢٠ أبريل ١٩٩٣ قانوناً يحدد المياه الإقليمية لإيران باثنى عشرة ميلاً بحرياً (٢٢٢٢٤ متراً). ومؤدى هذا القانون خضوع

---

(٥٢) الأهرام المسائى، ١٩٩٢/١١/١٣.
(٥٣) الجمهورية ١٩٩٢/١١/١٨.
(٥٤) الحياة اللندنية، ١٩٩٢/١٢/٢٧.
(٥٥) الأهرام، ١٩٩٢/١٢/٢٤.
(٥٦) العالم اليوم، ١٩٩٢/١٢/١.
(٥٧) الأهرام، ١٩٩٣/١/٣١.

الجزر الثلاث وبحر عُمان للسيادة الإيرانية، وهو ما أكده مصدر برلمانى إيرانى قائلاً أن "السيادة الوطنية تمارس بموجب هذا القانون على الجزر التى تعود إلى إيران فى الخليج داخل مياهها الإقليمية أو خارجها"، وإن كان نص القانون لم يشر إلى جزر الخليج بالاسم (٥٨). وأعلنت إيران رسمياً فى ١٩٩٣/٦/١٦ وللمرة الأولى منذ عام ١٩٧٩ سيادتها النهائية على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ونقل راديو فرنسا الدولى عن مترضى سرمدى – المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية – حينذاك أن "الجزر الثلاث هى جزء لا يتجزأ من أراضى إيران وأنها ليست على استعداد لبحث مسألة السيادة عليها" (٥٩).

وفى مواجهة هذا الموقف الإيرانى المتحدى، أصدرت الإمارات فى ١٩٩٣/١٠/١٧ القانون الاتحادى رقم (١٩) لسنة ١٩٩٣ بشأن تعيين المناطق البحرية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وحدد هذا القانون المياه الإقليمية للدولة بـ ١٢ ميلاً بحرياً مقاساً من خط القاعدة. وذلك فيما أكد مسئولوا الخارجية الأمريكية – رداً على الموقف الإيرانى – أن "فى استطاعة الإيرانيين تحديد مياههم الإقليمية كما فعلوا، ولكن معظم دول العالم تعتبر الخليج مياهاً دولية ولن يكون فى استطاعة إيران السيطرة عليه، وأن البرحية الأمريكية موجودة فى المنطقة ليس فقط لأسباب أمنية، بل للتأكيد على أنه مياهاً دولية" (٦٠).

ومن جهة أخرى، طرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات فى خطابه بمناسبة العيد الوطنى الثانى والعشرين للإمارات فى ٢ ديسمبر ١٩٩٣ مبادرة دعا خلالها إيران إلى الحوار المباشر لإنهاء احتلالها للجزر الثلاث. وقال "إننا ننادى بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية تمشياً مع الأعراف والقوانين الدولية ومبادئ حسن الجوار" (٦١). وقام الشيخ زايد أيضاً بالدعوة للحوار المباشر مع إيران مرة أخرى خلال مؤتمر قمة دول مجلس التعاون الخليجى الرابع عشر، والذى عقد فى الرياض خلال الفترة من ٢٠ – ٢٢ ديسمبر ١٩٩٣، وكان الرد الإيرانى على هذه الدعوة سريعاً على لسان الرئيس هاشمى رافسنجانى فى خطابه أمام مجلس الشورى الإيرانى

(٥٨) الحياة اللندنية، ١٩٩٣/٤/٢١.
(٥٩) الأهرام، ١٩٩٣/٦/١٧.
(٦٠) مرجع سابق, WWW. Emirates – islands
(٦١) عبد الله الجبلى، دولة الإمارات : الكتاب السنوى ...، مرجع سابق، ص ١١٣.

يوم ١٩٩٣/١٢/٢١، حيث أعلن رغبة إيران فى السلام والتعاون مع جيرانها [٦٢]. ونتاجاً لذلك جرى أول لقاء إماراتى – إيرانى فى أبريل ١٩٩٤، وذلك بعد تجمد المفاوضات المباشرة، باجتماع وكيل وزارة الخارجية الإماراتية بالنيابة مع السفير الإيرانى فى أبو ظبى، ولكن السفير الإيرانى جدد رفض المطلب الإماراتى باللجوء إلى محكمة العدل الدولية لعرض القضية عليها وذلك بدعوة أن ذلك "يمكن فى الوقت الحالى أن يترتب عليه نتائج عكسية وقد يثير نزاعات جديدة بين البلدين" [٦٣].

وشهد عام ١٩٩٥ أول جولة للحوار الثنائى بين الطرفين بعد ثلاث سنوات من فشل جولة المفاوضات التى تمت عام ١٩٩٢، وذلك بعد وساطة قطرية لعقد اجتماع على مستوى الخبراء بين الامارات العربية المتحدة والجمهورية الإيرانية فى العاصمة القطرية بالدوحة – يوم ١٨ نوفمبر ١٩٩٥ [٦٤]. وكان الهدف من الاجتماع هو وضع جدول أعمال لمفاوضات ثنائية تجرى فى المستقبل، وقد اقترحت الإمارات أن تكون عناصر جدول الأعمال هى:

أولاً : إنهاء الاحتلال العسكرى لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى.

ثانياً : الالتزام بمذكرة التفاهم المبرمة عام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى – وإلغاء أى إجراءات أو تدابير تخالف بنودها.

ثالثاً : حسم مسألة السيادة على جزيرة أبو موسى.

رابعاً : إحالة النزاع بشأن الجزر : طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى إلى محكمة العدل الدولية إذا تعذر الوصول إلى حل تفاوضى خلال فترة زمنية محددة.

وبعد أربعة أيام من المفاوضات أصدر وفد دولة الإمارات يوم ٢١ نوفمبر ١٩٩٥ بياناً صحفياً أكد خلاله أن "اجتماع الخبراء بين الامارات وإيران لم يتوصل إلى اتفاق على جدول أعمال المفاوضات بين البلدين لحل النزاع القائم بينهما على الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأو موسى، لأن الوفد الإيرانى رفض بشكل قاطع المشاركة فى وضع جدول أعمال حسب الدعوة التى وجهتها قطر للطرفين لعقد الاجتماع، حتى أن الوفد

---

(٦٢) علاء محمد العبد مطر، أيديولوجية الثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٠٠.
(٦٣) المرجع السابق، ص ٢٠٠.
(٦٤) عبد الله الجبلى، دولة الإمارات : الكتاب السنوى، مرجع سابق، ص ١١٦.

الإيرانى أصر على أن غرض الاجتماع ليس وضع جدول أعمال"، وذكر البيان أن "دولة الإمارات تشعر أن موقف الوفد الإيرانى بعدم الموافقة على وضع جدول الأعمال المطلوب، أفقد اجتماع الخبراء مرجعيته والهدف الذى عقد من أجله " (٦٥).

واستمرت إيران فى تكريس وجودها فى الجزر الثلاث خلال عام ١٩٩٦، فقامت فى مارس ١٩٩٦ بافتتاح مطار لها فى جزيرة أبو موسى بتكلفة نحو سبعة ملايين دولار، واستغرق العمل فى بنائه أربعة عشر شهراً، ويتسع لاستقبال سبعمائة راكب، وبدأت رحلات طيران منتظمة بين بندر عباس وجزيرة أبو موسى (٦٦)، كما قامت في أبريل ١٩٩٦ بإنشاء محطة لتحلية المياه فى جزيرة أبو موسى، وأخرى للكهرباء فى جزيرة طنب الكبرى. وكان أن عقب مصدر إماراتى مسئول فى وزارة الخارجية فى تصريح بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٩٦ على الخطوة الأخيرة بأن "الحكومة الإيرانية أعلنت يوم الخامس عشر من أبريل ١٩٩٦ عن إنشاء محطة كهربائية فى جزيرة طنب الكبرى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. وكما هو معروف للجميع، فإن جزيرة طنب الكبرى محتلة بالقوة من قبل إيران عام ١٩٧١" (٦٧)، كما بعثت دولة الإمارات فى ٢٨ أغسطس ١٩٩٦ برسالة رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكدت فيها رفضها إعلان إيران أن المجال الجوى لجزيرة أبو موسى يتبع إيران، واعتبرت دولة الإمارات أن هذا الإدعاء يمثل انتهاكاً صارخاً لسيادتها على جزيرة أبو موسى. كما أبلغت الإمارات فى ٤ سبتمبر ١٩٩٦ الأمم المتحدة عدم اعترافها بأحكام قانون المناطق البحرية للجمهورية الإيرانية الذى أقر عام ١٩٩٣، وبأى حكم يمس سيادتها على جزرها الثلاث والمياه الاقليمية التابعة لها (٦٨).

ورغم تلك الاحتجاجات فقد أعلنت إيران فى أكتوبر ١٩٩٦ عن افتتاح فرع الجامعة "بيان نور" بجزيرة أبو موسى، وهى إحدى أكبر جامعات إيران (٦٩). ورداً على ذلك قدمت دولة الإمارات مذكرة احتجاج رسمية للحكومة الإيرانية فى شهر نوفمبر ١٩٩٦ احتجاجاً على افتتاح فرع لجامعة إيرانية فى أبو موسى، وأكدت خلال المذكرة أن إيران تحاول فرض الأمر الواقع

---

(٦٥) المرجع السابق، ص ١١٦.

(٦٦) نيفين مسعد، العرب وإيران، حال الأمة العربية : المؤتمر القومى العربى السابع، مرجع سابق، ص ١٩١.

(٦٧) عبد الله الجبلى، دولة الإمارات : الكتاب السنوى، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٦٨) لمرجع السابق، ص ١١٧.

(٦٩) د. نيفين مسعد، العرب وإيران، حال الأمة العربية: المؤتمر القومى العربى السابع، مرجع سابق، ص ١٩١.

بإقامة مشاريع على الجزر التى تحتلها (٧٠). كما قال رشاد عبد الله النعيمى – وزير الخارجية الإماراتى فى كلمته فى الاجتماع السنوى للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٩٦/١٠/٣ أنه "لابد من إزالة محل ما دشنته إيران من منشآت مدنية وعسكرية فى جزرنا الثلاث والاستجابة لكل المبادرات" (٧١). وذلك فيما ترددت أنباء عن قيام إيران بنشر صواريخ تابعة لها على جزيرة أبو موسى (٧٢)، وذكر عدد من التقارير المبنية على أقوال شهود عيان أن الوجود العسكرى الإيرانى وصل إلى ما بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ جندى إيرانى على جزيرة أبو موسى، مقارنة بما كان عام ١٩٩٢ والذى كان لا يزيد قليلاً على مائة جندى (٧٣).

وتكريساً للسيطرة الإيرانية على الجزر قامت إيران فى أول يناير ١٩٩٧ بالإعلان عن تنظيم دورة لكرة القدم فى جزيرة أبو موسى، فردت الإمارات على ذلك بإرسال رسالة سلمتها البعثة الدائمة لها فى الأمم المتحدة للأمين العام للمنظمة الدولية ورئيس مجلس الأمن فى ٨ يناير ١٩٩٧، وتضمنت الرسالة نص المذكرة التى وجهتها وزارة الخارجية الإماراتية إلى سفارة إيران فى أبو ظبى احتجاجاً على ذلك (٧٥). كما قامت إحدى القطع البحرية الإيرانية بانتهاك المياه الإقليمية للإمارات يوم ١٩ يناير ١٩٩٧ بدون الحصول على إذن مسبق من السلطات المختصة فى الإمارات، وهو ما ترتب عليه أن قامت البعثة الدائمة للإمارات لدى الأمم المتحدة بتسليم الأمين العام ورئيس مجلس الأمن فى ٤ فبراير ١٩٩٧ نص مذكرة وزارة الخارجية الإماراتية التى سلمتها للسفارة الإيرانية فى أبوظبى احتجاجاً على ذلك الانتهاك. وفى يونيو ١٩٩٧ قامت إيران ببناء رصيف بحرى فى جزيرة طنب الكبرى، وهو ما احتجت عليه الإمارات لدى السفارة الإيرانية فى أبوظبى ولدى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى (٧٦).

وعندما تولى الرئيس خاتمى السلطة فى إيران عكس خطابه الرئاسى الذى ألقاه فى ١٩٩٧/٨/٤ توجهات جديدة نحو التقارب مع الدول العربية المجاورة وحل الخلافات القائمة ومعالجة قضية الجزر الإماراتية عن طريق

---

(٧٠) عبد الله الجبلى، دولة الإمارات : الكتاب السنوى، مرجع سابق، ص ١١٧.
(٧١) علاء محمد العبد مطر، أيديولوجية الثورى الإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٠٢.
(٧٢) د. نيفين مسعد، العرب وإيران، حال الأمة العربية : المؤتمر القومى العربى السابع، مرجع سابق، ص ١٩١.
(٧٣) أنور قرقاش، إيران ودول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص ٢١٩.
(٧٥) عبد الله الجبلى، دولة الإمارات، الكتاب السنوى، مرجع سابق ص ١١٧.
(٧٦) المرجع السابق، ص ١١٧.

الحوار، ولكن الواقع أكد على أن إيران حافظت على نفس مضمون خطابها السياسى، فاستكمالاً لإجراءات تكريس السيادة على الجزر الثلاث، أطلقت إيران فى أول ديسمبر ١٩٩٧ اسمى طنب الكبرى وأبى موسى على سفينة قيادة وعوامة تابعتين لها، فاحتجت الإمارات رسمياً لدى الأمم المتحدة فى رسالة رسمية وجهتها إلى الأمين العام للمنظمة فى ١٩٩٧/١٢/٣ وطلبت توثيقها وتوزيعها على الدول الأعضاء، اعتراضاً على هذا الإجراء الإيرانى واعتبرته إجراءاً باطلاً وغير مشروع [٧٧].

وعقب نجاح قمة المؤتمر الإسلامى فى ديسمبر ١٩٩٧ فى تحقيق التقارب النسبى بين إيران والدول العربية. ظهر جدل حول إمكانية قيام الرئيس خاتمى ووزير الخارجية كمال خرازى بزيارة إلى الإمارات لإحداث تقارب فى وجهات النظر بين البلدين خاصة وأن خاتمى أعلن خلال قمة المؤتمر الإسلامى ١٩٩٧ والتى عقدت فى طهران بأنه على استعداد لزيارة الإمارات لحل مشكلة الجزر [٧٨]، وبالفعل قام وزير الخارجية الإيرانى بزيارة إلى أبوظبى فى ٢٣ مايو ١٩٩٨، وبالرغم من أن الزيارة لم تنته إلى الكثير، إلا أن هناك عدة نتائج إيجابية ترتبت عليها، وتتمثل فى [٧٩] :-

١- طرح إيران فكرة التدرج فى حل قضية الجزر بفتح موضوع جزيرة أبى موسى أولاً دون إسقاط حق الإمارات فى بحث موضوع قضيتى طنب الكبرى والصغرى.

٢- الإتفاق بين البلدين على الإستمرار فى الاتصالات الثنائية على أن تشمل هذه الاتصالات قضية الجزر وهو ما عد فتحاً لقنوات الاتصال المباشر بين البلدين.

٣- إبداء إيران استعدادها لإعادة النظر فى الإجراءات التى اتخذتها بجزيرة أبى موسى، والاعتراف بأن هذه الإجراءات لم تكن مبررة.

٤- التركيز من جديد على العلاقات التاريخية، على أساس الصداقة والمصالح المشتركة ومساعى علاقات حسن الجوار.

(٧٧) المرجع السابق، ص ١١٧.
(٧٨) علاء محمد العبد مطر، أيديولوجية الثورة الإيرانية، مرجع سابق ص ٢٠٤.
(٧٩) مدحت حماد، العلاقات الإيرانية الاماراتية : التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى ١٩٩٨، دار محسن للطباعة بسوهاج، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص ٢٠٣.

وفى الوقت ذاته استمر مجلس التعاون الخليجى فى متابعة قضية الإمارات وتأكيده على حق الإمارات فى الجزر الثلاث، فأكد البيان الختامى الصادر عن الدورة السابعة والستين للمجلس الوزارى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فى ١٩٩٨/٦/٢٨ على موافقته الثابتة بتأكيد سيادة دولة الإمارات على الجزر الثلاث وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولى، كما طالب الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة جميع المنشآت التى تمت إقامتها فى سبيل تكريس السيادة الإيرانية على الجزر واتباع الوسائل السلمية لإنهاء الأزمة [٨٠].

ولكن الوضع تأزم بعد التصريحات التى أدلي بها الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الإعلام الإماراتى فى ديسمبر ١٩٩٨، والتى أكد خلالها أن "إيران وإسرائيل تشكلان تهديداً أكبر للمنطقة من التهديد الذى يشكله العراق". وأعقب ذلك أنه تم إستدعاء إيران للقائم بالأعمال الإماراتى فى طهران وإبلاغه احتجاج إيران على هذه التصريحات [٨١] ثم قام وزير الداخلية الإيرانى عبد الله موسوى فى ١٩٩٩/٢/٥ خلال الذكرى العشرين للثورة الإيرانية بافتتاح دار للبلدية ومركز تعليمى فى جزيرة أبو موسى، وزاد الأمر تعقيداً أن إيران قامت بإجراء مناورات عسكرية يوم ١٩٩٩/٢/٢٨ ولمدة تسعة أيام فى المنطقة بين مضيق هرمز وجزيرة أبو موسى مستخدمة الجزر الثلاث كقاعدة لمناوراتها تلك [٨٢]. وهو ما دعى الإمارات إلى دعوة وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى إلى اجتماع طارئ فى ٤ مارس ١٩٩٩ لبحث التعديات الإيرانية على الجزر الإماراتية، وصدر عن هذا الاجتماع بيان شديد اللهجة اشتمل على (٣) بنود :

١- إدانة المناورات العسكرية الإيرانية الاستفزازية التى جرت فى جزر دولة الإمارات المحتلة، والمطالبة بالكف عن مثل هذه الأعمال لأنها تهدد الأمن والاستقرار فى الخليج العربى، وتشكل مصدر قلق بالغ ولا تساعد على بناء الثقة.

٢- دعوة إيران إلى إنهاء احتلالها للجزر الثلاث من أجل مزيد من التقارب وإزالة العوائق فى العلاقات الإيرانية الخليجية.

---

[٨٠] منصور حسن العتيبى، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص ٢١٠.

[٨١] المرجع السابق، ص ٢١١.

[٨٢] حسن أبو طالب، "الانفتاح الإيرانى والمصالح العربية فى الخليج"، السياسة الدولية، العدد ١٣٦، ابريل ١٩٩٩، ص ١٨٨.

٣- ضرورة أن تقوم إيران بترجمة توجهاتها الانفتاحية المعلنة فى عهد الرئيس خاتمى إلى عمل ملموس من خلال الاستجابة لدعوة الإمارات للتفاوض المباشر أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الوسيلة السلمية لحل النزاعات بين الدول.

ومن جهة أخرى، قام مجلس التعاون الخليجى خلال القمة العشرين فى نوفمبر ١٩٩٩ بتشكيل لجنة ثلاثية وزارية خليجية مكونة من السعودية وقطر وعُمان لوضع آلية لبدء المفاوضات المباشرة مع إيران لحل مشكلة الجزر الثلاث المتنازع عليها سلمياً، ولكن إيران رفضت هذه اللجنة وأكد وزير الخارجية الإيرانى أن "اللجنة الثلاثية ليست هيئة محايدة وتم تشكيلها لمصلحة الإمارات وليس فى وسعها لعب دور الوسيط الحيادى"، كما رفضت إيران إستقبال اللجنة الثلاثية والتعاون معها، وعندها قامت قمة مجلس التعاون الخليجى الحادية والعشرين والتى عقدت فى المنامة بالبحرين يوم ٢٠٠٠/١٢/٣٠ بحل هذه اللجنة لعدم فعاليتها (٨٣). كما رفض الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات الاستجابة لدعوة الرئيس الإيرانى محمد خاتمى بإيفاد وزير خارجيتها لزيارة إيران رداً على الزيارتين اللتين قام بهما وزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى إلى الإمارات خلال الأعوام السابقة، وأكد الشيخ زايد أنه ما لم يتحدد هدف هذه الزيارة بأنه البحث فى قضية الجزر فلن تكون لها حاجة، وهو ما يدل على تصاعد التوتر فى علاقات البلدين (٨٤)، خاصة وأن إيران قامت باستعراض قوتها بالتزامن مع انعقاد القمة الخليجية فى المنامة، فقد أجرت إيران مناورة بحرية فى خليج هرمز وبحر العرب أطلقت عليها اسم "غدير ٧٩"، وقد رأى البعض أنها رسالة استفزازية إيرانية مقصودة للقمة الخليجية التى استنكرت الأنشطة العسكرية الإيرانية فى الجزر الثلاث (٨٥).

كما انتقدت إيران بشدة الصفقة التى وقعتها الإمارات فى ٢٠٠٠/٣/١٥ مع إحدى الشركات الأمريكية لشراء ٨٠ طائرة من طراز (أف – ١٦ – ٦٠) المتطورة بقيمة ٦,٤ مليار دولار، وذلك بعد سبع سنوات من المفاوضات بين الطرفين، واعتبرت إيران أن تلك الصفقة أكبر من حجم

(٨٣) معيض عيد معيض، العلاقات السعودية الإيرانية، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٨٤) د. نيفين مسعد، حال الأمة العربية، المؤتمر القومى العربى العاشر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، أبريل ٢٠٠٠، ص ٢٢٤.

(٨٥) محمد السعيد أدريس، العرب وإيران : المؤتمر القومى العربى الحادى عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، مارس ٢٠٠٢، ص ٢٤٩.

دولة الإمارات، وهو ماعد أمراً غير مبرراً وتدخلاً سافراً فى شئون دولة ذات سيادة لها الحق فى بناء قدراتها العسكرية بالطريقة التى تتراءى لها(٨٦).

وواصلت إيران خلال عام ٢٠٠١ تصعيدها لقضية الجزر الثلاث، وهو ما بدأ بتصريحات لوزير الداخلية الإيرانى عبد الواحد موسوى لارى يوم ٢٣ يناير ٢٠٠١ أكد فيها أن "طهران لن تتنازل عن شبر واحد من الجزر"، كما قام ١٧ عضواً من لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإيرانى بزيارة إلى الجزر، وتلا ذلك تصديق المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى على ثلاث مشاريع استراتيجية اقترحها أعضاء التيار المحافظ فى إيران وهى :

١- إنشاء محافظة جزر الخليج وعاصمتها أبو موسى.

٢- تأسيس قاعدة جوية كبرى فى جزيرة أبو موسى، وتطوير القاعدة البحرية بإنشاء ميناء حربى وأرصفة ضخمة لاستقبال المدمرات والسفن الحاملة للصواريخ وطائرات الهليكوبتر.

٣- تحويل جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى إلى مراكز استطلاع وتجسس وبناء منصات صاروخية بها(٨٧).

ورفضت إيران أيضاً فى ١٨ مارس ٢٠٠١ الطلب الذى تقدمت به دول مجلس التعاون الخليجى لرفع الخلاف بين إيران والإمارات؛ حول الجزر إلى محكمة العدل الدولية. وهو ما دفع وزارة الخارجية الإماراتية إلى استدعاء القائم بالأعمال الإيرانى يوم ٢٠ مارس ٢٠٠١ وسلمته مذكرة احتجاج شديدة اللهجة اعتراضاً على المشاريع التى وافق عليها المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى(٨٨).

ورغم ذلك فقد شهد النصف الثانى من عام ٢٠٠١ تطوراً إيجابياً فى العلاقات الإماراتية الإيرانية إلى حد ما، ففى بادرة تعد الأولى من نوعها منذ سنوات قام وزير الدولة للشئون الخارجية الإماراتى الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان بزيارة إلى إيران فى ٢٣ يوليو ٢٠٠١، وكان الهدف المعلن للزيارة أنها ذات طابع بروتوكولى لتقديم التهنئة إلى الرئيس خاتمى بمناسبة توليه

---

(٨٦) د. مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى ٢٠٠٠، قضايا إيرانية؛ العدد الثانى، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٥٩.

(٨٧) حسام حسن، العلاقات الإيرانية – الخليجية عام ٢٠٠١، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى ٢٠٠١، مدحت حماد (تحرير)، دار محسن للطباعة بسوهاج، الطبعة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٥٩.

(٨٨) المرجع السابق، ص ١٦٠.

فترة رئاسة ثانية، ولكنها فعلياً كانت فرصة جيدة لتهدئة الأجواء بين الدولتين، كما أجرى وزير الخارجية الإماراتي زيارة أخرى إلى طهران في ٢٥ أغسطس ٢٠٠١، صرح عقبها محمد أبطحي – مدير مكتب الرئيس خاتمي بأن "المحادثات كانت بناءة وإيجابية، وأنها بداية للتواصل والتحدث في كل الأمور العالقة بما فيها قضية الجزر".

ولكن أجواء التهدئة لم تستمر لأكثر من شهر، حيث لم يلبث أن نشب خلاف بين وفدي البلدين في مؤتمر اتحاد البرلمانات الإسلامية الذي عقد في المغرب في سبتمبر ٢٠٠١ بسبب إصرار الجانب الإيراني أثناء المناقشات على مواقف إيران السابقة بشأن قضية الجزر [٨٩]. وقامت دولة الإمارات في ٢٠/٤/٢٠٠٢ بتقديم مذكرة احتجاج لإيران متهمة إياها بإقامة مشاريع على الجزر الثلاث وذلك بهدف توطين بعض الإيرانيين بها، وإقامة مستوطنات لهم مما يغير التركيبة الديموجرافية للجزر [٩٠].

والظاهر أن تلك المواقف لم تقف حائلاً أمام محاولات فرض أجواء من التعايش والتفاهم بين الطرفان، وإن كان من الواضح أن المساعي الإماراتية بهذا الشأن أكثر جدية إنطلاقاً من رغبتها في بناء وضع يسمح بحوار إيجابي مع إيران ينتهي إلى حل سلمي للمسألة دون أن يسلب حقها في الجزر الثلاث، أو تدخل في صراع مع إيران مما يترتب عليه تفجير الوضع في منطقة الخليج، وفي سياق ذلك قام وزير الدولة للشئون الخارجية الإماراتي الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان بزيارة إلى طهران في يونيو ٢٠٠٢ أجرى خلالها محادثات مع الرئيس الإيراني – السابق – محمد خاتمي ونائبه محمد علي أبطحي ووزير الخارجية كمال خرازي، ووضع الطرفان خلال تلك الزيارة إطاراً جديداً لمعالجة موضوع الجزر [٩١]. وقد وردت معلومات غير رسمية تشير إلى اتفاق غير معلن بين الجانبين على تغيير نهج التعامل مع قضية الجزر مع وقف الحملات الإعلامية المتبادلة على أن تبتعد الإمارات العربية عن محاولات حشد المواقف المؤيدة سواء على المستوى الإقليمي أو في المحافل الدولية، فيما تتراجع إيران عن مواقفها المتشددة والمتصلبة بشأن الجزر [٩٢].

---

(٨٩) المرجع السابق، ص ١٦٠.

(٩٠) علاء محمد العبد مطر، أيديولوجية الثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٩١) منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٩٢) حسن أبو طالب "محرر"، التفاعلات الإيرانية العربية والإقليمية، التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، ص ٢٢٢.

وتلا ذلك عدة محاولات لإيجاد أرضية مشتركة للتفاهم بين الطرفين، ولكن الحوار المشترك اصطدم بما اقترحته إيران من إدارة مشتركة لجزيرة أبو موسى، على أن تبقى طنب الكبرى وطنب الصغرى تحت الإدارة الإيرانية، وهو ما رفضت الإمارات بشدة الموافقة عليه، واستمر الوضع خلال عام ٢٠٠٢ على هذا الحال، فيما أعربت قمة مجلس التعاون الخليجى التى عقدت فى الدوحة خلال الفترة من ٢١ – ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢ عن أملها فى أن تسفر الاتصالات والزيارات المتبادلة بين الطرفين عن خطوات إيجابية تسهم فى تعزيز العلاقات بين الطرفين. وقد وعدت إيران فى يونيو ٢٠٠٣ بتسوية قضية الجزر من خلال الحوار بعيداً عن التصعيد بالتوجه نحو جهات دولية، وتلى ذلك أن صدر البيان الختامى لقمة مجلس التعاون الخليجى بالكويت يوم ٢٠٠٣/١٢/٢٢ دون مطالبة لإيران بقبول عرض القضية على محكمة العدل الدولية، وإن كان قد أكد فى الوقت ذاته على موقف المجلس الثابت من دعم الإمارات فى المطالبة بحقها فى السيادة على جزرها الثلاث [٩٣].

وأخيراً فإن الدبلوماسية الإماراتية عادة ما تفضل العمل فى ملف الجزر الإماراتية بهدوء وبعيداً عن الرد على الاستفزازات الإيرانية التى دائما ما تهون هذا الاحتلال واعتباره لا يشكل أية مشكلة بين البلدين. وخلال زيارة له للإمارات العربية المتحدة فى ديسمبر ٢٠٠٦، فاجأ على لاريجانى الأمين العام السابق لمجلس الأمن الوطنى الشارع الإماراتي، بتصريحات قال فيها إن احتلال بلاده للجزر الإماراتية لا يعدو كونه " موضوعاً بسيطاً جداً "، و" حالة من سوء الفهم ستزول"، و" مسألة خلافية محدودة يمكن حلها بسهولة ولا تؤثر على علاقات البلدين " .

العلاقات الاقتصادية :

لا يمكن تجاهل العامل الاقتصادى فى العلاقات بين البلدين، فقد جاء فى تصريح لمدير منظمة تنمية التجارة الإيرانية مهدى فتح الله فى ٣ أكتوبر ٢٠٠٦ ، أن الإمارات هى الشريك التجارى الأول لإيران. ووفق المصادر الإيرانية فقد وصل حجم صادرات الإمارات إلى إيران فى السنة المالية

---

(٩٣) علاء محمد العبد مطر، أيديولوجية الثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ٢١٣.

الإيرانية –التى انتهت فى ٢٠ مارس ٢٠٠٦– نحو ٧,٥ مليارات دولار، فيما بلغ حجم صادرات إيران إلى الإمارات ٢,٥ مليار دولار.

كما تسعى إيران لجذب الاستثمارات الإماراتية باعتبارها مصدراً من مصادر التمويل وسوقاً مهمة للسلع الإيرانية.

ولإيران جالية كبيرة فى الإمارات تقدر بنحو نصف مليون، وهناك ما يقرب من ستة آلاف وخمسمائة شركة إيرانية تعمل فى الإمارات. وبلغت الأموال التى أدخلها المستثمرون الإيرانيون إلى دبى وحدها أكثر من مائتى مليار دولار فى عام ٢٠٠٥ .

وختاماً ... دفع الخلاف الغربى الإيرانى – بشأن تأكيد الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد نية بلاده فى الاستمرار فى تطوير قدراتها النووية– دول الخليج العربى إلى الإفصاح عن مخاوفها. وقد عبر وزير الخارجية الإماراتى عبد الله بن زايد آل نهيان – فى ختام أعمال الدورة الـ ٩٩ للمجلس الوزارى الخليجى فى يونيو ٢٠٠٥– عن قلق بلاده من وجود مفاعل بوشهر فى قلب المنطقة والذى يعد أقرب لدول الخليج منه لطهران العاصمة، داعياً إيران لتفهم مخاوف دول المنطقة. غير أنه وفى ظل التهديدات الأميركية والغربية لإيران بسبب برنامجها النووى حرصت الإمارات على التأكيد بأنها لن تسمح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها فى التجسس على إيران، أو أن تكون منطلقا لأية عمليات تستهدفها.

العلاقات الإيرانية – البحرينية

أولاً : الجذور التاريخية للعلاقات:

تحظى العلاقات البحرينية – الإيرانية بخصوصية شديدة تنبع من طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين، ومن طبيعة التكوين المذهبى لكل منهما حيث أن حوالى ٦٥% بالمائة من إجمالى سكان البحرين هم اتباع المذهب الشيعى، الذى يمثل المذهب السائد فى إيران.

وفى الواقع، فإن العلاقات البحرينية الإيرانية تعود إلى بداية القرن السابع عشر، حيث أنه بعد نهاية الاحتلال البرتغالى للبحرين عام ١٦٠١ سيطرت الدولة الصفوية على البحرين بعد انقطاع دام قرون، وقد دام الحكم الإيرانى الصفوى للبحرين بشكل متقطع فى الفترة ما بين عامى ١٦٠١ و١٧٨٣، وقد كان هذا الحكم ذو طبيعة خاصة، حيث كانت إدارة البحرين فى يد البحارنة، وهو الأسم الذى يطلق على من كان يسكن البحرين قبل مجئ آل خليفة إليها، وهم ينتمون إلى قبائل عربية كعبد القيس وبكر بن وائل، وكانوا يحكمون البحرين لقرون عديدة حتى مجئ الاحتلال البرتغالى فى ١٥٢١، أما الحاكم فكان يتم تعيينه من قبل الدولة الصفوية، وفى العام ١٧٠٠بدأ الضعف يدب فى أوصال هذه الدولة، وتعرضت البحرين فى ذلك العام لهجوم بقيادة قبائل العقوب (آل خليفة أحد فروع العقوب).

إلا أن ذلك الهجوم فشل بعد أن استعان البحارنة بجيش من "الهولة"، ثم تعرضت البحرين بعد ذلك للحصار والدمار على أيدى العمانيين عدة مرات، ومع وصول نادر شاه للحكم (١٧٣٦ - ١٧٤٧م) فى إيران عاد الهدوء للبحرين بعد أن استعادت إيران سيطرتها. إلا أن الوضع لم يستقر كثيراً وعادت الهجمات على البحرين التى كانت مستهدفة كونها من أغنى مناطق الخليج بسبب اللؤلؤ والزراعة والتجارة، مما مكن آل خليفة من الهجوم على البحرين والسيطرة عليها فى العام ١٧٨٣م، غير أن العمانيين عاودوا الهجوم على البحرين واستولوا عليها ما بين ١٧٩٩ - ١٨٠١، مما أدى لأن يتحالف آل خليفة مع الوهابيين والهجوم على البحرين مرة أخرى، إلا أن الوهابيين استأثروا بالحكم حتى عام ١٨١١، وعندها تحالف آل خليفة مع العمانيين ضد الوهابيين وعاودوا الهجوم مرة أخرى، وهذا هو الهجوم الرابع، وبالتالى فلم تهنأ البحرين بالاستقرار مما حدا بحاكم البحرين آنذاك إلى التوقيع على المعاهدة البريطانية فى ١٨٢٠ م (*).

ومنذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، سادت العلاقات الإيرانية البحرينية الكثير من الملابسات السياسية التى اكتنفت علاقات البلدين، فكثيراً ما كانت العلاقات المتوترة سبباً فى إثارة المشاكل السياسية. فبينما شرعت إيران فى بناء أسطولها البحرى فى الخليج أبلغ المقيم العام البريطانى فى الخليج حكومته بأن اهتمام فارس ببناء أسطولها فى الخليج قد يفسر بأنه جزء من مخطط للاستيلاء على جزرالبحرين، وقد وعده الحاكم العام فى الهند برد أى محاولة من هذا النوع.

ولم تكتف إيران بما حدث، فتقدمت بأول مذكرتى احتجاج رئيسية بشأن البحرين إلى الحكومة البريطانية، وكانت هذه المذكرة عبارة عن مذكرة احتجاج متممتين لبعضهما البعض : فى ٤ فبراير والثانية فى ١٥ مارس ١٨٤٥م، احتوت المذكرة الأولى على نسخة من معاهدة شيراز عام ١٨٢٢، وهى التى تحوى اعتراف بريطانيا بالسيادة الإيرانية على البحرين والمذكرة الثانية احتوت على عدد من النقاط تبرز فارس من خلالها أحداثاً معينة ترمى إلى سيطرتها على البحرين.

وقد ردت الحكومة البريطانية على إدعاءات إيران وأفادت أن معاهدة شيراز لم تمهد بتوقيع الحاكم البريطانى بالهند لذا فهى تعد غير شرعية. وقد

(*) أحمد منيسى، العلاقات البحرينية الإيرانية بين أزمات الماضى وآفاق المستقبل مختارات إيرانية، العدد (٣١) فبراير ٢٠٠٣، الأهرام.

علت نبرة الإدعاء الإيرانى فى البحرين مع ظهور البترول فى عام ١٩١٤ حين وقع الحاكم البحرينى مع السلطة البريطانية تعهداً خاصاً بالبحث عن البترول ولم تترك لإيران أى فرصة بعد ذلك لكى تؤكد من خلالها سيادتها على البحرين.

وقد احتجت إيران على المادة السادسة من الاتفاقية السعودية – البريطانية عام ١٩٢٧ والتى تنص على أن يتعهد جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالمحافظة على العلاقات الودية السلمية مع حكومتى البحرين والكويت ومع شيوخ قطر وساحل عمان". ولقد أرسلت إيران نسخة من هذا الاحتجاج إلى عصبة الأمم فى ٢٣ نوفمبر عام ١٩٢٧. وقد استندت إيران فى إدعائها إلى صلتها التاريخية بجزر البحرين وعلى اتفاقية شيراز سنة ١٨٢٢ وولاء بعض الحكام البحرنيين لإيران.

وبعد الحرب العالمية الثانية قامت إيران باتخاذ مواقف وإجراءات من شأنها ممارسة سيادتها على البحرين، ومن ذلك إصدار البرلمان الإيرانى عام ١٩٤٦ قراراً يقضى بتطبيق الرسوم البريدية على البريد الصادر من البحرين . كما أبلغت الحكومة الإيرانية السفارات الأجنبية فى طهران أن نزول الطائرات الأجنبية فى مطار البحرين أمر محظور إلا بتصريح سابق من إيران بدعوى أن البحرين جزء من إيران واقليم من أقاليمهما، وكرد فعل من جامعة الدول العربية قرر معارضة الإدعاء الإيرانى بجميع الوسائل، ومن هذا التاريخ تبنت الجامعة العربية قضية الدفاع عن كيان البحرين بدلاً من مواقف الحكومات العربية، ونظراً للتردد والتراجع العربى فى إرسال رد عربى موحد للاحتجاج على الممارسات الإيرانية، أصدرت الحكومة الإيرانية قراراً عام١٩٥٧ يقضى بضم البحرين إلى الأراضى الإيرانية باسم الإقليم الرابع عشر، وحينما بدات مباحثات إنشاء اتحاد الإمارات العربية المتحدة احتجت إيران وحذرت من انضمام البحرين إلى الاتحاد (*).

وقد مرت العلاقة بين الطرفين بالعديد من المحطات المهمة منذ حصول البحرين على استقلالها فى العام ١٩٧١، فقد عارضت إيران استقلال البحرين بعد رحيل الاستعمار البريطانى وأصرت على تبعيتها لها، وانتهت هذه المشكلة بإجراء استفتاء شهير على استقلال البلاد صوتت لصالحه الأغلبية الكاسحة من الشعب البحرينى، بما فيه الشيعة الذين أخذوا ضمانات

(*) د. فتحية النبراوى، د. محمد نصر مهنا، الخليج العربى : دراسة فى تاريخ العلاقات الإقليمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، عام ١٩٨٨.

من قبل آل خليفة بتأسيس نظام سياسى عصرى يتيح الفرصة لمشاركة كافة فئات الشعب، ولعل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية فى هذه التجربة الديمقراطية الرائدة التى عرفتها البحرين بعد الاستقلال، والتى سرعان ما أنهارت بعد قرار الأمير الشيخ عيسى آل خليفةبحل المجلس الوطنى المنتخب عام ١٩٧٥ قبل أن يعقد دورته السنوية الثانية (**).

العلاقات الإيرانية – البحرينية بعد قيام الثورة الإسلامية :

كانت المرحلة الأهم فى تاريخ العلاقات بين البلدين قد بدأت بعد قيام الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩، حيث حاولت إيران أن تمد نفوذها فى الخليج عن طريق ما سمًّى بمحاولات تصدير الثورة التى ساهمت إلى حد كبير فى تحفيز عوامل عدم الاستقرار فى بعض البلاد ذات الأغلبية السكانية الشيعية "كما فى البحرين" الأمر الذى ساهم فى ترسيخ مخاوف دول الخليج العربية، ومما زاد من تلك المخاوف إعلان آية الله الخمينى أن الإسلام لا يتفق مع النظام الملكى، إضافة إلى الخطب الحماسية التى كان يشجب فيها بعض المسئوليين الإيرانيين جميع النظم السياسية فى الخليج.

فى ظل هذا المناخ شابت العلاقات البحرينية – الإيرانية حالة من سوء الفهم وتجددت المطالبات الإيرانية بتبعية البحرين، حيث كان للثورة وبحكم علاقات الطرفين تأثيرات كبيرة على الوضع فى البحرين وخاصة بالنظر إلى شعار تصدير الثورة الذى رفعته الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال العقد الأول من الثورة، والتى كانت البحرين أول هدف له، ومنذ هذا الحدث الضخم مرت العلاقات البحرينية الإيرانية بالكثير من العواصف.

أولى هذه العواصف عندما أتهمت البحرين إيران بمحاولة قلب نظام الحكم بها ففى بداية الثمانينات أعلنت الحكومة البحرينية أنها ألقت القبض على مجموعة من المخربين تلقوا تدريباتهم فى إيران، فى محاولة لقلب نظام الحكم فى البحرين، وقد صرح الشيخ خليفة بن سالمان آل خليفة رئيس الوزراء بأنه : لا يوجد فى البحرين خطر داخلى، وأن الخطر الخارجى هو إيران مؤكداً أن النظام فى إيران يثير الشيعة فى البحرين والخليج، ويشجع روابطهم السياسية مع آيات الله الحاكمين فى طهران ويقوم بتدريبهم على

(**) أحمد منيسى – العلاقات البحرينية – الإيرانية، مرجع سابق.

استخدام الأسلحة ويرسلهم إلى أقطارهم لإثارة الفوضى وزعزعة الاستقرار" وإزاء هذا الحدث الكبير انقسم الشيعة فى البحرين إلى تيارين : تيار صغير محافظ لم يطالب سوى ببعض الاصلاحات لتحسين وضعه الطائفى أما التيار الثاني وهو الأكبر فقد أتخذ من الثورة نموذجاً يمكن تطبيقه فى البحرين، وذلك من خلال الإطاحة بالنظام الحاكم وإقامة نظام جمهورى إسلامى بدلاً منه، وكنتيجة مباشرة للثورة الإسلامية الإيرانية تقدمت عدة شخصيات شيعية كبيرة بعريضة إلى الحكومة، كان من أهم مطالبها إقامة نظام إسلامى فى البحرين على غرار النظام فى إيران.

وقد كان أهم ما طرحته الثوزة الإسلامية الإيرانية من تأثيرات على الوضع السياسى فى البحرين قد تمثل فى قيام العديد من المنظمات السياسية مثل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وحركة أحرار البحرين الإسلامية.

رغم مظاهر التوتر فى العلاقات البحرينية – الإيرانية، كما سبقت الإشارة – إلا أنه مع انتخاب هاشمى رافسنجانى رئيساً لإيران شهدت بعض الفترات فى العلاقات حالة من الهدوء النسبى، كما قام رافسنجانى بلقاء أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة على هامش قمة عدم الانحياز فى داكار بالسنغال فى ديسمبر عام ١٩٩١، بعدها قرر البلدان رفع مستوى التمثيل الدبلوماسى بينهما إلى مستوى السفراء بعد أن كان على مستوى القائم بالأعمال.

ولكن مع بداية التسعينيات شهدت البحرين حالة من الفوضى والاضطرابات وتجدد أعمال العنف التى بلغت ذروتها عام ١٩٩٤ واستمرت حتى أوائل عام ١٩٩٦ وقد أصرت الحكومة البحرينية آنذاك على وصم حركة الاحتجاجات بالطابع الشيعى ووجهت المنامة اتهاماً رسمياً إلى طهران بالتورط فى تمويل تنظيمات سرية تهدف إلى قلب نظام الحكم وإقامة الجمهورية الإسلامية على النمط الإيرانى، وأقدمت البحرين فى مطلع شهر فبراير عام ١٩٩٦ على إبعاد السكرتير الثالث فى السفارة الإيرانية معتبرة أنه شخص غير مرغوب فيه ويقوم بأعمال تتنافى ومهمته الدبلوماسية، وردت إيران بالمثل فطردت دبلوماسياً بحرينياً بعد يوم واحد من الإجراء البحرينى.

فى ٣ يونيو عام ١٩٩٦ أعلنت الحكومة البحرينية الكشف عن حزب الله البحرينى وهو حركة معارضة شيعية، يعد أحد فروع حزب الله الإيرانى، هذا بالإضافة إلى وجود الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وهى حركة معارضة شيعية تأسست عام ١٩٧٦ واتخذت طهران مقراً لها، وعقب

الكشف عن حزب الله البحريني ومخططه لقلب نظام الحكم قررت البحرين سحب سفيرها في طهران وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران إلى درجة قائم بالأعمال.

وقد بدأت بالفعل العلاقات الإيرانية – البحرينية في التحسن في عام ١٩٩٧ وذلك لعدة عوامل أولها وصول الرئيس محمد خاتمي إلى السلطة في طهران وتوجهاته العامة بالانفتاح وتطبيع العلاقات مع دول الجوار العربي وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، ومع اتساع رقعة المشروع الإصلاحي في إيران.

والواقع أن العلاقة بين البلدين شهدت انفراجاً واضحاً، بعد أن تخلت إيران عن شعاراتها الخاصة بتصدير الثورة. أما العامل الثاني الذي كان وراء تحسين العلاقات فهو التقارب السعودي الإيراني الذي لعب دوراً كبيراً في تطور العلاقات بين المنامة وطهران وعجل بإعادة العلاقات بين البلدين في يناير عام ١٩٩٩، أما العامل الثالث والأهم فجاء مع تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الحكم في مارس عام ١٩٩٩ خلفاً لوالده الراحل الشيخ عيسى بن سلمان وإطلاقه للمشروع الإصلاحي الذي كان من أهم نتائجه لجهة العلاقة مع إيران حدوث انفتاح سياسي سمح لكافة التيارات السياسية بأن يكون لها تنظيماتها الشرعية وبحق العمل العلني على الساحة السياسية، الأمر الذي انتفت معه ادعاءات اضطهاد النظام للشيعة الذين يمثلون أغلبية السكان في البحرين، وقد أفرز المشروع الإصلاحي وربما للمرة الأولى اعترافاً كاملاً بشرعية حكم آل خليفة للبحرين، حيث من المعروف أن هذا الاعتراف في فترة ما قبل المشروع الإصلاحي كان غير موجود أو ناقص في أحسن الأحوال (*).

بعد قمة طهران قام الرئيس الإيراني الأسبق ورئيس مصلحة النظام السابق هاشمي رافسنجاني بزيارة طويلة للمملكة العربية السعودية امتدت بين٢١ فبراير إلى٦ مارس ١٩٩٨، وكما قام رافسنجاني بزيارة مهمة لدولة البحرين بغية إصلاح العلاقات معها، وكان الموقف السعودي عاملاً مهماً ومشجعاً للحكومة البحرينية لاتخاذ قرار يسمح بإتمام هذه الزيارة، والتقى بأميرها آنذاك الشيخ عيسى بن سلمان، واتفق خلال الزيارة معه على تطوير علاقات البلدين وبدء مرحلة جديدة فيها، وهي الزيارة التي رأى المراقبون

(*) احمد منيسي، العلاقات البحرينية – الإيرانية، مرجع سبق ذكره.

أن لها أثراً ومغزى كبيراً حيث يمكن القول أنها شكلت مقدمة لما تلاها من اتصالات بين البلدين (**).

ومع بداية عام ١٩٩٩ شهدت العلاقات بين البلدين تحسناً ملحوظاً حيث تم تبادل للسفراء بين الدولتين حيث عينت إيران "محمد جلال فيروز نياز" سفيراً لها فى البحرين، وعينت البحرين "سلمان عبد الوهاب الصباغ" سفيراً لها فى إيران، هذه البداية أعطت مؤشراً إيجابياً لبدء تصاعد منحنى العلاقات بين الدولتين من جديد وهو الذى بدأ يتحقق بالفعل من خلال زيارة "كمال خرازى" وزير الخارجية الإيرانى للبحرين لتقديم واجب العزاء فى وفاة أمير البحرين الشيخ"عيسى آل خليفة" وأعقبه "مهدى رافسنجانى" نجل هاشمى رافسنجانى بتقديم العزاء للشيخ "حمد بن عيسى آل خليفة" أمير البحرين فى ١٩٩٩/٣/١٦ منوهاً بالدور الذى قام به الشيخ عيسى فى خدمة الإسلام وجهوده الصادقة لتعزيز العلاقات الأخوية (***).

ورغبة فى تطوير وتدعيم العلاقات بين البلدين تبادل الجانبان الزيارات الرسمية رفيعة المستوى حيث قام وزير الخارجية البحرينى الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة بزيارة لطهران فى مايو ١٩٩٩ وتم الاتفاق خلال الزيارة على تشكيل لجنتين إحداهما سياسية والأخرى اقتصادية بهدف تطوير وتنمية العلاقات ومجالات التعاون المختلفة بين البلدين، وقد اعتبر المحللون أن هذا التطور فى العلاقات بين المنامة وطهران يشكل تحولاً مهماً وانفراجاً كبيراً فى منطقة الخليج العربى.

وعلى الجانب الآخر قام وزير العمل والشئون الاجتماعية الإيرانى بزيارة إلى البحرين فى ١٩٩٩/١٢/٦ وتم الاتفاق مع وزير العمل البحرينى "عبد النبى الشعلة" على التعاون فى المجالات الآتية :-

أ - التدريب وتنمية الموارد البشرية.

ب- الرعاية الاجتماعية.

ج- خلق فرص عمل للعمالة الوطنية فى كلا الدولتين.

كما قام وزير التجارة الإيرانى محمد شريعتمدارى بزيارة البحرين فى مارس عام ٢٠٠٠ لحضور الاجتماع الأول للجنة الاقتصادية البحرينية -

---

(**) شيرين هنز، إيران بين الخليج العربى وحوض بحر قزوين : الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، دراسات عالمية، العدد ٣٨، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

(***) د. مدحت حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى، إصدار عام ١٩٩٩، القاهرة ص ١٥٦ ـ ١٥٨.

الإيرانية، وقد أشارت المصادر إلى ان المنامة وطهران قد اتفقتا على مجموعة من الاتفاقيات فى مجالات التعاون الثقافى والمعلوماتية والخدمات البنكية والمالية والمجال الزراعى، إضافة إلى ذلك، قام وزير الخارجية الإيرانى د. كمال خرازى بزيارة المنامة فى ٢٨ مارس ٢٠٠٠ للمشاركة فى اجتماع اللجنة السياسية المشتركة بين البلدين لبحث سبل تدعيم العلاقات الثنائية وتعزيز التبادل الإقليمى، وقد دشنت اللجنة اتفاقاً لبداية عمل الخط الملاحى الذى يربط بين ميناء "سليمان" على الشواطئ البحرينية وميناء "بوشهر" على الشواطئ الإيرانية بعد توقفه عن العمل فى عام ١٩٩٥.

وبعد إنتهاء الزيارة أكد المحللون أن علاقات البحرين مع إيران قد دخلت مرحلة جديدة لاسيما مع وجود رغبة بحرينية – إيرانية مشتركة لتجاوز مشاكل الماضى، غير أنه يجب ملاحظة أن هذا التقارب بين البلدين كان يحكمه عوامل أقليمية أخرى أهمها الموقف الإيرانى من قضية الجزر الإماراتية الثلاث، فقد أشار بعض المسئولين البحرينيين إلى أن هذه القضية تقف عائقاً دون تحقيق انفتاح فى العلاقات مع إيران.

ورغم التقارب البحرينى الإيرانى والتحسن الملحوظ فى العلاقات بين الطرفين فقد كاد شهر يوليو عام ٢٠٠١ أن يشهد أزمة أخرى بين المنامة وطهران، فقد اتهمت البحرين فى ٢٠٠١/٧/١٠ إذاعة طهران بالتدخل فى شئونها الداخلية حين أذاعت أن السلطات البحرينية تدخلت فى النزاع الدائر حول إدارة مكان تجمع للطائفة الشيعية، وقد ذكر بعض المحللين أن التدخل الإيرانى فى هذا الأمر كان بمنزلة رسالة غير مباشرة إلى حكومة البحرين فحواها أن النزاعات الدينية مسئولية المراجع الدينية فى إيران والتصرف فيها يجب أن يتم بالتنسيق معها. وهو ما اعتبرته البحرين تدخلاً إيرانياً يمثل امتداداً للتدخلات السابقة فى الشأن البحرينى، ولذلك جاء الرد البحرينى القوى فى هذا الموضوع، غير أن الملاحظ أن هذا الأمر لم يترك تداعيات سلبية مؤثرة على علاقات البلدين لاسيما فى ظل استمرار السياسة الإيرانية الراغبة فى تحسين وتطوير العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجى عموماً، وكذلك إنتهاء المطالب الإيرانية بتبعية البحرين (*).

وفى سياق هذه المرحلة الجديدة من العلاقات بين البحرين وإيران جاءت الزيارة التى قام بها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البحرين إلى إيران فى أغسطس عام ٢٠٠٢، لتدخل فى إطار هذا الصنف من الزيارات

(*) د. مدحت حماد، التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى، الطبعة الأولى أكتوبر ٢٠٠٢ القاهرة، الأهرام.

الموصوفة بالتاريخية، وذلك استناداً إلى عدة اعتبارات، يأتى فى مقدمتها الزيارة الأولى التى يقوم بها حاكم البحرين إلى إيران منذ إندلاع الثورة الإسلامية بها فى العام ١٩٧٩، إضافة إلى طبيعة العلاقات بين الدولتين والتوقيت الذى تمت فيه هذه الزيارة سواء فيما يتعلق بالتطورات الإقليمية أو التطورات الداخلية التى شهدتها كلا البلدين. وفى الواقع، فإن زيارة الشيخ حمد لإيران قد كان لها أبعاداً خاصة بالجانب الذى يتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين، حيث جاءت هذه الزيارة فى سياق الأزمة التى شهدها المشروع الإصلاحى فى البحرين بين الحكومة والمعارضة الشيعية على وجه الخصوص، من جانب آخر على خلفية التعديلات الدستورية التى أجريت فى فبراير ٢٠٠٢ ونصت على منح المجلس المعين فى السلطة التشريعية صلاحيات متساوية مع المجلس المنتخب مع مساواة عدد الأعضاء فى كل منهما بواقع أربعين عضواً لكليهما، وقد اعتبرتها القوى السياسية المؤثرة فى البلاد بمثابة ردة عما جاء فى الميثاق الوطنى الذى تم التصويت لصالحه فى فبراير ٢٠٠١ بأغلبية كاسحة والذى كان ينص على أن المجلس المعين سوف يكون دوره استشارياً فقط، ومن هنا، فقد هدفت الزيارة إلى إبعاد تأثير العامل الإيرانى عن مجريات الأمور الداخلية فى البحرين، بكونها أكدت على أن علاقة الحكومة البحرينية بالقوى الشيعية داخل البحرين هى شئ مختلف عن علاقة البحرين بإيران(*).

وبصفة عامة فقد أشار بعض المراقبين إلى أن الزيارة قد أسفرت عن عدة نتائج فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية أهمها ما يلى : – تدشين مرحلة جديدة من التشاور واللقاءات المباشرة على أعلى المستويات لإيجاد أرضية صلبة على طريق تطوير التعاون المشترك بين البلدين فى مختلف المجالات .

- تعزيز التعاون البحرينى – الإيرانى فى المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية من خلال الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها خلال الزيارة والمتعلقة بالتعاون الاقتصادى والتجارى وتشجيع الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبى، والتى تساهم فى زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين. – تبادل الآراء والتشاور حول كثير من القضايا ذات الاهتمام المشترك .
- تأكيد دعم القيادة الإيرانية للإصلاحات التى أقدم عليها الملك حمد بن عيسى فى البحرين.

(*) أحمد منيسى، العلاقات البحرينية الإيرانية، مختارات إيرانية، مرجع سبق ذكره.

ومن ناحية أخرى قام الرئيس الإيرانى – السابق – محمد خاتمى بجولة عربية فى مايو ٢٠٠٣ زار فيها بيروت ودمشق وصنعاء والمنامة، وقد اختتم خاتمى جولته العربية بدولة البحرين، وقد اكتسبت زيارة خاتمى للبحرين أهمية بالغة حيث أنها أول زيارة يقوم بها مسئول إيرانى على هذا المستوى منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، كما تأتى فى ظل ظروف بالغة الحساسية وتطورات عصيبة تمر بها المنطقة العربية وجوارها الإقليمى بأسره، حيث تتقاطع العلاقات الإيرانية البحرينية مع هذه التطورات، بحيث لا يمكن النظر إلى هذه الزيارة ونتائجها بمعزل عنها ومن أبرزها انعكاسات سقوط النظام العراقى على يد قوات التحالف الأنجلو – أمريكى، مما سيكون له انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على البلدين، بالنظر إلى تخوف إيران من امتداد الهجوم الأمريكى إليها فى مرحلة لاحقة، ويعزز هذا التخوف القطيعة الأمريكية الإيرانية منذ عام ١٩٧٩، واتهام الولايات المتحدة المستمر لإيران بدعم الإرهاب. وتطوير أسلحة للدمار الشامل، علاوة على ذلك تصنيف واشنطن لها ضمن دول محور الشر فى العالم إلى جانب العراق قبل احتلاله وكوريا الشمالية.

أما مملكة البحرين فتكتسب أهميتها بسبب تطوير العلاقات البحرينية الأمريكية التى وصلت إلى مرحلة متقدمة للغاية إلى الدرجة التى جعلت المنامة تحظى بلقب "الحليف المهم" لواشنطن خارج حلف الناتو بالإضافة إلى ذلك، فالبحرين كانت تترأس دورة القمة العربية فى هذا العام، مما يقتضى التحاور معها بشأن قضايا عربية عديدة.

وقد ساهمت زيارة الرئيس محمد خاتمى للمنامة فى فتح صفحة جديدة فى العلاقات الثنائية بعد بدء مسيرة التطبيع بين البلدين، كما عززت أجواء الثقة المتبادلة بما يبدد سنوات من القلق والريبة، وهو ما وضح بجلاء من تصريحات المسئولين فى الجانبين، هذا وقد وقع الجانبان على اتفاقية للتعاون الأمنى لتأمين أمن الدولتين من خلال مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والأعمال التخريبية ومنع التسلل عبر الحدود ومواجهة مافيا التهريب. كما وقعت مذكرة تفاهم بين وكالتى الأنباء الإيرنية والبحرينية ووثائق للتعاون فى الشئون الثقافية.

ولم تقتصر زيارة خاتمى للمنامة على مناقشة الجوانب السياسية والأمنية، وإنما امتدت إلى بحث الملفات الاقتصادية، حيث تم التوقيع على وثائق للتعاون فى الملاحة البحرية والجمارك والثروة السمكية. وخصوصاً

وأن إيران تمثل بحكم كبر حجمها الجغرافى وحجم التعداد السكانى فيها سوقاً كبيرة وواعدة من شأنها بث النشاط والحركة فى القطاع التجارى فى البحرين، لاسيما إذا علمنا أن ميزان التبادل التجارى بين البلدين يميل لمصلحة البحرين، فالتبادل التجارى قد وصل إلى ٢٧ مليون دولار حتى نهاية العام ٢٠٠١ وبلغ حجم الصادرات البحرينية إلى إيران ١٧ مليون دولار، فيما بلغ حجم الصادرات الإيرانية إلى البحرين ١٠ ملايين دولار.

. ويرى محللون اقتصاديون أن تفعيل العلاقات الاقتصادية بين البلدين يساهم فى تشجيع القطاع المصرفى البحرينى على الانفتاح على السوق الإيرانية والأسهام فى عمليات الاستثمار المختلفة التى يتبناها القطاعان العام والخاص فى البلدين (*).

هذا، وقد قام الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد بزيارة إلى المنامة وذلك يوم السبت الموافق ١٧ نوفمبر ٢٠٠٧ . وشغلت هذه الزيارة دلالات مهمة خاصة بعد الهجوم الذى شنه أحد مستشارى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، مس فيه استقلال البحرين حين أعلن تبعيتها تاريخياً للدولة الإيرانية . وهذه الزيارة هى الثانية لرئيس إيرانى للبحرين منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩، ولم يسبقها سوى زيارة الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى فى عام ٢٠٠٣ .

وقد حمل الرئيس الإيرانى فى جعبته - خلال الساعات القليلة التى قضاها فى البحرين- عدة رسائل ما بين التعاون والتطمينات، يمكن الإشارة إليها فى الآتى :

- مطالبة شعوب الخليج بعدم القلق من حدوث حرب جديدة فى المنطقة، وقال نجاد فى هذا الصدد : إنه لا يتوقع أية ضربة أميركية لبلاده. ولعل أكثر ما كان لافتاً فى اللقاء الذى عقده أحمدى نجاد مع الإعلاميين، فى قصر الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين فى المنامة، هو تأكيده لأكثر من سبع مرات من عدم حدوث حرب جديدة فى المنطقة، وعدم توجيه الولايات المتحدة لبلاده أية ضربة عسكرية مستقبلية، فى إطار الأزمة الحالية بسبب الملف النووى الإيراني.
- أثمرت الزيارة الإيرانية وعن عدة اتفاقيات مهمه من بينها ثلاث اتفاقيات ثنائية، أبرزها كان فى توقيع اتفاقية تزويد البحرين من قبل

(*) محمد عز العرب، جولة خاتمى العربية معانى ودلالات، مختارات إيرانية العدد ٣٥ يونيو ٢٠٠٣، القاهرة، الأهرام.

إيران بالغاز الطبيعي، ووفقاً للاتفاقية فسيقوم الجانب الإيرانى بتزويد البحرين بمليار قدم مكعب من الغاز الطبيعى، عبر أنابيب تمر تحت مياه الخليج العربي.

- بهذه الزيارة يكون الرئيس أحمدى نجاد قد أتمّ زياراته لدول الخليج الست (السعودية، الإمارات، عُمان، الكويت، قطر والبحرين) خلال مدة رئاسته الأولى والتى بدأت فى الثانى من أغسطس من العام ٢٠٠٥ وعلى رغم أن الزيارة لم تزد عن بضع ساعات إلاّ أنها تظلّ مهمّة بالنظر إلى حساسية الوضع فى المنطقة، والتهديدات الأميركية لإيران، والأوضاع المُعقّدة فى العراق ولبنان والأراضى المُحتلّة. فالزيارة قد تكون لها وجاهة اقتصادية وتثبيت للمصالح؛ لكن القيمة السياسية لها لا تقلّ أبداً عن أى معنى آخر.

العلاقات السورية الإيرانية.. من تبادل مصالح إلى تحالف :

علاقات طهران بدمشق هى العلاقات العربية الوحيدة التى انتقلت منذ انتصار الثورة من تفاهم مصالح وتبادل منافع سياسية إلى تحالف إستراتيجى التزمت من خلاله سوريا بالوقوف إلى جانب إيران ضد العراق خلال سنين الحرب ١٩٨٠ – ١٩٨٨، وإن تخللها خلال فترة حكم الرئيس حافظ الأسد بعض التضارب فى المصالح والصراع على النفوذ ووصلت الذروة خلال ما سمى حرب الأشقاء فى لبنان والتى تقاتل فيها الفصيلان الشيعيان حركة أمل المؤيدة من سوريا وحزب الله المؤيد من إيران.

علاقات فى ظل بغداد :

ولكن بعد سقوط بغداد فى عهد الرئيس بشار الأسد بدأت هذه العلاقة تأخذ منحى مختلفاً عبر عنها عبد الحليم خدام النائب السابق للرئيس السورى بشار الأسد – وذلك بعد أن قطع الصلة مع النظام القائم ودعا للانقلاب عليه– بقوله : "فى الماضى كان هناك تحالف إستراتيجى وكان لسوريا مصالح ولإيران مصالح وكانت نقطة الالتقاء الأساسية لهذا التحالف صدام حسين، لكن الأمور تحولت بعد ذلك نتيجة غياب نقطة الالتقاء الأساسية وضعف سوريا التى لم يعد لديها أى إستراتيجية".

وما قاله خدام هو جزء من بعض التحليلات الغربية التى تحدثت فى السابق عن إمكانية استقطاب سوريا إلى الدائرة الغربية بعد أن استنفدت علاقتها مع إيران غرضها بانتهاء نظام صدام حسين.

خاصة وأن الشأن العراقى أصبح مصدر اختلاف ما بين الطرفين حيث وقفت سوريا بقوة ضد الغزو الأميركى لبغداد، وهى متهمة بتسريب السلاح لمجموعات عسكرية تستهدف القوات الأميركية، كما أنها تستقبل قوى معارضة للحكومة العراقية الحالية المدعومة أميركيا.

فيما أن إيران التزمت ما سمى بالحياد الإيجابى وسهلت الوجود ٥
الأميركى فى العراق حيث انخرطت القوى العراقية الشيعية المؤيدة لها فى العملية السياسية التى نشأت فى ظل الوجود العسكرى الأميركي.

علاقات على أسس جديدة :

ولكن المراجعة التى تحصل من البلدين للعلاقة بينهما تشير إلى إعادة بناء العلاقات على أسس مختلفة تأخذ بعين الاعتبار قضايا قد تكون أكثر أهمية وإلحاحاً.

فسوريا اليوم تتحالف مع إيران على أساس حماية أمنها المهدد، سواء من العراق –الذى ترابط فيه القوات الأميركية– أو من لبنان –الذى أجبرت على إخراج جيشها منه فى مارس ٢٠٠٥– وتتخوف أن يتحول إلى بلد معاد لها بعد أن كان درعاً لخاصرتها الرخوة، خاصة أن هناك أطرافا لبنانية قد أعلنت الحرب علنا على النظام السورى القائم على خلفية اتهامه بقتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريرى وعدد من الشخصيات اللبنانية الأخرى.

فضلاً عن ذلك فإن إيران الطامحة نووياً والمهددة أكثر من أى وقت مضى لإمكانية تعرضها لضربة إسرائيلية خاطفة لبنيتها النووية أو من أميركا، تحتاج إلى الحفاظ على النظام السورى الحالى المتحالف معها والذى أعلن التزامه الإيجابى اتجاه حزب الله اللبناني وحقه فى مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وحقه فى تعزيز دوره فى الشأن السياسى اللبنانى الداخلي.

كما أن سوريا لن تجد بلداً أكثر استعداداً من إيران للوقوف إلى جانبها فى حال تعرضها لهجوم إسرائيلى أو أميركى، مع الأخذ بعين الاعتبار التصريحات الإيرانية التى صدرت فى أكثر من مناسبة وعلى لسان أكثر من

مسؤول حتى أن الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد قال فى أحدها فى يناير ٢٠٠٧ إن أمن سوريا هو من أمن إيران.

وتعتبر مذكرة التعاون الدفاعى التى وقعتها سوريا مع طهران فى منتصف يونيو ٢٠٠٦ الوحيدة من نوعها بين بلد عربى وإيران، ولم تتعرض الاتفاقية المذكورة وتصريحات الساسة الإيرانيين لاختبار فعلى يبين مدى جديتها حتى الآن، وإن كان هناك من يعتبر الوقوف السورى مع حزب الله أثناء حرب يوليو ٢٠٠٦ إحدى المحطات المهمة التى خرج منها الطرفان بعلاقات أمتن.

وتطور العلاقات السورية الإيرانية عموماً شمل كل الجوانب الاقتصادية والثقافية وتترجمت من خلال مجموعة من الاتفاقيات التجارية والثقافية بين البلدين، كما أن المستشارية الثقافية الإيرانية تعد أنشط مستشارية تعمل فى العالم العربي.

وبسبب اتساع هذه العلاقات تكاثرت الاتهامات لهذا التحالف من بعض المعارضين السوريين بأنه قائم على أسس مذهبية، وهو ما عبر عنه بعض الساسة العرب بالهلال الشيعى الممتد من إيران إلى دمشق ولبنان، فى حين أن البلدين يريان فيه تحالفا بين قوى التصدى والممانعة للاختراق الأميركى والإسرائيلى للمنطقة.

السودان وإيران..

هل هو تحالف استراتيجى آخر على النسق السورى ؟

رغم أنه لا توجد روابط مشتركة بين إيران والسودان، سواء فى الميراث التاريخى والموقع الجغرافى والنظام السياسى والواقع السكانى، إلا أن العامل المشترك بينهما هو خضوعهما لحصار سياسى واقتصادى دولى ووضعهما على لائحة الدول الراعية للإرهاب فى تقارير الخارجية الأمريكية . والمتتبع لمسار العلاقات السودانية الإيرانية يلاحظ أنها سارت منذ استقلال السودان عام ١٩٥٤ حتى الآن سيراً طبيعياً باستثناء حقبة الثمانينيات التى أيدت فيها السودان العراق فى حربه ضد إيران. والملاحظ على هذه العلاقة أنها متينة فى شقها السياسى، هشة فى بعدها الاقتصادى والثقافي.

البنية الدينية للنظام الإيرانى والعلاقة مع العرب :

فى إطار الحديث عن العلاقات الإيرانية السودانية نرى لزاماً علينا الإشارة إلى " صورة نظام الملالى فى طهران عند العرب "، حيث نجد أن العرب ينظرون أحياناً إلى النظام الإيرانى على أنه نظام دينى وأحياناً أخرى على أنه نظام مذهبى وطائفى، وذلك وفقاً للحظة السياسية أو للنهج السياسى ومقتضاه . فمع انتصار الثورة فى إيران ظهرت فكرة تصديرها إلى الخارج، ونشطت طهران فى التبشير بقيم الثورة من خلال المستشاريات الثقافية التى هى جزء من جهازها الدبلوماسى، وكانت تلقى تعاوناً من بعض الدول العربية فى هذا الشأن، بينما كانت تلقى خلاف ذلك من بعضها الآخر. ويلاحظ أن وجه طهران الإسلامى هو ما تشيد به الدول العربية ذات العلاقة الحسنة مع طهران، وتركز فى العادة على ما يجمع الطرفين فى مواجهة الغرب وإسرائيل . بينما ذات العلاقة المتوترة معها تحذر من الوجه "الطائفي" لإيران، خاصة المتمثل بولاية الفقيه باعتبار "أنها منتج تفكير قومى فارسى أكثر مما هى منتج نص شيعى إثنى عشري".

العلاقات السياسية الإيرانية – السودانية

ساءت علاقة إيران الثورة بالسودان على إثر تأييد الأخير للعراق فى حربه ضد إيران، ولم تتحسن هذه العلاقة إلا بعد الإطاحة بنظام حكم الرئيس جعفر النميرى فى أبريل ١٩٨٥، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن والخط البيانى لعلاقات البلدين في تصاعد. بدأ الجليد يذوب بين إيران والسودان بعد تولى الصادق المهدى رئاسة الحكومة عقب انتخابات عام ١٩٨٦ وتكللت جهود البلدين لتطوير العلاقات بينهما بزيارة المهدى لطهران فى ديسمبر من نفس العام، والتى كان من نتائجها عودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين . وسمح بدخول صحيفة "كيهان" الإيرانية الناطقة باللغة العربية، وذكر بيان إيرانى – سودانى مشترك أن إيران تعهدت بتغطية الاحتياجات البترولية السودانية، غير أن طبيعة هذه العلاقات وحدودها اختلفت فى ظل حكم الجبهة القومية الإسلامية التى جاءت إلى السلطة مع انقلاب عمر البشير فى ١٩٨٩،حيث اتجه السودان إلى توثيق علاقاته مع إيران على عدة مستويات اقتصادية وسياسية وعسكرية، رغم الشك الذى أبدته إيران تجاه ثورة الإنقاذ فى البداية ومن توجهاتها الخارجية. ومن خلال مؤشر الزيارات المتبادلة بين

البلدين يتضح أن هناك تكثيفاً في الروابط السودانية – الإيرانية وصل هذا التنسيق ذروته مع زيارة الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني للعاصمة السودانية الخرطوم في ديسمبر ١٩٩٢ على رأس وفد كبير، تلك الزيارة التي تم خلالها توقيع عدد من اتفاقات التعاون بين البلدين في مجالات التسليح والتدريب العسكري والقضائي، كما تم توقيع بروتوكول للتعاون بين أجهزة المخابرات في البلدين. وتوالت الزيارت بين المسؤولين في البلدين كان آخرها زيارة الرئيس السوداني عمر البشير إلى إيران في عام ٢٠٠٦ . وجدير بالذكر، أن ما زاد من تحسن العلاقة بين إيران والسودان على المستوى السياسي في عهد البشير الضغوط الاقتصادية والسياسية التي مارستها الولايات المتحدة ضدهما تحت ذريعة رعايتهما الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان، مما استلزم منهما تنسيق المواقف في المحافل الدولية. وكان من أبرز الاتهامات التي وجهت للبلدين معاً، ما نشرته صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية حول إرسال تنظيم القاعدة وحركة طالبان شحنات من الذهب خلال شهر أغسطس ٢٠٠٢، وذلك نقلاً عن محققين أوروبيين وباكستانيين وأمريكيين قولهم أن الذهب أرسل عن طريق البحر من باكستان إلى إيران ونقل من هناك بطائرات مؤجرة إلى الخرطوم. علاوة على ذلك، ما كشفته مصادر غربية – فرنسية بالأساس – عن تورط منظمة تطلق على نفسها "الكفاح من أجل البناء" في بداية عقد التسعينيات تابعة للحكومة الإيرانية في تدريب الإرهابيين في السودان، وتتولى إدارة المساعدات الإيرانية المتنوعة للنظام السوداني والتي تشمل البترول والمواد الغذائية وقطع الغيار والأسلحة.

الأهداف الإيرانية وراء التحرك تجاه السودان :

يمكن تحديد أهم الأهداف الإيرانية التي تكمن وراء هذا التحرك – مع بداية التسعينات – في رغبة طهران في إيجاد موطئ قدم لها في أفريقيا، خصوصاً إذا كان ذلك في القرن الأفريقي، أو في بلد كالسودان، وقد رأت أن الفرصة مواتية من ناحية، وأن ثمة ضرورة استراتيجية لمثل هذا التحرك من ناحية أخرى، فقد كانت الفرصة مواتية من حيث أن الدول العربية التي كانت تتمتع ببعض النفوذ السياسي والثقافي على جزء من القارة الأفريقية قد انشغلت بالآثار المترتبة على حرب الخليج الثانية، أو أصبحت قيد المعاناة من نتائجها فضلاً عن أنها انكفأت على شئونها الداخلية، وكان مثل هذا

التحرك بمثابة ضرورة استراتيجية لإيران.وكان السودان بالطبع بحكم توجهاته الإسلامية، ومعاناته الاقتصادية وظروف الحرب الأهلية فضلاً عن عزلته، هو الطرف المناسب لإقامة مثل هذه العلاقة.

وقد كان من الطبيعى أن تثير هذه العلاقات السودانية – الإيرانية قلق العديد من دول المنطقة، إذ أن وجود قوى إقليمية مثل إيران في منطقة القرن الأفريقي وعلي شواطئ البحر الأحمر وفي المدخل الشمالي لإفريقيا وعلي التخوم الجنوبية لمصر قد يفتح الباب أمام تداعيات سياسية وأمنية في المنطقة العربية والقارة الأفريقية، ويزداد هذه القلق بالنظر إلي النوايا الإيرانية في إقامة نظم موالية لها في المنطقة عن طريق مساندة الحركات الأصولية الإسلامية. وكانت مصر أكثر حساسية بالنسبة لهذا الوضع حيث رأت في المساعي الإيرانية تهديداً لثوابت علاقاتها مع السودان وتهديداً استراتيجياً للأمن القومي المصري.

العلاقات الإقتصادية :

هذا على المستوى السياسى أما على المستوى الاقتصادى فإن العلاقات التجارية بين البلدين لا تتناسب مع مستوى تطور العلاقات السياسية بينهما إذ لا يتعدى حجم التبادل التجارى بينهما ١٥٠ مليون دولار سنوياً. والأسباب التى تقف وراء هذا الضعف البادى فى العلاقات الاقتصادية والتجارية تكمن فى عدم معرفة رجال الأعمال فى كلا البلدين بمتطلبات السوق فى كل منهما، وعدم الإلمام الكافى بما تنتجه كل دولة ويمكن أن يستفيد منه المستهلك فيهما، كذلك يرجع السبب إلى عدم وجود خطوط نقل مباشر بين البلدين حيث لا يوجد حتى الآن خط بحرى ولا جوى بينهما، فلابد أن يمر الراكب السودانى الذى يريد أن يذهب لإيران على البحرين أو الإمارات أو سوريا.

العلاقات الثقافية :

ولا يختلف الحال كثيراً فيما يتعلق بالعلاقات الثقافية بين البلدين إذ لا تتعدى استضافة إيران لأعداد محدودة من الطلاب السودانيين تراوح بين ١٠ طلاب و١٥ طالباً يدرسون فى الجامعات الإيرانية، أما غير ذلك فتكاد لا توجد علاقات ثقافية أو نشاط ثقافى بين البلدين.

وأخيراً : ثمة تداعيات تمخضت عن العلاقات الإيرانية ــ السودانية هي:

(*) التأييد العسكرى الإيرانى للنظام السوداني، فقد رفع النظـــام شـــعار "الجهاد"، ضد التمرد فى الجنوب واعتبر الصدام "حرباً دينية"، وسواء كان ذلك وسيلة للحصول على الدعم العسكرى الإيرانى أو كان نتيجة لهذا الدعم، فإن ذلك لا ينفى الدور الإيرانى فى هذا الشأن.

(*) مساهمة إيران فى بناء جهاز أمنى فى السودان، هذا الجهاز الذى تشكل من قوات الدفاع الشعبي، وشرطة الأمن، والجناح العسكرى (الســـري) للجبهة القومية الإسلامية، والذى إلية تعـــزى أغلـــب حـــالات القمـــع وممارسات العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، التى شهدتها السودان على مدار عقد التسعينيات، فقد مكنت المساعدات الفنية والتدريبية والأســـلحة التى قدمتها إيران للحكومة السودانية، من قمع العديد من الانتفاضـــات، والتى يذكر منها على سبيل المثال ما حدث فى الشمال بســـبب ارتفـــاع معدلات التضخم وما حدث فى جبال النوبة(*).

(*) محمد عز العرب، العلاقات العربية ــ الإيرانية: حدود الانفراج.. وآفاق المستقبل، مختارات إيرانية، العدد ٥٣ – ديسمبر ٢٠٠٤ .

الحرب العراقية الإيرانية

تثير الحرب العراقية الإيرانية التى نشبت فجأة نتيجة للغزو العراقى للأراضى الإيرانية، عديداً من التساؤلات. وهذه التساؤلات التى نحاول طرحها فى هذا الملف ومحاولة الإجابة عليها، لا تقتصر أهميتها على فهم ما حدث. ولماذا حدث، ولكن هذه الأهمية ترجع أيضاً إلى جسامة المشكلات التى ترتبت على هذه الحرب، سواء على الصعيد المحلى بالنسبة لطرفى الحرب المباشرين، العراق وإيران، أو على الصعيد الأقليمى، فيما يتعلق بالتوازن الاستراتيجى فى منطقة الشرق الأوسط بوجه عام وفى العالم العربى بوجه خاص، أو أخيراً على الصعيد العالمى فيما يتعلق بالتوازن الدقيق المرهف بين الدول العظمى.

العلاقات الإيرانية - البحرينية

أولاً : الجذور التاريخية للصراع :

إن الصراع بين العراق وإيران له جذوره التاريخية بالإضافة إلى الخلافات الحدودية والأيديولوجية والسياسية الاستراتيجية، ويعود بعض المؤرخين بتلك الجذور إلى الصراع بين العثمانيين السنة والفرس الشيعة، فضلاً عن الصراعات الإقليمية على الحدود، بينما يرجع بعض أصحاب الدراسات التاريخية آثار هذا النزاع إلى ما قبل حلول الإسلام، عندما هزمت القبائل العراقية بقيادة هانئ بن مسعود الشيبانى الجيش الفارسى فى موقعة

ذى قار. وفى عام ٦٣٧م انتصر المسلمون العرب على جيش الساسانيين (إيران) فى معركة القادسية، وقد وصف العراقيون حربهم مع إيران عام ١٩٨٠ بالقادسية الثانية أوقادسية صدام (*).

وقد ركزت الدراسات التى تناولت هذا الموضوع، على مشكلات الحدود، بإعتبارها السبب الرئيسى فى هذا النزاع ودرج الكتاب العراقيون، على الرجوع للعصر العثمانى وما تم خلاله من اتفاقيات ورسائل متبادلة مع الدول الأخرى، لأثبات أحقية العراق فى هذا الإقليم أو ذاك، على أساس أن الدولة العراقية الحديثة، هى إحدى ورثة الدولة العثمانية، وقد سبق لبعض الحكومات العراقية، أن طالبت بالكويت مستندة إلى هذه الوثائق باسم الحقوق التاريخية.

وخلال فترة أبعد زمناً تقع بين القرنين السادس عشر والثامن عشر الميلادى، غداً العراق مسرحاً لصراع بين إمبراطورتيين كبيرتين، كلتيهما غير عربية، وهما الإمبراطورية العثمانية السنية، والدولة الصفوية الفارسية الشيعية، فكان كلما تعاظم شأن حاكم من حكام الصفويين، يتطلع إلى انتزاع العراق من يد العثمانيين لتحقيق .أهداف توسعيه ومذهبيه فى وقت واحد لأن كثيراً من الأماكن المقدسة الشيعية تقع فى العراق، وهكذا عمد الشاه عباس الصفوى إلى احتلال العراق فيما بين ١٦٢٣ – ١٦٢٩ كما قام مغامر إيرانى آخر يدعى نادر شاه بغزو خاطف للعراق، فى كل مرة كان العثمانيون يبذلون قصارى جهدهم لاسترداد ولاية بغداد (**).

ولقد شهدت العلاقات العراقية – الإيرانية العديد من محطات الصراع على الحدود أولها فى عام ١٨١٨ حين تفجرت نزاعات الحدود ثم وقع العثمانيون والصفويون معاهدة عام ١٨٢٣ سميت إتفاقية أرضروم الأولى. وفى إطار تلك الصورة من التنافس، وقع أول خلاف هام حول تحديد تبعية المنطقة الواقعة شرق شط العرب، حيث يتركز الصراع فى الوقت الحاضر.اشتدت المنازعات التى هددت بنشوب حرب بينهما لولا تدخل بريطانيا وروسيا اللتان أجبرتهما على توقيع معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ والتى تنازلت بمقتضاها الدولة العثمانية عن مدينة خورمشهر وعيدان والأراضى العراقية الواقعة على الضفة الشرقية لشط العرب فى مقابل تنازل القدس عن بعض المناطق فى محافظة السليمانية بشمال العراق، وبذلك أصبح إقليم عربستان جزءاً من إيران.

(*) د. نايف على عبيد، السياسة الخارجية لدولة الامارات بين النظرية والتطبيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.

(**) د. صلاح العقاد، الأصول التاريخية للنزاع، السياسة الدولية العدد (٦٣) يناير ١٩٨١، القاهرة، الأهرام.

وفى عام ١٩١١ وقعت إتفاقية طهران وكذا بروتوكول الأستانة عام ١٩١٣ والتى تنازلت بمقتضاها الدولة العثمانية عن جزء من مياه شط العرب وفى عام ١٩٢١ أستقلت العراق وأصبحت دولة مستقلة ذات سيادة وجددت إيران مطالبها فى شط العرب والسليمانية وفى عام ١٩٣٧ توترت العلاقات بين البلدين وتحت الضغط الدولى استؤنفت المفاوضات بينهما بشأن الحدود وأسفرت عن بعض التنازلات العراقية وأهمها الموافقة على أن خط الحدود يمر بمنتصف النهر بطول ٧,٢٥ كم من شط العرب أمام عبدان مع سماح للسفن الحربية للبلدين من الدولتين بالدخول والخروج عبر مصب شط العرب إلى موانيهما، كما تم توقيع ثلاث إتفاقيات للحدود عام ١٩٣٧ وكذا معاهدة صداقة لتسوية المنازعات بينهما (*).

ولقد أبدى بعض العراقيين استياءهم من هذه الاتفاقية، وأتهمت بريطانيا بممارسة ضغط على حكومة بغداد لتقديم هذه التنازلات، لأن حكومة لندن كانت تسعى فى ذلك الوقت لكسب ود الشاه فى مواجهة التوتر الدولى قبيل الحرب العالمية الثانية.

وفى عام ١٩٥٥ أنشئ حلف بغداد الذى ضم العراق وإيران وتركيا وباكستان ولكن لم تمض سوى ثلاث سنوات على هذا الحلف حتى ساءت العلاقات بين الدولتين عام ١٩٥٨ بعد قيام ثورة العراق وانتهاء الحكم الملكى بها، وبعد عام واحد من الثورة (عام ١٩٥٩) أعلن شاه إيران رفضه لإتفاقية عام ١٩٣٧ وأعلن إلغاءها عام ١٩٦٩ من جانب واحد وطالب بأن يكون خط منتصف النهر هو الحدودبين البلدين فى منطقة شط العرب. ولم تكن الحدود فى شط العرب هى الخلاف الوحيد بين الدولتين بل أثار العراق مشكلة كرمنشاه حيث أستولت إيران على ثلاث قرى عراقية بحجة أنها أراضى إيرانية (وهى زين القدس، والشكره، وبئر على).

وزاد التوتر حدة بإستيلاء إيران عام ١٩٧١ على ثلاث جزر فى مدخل الخليج هى طنب الصغرى وأبو موسى وطنب الكبرى. ونجحت إيران فى توقيع إتفاقية مع سلطنة عمان تخول لها السيطرة على مدخل الخليج فى مقابل إرسال قوات إيرانية للإشتراك فى القتال ضد الثوار فى إقليم ظفار. وأدى كل ذلك إلى قيام العراق فى ديسمبر ١٩٧١ بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران.

(*) المشير عبد الحليم ابو غزالة، الحرب الواقية + الإيرانية، ١٩٨٠ – ١٩٨٨، القاهرة (١٩٩٣ – ١٩٩٤).

وكانت دوافع الشاه إلى اتخاذ مواقف متصلبة من العراق فى تلك الحقبة متنوعة، منها ما يتعلق بإحياء النزعة القومية بين الفريقين، وقد تزامن ذلك مع الانسحاب البريطانى من الخليج، ووضع ترتيبات بين السعودية، وإيران لكى يكونا أداة المحافظة على أمن الخليج، بما يتفق مع مصالح الغرب. وقد استبعد العراق من هذه الترتيبات، ولذلك شرع فى اتخاذ مواقف صلبة من مشاكل الخليج. فيلاحظ أن رد الفعل الذى أثاره احتلال إيران للجزر الثلاث الواقعة قرب مضيق هرمز، كان أشد عنفاً مما أحدثه لدى دولة الامارات العربية المتحدة، وهكذا أصبح العراق يطرح نفسه كمدافع عن عروبة الخليج فى وجه التوسعية الإيرانية، كما تقدم بصفته ممثلاً للنزعات الراديكالية فى وجه الأنظمة المحافظة التى تحكم إمارات الخليج من الكويت حتى عمان، وقد صارت منذ الانسحاب البريطانى تعتمد على التنسيق المتبادل بين السعودية وإيران.

وبدأ الصدام بين إيران والعراق عام ١٩٧٢، وتصاعدت حدة الاشتباكات على الحدود، كما إزداد نشاط الأكراد فى شمال العراق، وتدخلت جهود الوساطة العربية والدولية إلى أن تم توقيع إتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ تم فيها إعتبار خط منتصف النهر فى شط العرب هو خط الحدود بين الدولتين (*).

ويمكن القول إنه فى خلال تصاعد حركة الثورة الإيرانية وحتى رحيل الشاه فى يناير ١٩٧٩، احتفظ العراق بعلاقات طيبة مع طهران، تحت شعار عدم التدخل فى الشئون الداخلية. وكانت أبرز مظاهر تلك العلاقات الطيبة القيود التى فرضتها العراق على نشاط الزعيم الإيرانى آية الله الخمينى. الذى ظل يقيم هناك طيلة خمسة عشر عاماً، مما دفعه إلى مغادرة العراق إلى فرنسا فى ٦ أكتوبر ١٩٧٨.

برر صدام حسين الموقف العراقى. مشدداً على رغبة حكومته فى عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، وأن العلاقات العراقية – الإيرانية، هى علاقات طيبة منذ اتفاقية عام ١٩٧٥ وقال : لقد رحبنا بآية الله الخمينى عندما كان محكوماً عليه بالإعدام.. ولكن طالما بدأ فى ممارسة نشاطه السياسى كان عليه أن يغادر العراق.. إننا نحترم رجال الدين.. ولكننا لا نسمح لهم بأن يحلوا محل سلطة الحكومة".

ولم يكن هذا غريباً، وقد حققت الثورة الإيرانية انتصارها الساحق بعد ذلك، بثلاثة شهور فقط، فى فبراير ١٩٧٩، أن تميزت العلاقات بين البلدين،

(*) المشير عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق.

منذ بدايات العهد الجديد فى إيران – بالفتور، ثم التوتر ثم بالعداء والمواجهة السافرة. وكانت مسائل الأقليات، والولاءات المزدوجة، فى كلا البلدين، هى الأرضية التى نشأت حولها بدايات النزاع، ثم أخذ البلدان فى إعلان المطالب الإقليمية المتبادلة، وتصاعدت الاستعدادت والاشتباكات على الحدود، وشملت عمليات الطرد الواسعة النطاق، الآلاف من رعايا البلدين ودبلوماسيهما وغلفت ذلك كله، حروب كلامية وتحديات لفظية تصاعدت حدتها بسرعة بين إيران الثورة وعراق البعث.

ثانياً : الدوافع والأسباب :

ورغم ما أذيع من أسباب دفعت العراق لإعلان الحرب على إيران فإن المحللين السياسيين والعسكريين أجمعوا على أن النظام العراقى بحكم طبيعته ومصالحه وجد الفرصة سانحة ليرث دور رجل الشرطة فى الخليج بعد أنهيار حكم الشاه وإعتقاده أن القوة العسكرية الإيرانية أهتزت بالإجراءات التى أتخذها النظام الخومينى تجاه القوات المسلحة الإيرانية من تصفية للقادة، إلى جانب أن النظام العراقى البعثى وجد فى ذلك فرصة سانحة لنقض إتفاقية ١٩٧٥ وإستعادة شط العرب ليدرأ صدام حسين عن نفسه شبهة التنازل عن حقوق وطنه العراق للعدو التقليدى إيران، كما اعتقد صدام أنه سيحقق نصراً سهلاً على إيران وذلك يدعم مكانته ويحقق حلمه فى أن يكون أكبر زعيم فى منطقة الخليج العربى ويتربع بذلك على مركز القيادة لمنطقة الخليج إن لم تكن الأمة العربية بزعم أنه يحمى الأمة العربية من الخطر الفارسى، هذا إلى جانب العداء الشخصى بين صدام حسين والخومينى ومحاولة صدام الإستفادة من الظروف الصعبة التى تعانى منها إيران من تمزق سياسى واقتصادى وتدهور فى علاقاتها الدبلوماسية مع العديد من دول العالم وفى مقدمتها القوتين الأعظم آنذاك – الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، واعتقد أن صدام حسين وجد فى كل ذلك فرصة تاريخية له لن تتكرر لتحقيق أحلامه فزج بالعراق فى تلك الحرب (***).

بدأت الحرب العراقية الإيرانية يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠م عندما بدأت القوات المسلحة العراقية فى غزو الأراضى الإيرانية، وبعد خمسة أيام من إندلاع الحرب أعلن الرئيس العراقى صدام حسين أن مطالب العراق من

(***) المشير عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية – مرجع سابق.

حربه مع إيران هى : الاعتراف بالسيادة العراقية على التراب الوطنى العراقى ومياهه النهرية والبحرية، وإنهاء الاحتلال الإيرانى لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى فى الخليج عند مدخل مضيق هرمز، وكف إيران عن التدخل فى الشئون الداخلية للعراق.

والواقع أن هذه الأهداف العراقية المعلنة للحرب تأتى فى إطار التنافس بين البلدين فى القيام بدور إقليمى مهيمن فى منطقة الخليج العربى، إلا أن البداية الحقيقة للحرب كانت مع انهيار نظام الشاه فى إيران، وقيام الثورة الإيرانية، وهو ما أزعج العراق بشدة لأسباب متعددة، أهمها وجود أغلبية شيعية كبيرة فى العراق، وهناك احتمالات كبيرة لأن تصدر إيران الثورة إليهم، ومن شأن هذا أن يقلب موازين التوازن السياسى فى العراق، كما أن الثورة الإيرانية أحدثت خللاً فى توازن القوى الإقليمى بين إيران والعراق لصالح العراق بسبب ما أحدثته الثورة من تخريب داخلى وانهيار سياسى إمتد إلى الجيش الإيرانى وقيادته، مع تدهور حالة الاستقرار السياسى الداخلى (*).

كما دخل العراق الحرب فى ظل ظروف إقليمية ودولية، قُدر إنها مواتية، فبلاد الخليج كانت قلقة ومتخوفة من تهديدات النظام الإيرانى، والولايات المتحدة الأمريكية كانت منشغلة بالانتخابات الأمريكية إلى جانب أنها لم تكن لتتحمس لمساعدة النظام الإيرانى، بسبب أزمة الرهائن، أما الاتحاد السوفيتى فقد كان مشغولاً ببولندا بعد أفغانستان، وهو على أية حال، يرتبط بمعاهدة صداقة وتعاون مع العراق وإذا كانت هناك أسباب تجعله يقف محايداً فى النزاع فإن لديه أسباباً أيضاً تجعله غير متعاطف مع الثورة الإيرانية (**).

أوضاع طرفى الصراع قبيل الحرب:

عند دراسة أى حرب فإن أول ما يجب أن يتعرض له أى محلل سياسى أو عسكرى هو إجراء دراسة مقارنة لقدرات الجانبين عسكرياً، وكذا إستعراض ما قام به كل طرف من إعداد سياسى واقتصادى ومعنوى وعسكرى لدخول الحرب.

(*) مصطفى عاشور، الحرب العراقية الإيرانية شعوبية بشكل جديد، إسلام أون لاين، شبكة الانترنت.

(**) أسامة الفراعى، التطور التاريخى ودوافع الحرب، مرجع سابق.

الوضع فى العراق :

فإذا تعرضنا للعراق وماذا قام به فى هذا المجال سيتضح بما لا يدع مجال لشك أن صدام حسين قد بدأ يفكر عندما سقط الشاه ومع بدء قيام الثورة الخومينية عام ١٩٧٩ فى شن الحرب ضد إيران، ويبدو أنه بدأ فعلاً يعد العدة لذلك فعلى المستوى الداخلى تخلص صدام حسين من كل مراكز المعارضة السياسية المنظمة والتى قد تعارض حربه ضد إيران وقام بتصفية عدد كبير من رفاقه البعثيين لينفرد بالقرار كما عمل على تهدئة الأقليات وكبح جماح زعمائهم (الأكراد والشيعة) (***).

كما نجح النظام العراقى فى إعداد الجبهة الداخلية مادياً واقتصادياً، فقام برفع الرواتب والأجور بدرجة محسوسة خلال العامين الأخيرين من نشوب الحرب، كما استوردت العراق كميات هائلة من السلع الغذائية والاستهلاكية، وكان الزائر لبغداد فى الشهور القليلة التى سبقت الحرب، يلاحظ بلا عناء، مدى تكدس البضائع فى المحلات والمتاجر العراقية بشكل لم يسبق له مثيل منذ ثورة تموز ١٩٥٨. وبإختصار، كان هناك القليل الذى يمكن أن يشكو منه رجل الشارع أو المواطن العراقى المتوسط فى هذا الصدد (****).

وقد بادر الرئيس العراقى صدام حسين فى جلسة أمام البرلمان – قبل بدء الحرب بخمسة أيام – إلى إعلان إلغاء اتفاقية الجزائر، والتنديد بها ووصفها بأنها كانت نتيجة الظروف التى أملتها، أما شط العرب فيجب أن يظل عراقياً أسماً وفعلاً، وشجع صدام على اتخاذ قرار الحرب عدد من السياسيين والقادة العسكريين الإيرانيين الذين فروا من إيران بعد قيام الثورة، وصوّر هؤلاء لصدام الوضع الداخلى فى إيران على أنه شديد التمزق، وأن الحكومة شديدة الضعف، وأن إيران أصبحت هدفاص سهل المنال، وكان دافع هؤلاء على ذلك التحريض هو الانتقام لأنفسهم من الثورة، والأمل الذى كان يراودهم فى العودة السريعة إلى طهران، إذا ما نجح العراق فى إسقاط النظام القائم فى إيران (*).

(***) المشير عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق.

(****) د. سعد الدين إبراهيم، الجبهة الداخلية لطرفى الحرب،السياسة الدولية العدد ٦٣ يناير ١٩٨١، القاهرة، الأهرام.

(*) مصطفى عاشور، الحرب العراقية الإيرانية شعوبية بشكل جديد، مرجع سابق.

أما على المستوى العربى فعمل على تدعيم علاقاته بدول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية ليضمن مساعدته مالياً واقتصادياً فى هذه الحرب، ومع الأردن باعتباره عمقاً إستراتيجياً للعراق.

وعلى المستوى الدولى عمل صدام على تدعيم علاقاته بالغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما ظهر من قيام دول غربية كثيرة بتدعيم الصناعة الحربية العراقية واستغلال توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية بأن بدى أمام الرأى العام الغربى أنه يقف فى وجه المد الثورى الخومينى ومنعه من تهديد المصالح الغربية والأمريكية فى منطقة الخليج. وفى نفس الوقت أستمرت علاقته مع الاتحاد السوفيتى فى أحسن حالتها وتمكن من الحصول على كل احتياجاته لتدعيم القوة العسكرية العراقية.

وعمل صدام بجهد كبير على تزويد القوات المسلحة العراقية بحجم كبير من الأسلحة والمعدات الحديثة معظمها أساساً من الاتحاد السوفيتى والبعض منها من الغرب، ولم يجد صعوبة فى ذلك لتوفر التمويل الذى إستخدم فيه موارد العراق البترولية والدعم الخليجى الكبير الذى قدمته تلك الدول وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية والكويت. كما أنه استعان بعدد من الخبراء السوفيت والباكستانيين والفرنسيين فى تدريب القوات العراقية وفى مجال الصيانة والإصلاح للأسلحة والمعدات. ومن خلال سرد كل ذلك يتضح أن صدام حسين كان يستعد للحرب التى قرر شنها على إيران بعد سقوط الشاه ومع بداية الثورة الخومينية أوائل عام ١٩٧٩.

الوضع فى إيران :

وعلى الجانب الآخر أحدثت ثورة الخومينى فى إيران واستيلائه على مقاليد الأمور بإيران خللاً فى التوازن الإقليمى، ونادت الثورة الخومينية بفكرة الجامعة الإسلامية بديلاً للقومية العربية التى نادى بها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. وبدا على السطح أن إيران تحاول تصدير ثورتها إلى دول الخليج العربى رغم ما تعانيه إيران من مشاكل القوميات المختلفة وانتشار البطالة وتردى الموقف الاقتصادى. كما أن الموقف السياسى الإيرانى كانت تواجه صعوبات جمة وخاصة مع الغرب وتخوف الاتحاد السوفيتى من انتشار عدوى الثورة الخومينية إلى الجمهوريات الإسلامية الجنوبية بالاتحاد السوفيتى. كما قامت الثورة الخومينية بتصفية القيادات ذات

الخبرة بالقوات المسلحة الإيرانية بحجة ولائها للشاه السابق فحاكمت وأعدمت العديد من الضباط وأحالت المئات منهم إلى التقاعد إعتباراً من رتبة العقيد العميد. وبدأ مستوى التدريب وصيانة المعدات يتردى بمعدل عال وأصبح واضحاً أن القوات المسلحة الإيرانية فى أسوأ أحوالها، هذا إلى جانب توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن إمداد إيران بقطع الغيار والذخائر للأسلحة الأمريكية الكثيرة التى كان قد اشتراها الشاه منذ سنوات قليلة قبل الثورة. فساءت أحوال القوات الجوية بشكل ملحوظ وانخفض عدد الطائرات ف – ١٤ والفانتوم الصالحة، وساء موقف البحرية الإيرانية وكل أسلحة القوات المسلحة، كما أن الثورة لجأت إلى تشكيل قوات جديدة لتحل محل القوات النظامية أطلق عليها الحرس الثورى الأمر الذى كان له تأثير كبير على الروح القتالية للجيش وعلى الانضباط العسكرى.

وعلى الصعيد السياسى الداخلى دار صراع عنيف داخل الحزب الجمهورى الإسلامى أكبر التنظيمات السياسية فى إيران والذى تربع على رأسه وعلى قمة الدولة الإمام الخومينى، وكان هذا التنافس بين الجناح الدينى والجناح المدنى داخل الحزب قد أنتهى بانتصار الجناح الدينى الذى لم تكن له أية خبرة فى إدارة الأزمات.

وعلى المستوى العربى ثارت مخاوف الدوائر الحاكمة فى دول الخليج من إحتمالات تصدير الثورة الخومينية إليها خاصة وأن حجماً كبيراً من مواطنى تلك الدول يدين بالمذهب الشيعى الأمر الذى دفع هذه الدول إلى تقديم الدعم المالى بلا حدود لصدام حسين وتردى الموقف الاقتصادى الإيرانى بعد الثورة إذ انقطعت إمدادات البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإمداد الغاز إلى الاتحاد السوفيتى بسبب غزوه لأفغانستان، وانخفض إنتاج البترول الإيرانى إلى أقل من النصف، كما أن الإيرانيين لم ينجحوا فى الاستغلال الاقتصادى للثروات الطبيعية الأخرى، وتسبب ذلك فى إلغاء العديد من عقود توريد الأسلحة والمعدات التى وصل حجمها إلى أكثر من تسعة مليارات دولار (*).

من كل هذا يتضح أن الموقف فى إيران عندما نشبت الحرب كان سيئاً إلى حد كبير وهو الأمر هو الذى دفع صدام حسين إلى مغامرته الفاشلة بشن الحرب على إيران مستنداً على التقديرات الغربية التى أكدت أن ٩% من الطيران الإيرانى قابع على الأرض لعدم وجود قطع غيار، وأنه يمكن للقوات

(*) عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق.

العراقية أن تحتل مقاطعة خوزستان بالكامل بدون خسائر تذكر، لولا بقايا البحرية الإيرانية(**).

حرب الدعاية :

لإقناع الشعب العراقى بمشروعية حربه المقبلة بدأ نظام صدام حسين بحملة إعلامية مركزة ومنظمة لإستثارة المشاعر العربية القومية والوطنية العراقية وتذكيرها بالحقوق التاريخية للعراق فى شط العرب وعربستان وبعض المناطق الأخرى، وهنا لم يكتف الإعلام العراقى بإثارة الاغتصاب الإيرانى للجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى) عام ١٩٧١، والتهويل من الخطر الفارسى على الأمة العربية مستغلاً فى ذلك ملفاً تاريخياً بعيداً لاستعداء العرب على الفرس، والتذكير بمعركة القادسية وكأنها لم تكن حرباً إسلامياً بل حرباً بين قوميتين متضادتين، وقد وصف، الفرس فى هذه الحملة الإعلامية بأنهم مجوس، وأبناء جوارى الخ، وقد نجح الإعلام العراقى إلى حد كبير، فى التعبئة المعنوية للشعب العراقى لخوض الحرب ضد إيران. وعلى الجانب الآخر كان النظام الإيرانى الجديد بعد الثورة قد بدا فى تكثيف الهجوم السياسى والدعائى ضد الحكم فى العراق، ونظمت السلطات الإيرانية مظاهرات ضخمة طالبت فيها بتأسيس جمهورية إسلامية فى العراق، وهدد مسئولون إيرانيون بمسيرة فى بغداد، وأعلن الإمام الخمينى أنه سيذهب إلى بغداد لتحرير الشعب العراقى، واعتبر الرئيس الإيرانى "بنى صدر" أن هذه المقولة ليست من قبيل التدخل فى شئون العراق، وتصاعدت الحملة الدعائية وأتهمت إيران العراق بأنه يساعد الصهيونية، ومهاجمة جماعات إيرانية مسلحة قنصليات عراقية، ونشاط الإيرانيين فى أوساط العراقيين، فردت بغداد على هذه التحركات بطرد عشرات الآلآف من الشيعة من أصل إيرانى، ثم اعتقلت الإمام محمد باقر الصدر وأعدمته، فأعلنت إيران الحداد ثلاثة أيام، طالبت أثناءها الإذاعة الإيرانية الجيش العراقى بالفرار من الحزب الحاكم وإسقاطه، وعندما تفجرت الحرب كان خطاب الخمينى للقوات الإيرانية : "أنتم تقاتلون فى سبيل الإسلام، والرئيس العراقى يقاتل فى سبيل تدمير الإسلام، إن العدوان العراقى هو ثورة الكفار ضد الإسلام".

(**) أسامة الغزالى، التطور التاريخى ودواقع الحرب، مرجع سابق.

كما وجه الزعماء الإيرانيون أحاديثهم وإذ اعاتهم إلى الشعب العراقى مباشرة يحثونه على "عدم طاعة أعداء القرآن والإسلام"، وشكلوا ما عرف باسم : الجيش الثورى الإسلامى لتحرير العراق من حكم العملاء والظالمين والقتلة، واتهموا صدام حسين بأنه حول العراق إلى "سجن للمؤمنين ومقبرة للحرية" هذه الشعارات أقلقت النظام فى العراق، خاصة أن الشيعة يشكلون أكثر من ٦٠% من الشعب العراقى (*).

وقائع الحرب العراقية الإيرانية ومراحل تطورها :

بدأت الحرب العراقية الإيرانية فى ٢٢ سبتمبر عام ١٩٨٠ وأستمرت إلى ما يقرب من ثمانى سنوات حتى وافقت طهران فى شهر يوليو ١٩٨٨ على قرار الأمم المتحدة رقم ٥٩٨ الداعى إلى وقف إطلاق النار، وقد مرت هذه الحرب بمراحل متعددة من الصراع تتمثل فى الآتى :

١- المرحلة الأولى : اختراق العراق للحدود الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨١.

٢- المرحلة الثانية : الهجوم المعاكس للقوات الإيرانية ١٩٨٢.

٣- المرحلة الثالثة : حرب الناقلات ١٩٨٤ – ١٩٨٥.

٤- المرحلة الرابعة : اختراق القوات الإيرانية للحدود العراقية واحتلالها جزيرة الفاو.

٥- المرحلة الخامسة : الهجوم المعاكس العراقى الذى أوقع خسائر فادحة فى صفوف الإيرانيين.

المرحلة الأولى : اختراق العراق للحدود الإيرانية : ١٩٨٠ – ١٩٨١:

فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ قام العراق باختراق الحدود الإيرانية بهجوم واسع مستخدماً جميع أسلحته، بحيث استطاعت قواته أن تصل خلال شهرين تقريباً إلى مشارف خورمشهر والأهواز، وأستطاع الطيران العراقى أن يلحق أضراراً بالغة فى المنشآت النفطية الإيرانية، إلا أن القوات الجوية الإيرانية

(*) مصطفى عاشور، الحرب العراقية الإيرانية شعوبية بشكل جديد، مرجع سابق.

استطاعت بالمقابل أن تدمر منشآت عراقية نفطية ومصانع بتروكيماوية وخط النفط الذى يمتد إلى تركيا.

وفى شهر أكتوبر ومطلع شهر نوفمبر من العام نفسه،تقدمت القوات العراقية إلى خورمشهر وعبدان. وبعد هذا التطور أخذ الطرفان يركزان قواتهما، بحيث بدا الوضع لمعظم المراقبين أنه من غير المحتمل أن يحقق أى من الطرفين نصراً حاسماً، أو أن تقوم بينهما أية تسوية على المدى القصير، وأصبحت الحرب بينهما أشبه بحرب استنزاف وأصبحت عبئاً اقتصادياً باهظاً على كاهل الطرفين، ومنذ شهرديسمبر ١٩٨٠ وحتى مايو ١٩٨١، دخلت الحرب العراقية – الإيرانية فى مأزق. حيث خفت حدة القتال إلى حد ما وقامت جهود دولية عبر قنوات مختلفة لايقافه إلا أنها لم تصل إلى وضع اتفاقية لوقف إطلاق النار بين البلدين، أو إيجاد حل سلمى للصراع(*).

المرحلة الثانية : الهجوم المعاكس للقوات الإيرانية ١٩٨٢ :

فى هذه المرحلة انتقلت المبادأة إلى الجانب الإيرانى وقام فعلاً بتوجيه عدة هجمات مضادة تمكن بها من استرداد جزء كبير من الأراضى التى أستولت عليها القوات العراقية فى المرحلة الأولى من الحرب. وتميزت هذه المرحلة باشتراك حجم كبير من قوات الحرس الثورى الذى أنشأته الثورة الخومينية (٦٠ ألف جندى) مع القوات النظامية، كما ظهر فى هذه المرحلة كذلك بداية أهتمام الجانب الإيرانى بقوات الدفاع الجوى.

وعلى الجانب الآخر أستمرت القيادة العراقية فى الاحتفاظ بالتجمع الرئيسى لقواتها على الحد الأمامى.

وساد هدوء نسبى وأنخفضت معدلات أعمال القتال بعد أن نجحت القوات الإيرانية فى التمسك ببعض المناطق التى أستولت عليها.

وبعد هذا الهدوء النسبى قامت القوات الإيرانية بمعاودة الضغط على القوات العراقية فى اتجاه الجنوب وتمكنت من إستعادة أقليم خوزستان وتحرير مدينة خورمشهروفى ٢٤ مايو ١٩٨٢ تمكنت من الوصول إلى الحدود الدولية فى هذا القطاع.

(*) د. نايف على عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره.

وفى أوائل شهر يونيو ١٩٨٢ حدث تطور كبير فى هذه المرحلة، إذ فجأة أعلن الرئيس صدام حسين أستعداد بلاده للانسحاب من الأراضى الإيرانية واللجوء إلى التحكيم للوصول إلى حل للنزاع بين البلدين، وفى ٢٠ يونيو ١٩٨٢ قرر مجلس قيادة الثورة العراقية سحب القوات العراقية من الأراضى الإيرانية خلال عشرة أيام، وتم ذلك فعلاً ومع ذلك رفضت إيران المبادرة العراقية وحددت شروطها التى بتنفيذها توقف القتال وهى :

- الإنسحاب الكامل للقوات العراقية من الأراضى الإيرانية.
- محاكمة الرئيس صدام حسين أمام هيئة دولية بإعتباره المسئول عن نشوب هذه الحرب.
- دفع تعويضات لإيران قدرها ١٥٠ مليار دولار.
- إعادة العراقيين الذين طردوا من العراق إلى ديارهم.
- إعادة كل الأسرى الإيرانيين.
- إعطاء الحق للقوات الإيرانية فى العبور من خلال العراق للاشتراك فى القتال فى لبنان.

ويبدو أن القيادة العراقية قررت أتباع استراتيجية دفاعية بحتة مع التركيز على تكبيد القوات الإيرانية خسائر قد تجبرها على التخلى عن شن عمليات هجومية والتقليل من قدرة إيران على الاستمرار فى القتال والتأثير على معنويات القوات الإيرانية وخاصة الحرس الثورى. كل ذلك على أمل قيام القيادة الإيرانية بإعادة حساباتها بالنسبة للهدف من الحرب وتبدأ التفكير فى السلام.

المرحلة الثالثة : حرب الناقلات ١٩٨٤ – ١٩٨٥ :

لقد قررقادة العراق توسيع نطاق الحرب بمهاجمة السفن والناقلات وعرقلة الملاحة فى الخليج من وإلى إيران. وكان العراقيون يريدون بذلك تحقيق أهداف أقتنعوا بها وأدت إلى ما أطلق عليه الخبراء "حرب الناقلات". فلقد اعتقد القادة العراقيون أن إيران تواجه مشاكل وصعوبات فى تمويل استيراد الأسلحة والمواد التموينية اللأزمة للشعب الإيرانى، وعليه فضرب الناقلات والمنشآت البترولية بدت لهم أنها ضربة قاصمة للاقتصاد الإيرانى

فى الصميم دون المخاطرة باحتمال رد فعل إيران بقصف المدن العراقية. كما أن العراق أعتقدت أنها أقل تعرضاً للهجمات الإيرانية على المنشآت البترولية العراقية. وبهذا أدركت العراق أنها لن تنجح فى الحصول على تأييد دولى لتحقيق السلام دون التوسع فى الحرب، فالتوسع فى الحرب يعنى إدخال دول الخليج الجنوبية والدول الأوروبية المستوردة للبترول فى نطاق الحرب. ولم يكن فى مقدورإيران ان تعمل على توسيع مجال الحرب فتجر إليها دول جنوب الخليج وأن تغلق مضيق هرمز، ولكن رافسنجانى تمادى فى رد الفعل باستخدام الصواريخ الموجهة المضادة للسفن والمدافع المنصوبة فى الجزر الإيرانية، والألغام فى إغراق السفن، ودفعت إيران بمجموعات صغيرة من الحرس الثورى والفدائيين إلى الجزر الموجودة فى المضيق، كما زادت من حجم مدفعيتها ووسائل الدفاع الجوى فى جزر طنب الكبرى والصغرى وغيرها من الجزر.

فى أوائل يونيو ١٩٨٤ وافق الطرفان على قبول عرض من هيئة الأمم المتحدة بالتوقف عن ضرب المدن والمناطق السكانية. وفى ١٥ يونيو اقترح رافسنجانى إضافة المنشآت البترولية ولكن العراق أصر للحصول على موافقته أن يسمح له بإصلاح منشآت تصدير البترول العراقى بالخليج، ولم ترد إيران على الاقتراح ولكن الواقع أن الجانبين امتنعا عن قصف هذه الأهداف دون اتفاق رسمى حتى نهاية الحرب، ومن الواضح أن إيران لم تكن لتقبل وقفاً جزئياً للنيران فى الخليج وفقدانها لميزة استراتيجية هامة على العراق إلا لأنها وجدت ذلك فى صالحها إذ سيضمن لها استمرار تصدير البترول فى الوقت الذى يستمر فيه القتال البرى.

ونتيجة لتوسيع الهجمات على السفن فى المياه الدولية فى الخليج عام ١٩٨٤ تعرضت ناقلات نفط سعودية وكويتية للإصابة بفعل طائرات عراقية وإيرانية. مما دفع دول مجلس التعاون الخليجى للقيام بجهود متزايدة من أجل حماية وتأمين الناقلات النفطية، وتم تحديد طريق ملاحى للبواخر وخصوصاً ناقلات النفط، حيث تأخذ دول الخليج دوراً فى مراقبة هذا الخط على طول الطريق الذى يسمى "شط الفهد" وتتم المراقبة بواسطة طائرات الهليكوبتر التى ستكون على صلة دائمة مع قواعدها على الشط. خلال تلك الفترة أوقفت إيران نحو أكثر من ١٥٠ باخرة وحجزتها وفتشتها، مما دفع الكويت إلى اللجوء فى النهاية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى لرفع إعلام هاتين الدولتين على سفنها وناقلاتها النفطية فى محاولة لضمان حماية

لهذه الناقلات، ولإشراك الدول العظمى فى تحمل مسئولية سلامة الملاحة فى الخليج.

وتميزت هذه المرحلة فى نجاح النظام العراقى فى تدويل الصراع واشراك طرف ثالث ومنها القوى العظمى فى التأثير لوضع نهاية للحرب.

المرحلة الرابعة: اختراق القوات الإيرانية للحدود العراقية ومعركة الفاو ١٩٨٦:

كان احتلال القوات الإيرانية لجزيرة الفاو فى جنوب العراق فى شهر فبراير ١٩٨٦ نقطة التحول الرئيسية فى تطورات الحرب، هذه العملية جعلت القوات الإيرانية أقرب إلى البصرة، وهددت بشكل مؤثر بقطع البصرة وما يحيط بها عن بقية العراق، وكان الهدف الاستراتيجى الإيرانى فى هذه المرحلة توجيه ضربة قاصمة للإنتاج العراقى من البترول ولتدعيم تمرد أو ثورة شيعية أو أى عمليات ضد الحكومة العراقية فى جنوب العراق.

وعلى الرغم من سلسلة الهجمات المضادة من قبل الطيران العراقى والقوات المسلحة العراقية، فإن القوات الإيرانية استطاعت الاستمرار فى إحتلالها للمنطقة كما أعطت المواقع الإيرانية التى أقامتها فى منطقة الفاو ميزة للإيرانيين بتشكيل ضغط أكبر على دولة الكويت، إذ أصبحت المواقع الجديدة التى أقامها الجنود الإيرانيون قريبة جداً من الحدود الكويتية.

كما أستولت إيران على مركز القيادة والسيطرة والإنذار الجوى العراقى الذى يغطى الخليج والموجود شمال الفاو، وأدى ذلك إلى حدوث قلق فى الكويت والمملكة العربية السعودية.

رغم صفقات الأسلحة التى عقدتها إيران سراً فى هذه المرحلة إلا أنها لم تتمكن من تحسين قدراتها فى القتال، ومنها صفقة الأسلحة التى أمدتها بها الولايات المتحدة بمعانة إسرائيل، والتى شملت صواريخ موجهة مضادة للطائرات من طراز هوك وصواريخ مضادة للدبابات تاو. وقد عرفت هذه الصفقة فى الأدبيات السياسية بـــ "إيران جيت".

المرحلة الخامسة : الهجوم المعاكس العراقى وتحرير جزيرة الفاو : ٨٧ – ١٩٨٨ :

أدى الصراع من أجل البصرة إلى قيام العراق بالعودة إلى حرب المدن، ولقد حققت حرب المدن نصراً للعراق وأن كانت تكلفته عالية، وعموماً لا يمكن القطع بما إذا كانت معركة البصرة تمثل نقطة تحول فى مسار الحربالعراقية الإيرانية أو أن الهجمات الإيرانية التى تمت عام ١٩٨٧ أدت إلى تدمير المطرقة الإيرانية ضد منافستها العراق.

ولم يمر أسبوع دون محاولة إيرانية فى توجيه ضربة للبحريةالأمريكية بطريقة غير مباشرة ولم تترك فرصة لتستغل كل الوسائل الممكنة لمهاجمة السفن لإخراج الولايات المتحدة وإجبارها على سحب قواتها، وفى نفس الوقت إستمرت إيران فى تصعيد الضغط السياسى والعسكرى على الكويت والسعودية.

وبدأت العراق فى هذه المرحلة فى شن سلسلة من الهجمات البرية التى حولت مسار الحرب، وفجأة تحولت العراق من الدفاع إلى الهجوم المضاد الشامل، وكان التحول مفاجئاً ولم تفطن إيران لهذا التحول.

وفى أول أيام شهر رمضان المعظم الموافق ١٧ أبريل ١٩٨٨ شنت القوات العراقية هجوماً ليلياً دون أى إنذار، مستخدمة غازات الأعصاب لتحقيق اختراق ساحق وسريع للخطوط الدفاعية الإيرانية وبعد ٣٥ ساعة من بدء الهجوم أرتفع العلم العراقى مرة أخرى على الفاو وأستولت العراق على كل معدات القتال الثقيلة والمدرعات والمدفعية وكل المعدات الإيرانية التى كانت بشبة الجزيرة.

وأعلن كثير من المراقبين والمحللين العسكريين أن العراق تلقت نصائح خارجية مؤثرة فى التخطيط للعملية والإعداد لها. كما أتهمت إيران الكويت بأنها سمحت للقوات العراقية باستخدام جزيرة يوبيان، وان الهليكوبترات الهجومية الأمريكية أشتركت فى قصف الفاو، وكانت النتيجة السياسية المباشرة لهزيمة القوات الإيرانية فى الفاو تغيير رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية، وإنخفاض المعنويات داخل إيران.

وبعد تحريرالفاو دار قتال استمر عشر ساعات ورفرف العلم العراقى فوق مدينة سلامكة على بعد ٢٥ كيلو متراً شرق البصرة، وفقدت إيران المكاسب من الأراضى التى حققتها عام ١٩٨٧.

كما استطاعت القوات العراقية الاستيلاء على مهران ومجنون، واحتفل صدام حسين بهذه الانتصارات وقال "أن النصر النهائى فى الخليج قريب" وبعد بضعة أيام سارت مظاهرات داخل إيران تندد بالضعف الإيرانى وفى ١٣ يوليو عام ١٩٨٨ هددت العراق بغزو جنوب إيران إذا لم تنسحب القوات الإيرانية من جلابشة وباقى المواقع التى تحتلها فى كردستان وردت إيران أنها على استعداد للإنسحاب وأعلن رفسنجانى فى ١٧ يوليو أن كل القوات الإيرانية يمكن أن تنسحب من الأراضى العراقية التى استولت عليها منذ عام ١٩٨٦، وكان على إيران أن تنصت هذه المرة، فالانتصارات العراقية والخسائر الإيرانية، والخوف من الأسلحة الكيماوية ومن تجدد حرب المدن، ومن تهديد الاساطيل الغربية، والعزلة الدبلوماسية كل ذلك دفع إيران لقبول تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨، وبعد أن قال الخمينى جملته المشهورة "إنى أتقبل هذا القرار كمن يتجرع السم" وفى الأيام التالية تمكنت هيئة الأمم المتحدة من تنفيذ معظم شروط وقف إطلاق النار، وبدأ أول اجتماع بين الإيرانيين والعراقيين يوم ٢٤ أغسطس ١٩٨٨ (*).

وتوقفت هذه الحرب التى دامت قرابة ثمانية أعوام مخلفة وراءها خسائر بشرية ومادية تعتبر أكبر خسائر فى تاريخ الحروب البشرية بعد الحرب العالمية الثانية حتى ذلك التاريخ.

وقدرت الخسائر الإجمالية لهذه الحرب بحوالى (٥٠٠) مليار دولار، منها (٢٨٠) مليار دولار خسائر إيران و(٢٢٠) مليار دولار خسائر العراق، إضافة إلى (٤٥٠) ألف قتيل وأضعافهم من الجرحى والمعوقين، وخسائر فى المنشآت النفطية والاقتصادية تقدر بـ (٥٠٠) مليار دولار للبلدين، أى أن التكلفة الإجمالية لهذه الحرب بـ (١٠٠٠) مليار دولار، كما أنها خلقت فجوة نفسية عميقة بين شعب البلدين مازالت تطرح ذكرياتها المؤلمة والدموية فى كل مناسبة تعوق دون فتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين. وما تزال بعض القضايا عالقة بين البلدين بسبب هذه الحرب، أبرزها قضية الأسرى حيث تتهم إيران العراق بالاحتفاظ لديه بآلاف الأسرى الإيرانيين، وينفى العراق ذلك ويتهم إيران باحتفائها بأسرى عراقيين، وذلك رغم تبادل عدد كبير من الأسرى بين البلدين عام (١٩٩٧) (*).

(*) المشير عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سبق ذكره.

(*) مصطفى عاشور، الحرب العراقية الإيرانية شعوبية بشكل جديد، مرجع سبق ذكره.

موقف القوى الدولية من الحرب :

كانت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى تجاه الحرب محكومة بالمصالح الاستراتيجيةوالاقتصادية لكل منهما فى الخليج، وأهمية كل من العراق وإيران لهذه المصالح، ومدى تأثير الحرب على التنافس بينهما، فرغم ما أبدته واشنطن وموسكو من الالتزام بموقف حيادى من الحرب، فإن الواقع كان يؤكد أن الحياد سياسة مدروسة ولها مغزاها وأهدافها، كما أنه كان حياداً مؤقتاً محكوماً بقدرتهما على إطالة أمد الحرب إلى الوقت الذى تتحقق فيه مصالحهما من الحرب، فالحياد الأمريكى ظهر فى بداية الحرب حيث كان العراق مسيطراً على مقاليد المواجهة العسكرية، واقترن بقطع إمدادات السلاح الأمريكية عن إيران، كما أستغلت واشنطن هذه الحرب لتكثيف وجودها العسكرى فى الخليج والحصول على تسهيلات عسكرية من الدول الخليجية، وبذلك كانت الحرب تتوافق مع المصالح الأمريكية، حيث رأت فيها واشنطن بديلاً لإسقاط نظام الحكم الإسلامى فى إيران أو زعزعة استقراره، وهذا ما يفسر تعمد واشنطن تشجيع إسرائيل لبيع أسلحة لإيران، كما سمحت لأطراف أخرى بإمداد العراق عسكرياً، لضمان استمرار الحرب، وضمان ضبطهما عند الحدود التى لا تسمح بإنتصار أى من الطرفين المتحاربين.

وعندما تغير الموقف العسكرى لصالح إيران أنهت واشنطن سياسة الحياد المعلنة وقررت دعم العراق، فأعادت العلاقات الدبلوماسية مع بغداد عام (١٩٨٤م) وأمدت العراق بمعلومات استخباراتية، ووفرت له مساعدات ومبيعات تكنولوجية وزراعية، ودعمت واشنطن قرارات مجلس الأمن الدولى الذى أدان إيران لهجماتها على ناقلات النفط فى الخليج، وأتخذت إدارة الرئيس ريجان عام (١٩٨٣م) خطوات متزايدة لدعم العراق، وكان واقع هذا الحماس الأمريكى توظيف الخطر الإيرانى للحصول على الكثير من المكاسب، ونهج سياسة نفطية تحول دون حدوث أزمات نفطية تؤثر على الاقتصاديات الغربية، ويتضح هذا من التناقض بين السياسة الأمريكية المعلنة ضد إيران، والتورط الأمريكى السرى فى تقديم أسلحة أمريكية إلى إيران بتخطيط من الإدارة الأمريكية، وبدور مميز لمستشار الأمن القومى الأمريكى "روبرت ماكفرلين" الذى قام بزيارة إلى طهران لهذا الغرض، وهى الصفقة التى عرفت بـــ "إيران – كونترا" و "إيران جيت" ومن هنا فإن واشنطن

كانت تهدف إلى استنزاف إيران والعراق للتخلص من الخطر الإسلامى والقومى العربى معاً، وإعادة ترتيب الأوضاع فى الخليج.

أما السوفيت فكانوا يهدفون إلى إطالة أمد الحرب لأن ذلك يخدم أهدافهم الاستراتيجية فى كسر احتكار النفوذ الأمريكى للخليج، فكانت موسكو لا تتجاوب مع مطالب العراق العسكرية رغم معاهدة التعاون والصداقة الموقعة بينهما عام (١٩٧٢م) إلا أن موسكوأنهت كثيراً من مساندتها لإيران بعد عام (١٩٨٢م) عندما عبرت القوات الإيرانية إلى داخل العراق، وقدم السوفيت لبغداد صواريخ متوسطة المدى، وأصبحت الممول العسكرى الرئيس لها بقية سنوات الحرب (*).

موقف الدول العربية من الحرب :

موقف دول الخليج :

خلقت الحرب العراقية الإيرانية مأزقاً حقيقياً للدول الخليجية لأن المنتصر فى الحرب سوف يكون المهمين على الخليج، والواقع أن العراق حاول أن يقحم دول الخليج العربية فى هذا النزاع، واعتبر نفسه المدافع العنيد عن الحدود الشرقية للوطن العربى فعندما بدأت الحرب فى سبتمبر ١٩٨٠، طرح العراق أحد مطالبه وهى إعادة الجزر الثلاث(طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى).

وفى ٢٠ سبتمبر (١٩٨٠)، وقبل اختراق القوات العراقية الحدود الإيرانية بأيام قليلة، علق راديو إيران قائلاً : إن الطريق الخطر الذى سلكته الأنظمة العربية بمساندتها الادعاءات العراقية ضد إيران ليس عادلاً بالأدلة والحجج... الأنظمة التى ساندت بغداد مساندة صريحة أو مستترة عليهم أن يدرسوا الوضع دراسة جيدة قبل الادعاء بأية مساندة" كذلك صدر عن راديو إيران فى ٢٢ سبتمبر و٢٣ سبتمبر بلاغات عسكرية أخرى مشابهة تدعو دول الخليج العربية إلى عدم السماح باستخدام منشآتها أو مجالها الجوى أو البحرى أو البرى لمساعدة العراق وتنذرها بالانتقام. وكان لإندلاع الحرب العراقية – الإيرانية واحتمالية تصعيدها للأزمة لتشمل هجمات مباشرة أو غير مباشرة على دول الخليج العربية، التأثير الكبير لدى العديد من الباحثين، الذين أشاروا إلى أن هذه

(*) مصطفى عاشور، الحرب العراقية الإيرانية، شعوبية بشكل جديد، مرجع سبق ذكره.

الحرب كانت الدافع الأساسى وراء تشكيل مجلس التعاون، إلا أن الواضح أن ضعف الدول الأعضاء متفرقة، والخوف من انتشار الحرب خاصة فى ظل الظروف التى كانت تعيشها المنطقة فى ذلك الوقت، كالثورة الإيرانية، والغزو السوفيتى لأفغانستان، وتصاعد حدة الحرب الباردة بين القوتين العظمتيين، خلق نزعة قوية لدى هذه الدول نحو المشاركة فى إطار عمل تعاونى إقليمى، وربما عجل فى إقامة مجلس التعاون الخليجى.

إن انتشار الأعمال العدوانية لتشمل الملاحة فى الخليج قدمت إلى العراق أيضاً منفذاً آخر للضغط على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للقيام بمساندة غير مباشرة – بشكل رئيس مساعدات مالية – فى الحرب ضد إيران. ومنذ ذلك الحدث بالإضافة إلى رفض إيران لقرار مجلس الأمن الدولى أوائل عام (١٩٨٢) قررت دول الخليج العربية الوقوف بجانب العراق وبخاصة الأنظمة المتقاربة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وترتب على هذا الانحياز التزامات سياسية وعسكرية ومالية ونفطية إزاء العراق، وقدرت مساهمة الدول الخلجية للعراق فى جهوده الحربية بحوالى مائتى مليار دولار، كما جمعت السعودية والكويت (٣٠٠) ألف برميل نفط يومياً لتعويض العراق عن تراجع إنتاجه النفطى بسبب التدمير الذى لحق بحقوله ومنشآته النفطية، وسمحت السعودية للعراق ببناء خط أنابيب قادر على نقل ١,٥ مليار نفط يومياً على الشاطئ السعودى فى البحر الأحمر، وفى الوقت نفسه ابتعت السعودية سياسة نفطية معادية لإيران أدى إلى خفض أسعار النفط، وهو ما سبب خسائر فادحة لإيران، ووصل الأمر بالسعودية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران إبريل (١٩٨٨)، بعد أحداث العنف التى حدثت فى الحرم المكى من الحجاج الإيرانيين.

وقد دفعت "حرب الناقلات" دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للقيام بجهود متزايدة من أجل إقامة دفاع مشترك. فقد صرح الأمين العالم للمجلس بأن "الهجمات الإيرانية على ناقلات النفط الكويتية والسعودية قد دفعت بدول المجلس للإسراع بتوحيد جهودها العسكرية تحت قيادة موحدة.

أن هذه التطورات فى الحرب إضافة إلى الأعمال العدوانية ضد الكويت دفعت بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو مزيد من التعاون الدفاعى، بحيث أصبح الأمن قضية متشابكة خلال اجتماع القمة السادسة الذى عقد فى مسقط من ٣ إلى ٦ نوفمبر ١٩٨٥، فقد أكد البيان الختامى لاجتماع القمة مجدداً، قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى حرية الملاحة فى الخليج كما

أكد أن أى عمل إرهابى سوف يعتبر تهديداً لجميع اقطار مجلس التعاون وأن أمن هذه الأقطار كل لا يتجزأ.

وقد شهد عام ١٩٨٤ أول صدام مباشر بين إحدى دول المجلس وإحدى الدولتين المتحاربتين، الأمر الذى نجم عنه قلق سياسى حاد، فقد أرغم الطيران السعودى على الاشتباك مع طائرات إيرانية مقاتلة فى ٥ يونيو ١٩٨٤، وذلك لاختراق الطائرات الإيرانية للأجواء السعودية، وقد استطاعت الطائرات السعودية إسقاط طائرة إيرانية(*).

ورغم هذا الدعم الخليجى للعراق خلال الحرب فإنه كان يعتريه تقلبات تبعاً لمسار الحرب، إذ لم تكن هذه الدول تنحاز إلى العراق انحيازاً مطلقاً بقدر انحيازها إلى مصالحها الاستراتيجية العليا التى لم تتغير وذلك لاستمرار المخاوف من إيران والعراق إذا انتصر أى من الطرفين على الآخر، لذلك كان الدعم الخليجى بهدف استمرار الحرب وليس بهدف تحقيق انتصار لأى من الدولتين، وهو ما عبر عنه وزير الدفاع السعودى فى مقابلة مع إحدى الصحف حيث قام "لن نسمح بهزيمة العراق ولا بهزيمة إيران".

موقف الدول العربية الأخرى :

أما الدول العربية الأخرى فقد انقسمت بين مؤيد للعراق ومؤيد لإيران، حيث أيدت سوريا وليبيا طهران، وأوقفت دمشق تصدير النفط العراقى ووقعت اتفاقيته لشراء النفط الإيرانى، بل لقد حلقت طائراتها المقاتلة فى الأجواء العراقية حينا لجذب الطائرات العراقية فتخفف بذلك من الضغط الجوى على إيران.

كما أصبحت ليبيا أحد المصادر الهامة فى تقديم المساعدات العسكرية لإيران نيابة عن الاتحاد السوفيتى الذى لم يرد الدخول فى خلافات مع العراق، ولكسب ود الدول العربية الخليجية.

كما أصبحت مصر بعد تقاربها مع بغداد أهم مصادر الدعم البشرى والعسكرى للعراق.

(*) د. نايف على عبيدن السياسة الخارجية لدولة الإمارات، مرجع سبق ذكره.

مجلس الأمن والقرار رقم (٥٩٨) وموقف طرفى الصراع منه :

لقد سبق صدور القرار مشاورات عديدة بين الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن استمرت لمدة ستة أشهر، وحضر جلسة التصويت عليه كثير من وزراء الخارجية فى سابقة لا مثيل لها فى تاريخ المجلس، وصدر القرار بالاجماع فى ٢٠ يوليو ١٩٨٧م معلناً قلق الأمم المتحدة بالنسبة لتكلفة وإخطار الحرب العراقية الإيرانية، وأدان الهجمات ضد المدنيين الآمنيين واستخدام الأسلحة الكيماوية :

- وطالب كلاً من العراق وإيران بوقف إطلاق النار فوراً وإيقاف الأعمال العسكرية فى البر والبحر والجو وإنسحاب كل القوات إلى الحدود الدولية المعترف بها دون أى تأخير.
- طلب من سكرتير عام الأمم المتحدة إرسال فريق لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار.
- تبادل الأسرى فور توقف الأعمال العسكرية.
- طالب كل الدول الأخرى بالإمتناع عن تصعيد الصراع.
- طالب سكرتير الأمم المتحدة أن يناقش مع إيران والعراق موضوع تكليف لجنة لدراسة ومعرفة المسئول عن الحرب وتقديم تقرير للسكرتير العام فى أسرع وقت ممكن.
- طلب من السكرتير العام تعيين فريق من الخبراء لدراسة مسألة إعادة التعمير وتقديم تقرير بذلك للسكرتير العام.
- طلب من السكرتير العام دراسة الإجراءات التى تساعد على سرعة تحقيق الإستقرار والأمن فى المنطقة مع الأطراف المعنية.
- قرر الاجتماع مرة أخرى لدراسة الخطوات اللازمة والضرورية لتنفيذ القرار(*).

(*) المشير عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سبق ذكره

موقف العراق من القرار رقم (٥٩٨):

فيما يتعلق بموقف العراق فالأمر واضح، ألا وهو قبول العراق للقرار (٥٩٨) فور صدوره، حيث أرسل نائب وزير الخارجية العراقى رسالة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٨٧م يعلن فيها قبول العراق للقرار، وعندما زار السكرتير العام للأمم المتحدة بغداد فى سبتمبر ١٩٨٧م أعلن له المسئولون العراقيون عن قبولهم للقرار، واستعدادهم لتنفيذه حسب تسلسل فقراته، أى وقف اطلاق النار انسحاب القوات إلى الحدود الدولية المعترف بها ثم بقية أحكام القرار دون تقديم خطوة قبل الأخرى وفى تقريره الذى قدمه إلى مجلس الأمن بعد عودته قال السكرتير العام بشأن الموقف العراقى "أن السلطات العراقية أكدت مراراً على أن العراق يعتقد بأنه يجب تنفيذ مختلف أوجه القرار حسب الترتيب والتتابع الواضح فى القرار نفسه. وأن موقف العراق تمثل فى أنه لو كان الموقف الإيرانى متمثلاً فى ضرورة تنفيذ الفقرة السادسة من القرار، تشكيل اللجنة المحايدة لبحث مسئولية من بدأ الحرب، قبل إعلان وقف إطلاق النار، فإن ذلك يعتبر رفضاً واضحاً للقرار.

وهكذا يتضح أن العراق قد قبل القرار وعلى استعداد لتنفيذه حسب تسلسل أحكامه أى وقف اطلاق النار، انسحاب إلى الحدود الدولية، الإفراج عن الأسرى واعادتهم إلى اوطانهم، ثم تشكيل اللجنة الدولية لبحث مسئولية الطرف الذى بدأ النزاع وهكذا والموقف العراقى لا غبار عليه، حيث لا يمكن تطبيق القرار بكل أحكامه وتنفيذه إلا إذا حدث وقف لإطلاق النار وعودة القوات إلى حدودها وتبادل الأسرى ثم تحديد المسئولية ولو كان المجلس يريد غير ذلك، لبدأ نصوص القرار بضرورة تشكيل لجنة وحدد لها مدة لإصدار قرارها وبعد صدور قرارها يحدث وقف إطلاق النار، هذا أمر غير منطقى لأن المنطق يقضى أولاً بإيقاف الحريق ثم البحث فى خطوات نحو السلام بما فيها تحديد الطرف المسئول عن إشعال الحريق.

الموقف الإيرانى من قرار مجلس الأمن ٥٩٨ :

الموقف الإيرانى من قرار مجلس الأمن جاء على مرحلتين:

المرحلة الأولى : خلال عام كامل تقريباً، وكان خلالها هو الرفض بأسلوب مبطن تمهيداً لكسب الوقت ورغبة فى إحراز نصر عسكرى ساحق على أرض الواقع يعيد خلط الأوراق، ويقلب الوضع رأساً على عقب ويرغم المنظمة الدولية على التعامل بأسلوب جديد مع المشكلة حسب الإفرازات والنتائج والوقائع الجديدة على الأرض.

دأبت إيران خلال هذه المرحلة على التهرب والمناورة دون إعلان صريح من جانبها حول حقيقة موقفها من القرار المذكور، وفى نفس الوقت كانت تعلن عن احترامها لقرارات الأمم المتحدة واستعدادها للتباحث مع مسئوليها حول الإجراءات التنفيذية، ولكن بشرط أن تسرع المنظمة فى تشكيل لجنة التحقيق حول مسئولية من بدأ الحرب قبل كل شئ وانتظار نتائج التحقيق، وبعد ذلك ستقرران كانت على استعداد لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الأمن الدولى أم لا ؟ وفى الوقت الذى كانت فيه كل الجهود والمساعى المكثفة منصبه فى الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء فى المجلس، على ضرورة تطبيق القرار، كانت إيران تلجأ إلى أسلوبها الجديد والمتمثل فى الرد العسكرى على كل مبادرة سلمية ومنها القرار المذكور، ولقد لخص الأمين العام الموقف الإيرانى كما فهمه من مباحثاته مع زعماء طهران ومن رسائلهم الموجهة للمنظمة الدولية فى النقاط التالية :

١- تقبل إيران تنفيذ القرار ٥٩٨ على أساس تعامل متكامل يشمل وقف إطلاق النار كخطوة أولى.

٢- تشدد إيران من جهة أخرى على ضرورة إيجاد صلة بين وقف إطلاق النار وتحديد مسئولية بدء النزاع بمعنى أن إيران تريد استباق تنفيذ وقف رسمى لإطلاق النار بعملية تحديد الطرف المسئول عن النزاع، وهنا تقفز إيران فوق نصوص القرار الأخرى مثل العودة إلى الحدود الدولية المعترف بها وإطلاق سراح الأسرى وعودتهم إلى أوطانهم دون تأخير.

٣- تكون إيران عند ذلك مستعدة للقبول بتنفيذ خطة يدون فيها إعلان تحديد الطرف المسئول عن بدء النزاع وبدء تنفيذ وقف رسمى لإطلاق النار متزامنين فى وقت واحد.

٤- واختتم الأمين العام تقريره المقدم إلى مجلس الأمن بإبداء تعاطف مع الموقف الإيرانى معتقداً بأن موافقة العراق على وجهة النظر الإيرانية سوف تساعد على تحريك الموقف نحو السلام. ولكن العراق رفض هذا التأييد من قبل السكرتير العام للتفسير الإيرانى، وأصر على وجوب تنفيذ القرار حسب تسلسل فقراته، أى وقف إطلاق النار أولاً وعودة القوات المتحاربة إلى الحدود الدولية، ثم عودة الأسرى إلى ديارهم وهكذا حتى باقى البنود المدرجة فى القرار المذكور.

وهكذا فشلت جهود الأمين العام فى حمل الطرفين على الجلوس إلى مائدة المفاوضات من أجل وضع القرار موضع التنفيذ.

والسؤال الذى يطرح نفسه لماذا لجأت إيران إلى أسلوب الرفض المبطن غير الصريح للقرار مع التظاهر بقبوله أمام المجتمع الدولى ؟ الإجابة على هذا السؤال بإختصار إيران كانت تود كسب الوقت من جهة، وعدم الظهور بمظهر المعارض للشرعية الدولية من جهة أخرى، فهى كانت تأمل فى أن تحقق نصراً عسكرياً على الأرض يساعدها على دعم موقفها فى أية مفاوضات قادمة مع العراق، واعتقادها بأن القبول للقرار كان سيعيق تحقيق هذا الهدف، ولذلك لجأت إلى أسلوب متلون ومتغير يقول نعم ولا فى نفس الوقت.

المرحلة الثانية : الانتكاسة العسكرية وقبول القرار ٥٩٨ :بعد مؤتمر قمة عمان الطارئة ٨ نوفمبر (١٩٨٧) عادت العلاقات العربية مع مصر ويبدو أن ذلك قد سمح لهم بتبنى استراتيجية جديدة نشطة تقوم على دعم العراق بفعالية، الأمر الذى أمد العراق بإمكانيات اقتصادية وعسكرية جديدة / ساعدت العراق على المرور من مرحلة الصمود إلى مرحلة الهجوم الاستراتيجى المعاكس كما ظهر ذلك فى معركة تحرير الفاو، وتعد معركة الفاو ذات أهمية كبرى فى مراحل أقرب حيث بدأت الانتكاسة العسكرية الإيرانية بها، وتوالت الانتصارات العراقية من الفاو إلى الشلامجة إلى تحرير جزر مجنون ووصل العجز الإيرانى إلى عدم القدرة على الدفاع عن الأرض الإيرانية حيث توغل الجيش العراقى فى مدينة مهران ودهلران واستولت القوات العراقية على مقر القيادة المركزية العسكرية فى غرب

إيران، وتم أسر ١٢ ألف جندى إيرانى فى دهلران مع غنائم عسكرية تقدر بمليار دولار.

وكان لهذه الانتصارات العراقية آثار مدمرة على الروح المعنوية لدى العسكرية، ولدى المدنيين الإيرانيين على السواء ونجم عن ذلك وضع خطير إلا وهو أن الشباب الإيرانى الذى كان متحمساً ومندفعاً نحو جبهات القتال فى الماضى أدرك أن القيادة السياسية الإيرانية قد فشلت فى إدارة الصراع مع العراق ومع الدول العربية المؤيدة له. وبالتالى فإن النداءات التى وجهها القادة الدينيون إلى الشباب بالتطوع لم تجد أذاناً صاغية. وبدأت آثار الانتكاسة تتجلى فى عدد الأسرى الإيرانيين الذين فضلوا الاستسلام على القتال، وعلى الرغم من تغيير القيادة العسكرية العليا الإيرانية، إلا أن وضع الانهيار ظل مستمراً، وكل الهجمات الإيرانية المضادة باءت بالفشل، وأصبح القادة الإيرانيون أمام خيارين لا ثالث لهما : الأول : هو مواصلة الحرب وعدم التخلى عن أهداف الثورة الإسلامية ولكن هذا الخيار غير مضمون العواقب، لأن العراق قادر فى ظل تلكل الظروف على إلحاق هزيمة شاملة بإيران والإطاحة بنظامها السياسى كله، الثانى : هو قبول قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ كبديل وحيد أمام القيادة الإيرانية. رغم كل السلبيات التى ستلحق بالثورة الإسلامية إلا أنه خيار لا مفر منه. وهنا أعلن الإمام الخومينى قبوله للقرار واصفاً إياه بأنه أشد قسوة عليه من تجرع السم.

وتم إبلاغ القبول فى رسالة موجهة من رئيس الجمهورية الإيرانية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة فى يوم الثامن عشر من يوليو ١٩٨٨، وطلب من السكرتير العام القيام بالواجب فى وضع القرار موضع التنفيذ، وتحركت بعد ذلك المنظمة الدولية من أجل حث الطرفين على تنفيذ القرار من خلال المفاوضات المباشرة، وكان أول لقاء بين الطرفين على مائدة المفاوضات يوم ٢٥ أغسطس عام ١٩٨٨ فى مدينة جنيف (*).

(*) د. على إبراهيم، مفاوضات السلام العراقية الإيرانية ومستقبل السلام فى منطقة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ٩٩، يناير ١٩٩٠، الأهرام، القاهرة.

دور الشيعة فى المنطقة

أضحت دراسة الأقليات فى العالم من أهم المجالات التى أهتم بها علماء السياسة والاجتماع لما لهذه الأقليات من تأثير مباشر على الاستقرار السياسى حيث تسعى دول كثيرة إلى تغذية واستخدام ولاءات ما تحت الدولة لخلق أوضاع تؤدى إلى زعزعة الاستقرار السياسى داخلياً فى هذه الدولة أو تلك.

كما أصبحت بعض الأقليات التى لها امتدادات خارجية تستخدم من قبل الدولة الأم لبسط سياستها الخارجية على المنطقة من الأمثلة الدالة على ذلك استخدام النظام الأصولى الإسلامى فى إيران ورقة الأقليات الطائفية لزعزعة الاستقرار السياسى لدول مجلس التعاون الخليجى بسبب تأييد بعض دوله العراق فى حربه مع إيران (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، حيث شهدت منطقة الجزيرة والخليج العربى بعد انبثاق الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ والتى اطاحت بالنظام الشاهنشاهى، موجات من التطرف الطائفى خاصة بعد التشجيع والدعم الذى أبداه النظام الإسلامى فى إيران بقيادة آية الله الخمينى والذى رفع لواء تصدير الثورة الإسلامية خارج الحدود الإيرانية وكان نتيجة ذلك قيام الأقليات الشيعية المنتشرة فى المنطقة العربية بتنظيم صفوفها فى تنظيمات سياسية طائفية متخذة من النموذج الأصولى الثورى فى إيران مثالاً لها لمعارضة الحكم الاسروى، وساهمت الحرب العراقية الإيرانية فى تعميق الانقسام الطائفى فى الجزيرة والخليج العربى وبدأ الشعور الطائفى يبرز بشكل واضح فى العراق والكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية، ونظراً لأهمية الموضوع سوف نقوم بدراسة الخلفية التاريخية للشيعة وتاريخ التشيع فى الإسلام والمذهب الشيعى والفرق الشيعية، ثم دراسة الوضع الاجتماعى والسياسى للشيعة فى دول الخليج العربية بالإضافة إلى لبنان، ثم نستعرض أثر الثورة الإسلامية الإيرانية على الأقليات الشيعية فى دول الخليج العربية.

أولاً : تاريخ التشيع فى الإسلام :

إن تاريخ بدء التشيع أمر مختلف عليه بين المؤرخين والفقهاء، إلا أنهم يتفقون على أن الجزيرة العربية هى مكان انطلاقة. وهناك من الفقهاء من يرجع التشيع إلى عهد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ويرون أنه نشأ على يد صحابة دعوا إلى إمامة على بن أبى طالب، ويقولون ان بعض قبائل العرب التى شايعت الإمام على وصلت إلى العراق أيام الفتوحات الإسلامية واستوطنت فى المناطق المحاذية للكوفة مرقد الإمام على رضى الله عنه فى النجف، لكن أغلبهم يرجع التشيع إلى فترة خلافة على والأحداث التى رافقتها وتلتها وثمة من ينسب انتشار التشيع فى جنوب العراق ووسطه إلى فترات تاريخية أقرب قد تصل لدى بعضهم إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، أما فى إيران فقد أتسع نطاق التشيع أيام الدولة الصفوية فى القرن السادس عشر الميلادى، بعد أن كان محصوراً فى مناطق محددة.

ويحتج الشيعة بأن (علياً) لم يبايع (أبا بكر) يوم السقيفة، لأن جمعاً من الصحابة رأوا ألا تكون الخلافة لعلى إما لصغر سنه، أو لأن قريشاً كرهت أن تجتمع النبوة والخلافة لبنى هاشم، (زعماً) منهم أن النبوة والخلافة إليهم يضعونها حيث شاءوا، ولم يبايع على بن أبى طالب أبا بكر إلا بعد ستة أشهر، وتبعه على ذلك جماعة من عيون الصحابة، كالزبير وعمار والمقداد وآخرين.

ويقول الشيعة إن علياً بن أبى طالب رأى أن تخلفه يوجد رتقاً فى الإسلام وشرخاً فيه، وحين رأى الخلفاء الراشدين كأبى بكر وعمر قد بذلوا أقصى الجهد فى نشر كلمة التوحيد وتجهيز الجند وتوسيع الفتوح، ولم يستأثروا ولم يستبدوا، بايع وسالم وغض الطرف عما يراه حقاً له محافظة على الإسلام، ووحدته، وبقى شيعته منضوين تحت لوائه.

ولم يكن يومها للشيعة ولا للتشيع مجال للظهور، لأن الإسلام كان يجرى على مناهجه القويمة، وعندما امتنع (معاوية) عن البيعة لعلى وحاربه فى (صفين) انضم بقية الصحابة إلى على حتى قتل معظمهم تحت رايته، ولكن الأمر استتب لمعاوية وانقضى دور الخلفاء الراشدين، ودس معاوية السم للحسن بن على فقتله، ثم أخذ البيعة لإبنه (اليزيد) قهراً.

ومنذ ذلك اليوم انفصلت السلطة الدينية عن السلطة الدينية، بعد أن كانتا مجتمعتين فى عصر الخلفاء الأولين وعرف الناس أن للدين أئمة ومراجع هم أهله وأحق به، ثم جاءت شهادة الحسين رضى الله عنه، مما أوجب أنكسار

القلوب والجروح الدامية له فى النفوس، مما زاد بطبيعة الحال التشيع شيوعاً وانتشاراً، ويجعل لعلى وأولاده المكانة العظمى فى النفوس، وكان ظلم بنى أمية وتقاتلهم على الملك خدمة منهم لآل البيت، فزاد هذا من عطف القلوب عليهم.

وعندما انتهى عهد (بنى سفيان) وبدأ عهد (بنى مروان)، (وعبد الملك بن مروان)، الذى عين الحجاج الثقفى فنصب المجانيق على الكعبة حتى هدمها وأحرقها وقتل أهلها، وذبح(عبد الله بن الزبير) فى المسجد الحرام بين الكعبة والمقام، ثم سارت المروانية كلها على هذه السيرة.

من هذا تتضح أسباب انتشار الشيعة، وأنها ليست كما يقول البعض نزعة فارسية، فالإمام زين العابدين بن على رضى الله عنه، انقطع بعد استشهاد أبيه عن الدنيا وأهلها، وركن إلى العبادة وتربية الإخلاق، وفتح الطريق لجماعة من التابعين كالحسن البصرى، وطاووس اليمانى، وابن سيرين وعمرو بن محمد الناصر، وحفيده جعفر الصادق.

وجاءت الفترة بين الدولة الأموية والدولة العباسية، فأتسع المجال للصادق وارتفع كابوس الظلم ودواعى الفتنة، فتوسع فى بث الأحكام الآلهية ونشر الأحاديث النبوية، وظهرت الشيعة فى ذلك العصر ظهوراً لم يسبق له مثيل، وأصبح الشيعة من الكثرة بحيث أصبح يتعذر احصاؤهم (*).

أ - أصل التشيع ومفهومه :

فى كتاب (الملل والنحل لمحمد بن عبد الكريم الشهرستانى، الفارسى المولود فى بلدة (شهرستان) الواقعة فى شمال خراسان، والذى اعتبر كتابه بمثابة دائرة معارف مختصرة للأديان والمذاهب والفرق الدينية والمذاهب الفلسفية المتعلقة بما وراء الطبيعة، والتى عرفت فى عصر المؤلف، يقول : "أن الشيعة هم الذين شايعوا علياً رضى الله عنه، على الخصوص، وقالوا (بإمامته) وخلافته نصاً ووصية، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت (فبظلم) يكون من غيره، أو (بتقية) من عنده، وقالوا أن الإمامة ليست قضية مصلحية تناط بإختيار العامة، وينتصب الإمام بنصبهم، بل هى قضية أصولية، وهى ركن الدين لا يجوز للرسل عليهم الصلاة والسلام اغفاله واهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله، يجمعهم القول بوجوب

(*) احمد مهابه، إيران بين التاج والعمامة، القاهرة.

التعيين والنص عليه، وثبوت عصمة الانبياء والأئمة وجوباً، عن الكبائر والصغائر والقول (بالتولى والتبرى) قولاً وفعلاً وعقداً، إلا فى حالة (التقية).

أما سماحة الإمام (محمد الحسينى آل كاشف الغطاء) وأحد أقطاب علماء الشيعة فى النجف، فيقول فى كتابه (أصل الشيعة وأصولها) : "أن أصل التشيع هو، كما أخرجه (بن عسكر) عن جابر بن عبد الله، قال : (كنا عند النبى صلى الله عليه وسلم فأقبل (علىٌّ) رضى الله عنه، فقال النبى صلى الله عليه وسلم رد والذى نفس بيده إن هذا وشيعته لهم الفائزون يوم القيامة".

ونزلت الآية الكريمة "إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية". ويقول سماحة (كاشف الغطاء)، "إن عدداً ليس بالقليل أختصوا فى حياة النبى صلى الله وسلم لعلّى ولازموه وجعلوه إماماً كمبلغ عن الرسول، وصاروا يعرفون بأنهم شيعة علىٌّ كعلم خاص بهم، كما يقول أهل اللغة، ولفظ الشيعة بهذا الوصف لا ينطبق على عموم المسلمين، وأن كان ذلك لا يقلل من قدر صحابة النبى الكرام، فهم أسمى من أن تحلق إلى أوج مقامهم بغاث الأوهام". كما يستشهد (كاشف الغطاء) بالحديث النبوى الشريف (علىٌّ منى بمنزلة هارن من موسى" وقول صلى الله عله وسلم : "إنما أنا تارك فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتى أهل بيتى).

وتقول اسيمة جانو فى كتابها "التاج الإيرانى" أن التشيع يرجع إلى الحديث النبوى الشريف الصحيح الذى دعا فيه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى التشيع لسيدنا على بن أبى طالب. ويقال أنه بعد أن رجع الرسول صلى الله عليه وسلم من حجة الوداع وصلى إلى بئر خم وخطب فى الناس قائلاً : (أن الله مولاى وأنا مولى المؤمنين وأنا أولى بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه، فعلىٌّ مولاه، فعلىٌّ مولاه، فعلىٌّ مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وأحب من أحبه وأبغض من أبغضه، وأنصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه حيث دار، ألا فليبلغ الشاهد الغائب) !

يقال أن هذا الحديث رواه ١٢٠ صحابياً و١٨٤ من التابعين و٦٣ من أئمة الحديث.

ويقول الكاتب أنيس منصور : (الشيعة يرون أن خطبة الرسول هذه هى دعوة إلى الشيعة، فلا خلاف بين الشيعة والسنة فى صحة هذا الحديث وإنما الخلاف فى تفسير كلمات الولاية والحب وهى قضية بين المذاهب الإسلامية !) (*).

(*) اسيمة جانو، التاج الإيرانى، مكتبة مدبولى.

فرق الشيعة ومذاهبهم :

تعترف الكاتبة أنها حين بدأت تصنف الشيعة بين الفرق الإسلامية، أكتشفت أن ذلك أشق الأمور، فالشيعة فرق كثيرة والمراجع التى يمكن الوثوق بها يرجع معظمها إلى القرنين الرابع والخامس الهجرى، وهى أما كتبت بيد مؤلف سنة متشدد، أو بيد مؤلف شيعى متعصب !

والمذهب الشيعى هو فرقة من هذه الفرق أو هو مجموعة من الفرق أختلفت فيما بينها لكنها اتفقت على :

١- المبدأ وهو التشيع لسيدنا على بن أبى طالب رضى الله عنه.

٢- كما اتفقت على وجود (أمام) من سلالة النبى صلى الله عليه وسلم، ومن سيدنا على، وهذا الإمام أختفى وسيظهر فى آخر الزمان وهو (المهدى المنتظر) الذى بشر به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

٣- كما اتفقت هذه الفرق الشيعية على أن هذا الإمام الذى مايزال (غائباً) هو الحاكم الفعلى فى كل مكان وزمان، وحتى يظهر ثانية يقوم (آيات الله) بالحكم بالنيابة عنه، وهم لا يصلون وراء أى أمام سنى، فإمامهم غائب.

وإذا تدرج (آية الله) يصبح (إماماً) لكنه إمام ينوب عن المهدى والإمام النائب عن الغائب يحكم بأسمه، ويجب أن يكون (مختاراً) من الله، وأن يكون من نسل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا الإمام يجب أن يكون حافظاً للقرآن، محافظاً عليه متبعاً لتعاليمه ويمتلك قدرة غير عادية من الحكمة والبلاغة، ولا يخطئ، فهو معصوم من الخطأ وهذه العصمة هى التى تميزه عن الناس جميعاً.

هذه هى الخطوط الرئيسية للمذهب الشيعى، أما الفرق التى تنتمى لهذا المذهب فهى كثيرة ويمكن إدراجها بصورة مختصرة.

فرق الرافضة أو الروافض : وهم من أهم الفرق المنتسبة إلى الإسلام والتى يطلق عليها اليوم التسمية (شيعة) للتعميم، وفرق الروافض عشرون فرقة.

وهم الزيدية ومنهم الجارودية من اتباع أبى الجارود، ومنهم السليمانية أو الجريدية والتبرية، والفرق الثلاث اجتمعت على القول بأن أصحاب الكبائر من الأمة يكونون مخلدين فى النار وذلك قول الخوارج أيضاً)، وهناك حوالى

١٠٠ ألف من الزيدية يسكنون إيران والباقى يقيمون فى اليمن ولهم فيها إمام مستقل بأمره منذ عام ١٩٠١.

أما الكيانية من الرافضة فهم اتباع المختار بن غبيد الثقفى الذى قام بثأر سيدنا الحسن بن على رضى الله عنه وقتل أكثر الذين قتلوا حسيناً بكربلاء، وكان يقال له (كيان).

الإمامية : وهو مذهب أغلب الشيعة فى إيران وأهمها : والإمامية مخالفة فى بعضها للزيدية والكيانية والغلاة، وهم ١٥ فرقة هم الكاملية، المحمدية والباقرية والموسوية والمباركية والهاشمية، والزرارية، واليونسية والشيطانية والاسماعيلية والاثنا عشرية هو المذهب المعروف والأكثر شهرة والمنتشر فى إيران بالذات وهؤلاء ساقوا الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه محمد بن الحسن الذى هو سبط على بن موسى الرضا ويقال لهم الاثنى عشرية بدعواهم بأن الإمام المنتظر وهو الثانى عشرمن نسبه إلى على بن أبى طالب رضى الله عنه.

ومنهم المقاولة والخطابية، وقد ظهرت فى القرون الخمسة الأخيرة طوائف جديدة من الشيعة لم تذكرها كتب السلف التى أنتهى بعضها عند القرن الحادى عشر الميلادى نذكربعض منها : دندش والحسينيون والحروفية والفاطميون أهم سلاطين مصر الخلفاء (٩٠٩ - ١١٧١)، والعلويون وإليه ينتسب الاشراف والأسياد وعلامتهم العمامة الخضراء، والشيخية طائفة من الشيعة فى باريس، يتميزون بتكريم الأئمة الاثنى عشر (*).

ثانياً : الوضع الاجتماعى والسياسى للشيعة فى المنطقة :

١- الشيعة فى العراق :

الوجود الشيعى ارتباط عضوى بالعراق، بسبب أن الأحداث الجسيمة التى كونت تاريخه وبلورت هويه اتباعه وقعت على هذه الأرض، لكن لهذا الوجود امتدادات فى دول أخرى فى المنطقة وخصوصاً فى إيران التى شكلت فيها مدينة قم مركز أردنياً للنجف العراقية وبديلاً عنها فى ظروف معينة.

(*) اسيمة جانو، التاج الإيرانى، مرجع سبق ذكره.

وبقدر تعلق الأمر بواقعة كربلاء فإنها تمثل منعطفاً هاما فى تحديد المنحى الذى سارت عليه طقوس الطائفة الشيعية التى اتخذت طابعاً فجائعياً، وتمارس لا كل عام فحسب بل فى معظم المناسبات الدينية التاريخية مما أسهم إلى حد كبير فى تشكيل هوية الطائفة. وقد احتضنت العراق المراق والعبقات المقدسة لدى الشيعة التى أضحت مزارات يؤمها المسلمون من العراق وخارجه وتمارس فيها أهم الطقوس الشيعية، وتتمثل فى مدن وعبئات النجف وكربلاء والكونة والكاظمية وسامراء، بالإضافة إلى وجود أكبر مقبرة يدفه فيها الشيعة موتاهم وهى مقبرة وادى السلام(*).

يذكر آنى شابرى ولورانت شابرى فى كتابهما سياسة وأقليات فى الشرق الأدنى أن نسبة الشيعة فى العراق تتراوح حول ٥٢% من مجموع السكان أى تقدر بحوالى سبعة ملايين إلا أنه هناكمن يقول بأن الشيعة حالياً فى العراق هم حوالى ٦٠% من السكان فى العراق، ويتركزون فى منطقة الجنوب، ولقد كان سكان الجنوب، مراعاة إلى انتمائهم الدينى يحافظون دائماص على صلات مميزة مع السكان الإيرانيين المجاورين لهم الذين فرض عليهم الصفويون الشيعة فى عام ١٥٠٢، من حيث أنها مكان ميلاد الشيعة (منطقة الكوفة والبصرة) فى أن تكون دائما ميدان المجابهة بين الأمبراطوريات رافعة راية الطوائف المسلمة المتخاصمة (الدولة الصفوية – العثمانية) فى عام ١٥٠٨ إحتل الصفويون العراق فأصبح، لمدة ما، حقلاً مغلقاً للمنافسات بين الفرس الشيعة والأتراك السنة، حينئذ كثيراً ما اضطر السكان المعتنقون للشيعة إلى اللجوء للتقية حماية لإيمانهم ورأوا أنفسهم مبعدين عن الحياة السياسية (*).

وفى ظل الإمبراطورية العثمانية قبعت الطائفة الشيعية بالعراق مستبعدة عن جميع أجهزة الدولة، وقد احتفظ العثمانيونللسنة كامل المراكز الوظيفية تقريباً، وفتحوا أمامهم أوسع الأبواب للوصول إلى التربية الحديثة، بينما أدى هذا إلى تخلف الأوساط الشيعية الريفية إلى أبعد حدود وكان جهلهم التام بالعالم الحديث ذريعة للحكومات التى كانت حتى بداية الخمسينات كثيراً ما تعين عناصر سنية من المدن لتمثيل القبائل الشيعية فى البرلمان العراقى غير حافلة بما يثيره هذا من استياء كبير فى نفوس هذه القبائل.

(*) مصطفى كاظم، الشيعة فى العراق بين الدين والسياسة.
(*) آنى شابرى، لورانت شابرى، سياسة وأقليات فى الشرق الأدنى الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة : الدكتور دوقان قرقوط، مكتبة مدبولى، القاهرة.

لدى انهيار الإمبراطورية العثمانية أعلنت الطائفة الشيعية بالعراق عداءها تجاه مشروع تأسيس إنتداب بريطانى على البلاد، وفى نفس الفترة، كانت تركيا تطالب بمقاطعة الموصل، وبالتالى طلبت إيران وضع العراق تحت الانتداب الإيرانى، متذرعة من أجل هذا بأهمية الطائفة الشيعية العددية وبوجود أماكنها المقدسة فى العراق. فعارض السنة ذلك بعنف، فزعين من ضم تدريجى، ونظروا بعين الريبة المتزايدة لطائفة الشيعة بالعراق.

ولقد كان لإستياء القبائل الشيعية هو العنصر المنبه الأساسى لثورة صيف ١٩٢٠ التى شهدت الالتقاء المفاجئ للمعارضة القومية المدنية (سنية أو شيعية) بين زعماء الشيعة الدنيين والعناصر العشائرية، ولم يضع قمع الجيش يسانده البريطانيون لهذه الثورة حداً لاضطرابات الجنوب.

ومنذ عام ١٩٢٤ تراجعت الزعامة الدينية المهيمنة على الحركة الشيعية وبدء العمل السياسى للشيعة العراقيين، ينتظم بصورة رئيسية ويتطور فى ظل العلمانيين من الطائفة الشيعية. بادئ ذى بدء من شيوخ القبائل ثم من سياسى الطبقة المتوسطة من سكان المدن.

وكان أهم حجة أثيرت للعمل السياسى هى المطالبة بمثيل شيعى أكثر جوهرية فى السلطات السياسية القيادية، والمقدر أن الشيعة الذين كانوا فى عام ١٩٣٠ يمثلون أكثرمن نصف السكان العراقيين، لا يختصون إلا بـ ٢٥% من المقاعد فى البرلمان، وكان الدستور العراقى لعام ١٩٢٤ ينص على أن يكون تمثيل طائفتى اليهود والمسيحيين فى مجلس النواب بنسبتهم المئوية لإجمالى السكان، فإن الشيعة بالمقابل، وفى الإدارة العليا كان الوضع أسوأ لم يكن الشيعة يملكون إلا ١٥% من الوظائف، وكذلك الحقائب الوزارية كان تتضمن دائماً وزيراً أو عدة وزراء شيعيين، ولكن الطائفة لم تكن تنتفع منهم لذلك، لإعتبارها إياهم كرهائن طيعًين فى أيدى حكومة الأكثرية السنية.

أتسمت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فى الواقع بإنتشار واسع النطاق، فى حلقات الشيعيين من سكان المدن غير العرب للأفكار الديمقراطية التى يدافع عنها الحزب الوطنى الديمقراطى، وكان تعرض الشيعة العرب للإنجذاب إلى هذه الأفكار أقل من تعرض أمثالهم من غير العرب، كذلك اخترقت الشيوعية إلى أعماق الأوساط الشيعية غير العربية والمثقفين، وشهدت المدن الشيعية بالدرجة الأولى، كالنجف، تضاعف الخلايا الشيوعية الصغيرة.

كانت ردود الفعل الشيعية الأولى على ميلاد نظام اللواء عبد الكريم قاسم من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣ - عدائية صراحة وذلك بسبب مناداة الضباط الأحرار بتحقيق وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة، التى ولدت قبل شهور بالاتحاد بين مصر وسوريا. وعندما بات واضحاً أن اللواء عبد الكريم قاسم وقد فرض وجهة نظره الخاصة،لم يكن ينوى بتاتاً ضم العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة تحول أشرس المعارضين إلى موالين متحمسين.

وابتداء من عام ١٩٦٣، تراجع المد الشيوعى، فى الأوساط الشيعية من المدن، عندما وجه إليه البعث وهو فى السلطة، ضربات جدية وفرض عليه اللجوء إلى السرية، فبدافع مدارات جميع أشكال الحساسية الدينية الشيعية أو السنية منها على حد سواء حصرت السياسة الحكومية نفسها فى عدم التدخل الصارم فى الأمور الدينية، متناقضة هكذا مع عمل حزب البعث الذى طرح رسمياً أثناء الشهور التسعة التى شغل فيها السلطة عام ١٩٦٣، أسس سياسية للتحول إلى علمانية الدولة، المنفذ الهام لإيديولوجية الحزب. وكانت المشاعر الشخصية للآخرين عارف معادية للشيعة على نحو خاص، فتحة جملة تعزى إليه أنه قا لها فى مجلس خاص : "إن حلمى هو تدمير إسرائيل وإزالة الشيعة من العراق" ويرجع المؤرخون إلى أن العمل السياسى المنظم الرافض للحكم والسرى منجانب العناصر الشيعية إنما يرجع تحديد بدئه إلى هذه الحقبة (*).

وقد سعى صدام حسين إلى تحديد موقع الحزب من العلمانية التى اكسبته عداوات كثيرة، ففى عام ١٩٧٧، وخاصة وأن الوضع تردى كثيراً بنمو النشاطات السرية الشيعية، التى تلتها اعتقالات واعدامات لعدد من الشيعة (خمسة فى عام ١٩٧٤، وثمانية فى عام ١٩٧٧).

كانت سياسة صدام حسين تجاه الشيعية المناضلة سياسة العصا والجزرة: وتتمثل سياسة العصا فى الاعتقالات وتنفيذ الإعدام والطرد بإزاء الشيعة المشتبة بإنتمائهم إلى التنظيمات السياسية الشيعية السرية. وسياسة الجزيرة تتمثل فى الاغراء بإزاء العلماء القابلين للإنضمام أو التحالف مع النظام، غير أن أكثرية المرجعيات لم يتأثروا بهذه الاغراءات ومنهم محمد باقر الصدر الذى أعلن أن كل صلة بهذا النظام، حرام لوضوح طابعه اللاسلامى.

وقد بذل صدام حسين جهداً فى إدخال الشيعة إلى المناصب القيادية، وبخاصة انطلاقا من عام ١٩٧٦، شرط أن يكونوا بعثيين من زمن طويل. ولقد

(*) آنى شابرى، لورانت شابرى، سياسة وأقليات فى الشرق الأدنى، مرجع سبق ذكره.

عززت الحرب ضد إيران الميل للانفتاح على الشيعة خشية من انقلاب أو تمرد شيعى، وقد تجلى هذا لانفتاح فى تسميات لأعلى المناصب الحكومية والإدارية. وكان يهدف من وراء ذلك التخفيف من حدة الشعور الشيعى بالإبعاد. هكذا وصل الأمر إلى تكوين فرق حكومية متشكلة من ٤٠% من الشيعة.

وقد قطعت الطائفة الشيعية فى العراق طريقاً هائلاً ولاسيما على الصعيد الاقتصادى، بارتقاء عدد من الشيعة فى المهن الحرة وفى التجارة، وبذلك لم تعد طائفة الشيعة بالعراق تتماثل مع الفئة الأفقر من السكان، وأن شعورها بالابعاد السياسى وأن كان ما يزال أبعد من أمر يزول تماماً قد خف نسبياً فى هذه الفترة (**).

وقد تصاعدت معاناة الشيعة من الاضطهاد والقمع، ومنعت حريتهم الدينية والسياسية، وأرتكبت "الحقبة الصدامية" بحقهم مذابح ومجازر كبرى، وأدت إلى تشريد مئات الآلوف أن لم يكن أكثر من الشيعة من بلدهم، ونقل زخم النشاط السياسى والدينى الشيعى من العراق إلى إيران، وتحولت النجف إلى هامش تابع لقم، وأصبح آيات الله فى طهران هم مراجع الشيعة، بينما العراقيون مجرد تابعين، أو خائفين ساكتين، وإذا حاولت المدرسة الصدرية تجاوز هذه التبعية قام صدام بقتلهم والتنكيل بهم من باقر الصدر إلى محمد الصدر.

لقد أوحدت تلك الظروف التاريخية والسياسات المحيطة مجتمعاً شيعياً فى العراق يشعر بحالة من الاغتراب عن بلدهم ومحيطهم العربى، وترسخ شعور عاملدى هذه الطائفة بحتمية التحالف مع إيران وأن كان هناك شعور بالغبن من توازنات هذا التحالف، لكنه تحالف المكره فى ظل الظروف الميحطة.

لقد حاول الشيعة كسر طوق الحصار عدة مرات، لكنهم فشلوا، ووصلوا إلى إدراك سياسى باستحالة القيام بتغيير داخلى، وبأن كل محاولات الانقلاب على نظام البعث ستؤدى بهم إلى الكوارث، كما شعروا بالخذلان الكبير من العالم الخارجى بعد ثورة عام ١٩٩١ عندما استخدم نظام صدام كل وسائل القتل والقمع لإخماد الثورة التى إندلعت بعد انسحاب الجيش العراقى ووصلوا فى السنوات الأخيرة التى سبقت الغزو الأنجلو أمريكى للعراق إلى حالة من الأحباط الشديد وأصبح الحل الوحيد لهم إما الانتظار فى ظل ظروف بائسة أو الهجرة والاغتراب الجغرافى عن الوطن (*).

(**) آنى شابرى، لورانت شابرى، سياسة وأقليات فى الشرق الأدنى، مرجع سبق ذكره.

(*) مصطفى كاظم، الشيعة فى العراق بين الدين والسياسة، تقرير بالانترنت.

ولما انطلقت المقاومة العراقية فى وجه الاحتلال الأمريكى، لم تترافق مع خطاب سياسى يحمل براءة السنة من الحقبة الصدامية، بل كان هناك تفسيرات متعددة للمقاومة تربط بينها وبين البعث وبقايا النظام السابق أو بينها وبين الحركة الجهادية الأممية التى تحمل فكراً معادياً للشيعة يصل فى بعض الأحيان إلى درجة التكفير، ولم تلتقط بعد الحركات السياسية السنية الوقت الكافى لتقديم كشف حساب فى المرحلة السابقة، ورفع ضمانات للشيعة بالتعددية وحكم الأغلبية وإدانة الفترة السابقة من الخبرة العراقية، فى حين ضرب الاحتلال الأمريكى على وتر النزعة الطائفية الشيعية وأكد لهم أن محصلة العملية السياسية العراقية ودوره فى المرحلة القادمة هو إعادة صوغ المجال السياسى العراقى بما يكفل حكم الأغلبية (الشيعة)، الأمر الذى تقاطع مع المصالح الإيرانية، فاستخدمت طهران شيعة العراق كورقة سياسية فى المفاوضات والصفقات مع واشنطن، ولم يكن الشيعة ليقبلوا بذلك لو كان هناك ثقة حقيقية بالمحيط العربى، ولكن الإدراك السياسى الشيعى العراقى بات يقوم على اعتبار إيران لا غيرها حامية مصالح الشيعة فى العراق، وطموحهم السياسى اليوم هو أن العملية السياسية ستعيدهم لحكم العراق والاعتراف بكامل حقوق المواطنة والحريات الدينية والسياسية وحقهم فى المشاركة السياسية وتحديد الخيارات السياسية والثقافية للحكم الجديد، وشتانى بين هذا الطموح وبين الحالة الشيعية تحت حكم البعث.

٢- الوضع الاجتماعى والسياسى للشيعة فى الكويت :

على الرغم من أن الطائفة الشيعية فى الكويت تمثل جزءاً أساسياً من المجتمع الكويتى إلا أن العدد الحقيقى لأفرادها ليس معروفاً، فالمقيم السياسى البريطانى فى الثلاثينات قدر عددهم بـــ ١٨ ألف نسمة من أصل عدد سكان مدينة الكويت البالغ عددهم ٦٥ ألف نسمة، حالياً لا توجد إحصائية رسمية لعدد الشيعة فى الكويت، إلا أن البعض قدر عددهم بالنسبة لسكان الكويت، فيما يترواح بين ١٥ – ٢٥%. استوطن الشيعة الكويت منذ أواخر القرن التاسع عشر، وينقسم الشيعة فى الكويت على أساس عرقى إلى شيعة من أصل عربى، وشيعة من أصل إيرانى. الشيعة العرب المنحدرون من الجزيرة العربية وبالتحديد من المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ويطلق عليهم الحساوية نسبة إلى منطقة الاحساء، وكذلك هناك شيعة من أصل عربى هاجروا إلى الكويت من البحرين ويطلق عليهم بالحارنة

بالإضافة إلى فئة قليلة من الشيعة العرب الذين وفدوا من جنوب العراق، أما الشيعة الذين جاءوا من إيران فيطلق عليهم العجم وهم يشكلون نسبة كبيرة من شيعة الكويت. وقد شجع الاستعمار البريطانى آنذاك هذا النوع من الهجرة لأهداف سياسية واقتصادية وعلى الرغم من تعريبهم، إلا أنهم احتفظوا ببعض العناصر الثقافية لأصولهم التاريخية، خاصة اللغة واللهجات العامية الفارسية والفلكولور الشعبى.

الشيعة فى الكويت ينقسمون إلى أربعة مدارس مذهبية هى الشيخية نسبة إلى الشيخ أحمد بن زين الدين الاحسائى الذى يحمل نظرة مقدسة لأهل البيت، والاخبارية وهم البحارنة من مقلدى ميزار إبراهيم جمال الدين، والأصولية وتركز هذه المدرسة على علمية الحديث بمعنى أن يخضع الحديث البنوى للدراسة وأن لا يؤخذ على علاته وتنتشر هذه المدرسة بين شيعة العراق، إيران، لبنان والخوئية وهم بقية من شيعة الكويت من أصول إيرانية ويعدون من مقلدى المجتهد السيد أبو الحسن الخوئى الذى يعيش فى النجف والذى توفى مؤخراً.

أن التوزيع الديموغرافى لسكان الكويت يبين أن علائات الشيعة بشكل عام، تحرص على السكن فى مناطق وأحياء خاصة بهم بحيث يشكلون أغلبية عددية فيها. وتتميز هذه المناطق بانتشار المساجد الخاصة بالشيعة والحسينات. والحسينية اشبه ما تكون بناء اجتماعى ومدرسة ومكتبة يتم من خلالها احياء المناسبات الدينية مثل ذكرى عاشوراء فى شهر محرم.

لقد كان للوضع الاقتصادى فى الكويت دور هام فى تقليص الفجوة بين الشيعة والسنة من الناحية الاجتماعية والثقافية، حيث استفاد الشيعة من توزيع الثروة النفطية.

ففى بداية الخمسينات شهدت الكويت عملية استملاكات ضخمة ساعدت على تحسين الوضع الاقتصادى للموطنين الكويتيين عامة، الأمر الذى وفر المجال للشيعة أن يعملوا فى المجال الاقتصادى حتى أصبحت بعض العائلات الشيعية من كبار الفئة التجارية فى الكويت، كما أتاحت التغييرات الاقتصادية الاجتماعية التى شهدتها الكويت فى تلك الفترة المجال بأن يتولى أبناء الشيعة مناصب قيادية هامة فى الدولة، كذلك ساهم تطور التعليم فى الكويت والذى استفاد منه الشيعة والسنة على حد سواء.

أما فى الجانب الدينى فإن حرية إقامة المساجد والحسينيات مكفولة حتى فى الأحياء والمناطق ذات الكثافة السنية. كما لا يوجد قيود على الشيعة بجلب رجال الدين من قم والنجف ماعدا أثناء الحرب العراقية الإيرانية.

وبالنسبة للوضع السياسى للشيعة فى الكويت، فقد استفاد الشيعة من الانفراج الديمقراطى الذى انتهجه الشيخ عبد الله السالم الصباح الذى اتبع سياسة ليبرالية من عام ١٩٥٠ تجاه السماح للقوى السياسية والاجتماعية بالتعبير عن آرائها من خلال الأندية والروابط الشعبية، وهذه الانفراجة الديمقراطية التى ما زال يمارسها النظام الحالى فى الكويت.

٣-الوضع الاجتماعى والسياسى للشيعة فى السعودية :

يقدر عدد الشيعة فى المملكة العربية السعودية بـــ ٤٥٠ ألف نسمة يقطنون بصفة رئيسية منطقة الاحساء، المقاطعة الشرقية، والمركز البترولى الرئيسى حيث يشكلون اكثرية واضحة، كما تشتمل المدينة المنورة على عدد منهم، ينتمون جميعهم إلى الشيعة الأثنى عشرية، وكالشيعة فى العراق وفى لبنان، يرجع معظمهم إلى أصول عرقية عربية.

وكانت منطقة الإحساء هذه فى القرن العاشر الميلادى مشمولة بالدولة القرمطية التى انشأها أبو سعيد الجنائى. وكانت هذه الدولة كذلك تضم البحرين الحالية. وفى القرن الحادى عشر، بعد أن أعادتها إلى السُّنة قبيلة محلية هى قبيلة، يونيد عرفت هذه المنطقة شكلاص من أشكال الاستقلال الذاتى حتى جاء الاحتلال العثمانى عام ١٥٩١. ومن جديد حققت لها قبيلة أخرى هى قبيلة بنى خالد (سنية) جقبة من الاستقلال الذاتى امتدت من ١٦٦٩ إلى ١٧٩٤، وفيما بعد ذلك تعاقب على السيطرة الوهابيون والعثمانيون : الوهابيون من ١٧٩٤ إلى ١٨١٩ ثم العثمانيون من ١٨١٩ إلى ١٨٢٥ عندما استقرت بها جيوش محمد على المصرية، ثم من جديد الوهابيون من ١٨٢٥ إلى ١٨٧٢، باستثناء مدة عام ١٨٣٩، وسيطرة عثمانية من ١٨٧٢ إلى ١٩١٣ وأخيراً منذ ١٩١٣ وهابية.

كانت السيطرة العثمانية، على ما يبدو، تلقى دائماً تسامحاً أكثر من شيعة الاحساء، من سيطرة الوهابيين الذين يبدون على وجه العموم معادين جداً للشيعة، إذ أبطلوا شعائر الشيعة الدينية. وفى أبريل عام ١٩٠٢ فى حكم عبد العزيزبن سعود مؤسس المملكة العربية السعودية، هاجم الوهابيون كربلاء

المدينة الشيعية المقدسة فى العراق، لوضع حد لتعبر الشيعة لمشاهد العلويين، فرنس ضريح الحسين عندئذ وقتل عدد كبير من الشيعة وكان على ابن سعود نفسه أن يقتل بضربات أحد أولئك الشيعة الناجين من مذبحة كربلاء. وكان الوهابيون بالغى التشدد فى جباية الضرائب، كما انتزعوا أراضى كبار الملاك، وجرى تعيين حاكم سنى من قبيلة بنى جلوى وبإفقار الشيعة على هذا النحو اضطر بعضهم إلى الهجرة.

باكتشاف البترول فى الأربعينات واستثماره تشكلت طبقة عمالية معظمهم من الشيعة، وقد عبرت هذه البروليتاريا الشيعية، المستاءة من وضعها والمنظمة فى إطار نقابات، عن مطالبها الاقتصادية، بقوة إبان إضرابات الأعوام ١٩٤٧، ١٩٥٣، ١٩٥٦، و١٩٦٧. ولم يمض وقت طويل حتى جاءت معارضة سياسية تمد هذه المطالب المهنية. وهكذا قامت تعلّلها معارضة من النمط القومى لسياسة القادة الموالين للغرب، فتركزت حول قضية تجديد امتياز القاعدة العسكرية فى الظهران للولايات المتحدة الأمريكية. فعلى غرار موقف شيعة العراق المعادى للبريطانيين فيما بين الحربين، كانت هذه المعارضة تكشف عدة معلّلات : رفض الغرب العامل على التمزيق ثقافياً، رفض هيمنة (مسيحية) غير إسلامية، وكلاهما، كلا الرفضين متضمنات فى رد فعل الدفاع القومى، شأن الدفاع عن مصالح الشيعة الزمنية السياسية، الاقتصادية والدينية. فإن هذه المعارضة الشيعية سرعان ما آلت من جهة أخرى إلى المطالبة كذلك بمراكز أكثر من الإدارة التى كان الشيعة السعوديون مستبعدين منها، الشيعة، أضف إلى ذلك أنهم كانوا خاضعين للشريعة السنية ماعدا بالنسبة للأحوال المدنية.

وهكذا بتضافر جميع هذه القيود راحت الشيعة تغدو التربة المناسبة لأحزاب المعارضة السياسية، ولسوف تكون توجهاتها السياسية متأثرة تأثراً شديداً بالانفساخ العرقى الموجود بين الشيعيين العرب والشيعيين المنحدرينمن أصول غير عربية : إيرانيين وباكستانيين.

وتيسر انجذاب الشيعة إلى القومية العربية وبالمقابل فإن الماركسية تجند مؤيديها من الشيعة ذوى الأصول لغير العربية أما الشيعة من الأصل العرقى العربى يفضلون الانخراط فى الحركات الثورية ذات النزعة العربية الوحدوية، مثل اتحاد شعب شبه الجزيرة العربية، الموالى للناصرية، المؤسس عام ١٩٥٧ والحزب الديمقراطى الشعبى الموالى للبعث، المؤسس عام ١٩٦٥ واتجهت اقلية منهم نحو جبهة التحرر القومى ذات الولاء

الماركسى، المؤسسة عام ١٩٥٤ والتى كان من شأنها فى عام ١٩٧٥ ميلاد الحزب الشيوعى فى المملكة العربية السعودية وقد اجتذب الحزب بصورة رئيسية عناصر الشيعة ذات الأصل العرقى غير العربى، وفى السنوات ١٩٦٦ – ١٩٦٧ اضطلعت هذه التشكيلات جميعها بأعمال تخريبية ففى شهر مارس قامت عناصر من هذه التنظيمات السرية للمعارضة بجريمة اغتيال حاكم منطقة الإحساء سعود بن جلوى وثلاثة أشخاص من عائلته، وفى سبتمبر (١٩٦٩) إلى مطلع أكتوبر ١٩٧٠ ضرب الحرس الوطنى حصاراص على منطقتى القطيف وماد اللتين كانا فى غليان تام (*).

٤- الوضع الاجتماعى والسياسى للشيعة فى البحرين :

إن تاريخ الشيعة فى البحرين يقدم مشابهات كثيرة بتاريخ الشيعة فى مقاطعة الإحساء السعودية، جيرانهم الأقربين، بيد أن النسب هنا مختلفة، بالنظر إلى أن أكثرمن ٥٠% من سكان البحرين هم من الشيعة (الأثنى عشرية) منهم ٩٥% من أصل عرقى عربى و٥٠% من أصل إيرانى (من هجرات قديمة وحديثة وقديمة). وكالإحساء كانت جزر البحرين فى عداد الدولة التى شكلها القرامطة على حساب الإمبراطورية العباسية السنية، وفى حوالى منتصف القرن الحادى عشر أعاد العباسيون فتح البحرين التى انتقلت فيما بعد إلى السيطرة البرتغالية (١٥١٤ – ١٦٠٢)، ثم مع انقطاعات قصيرة، إلى حكم الفرس الذين عيَّنوا عليها حكاماً عرباً من السنة. ومنذ عام ١٧٨٣ فإن سلالة بنى خالد الحاكمة العربية السنية تدير البحرين، متسامحة بإزاء ممارسة الدين الشيعى، الذى كان يبلغ عدد اتباعه فى البحرين حوالى ١٦٠ ألف نسمة. وهناك بعض المراجع التى تقدرتعداد الشيعة فى البحرين بأنهم ٦٥% من نسة السكان (*).

ينتمى الشيعة فى البحرين معظمهم إلى الطبقة الأقل يسراً فى المجتمع ويعيشون بصورة رئيسية من الزراعة وصيد اللؤلؤ. وجعل أكتشاف البترول عام ١٩٣٢ واستثماره من هؤلاء الفلاحين وصيادى اللؤلؤ عمالاً فى الصناعة البترولية، مكافحين ببالغ النشاط من أجل تحسين ظروفهم ومستوى

(*)آنى شابرىن لورانت شابرى، سياسة وأقليات فى الشرق الأدنى، مرجع سبق ذكره.
(*) علاء محمد العبد مطر، أيديولوجية الثورة افيرانية وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربى.

حياتهم، دون أن يربطوا مع ذلك، مطالبهم هذه بالدفاع عن طائفتهم أو بإرتقائها، وهكذا شاركوا إلى جانب العمال السنة فى إضرابات عديدة، قمعت جميعها بسرعة : اضرابات الأعوام ١٩٦٥، ١٩٥٦، ١٩٤٥، ١٩٣٨ وتلك التى تعاقبت من جديد فى عام ١٩٧٢ وفى ١٩٧٥.

وقد شكلوا سياسياً جزءاً أساسياً من أتباع تشكيلات المعارضة : جبهة التحرير الوطنية فى البحرين التى نشأت فى فبراير عام ١٩٥٥ والجبهة الشعبية، وهى إنبثاق من الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى.

وفى ديسمبر ١٩٧٢ تكون مجلس تأسيس حصل فيه الشيعة على ١٤من ٢٢ مقعداً بطريق الانتخاب، كما حصلوا على أكثرية المقاعد فى الجمعية التشريعية المنتخبة فى ٧ ديسمبر عام ١٩٧٣. وقد أدى طابع مطالبهم الاجتماعية والسياسية (المشاركة المتزايدة فى القارات السياسية) المعتقد أنها تقدمية أكثر مما يجب، الأمر الذى أدى بالشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى حل هذه الجمعية وتعليق الدستور فى ٢٦ أغسطس ١٩٧٥(***).

٥- الوضع الاجتماعى والسياسى للشيعة فى الإمارات :

تشكل الطائفة الشيعية حوالى ١٠% من مجموع السكان، وهم من اصول إيرانية، ويتركز معظمهم فى دبى، وللشيعة هناك مكانة كبيرة، حيث يمثل بعضهم مركزاً بارزاً فى التجارة والمصارف والسياسة أيضاً، ولقد أستقدم الشيخ مكتوم هؤلاء الشيعة للعمل فى مشاريعه التجارية، ولم تحول سياسة الشيخ مكتوم الانفتاحية من مطالبة المواطنين السنة والشيعة على السواء بدرجة أعلى من المشاركة السياسية وتوزيع أفضل للموارد النفطية (*).

٦- الوضع الاجتماعى والسياسى للشيعة فى قطر :

يبلغ تعداد الشيعة فى قطر حوالى ١٥% من مجموع السكان، ومعظمهم من أصول إيرانية، ويعمل معظمهم فى التجارة والمشروعات البترولية، ويمكن القول أن الشيعة فى قطر لم يشكلوا أى معارضة سياسية خلافاً للشيعة

(***) آن شابرى، لورانت شابرى، سياسة وأقليات فى الشرق الأدنى، مرجع سبق ذكره.

(*) علاء محمد العيد مطر، أيديولوجية الثورة الإيرانية وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربى.

فى البحرين والسعودية الذين كانوا جزءاً أساسياً من المعارضة السياسية لنظام الحكم.

٧- الوضع الاجتماع والسياسى للشيعة فى لبنان :

منذ بداية الفتح الإسلامى، كانت منطقة لبنان ملجأ الذين يودون الهروب ولاسيما أشباع سيدنا على رضى الله عنه من قهر أصحاب المعتقد المستقيم، ويبدو أن النواة الأولى من الطائفة الشيعية قد تشكلت انطلاقاً من قبائل عربية من أصل يمنى، خاصة قبيلة بنى عملا التى أعطت أسمها إلى جبل عامل فى لبنان الجنوبى ومن جماعات من اللاجئين الفرس، وفى حكم بنى أمية اتسعت هذه الحركة باتجاه جبال لبنان بسبب اضطهادات السنة، وجرى الأمر على هذا المنوال فى حكم العباسيين انطلاقاً من عهد الخليفة المتوكل (٨٤٧ – ٨٦١).

وفى ظل الأسرة الفاطمية الحاكمة من القاهرة المهيمنة على مصر وأفريقيا الشمالية وفلسطين وسوريا وجزء من العراق، نمت الطائفة الشيعية اللبنانية، نمواً هائلاً بالانتشار هذه المرة إلى مناطق أخرى، فتشكلت ثلاث إمارات شيعية، إمارة بنى مرداس (١٠٢١ – ١٠٢٨)، دمرها الفاطميون أنفسهم فيما بعد وكانت متمركزة فى سهل البقاع، وإمارة أبو طالب بنى عمر (١٠٧٠ – ١١٠٨)، وكانت على طول الساحل من جبلة فى سوريا إلى جبيل فى لبنان، وإمارة عين الدولة ابن أبى عقيل (١٠٥٨ – ١١٢٤)، مشتملة على لبنان الجنوبى، وقد شهدت الحملة الصليبية الأولى الشيعة وهم يقاتلون الجيوش المسيحية بآخر قوتهم وأحدثت سقوط الإمارتين الأخيرتين فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر كان من شأن الأمور أن تتبدل ولاسيما تحت حكم المماليك (١٢٠٥ – ١٥١٦) السُّنيينى، المتصفين بالقمع وبالقهر على نحو خاص بإزاء الأقليات المسلحة من الشيعة، علويين (دروز الذين كانوا فى تصورهم إما عليهم أن يتحولوا إلى السنة وإما أن يزولوا جسدياً، وللإفلات من المذابح المتكررة تحول شيعة منطقتى عكار وكسروان إلى السنة بأعداد كبيرة ثم غلى المارونية المسيحية. كما مارس الشيعة التقية عندما كان الوضع يتيح لهم ذلك، متسترين على انتمائهم الدينى للإفلات من الحظر، وعلى هذا النحو، بنهاية عدد من الأجيال آل الأمر بعدد من الأسر الشيعية إلى نسيان هويتهم الدينية الأصلية.

حكم الأمراء الدروز، من المعنيين، (١٥١٦ - ١٦٩٧) الذين حكموا لبنان بموافقة الباب العالى، وعرف الشيعة فترة قصيرة من الراحة، حتى أنهم نعموا ببداية مشاركة فى إدارة الدولة.

لقد قمعت كل الانتفاضات الشيعية التى هبت فى جبل عامل وأدت إلى طرد الشيعة من الجبل المارونى.

وفى يونيو ١٨٦١، أدخلت التسوية النظامية، التى منحت جبل لبنان استقلالاً إدارياً ذاتياً تحت السيادة العثمانية، أول شكل من الاعتراف الضمنى بالشخصية القانونية للطائفة الشيعية، التى كانت حتى ذلك الحين مختلطة، فى نظر العثمانيين بكتلة السنيين، إذ حصلت الطائفة الشيعية على أن تكون ممثلة فى المجلس الإدارى المكلف بمساعدة الحكومة، كما حصل الشيعة على مراكز إدارية بنسبة عددهم.

فى عام ١٩١٤ نظم أحد الشيعة فى صيدا عبد الكريم الخليل :حركة ثورية عربية"، سرعان ما وشى بها، أحد أعيان الشيعة المحليين، كامل الأسعد فأنتهى الأمر بأعضائها إلى الشنق أمر إلى التشتت فى مايو ١٩١٦. وبعد سقوط سيطرة الإمبراطورية العثمانية عام ١٩١٨ أنضم عدد من الشيعة هكذا بصورة طبيعية تماماً إلى الحكومات العربية المؤقتة فى صيدا وصور التى بقيت فى مكانها حتى الاحتلال الفرنسى، الذى كان استقبال الشيعة له سيئاً جداً فوقفوا يعارضون بالسلاح المسيحيين المؤيدين للمحتل الجديد حتى يونيو ١٩٢٠، بيد أن عداء الشيعة هذا للانتداب الفرنسى تبدد بشئ من السرعة، عندما أدركوا وبسرعة جميع المزايا التى يقدمها الوضع الجديد لطائفتهم، وقد اعترف بها لأول مرة فى تاريخها كطائفة مستقلة استقلالاً ذاتياً، ولاسيما بسلطاتها القضائية على المذهب الجعفرى.

وفى عام ١٩٤٣، فى الكفاح من اجل استقلال لبنان، لعب بعض الشيعة دوراً هاماً. وبخاصة صبرى حمادة، رئيس البرلمان الذى كان عليه فى سبتمبر ١٩٤٣ أن يرفع بشارة الخورى إلى سدة رئاسة الجمهورية وذلك ضد إرادة سلطة الانتداب، وفيما بعد كان على صبرى حمادة هذا نفسه أن يشترك فى الحكومة الثلاثية ذات الميول الوطنية التى تكونت رداً على اعتقال السلطات الفرنسية لرئيس الجمهورية ولبعض أعضاء الحكومة فى نوفمبر ١٩٤٣. بالإندماج فى لبنان، وفى الاستقلال راح الميثاق الوطنى لعام ١٩٤٣ يصدق على صبغ الشيعة بالمواطنة، ويؤكد على أن الدولة تقوم بنيتها أساساً كإطار مخصص لتأمين الحرية والتوازن بين الأقليات - ابتداء من الموازنة

والدروز، وبالنسبة للشيعة كان كل تقدم فى نمو مشاركتهم فى الحياة السياسية يشكل ربحاً واضحاً.

وفى لبنان المستقل وحدت الطائفة الشيعية وقد أسندت إليها رئاسة البرلمان فى الواقع المركز الثالث فى الدولة بعد رئيس الدولة ورئيس الوزراء، وعدد من المقاعد البرلمانية لا يقل عن مقاعد السنة إلا واحداً، وعلى هذا النحو من المراكز الإدارية.

كما وقف أهم زعماء الشيعة (مثل صبرى حمادة وأحمد الأسعد) إلى جانب السُّنة (العرب) فى انتفاضة عام ١٩٥٨ الموجهة ضد السياسة الموالية للغرب والمعادية لعبد الناصر التى انتهجها رئيس الدولة المارونى كميل شمعون، إلا أن هذا التعاطف مع الناصرية لم يكن يستتبع بالضرورة من جانبهم العدول عن نوعية لبنان البنيوية من أجل اتحاد بدول عربية أخرى.

وقد بدأت تتحول توجهات الطائفة الشيعية والانتقال تدريجياص تحت راية أخرى غير راية القومية العربية المؤيدة للناصرية : هى راية الإسلام بزعامة الإمام موسى الصدر منذ وصوله إلى لبنان عام ١٩٥٩.

ظهر الإمام موسى الصدر على مسرح السياسة اللبنانية عام ١٩٥٩، ولقد لفت نظر زعيم الشيعة الروحى فى صور عبد الحسين شرف الدين الذى أوصى له بأن يخلفه بعد موته، وهكذا اكتسب موسى الصدر إذن الجنسية اللبنانية ليضطلع بزعامة الطائفة الشيعية فى لبنان، وأنشأ عام ١٩٦٠ مع المطران الشرقى المونسينيور غريغوا حداد الحركة الاجتماعية وشارك فى عام ١٩٦٢ فى الحوار الإسلامى – المسيحى.

كما شكل الكفاح ضد التباينات الاجتماعية التوجه الأول لعمله، الذى لم يتردد من أجل اللجوء إلى جميع الأشكال من العمل ماعدا العنف، إضراب عام (١٩٧٠) أنذار إلى الحكومة مشفوع بالتهديد بإستقالة وزراء الشيعة كما اجتمع ١٠٠ ألف شخص فى بعلبك فى ١٨ مارس عام ١٩٧٤ وأقسموا اليمين على الكفاح حتى لا يبقى فى لبنان محروم واحد، مظهرين على هذا النحو قوة "حركة المحرومين" التى أنشئت فى ٢٢ يونيو ١٩٧٣.

وفى عام ١٩٧٥ زودت حركة المحرومين بفرع عسكرى أطلق على نفسه حركة أمل الشيعية، ووجدت نفسها مشاركة فى المشاكل الناجمة عن الحضور الفلسطينى الهام فى مناطق الشيعة بالجنوب، المعرض بحكم هذا الحضور للغارات الإسرائيلية وكان لهذا الوضع بالغ الازعاج انعكاسات

عميقة على بنية الشيعة اللبنانية. فعلى الصعيد السياسى تطوع جزء من الشبيبة الشيعية فى صفوف الفلسطينيين. وظل الإمام موسى الصدر يرفض دائماً السير فى صف الفلسطينيين التقدميين، وبسرعة انفصل الإمام عن هؤلاء الفلسطينيين وعقد صلات وثيقة مع سوريا فى مارس ١٩٧٩.

وفى أغسطس ١٩٧٨، كان على موسى الصدر أن يختفى فى ظروف غير واضحة أثناء رحلة رسمية إلى ليبيا، وقد أثار هذا الاختفاء الغامض ردود فعل عنيفة معادية لليبيا فى الطائفة الشيعية اللبنانية والدولية . بعد اختفاء الإمام موسى الصدر تولى إدارة أمل مجلس قيادة يرأسه على التوالى حسين الحسينى ونبيه برى (وهو الرئيس الحالى)، وانتهى الأمر بأمل إلى السيطرة بالسلاح على مناطق هامة : ضاحية بيروت الجنوبية باستثناء المخيمات الفلسطينية، وعلى عدد من أحياء بيروت الغربية، وعلى المنطقة الشيعية من البقاع والمناطق الشيعية من الجنوب. وفى مارس ١٩٨٠ وضعتها مجابهات جديدة فى معارضة جبهة التحرير الفلسطينية ومعارضة الموالين للعراق وللشيوعيين (*).

أثر الثورة الإسلامية الإيرانية على الأقليات الشيعية فى المنطقة:

إن معرفة العلاقة بين الثورة الإيرانية والأقليات الشيعية فى دول الخليج وغيرها من الدول العربية، تتطلب بداية الإجابة على سؤالين رئيسيين هما : دور الإسلام داخل الأقليات الشيعية فى دول الخليج وغيرها من الدول العربية، وكيف تكيفت الأنظمة السياسية والنخبة الحاكمة مع ظاهرة الإحياء الإسلامى لدى الحركات الإسلامية السنية والشيعية بعد نجاح الثورة الإيرانية فى الوصول للحكم.

لقد ساهمت الثورة الإيرانية الإسلامية بشكل عام فى زيادة الوعى الإسلامى المعارض لأساليب التحديث والتنمية السريعة على النمط الغربى داخل شعوب المنطقة، خصوصاً مع ظهور نتائجها السلبية على التركيبة الاجتماعية وعلاقاتها الداخلية. كما أن هناك اختلافاً فى طبيعة القيادة والحكم بين إيران ودول المنطقة، فالحكام فى المنطقة من الاتجاه المحافظ وفى إيران من الحظ الشيعى الثورى، إلا أن النظم السياسية فى المنطقة سعت إلى منع

(*) آنى شابرى، لورانت شابرى، سياسة وأهليات فى الشرق الأدنى، ترجمة د. ذوقان قرقوط، مرجع سبق ذكره.

الأقليات الشيعية داخل أنظمتها من الاتصال بالثورة الإيرانية لضمان عدم تصدير الثورة داخلياً إلى بلدانها.

فالظروف الداخلية والمرتبطة بتأثيرات ظاهرة الإحياء الإسلامى من رفض لعمليات التخريب والتحديث، ووجود المناخ السلبى المعادى للغرب، وزيادة ظهور حركات المعارضة الإسلامية والقومية، وتراجع الالتزام بأسس المنهج فى إدارة المجتمع، وترى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحالة الاختراق الثقافى والنفسى، كل هذه الظروف والمشاعر تزايدت مع حدوث الثورة الإيرانية لدى التجمعات الشيعية فى البحرين والكويت والسعودية ولجأت إلى الاحتكاك بالنظم القائمة بقيامها بالعديد من القلاقل والاضطرابات وأعمال العنف، قابلتها الأنظمة بمزيد من العنف والقمع الشديد لهذه التحركات.

وعند تقويم مدى تأثير ظاهرة الإحياء الإسلامى على الأقليات الشيعية فى دول المنطقة، نجد أن النخبة الحاكمة فى المنطقة تعامل هذه الأقليات من منظور أنها مدخل للتوتر والاضطراب الحاد داخلياً، لذلك تستدعى هذه الأنظمة فكرة الانقسامات السيئة والشيعية والخلافات المذهبية كجدار للمقاومة وللحد من انتقال آثار الثورة إلى الداخل عبر التجمعات الشيعية فى المنطقة.

وعند التطرق للكيفية التى أتبعتها إيران فى تثوير الجماعات الحركية والأقليات الشيعية فى دول المنطقة ومدى تأثيرهم واستجاباتهم للثورة الإسلامية الإيرانية سنذكر الآتى :-

أ- **السعودية** : بعد انتصار الثورة، ظلت السعودية تتابع الوضع فى إيران من دون إبداء أى موقف إزائها، فلقد خشيت المملكة العربية السعودية من نفوذ الثورة وانتشارها وتهديدها للأوضاع القائمة لذلك كانت السعودية، وبمساعدة عدد من الدول العربية، تخطط لدفع الخطر المحتمل من تغيير الأوضاع فى إيران، حيث كانت مواقف إيران توحى بسعيها لتغيير أنظمة الحكم وخصوصاً فى السعودية وتحويل المنطقة إلى منطقة إسلامية وذلك من خلال اعتمادها على حركات التحرر العالمية ومن جملتها مساندتها وحمايتها لحركات التحرر السعودية.

كما كان النزاع قائماً بين أعضاء المؤقتة – الجناحين الليبرالى والثورى – لهذا اعتمدت السعودية سياسة الصبر والانتظار، فقد كانت فى انتظار ما

سيترتب عليه هذا النزاع فيما لو فازت الفئة الليبرالية والتى تؤمن بمحدودية تصدير الثورة وانتشارها.

ولكن لم تستمر مرحلة الصبر والانتظار إلى مالا نهاية. فقد قامت السعودية فى ظل الخوف من الجمهورية الإسلامية، وخاصة بعد الهزيمة الفعلية للهجوم العراقى على إيران وتحت ضغط من أمريكا والدول الغربية، بتأسيس مجلس التعاون الخليجي فى مقابلة التهديد الإيرانى، حتى يتهيأ مجال مناسب لمواجهة التهديدات الإيرانية المستقبلية.

ولم تقتصر العلاقات المتوترة بين إيران والسعودية على الهجمات الدعائية والدعم للأقليات الشيعية هناك، بل أمتدت لمساندة الحركات الإسلامية المنشقة، مثل منظمة الثورة الإسلامية بالجزيرة العربية، وحزب تحرير الجزيرة فهى عبارة عن منظمات شيعية سعودية متأثرة بالثورة الإيرانية ولقد وجدت منظمة الثورة الإسلامية فى نهاية السبعينات وتحصل على دعم مادى من إيران، وتأخذ بآراء الخمينى واجتهادته فى قضية الحكم الإسلامى. وقد نشرت هذه الحركة أفكارها فى كتيب صغير أسمته صوت الشعب ووزعته فى موسم الحج عام ١٩٨١ فى مكة.

ب- البحرين : كان للثورة الإيرانية تأثير واضح على الشيعة فى البحرين خاصة فى ظل أن أغلبية سكان البحرين من الشيعة. ومن المهم أن نشير فى البداية إلى أن الشيعة فى البحرين قد أنقسموا إلى تيارين : تيار صغير لم يطالب سوى ببعض الاصلاحات لتحسين وضعه الطائفى، أما التيار الثانى، وهو الأكبر فقد أتخذ من الثورة نموذجاً يمكن تطبيقه فى البحرين وذلك من خلال الاطاحة بالنظام الحاكم وإقامة نظام جمهورى إسلامى بدلاً منه. وقد نظم هذا التيار عام ١٩٧٩ مظاهرات ضمت عدة آلاف لتأييد الثورة الإسلامية رفعت شارات التنديد بالولايات المتحدة والنظم الموالية لها.

وكنتيجة مباشرة للثورة الإسلامية الإيرانية، تقدمت عدة شخصيات شيعية كبيرة بعريضة إلى الحكومة، كان من أهم مطالبها إقامة نظام إسلامى فى البحرين على غرار النظام فى إيران. خاصة فى ضوء إحياء المطالب الإيرانية فى ضم البحرين إلى إيران، فقد كرر آية الله صادق روحانى فى ١٩٨٠/٤/١٨ مطالبة إيران بدولة البحرين، وزعم أن البرلمان الذى تخلى عنها فى عصر الشاه سنة ١٩٧٠، هو برلمان غير قانونى.

ولقد كان أهم ما طرحته الثورة الإسلامية الإيرانية من تأثيرات على الوضع السياسى فى البحرين هو قيام العديد من المنظمات السياسية، ففى ١٩٧٩/٩/٢ أعلن تشكيل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ومعظم المنتمين لهذه الجبهة هم بحرانيون من أصل إيرانى، ولقد طرحت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين مطالبها من خلال بيانها الأول الذى صدر فى ١٩٧٩/١٠/٥ والذى تضمن حق تقرير المصير بعيداً عن ضغوط أمريكا الإمبريالية العالمية إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، السماح للنشاطات الدينية وأداء القواعد الأمريكية وتحرير إرادة الشعب فى اتخاذ القرارات لصالح الأمة الإسلامية وإبعاد المستشارين الأجانب وتطورت المطالب بعد ذلك بطرح شعار إسقاط السلطة وإقامة الجمهورية الإسلامية فى البحرين ووضعت لها جملة من الأهداف من أبرزها :

١- إسقاط سلطةآل خليفة.

٢- إقامة نظام إسلامى.

٣- تحقيق استقلال البلاد.

٤- بناء الإنسان من منطلق الوعى بالإسلام فكراً والمجسد سلوكاً والمستعد للتضحية بنفسه دفاعاً عنه.

٥- بناء الأمة المؤمنة والتى تأتى بعد بناء الفرد الرسالى وتتم عبر تكوين طليعة مؤمنة قادرة على قيادة عملية التغيير السياسى والاجتماعى فى الأمة.

ولقد حظيت الجبهة بدعم من قبل الجمهورية الإسلامية فى إيران مادياً وإعلامياً وكانت تقوم بنشاط إعلامى بارز من خلال مكتبها فى طهران حيث تصدر عدداً من المجلات مثل"الشعب الثائر" "البيئة" و"الثورة الرسالية" والتى تعد لسان حال الجبهة افسلامية لتحرير البحرين.

وكان من أبرز نشاطات الجبهة فى الداخل تسيير المظاهرات المناهضة للسلطة وكان لها دور كبير فى مظاهرة ١٩٧٩/٨/٢٣ وكذلك مسيرات عاشوراء التى تزامنت مع أحداث المنطقة الشرقية فى السعودية.

ولقد تعرضت هذه الجبهة إلى بطش جهازالأمن فى البحرين، خاصة بعد اغتيالها لأحد رجال المخابرات البحرينية حيث تعرض عدد كبير من أعضاء

الجبهة للاعتقال والتعذيب وتولى على آثارها أربعة من أعضاء الجبهة حسب مصادرها.

وبعد تضييق الخناق على الجبهة تحولت من أسلوب المظاهرات إلى التدريب العسكرى وتهريب السلاح إلى داخل البحرين، كما تم توجيه اصابع الاتهام للجبهة الشعبية لتحرير البحرين بالمحاولة الانقلابية فى ديسمبر ١٩٨١ ضد السلطةوذلك بدعم من السلطةوذلك بدعم من إيران.

وبجانب الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ظهرت عدة تنظيمات سياسية شيعية، ففى عام ١٩٨٠ ظهرت على الساحة "حركة الوحدة الإسلامية" وظهرت فى نفس العام "حركة الشهداء الإسلامية" وتأسس فى نفس الوقت "حزب الدعوة" كما تأسست فى عام ١٩٨٠ حركة أحرار البحرين الإسلامية وكان وراء تأسيس الحركة مجموعة من الطلاب الشيعة الدارسين فى بريطانيا وتعد حركة أحرار البحرين الإسلامية من التنظيمات السياسية الشيعية الإسلامية فهى لم تطالب بإسقاط النظام وكانت مطالبها تتمحور حول العودة إلى الديمقراطية وإطلاق المعتقلين السياسيين والسماح للحريات العامة مما أكسبها نفوذاص واسعاً بين أبناء الطائفة الشيعية فى البحرين خاصة وأن الحركة حرصت على إصدار بياناتها من لندن وبيروت بخلاف الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين التى تصدر تصريحاتها من طهران.

ج – **الكويت** : لقد شكلت تطورات الأحداث فى إيران فى نهاية السبعينيات وقيام النظام الثورى فى عام ١٩٧٩ مصدر قلق للكويت فى ظل غياب القوى المركزية التى تعول عليها فى الكويت فى الحفاظ على سياسة متوازنة مع دول الجوار الإقليمى، علاوة على الخوف من انتشار الأفكار الثورية الراديكالية بين شعوب المنطقة، ورغم ذلك لقد سعت الكويت إلى تطبيع علاقاتها مع النظام الإسلامى الجديد، فأرسلت وزير خارجيتها لتهنئة قيادة الثورة بقيام النظام الجديد، كما قام وزير الخارجية الإيرانى قطب زاده بزيارة الكويت.

د – **الإمارات** : الشيعة فى الإمارات دائماً متعاطفين مع إيران سواء أيام الشاه أو ايام الثورة والشيخ مكتوم حاكم دبى كان حريصاً على إقامة علاقات ودية مع نظامى الشاه والخمينى، وذلك لتهدئة الشيعة فى الداخل ولإقامة

توازن تجاه الإمارات الأخرى. ولكن لم تحل سياسة الشيخ مكتوم من مطالبة المواطنين السنة والشيعة بدرجة أعلى من المشاركة السياسية وتوزيع أفضل للموارد النفطية. لكن بشكل عام بإستثناء قضية الجزر الثلاث العالقة بين الإمارات وإيران فإن العلاقات الإماراتية الإيرانية مستقرة بشكل عام فقد ظلت الإمارات العربية حتى مارس ١٩٩٢ على علاقة جيدة بإيران حيث تعد دبى أكبر شريك تجارى لإيران فى المنطقة.

هـ- **سلطنة عمان** : احتفظت عمان بعلاقات تاريخية وثيقة مع إيران فالدولتان تشتركان فى حراسة مضيق هرمز وحمايته، وبينهما مصالح تجارية، وفيران الشاه دور فى قمع ثورة ظفار والدفاع عن نظام آل بوسعيد، كما لم يثبت أن لإيران أطماعاً إقليمية فى عمان. ولذلك مثلت عمان اصوت الخليجى الوحيد الداعى إلى تطوير التعاون مع إيران ليشمل المجال العسكرى، وقد حدث هذا بعد الثورة بعدها فى مرحلة ما قبل الثورة دعمت عمان المطالب الذى تقدمت به إيران لمؤتمر وزراء خارجية الدول الخليجية الثانى الذى اشتضافته عاصمتها (مسقط) فى ١٩٧٦/١١/٢٥، والخاص بإقامة تنسيق عسكرى خليجى جماعى، وكان اعتراض الدول الأخرى على الفكرة والتمسك بقصر التعاون مع إيران على الجانبين الاقتصادى والثقافى سبباً فى إفشال المؤتمر وتجميد فكرة التعاون الإقليمى الأمنى. لكن ما تغدر تحقيقه على المستوى العام أمكن انجازه على المستوى الإيرانى – العمانى الثنائى وشهدت مرحلة ما بعد الثورة تكرار المناورات المشتركة بين البلدينن وتوقيعها مذكرة للتعاون الدفاعى والأمنى فى أبريل ٢٠٠٠.

و- **قطر** : معظم الشيعة من أصل فارسى ورغم تأييدهم العاطفى للثورة الإيرانية إلا أن حماسهم للتأييد كان ضعيفاً مقارنة بالبحرين والكويت والسعودية (*).

ز – **الأقلية الشيعية فى لبنان** : منذ يناير ١٩٧٩، وقد دب فيها النشاط اقتداء بمثل الثورة الإيرانية الإسلامية، وكان يُنظر إلى حركة أمل الشيعية على أنها

(*) علا محمد المطر، أيديولوجية الثورة الايرانية وأثرها على توجهات السياسة الخارجية افيرانية تجاه دول الخليج، مرجع سبق ذكره.

امتدادات الثورة الإيرانية فى الخارج. وكانت تدافع عن نفسها بإلقاء التهمة على حركة أمل الإسلامية التابعة لحسين موسوى (المطرود من أمل فى عام ١٩٨٢) الذى أبرز نفسه بالتزامه بتأييد الثورة الإيرانية الأكثر تميزاً. ويبدو أن الالتزام بإطاعة طهران كان من شأنه تقسيم الشيعة اللبنانيين المناضلين : إذ ثمة زمرة ثالثة،الجهاد الإسلامى قد ظهرت متصفة بفعاليتها الإرهابية بالتزامها بلا تحفظ بإيران، مدعية القيام بسلسلة من التفجيرات فى أكتوبر ١٩٨٣ ضد مراكز قيادة القوى الفرنسية والأميركية فى بيروت نوفمبر ١٩٨٣ ضد عمارات القوى الإسرائيلية فى صور، ديسمبر من نفس العام ضد التمثيليات الدبلوماسية الفرنسية والأميركية فى الكويت، وراحت الجهاد الإسلامى تؤكد رغبتها فى إقامة نظام إسلامى فى بيروت، وظل هدفها المباشر إسقاط نظام أمين الجميل إن أهداف الجهاد الإسلامى المحلية تنضوى فى المخطط الخمينى بمداه الأوسع لإقامة إمبراطورية شيعية بقيادة طهران، هذه الإمبراطورية التى إذ شمل ابتداء إيران ولبنان والعراق، سوف ترمى فيما بعد إلى ضم إمارات الخليج وتسعى إلى قلب جميع الأنظمة الموالية للغرب ولاسيما نظام العربية السعودية. وكان لآلاف الإرهابيين، التابعين لجنسيات متعددة، الذين تديرهم إيران قد تدربوا فى معسكراتها أو المعسكرات اللبنانية مخططاً آخر مدخراً محدداً للتدمير هو تخريب نهاية الخط السعودى للبترول فى رأس تنورة على مقربة من الظهران وكذلك مخططاً لضم الجزر التى تحكم الوصول إلى مضيق هرمز.

وظلت حركة أمل التنظيم الشيعى الأكثر تمثيلاً، واقتصرت أهدافها على الخصوصية اللبنانية، فقد قدم زعماؤها التعلق بالكيان اللبنانى عن غيره هؤلاء الزعماء الذين عزا إليهم ذات يوم أثناء الحرب الأهلية، مشروع انفصالى هو مشروع خلق جمهورية إسلامية فى البقاع، وهذا التعلق نفسه ينطوى على رفض المشاريع الرامية غلى الوحدة العربية لانصهار لبنان بكيانات أوسع بين العرب لا يكون فى وسع الشيعة اللبنانيين فى خضمها إلا أن يفقدوا وزنهم النسبى(*).

(*) آنى شابرى، لورانت شابرى، سياسة وأقليات فى الشرق الأدنى، مرجع سبق ذكره.

الثورة الإيرانية ومبدأ تصدير الثورة

قامت قبل ٢٥ عاماً ثورة شعبية عارمة عرفت فى ما بعد بالثورة الإسلامية في إيران. ويضيف المؤرخون هذه الثورة ضمن الثورات العالمية الكبرى فى العهد الحديث كالثورات الفرنسية والروسية والجزائرية ويعدونها أخر ثورة تحديثية فى هذا العصر.

ولقد تميزت الثورة الإسلامية عن نظيراتها بعدة سمات:

أولاً : أنها كانت من الثورات السياسية الأكثر شعبية فى العالم حيث شاركت الجماهير الإيرانية من خلالها فى تظاهرات مليونية هزت عرش الطاووس واسقطت الامبراطورية الشاهنشاهية بعد ٢٥ قرناً من الاستبداد والديكتاتورية.

ثانياً : لم تكن ثورة علمانية كسابقاتها من الثورات التى أشرنا إليها بل كانت ثورة دينية.

ثالثاً : لم يقدها حزب أو جبهة أو شئ من هذا القبيل بل شخصية آية الله الخمينى الكاريزمية (*).

(*) إسلام اون لاين، كريم ساد جاد بدر – نظرة من طهران.

وإن أهم ما يميز الثورة الإيرانية عن غيرها من التجارب فى القرن العشرين، هى أنها تضرب بجذورها فى الماضى، بينما بقية التجارب الثورية الأخرى تقوم مبادئها على فكرة إنكار الماضى والتخلص من إرثه. وبعبارة أخرى، يمكننا القول أن الثورة الإيرانية تأسست على ميراث إسلامى، يستمد أصوله من المذهب الشيعى "الجعفرى الاثنى عشر، حيث عملت على إحيائه وتجديد عناصره لخدمة الهدف الثورى التام، وعلى مستوى التجديد فى الفكر السياسى الشيعى حاولت الوصول إلى نموذج مثالى جديد يتم طرحه فى النسق الثقافى العقيدى الشيعى (**).

مفهوم تصدير الثورة :

أحتوت كافة الثورات البارزة فى التاريخ الإنسانى على اتجاهين فيما يخص نشر أفكارها خارج الحدود وهما :

١- اتجاه بناء الدولة النموذج : وذلك من خلال محاولة الوصول إلى بناء الدولة إلى مرحلة المثالية من وجهة نظر أيديولوجية الثورة ما يؤدى إلى الاقتداء بها من قبل شعوب أو قوى محيطة تكون مشاركة فى خصائص معينة مع شعب الدولة الذى قامت فيه الثورة.

٢- اتجاة تصدير الثورة : يناصره فكرة دور خارجى فعال للنظام الثورى فى مساندة قوى تتميز بنفس أفكاره، وإحدى حجج هذا الاتجاه هى أن أفضل وسائل الدفاع هى الهجوم، حيث يعد التدخل فى شئون دول أخرى إجراءاً وقائياً يحمى الثورة من أى هجوم عليها سواء من القوى الإقليمية أو الدولية التى تعدها هذه الثورة معادية لها.

وبالنسبة للثورة الإيرانية فإن مبدأ تصدير الثورة يعد بمثابة أداة لتحقيق أهداف عقيدية أعلنتها الثورة الإسلامية الإيرانية كسبب لوجودها ومعنى لانتصارها فسمتا الثورية والإسلامية جعلتا من مبدأ تصدير الثورة نتاجاً طبيعياً وجعلت من المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج على وجه الخصوص أول المناطق المستهدفة، فلكل قيادة ثورية تصورها الخاص للدور

(**) الثورة الإيرانية وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج، علاء محمد العبد مطر رسالة ماجستير.

الذى يجب أن تقوم به فى النظام الدولى أو البيئة الخارجية، كما تظهر المشاكل عندما تميل القيادة إلى تعريف الدولة كمحرك أو أداة مصدرة لأيديولوجية خارج الحدود وبالإضافة إلى ذلك هناك الفهم الإيرانى لرسالة الإسلام العالمية وللنظام الدولى القائم مما جعل من تصدير لثورة مرادفا لإسلامية الثورة ولكنها مع مركز المستضعفين ضد المستكبرين كما صرح الخمينى فى عيد الثورة الأول : " سوف نصدر ثورتنا للأركان الأربعة لأن ثورتنا إسلامية".

إن جوهر فكرة "تصدير الثورة" عند الخمينى هى أن تحكم المجتمعات الإسلامية بقوانين الإسلام.

ولقد طالب الخمينى فى عيد الثورة الأول الشعوب الإسلامية أن تنهض ضد حكوماتها الجائرة، وهاجم قادة الدول المسلمة، واعتبر أن التاريخ الإسلامى منذ ظهور الإسلام لم يعرف إلا حكومتين إسلاميتين هما، خلافة على بن أبى طالب، وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتى بدأت فى فبراير ١٩٧٩. وقد عد الخمينى إنشاء الحكومة الإسلامية فى إيران مجرد خطوة أولى تجاه إنشاء الدولة العالمية، كما حث إيران بعد الثورة على دعم المستضعفين وحركات التحرر عبر العالم، وطالب حكومة إيران بأن يكون هدفها تحرير البشرية باكملها.

ومن الواضح أن الخمينى ينطلق فى فكرته لتصدير الثورة من خلال بناء نموذج للثورة على مستوى السلوك بالنسبة للفرد والمجتمع، حتى يصبح نموذجا للاقتداء الخارجى من الأفراد والمجتمعات الأخرى.

فعلى سبيل المثال فى اجتماع له مع مجموعة من الشباب الإيرانى المسافرين للخارج، قال "نحن اليوم بحاجة لتصدير الإسلام إلى كل مكان، أنتم بحاجة لتصدير الإسلام إلى الأماكن الأخرى، وأن تقدموا الإسلام على نفس الصورة الموجودة فى السلطة فى بلادنا، حيث تتعرفون على العديد من الناس الذين يسألونكم عن إنجازاتكم فيجب أن تتصرفوا بطريقة وبأسلوب يمكنكم من خلاله أن تجذبوا هذه التجمعات الضخمة للإسلام فبأعمالكم وأفعالكم، وسلوكياتكم يجب أن تكونوا نموذجاً ومثالاً، فمن خلالكم أنتم ستصل الجمهورية الإسلامية إلى الأماكن الأخرى (*).

(*) المرجع السابق ذكره.

وبهذا يمكن القول أن المقصود بمبدأ تصدير الثورة من وجهة نظر إيرانية هو تصدير حماس إيران للإسلام.

أوجه الخلاف حول مبدأ تصدير الثورة:

أهتمت الأوساط السياسية بالجدل الدائر بين اتجاهات النخبة الحاكمة فى إيران حول مبدأ تصدير الثورة إلى الدول المجاورة والعالم الإسلامى، وهذا النقاش الذى كان يدور بين الخط البرجماتى الليبرالى الذى يرى أن توحيد السلطة داخل إيران أهم من تصدير الثورة وبين الخط الثورى والذى كان يسير بدرجة أكبر على خط الخمينى أو يرى أن رسالة إيران وسياستها الخارجية الجديدة تجعل من أهم واجباتها مساعدة الثورات داخل الشعوب الإسلامية المضطهدة أينما وجدت باعتبار أن هذا التصور للوظيفة الثورية لإيران جزء من النظرة العالمية الجديدة التى تصدرها الثورة الإيرانية (**).

وبشكل أوضح كان يرى بازركان أن تصدير الثورة يمكن أن يتم من خلال "الدولة النموذج" بمعنى أن الثورة الإسلامية فى إيران ستضرب مثالاً ونموذجا لغيرها من الدول الإسلامية وبالتدريج ستحتذى بقية الدول الإسلامية هذا النموذج وتتحول إلى دول تحكم وفقاً للمبادئ الإسلامية. أما الخومينى والتيار الدينى الموالى له يعلن أنه لن يتوقف عن تصدير الثورة إلى أركان الكرة الأرضية حتى تعلوا كلمة لا إله إلا الله. ورغم إنكار الخمينى لاستعمال القوة كوسيلة لتصدير الثورة إلا أنه لم يكن واضحاً فى تجديد البدائل المتاحة له غير استعمال القوة. وقد عكست قضية تصدير الثورة الصراع بين مفهومى "الثورة" و"النظام" أو "الدولة"، فبينما كان بازركان ووزير خارجية يازدى يؤكدان على ضرورة الاهتما بالجبهة الداخلية وعدم إثارة القلاقل مع الدول المجاورة لإهتمامها بالاعتبارات العملية على حساب الإيديولوجيا. نجد أن التيار الدينى كان يعلى من الاعتبارات الأيديولوجية فى تقرير توجهاته الخارجية، وقد ظهر هذا التباين بوضوح فى قضية العلاقات مع مصر والتى أفتى الإمام الخمينى بضرورة قطع العلاقات معها عقب توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٩ مما إضطر بازركان للاستجابة وتم قطع العلاقات مع مصر منذ ذلك التاريخ (*).

(**) المرجع السابق ذكره.

(*) الثورة الإيرانية الجزور الأيديولوجية د. إبراهيم الدسوقى شتا القاهرة ١٩٨٨.

كما يتضح من الحديث عن مبدأ تصدير الثورة فى أقوال الخمينى والخط الثورى أنه يوجد اختلاف فى وجهات النظر فى الكيفية التى يجب أن يتم من خلالها تصدير الثورة كما نجد أن هناك تناقض واضح فى أقوال الخمينى بالنسبة لكيفية تصدير الثورة.

مراحل تطور أساليب وأدوات تصدير الثورة :

بعد قيام الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ بزعامة آية الله الخومينى مرت فكرة تصدير الثورة بعدة مراحل هى التعبئة الإعلامية والدعائية والثانية الحج وتصدير الثورة والحرس الثورى وتصدير الثورة والمجمع العالمى لآل البيت.

١- مرحلة الأولى : الأساليب الدعائية والإعلامية :

عملت إيران منذ انتصار الثورة عام ١٩٧٩ على التعبئة الإعلامية لشيعة دول الخليج للتمرد على أوضاعهم، ولقد اعتمدت إيران على وسائل الإعلام فى تصدير الثورة، فتم استخدام محطات الإذاعة فى بث أفكار الثورة، وفى تشجيع التوتر السياسى فى المناطق التى توجد فيها جاليات شيعية. ولقد لعبت الصحافة الإيرانية دوراً فعالاً فى مهاجمة حكام وملوك المنطقة ووجهت النداءات لشعوب الخليج لخلع الملوك والمشايخ الفاسدين.

وقد تأثر الأسلوب الدعائى لتصدير الثورة بتطور مراحل انتقال وتوحيد السلطة داخل إيران. فلم يكن موضوع تصدير الثورة مشروعاً فى السنة الأولى من عمر الثورة، أى فى الوقت الذى لم يكن النظام الإيرانى قد رسخ أركانه بعد. حيث تم الاعتماد الأكبر على الدعاية والإعلان فى تصدير الثورة كما بينا سابقاً.

المرحلة الثانية: الحج وتصدير الثورة:

يدرك الدارس لتطور فكر الخمينى، أن فكرة تصدير الثورة من خلال شعائر الحج لم تكن مطروحة فى ذهنه قبل قيام الجمهورية الإسلامية فى

إيران ولا حتى فى السنتين الأوليين من قيامها، ويمكن أن نستدل على ذلك من رسالته التى وجهها إلى الحجاج الإيرانيين فى ١٩٧٩/٩/٢٠م، وهى أول قافلة للحجاج تخرج من إيران بعد قيام الثورة الإيرانية، وقد جاء فى الرسالة "يجب على الأخوة الإيرانيين والشيعة فى سائر البلاد أن يتجنبوا القيام بأعمال حمقاء تؤدى إلى تفرقة صفوف المسلمين، كما أن عليهم ضرورة حضور صلاة جماعة أهل السنة وتجنب إقامة صلاة الجماعة فى المنازل وغيرها، وضرورة الالتزام فى أداء المناسك بحكم قضاة أهل السنة وتنفيذها حتى ولو كانت مخالفة تماما لأحكام مذهبنا مثل تحديد أول ذى الحجة ومواقيت المناسك".

من هنا نجد أن فكرة الاستفادة من الحج فى الدعاية للنظام الإيرانى لم تظهر إلا بعد عامين من تولى الخمينى الزعامة السياسية في إيران، حيث بدأ يؤكد منذ ذلك الوقت على الجانب السياسى فى العبادات وأهميتها، حيث قال فى رسالة إلى الحجاج الإيرانيين فى موسم حج عام ١٤٠١ ه– "إن فريضة الحج من بين الفرائض الإلهية التى تتمتع بميزات خاصة ربما تغلب جوانبها السياسية والاجتماعية على الجوانب الأخرى مع أن جانبها العبادى له مميزات خاصة. من هذا المنطلق، نجد أن موسى خوئينها ممثل الخمينى السابق فى قوافل الحج الإيرانية قد طلب فى ذلك العام (سنة ١٤٠٠ هـ) تنفيذاً لتوجيهات الخمينى، من السلطات السعودية الموافقة للحجاج الإيرانيين على عقد ندوات والقيام بمسيرات سلمية فى المدينة تعبيراً عن موقف إيران الإسلامى بعد أن منَّ الله عليها بنجاح الثورة.

ومن التطورات الهامة فى التطور السياسى لمفهوم الحج، هو إعلان الخمينى ضرورة تطبيق مبدا التولى والتبرى – والذى يعني باختصار أن يتبرأ كافة المسلمين من أعداء الإسلام وأن يقولوا بعضهم بعضاً دون غيرهم – فى رسالته إلى الحجاج وهذا المبدأ هو الذى بلغ بأعوان الخمينى حد التطرف، وخطورة التطرف فى تطبيق هذا المبدأ أنه يمكن اعتبار المسلمين الذين يتعاملون مع الدول الغربية والشرقية ويرتبطون معها بمصالح فى عداد المنافقين الذين يتولون أعداء الله من دون المؤمنين ولذلك فإنهم يعدون من هؤلاء الأعداء ويسرى عليهم ما على الأعداء من أحكام ومعاملات أولها التبرؤ منهم وآخرها تكفيرهم.

وفى تطوير سياسى آخر لمفهوم الحج، طور الخمينى وتلامذته أسلوب تطبيق الحج السياسى فى المشاعر المقدسة عندما أضافوا إليها بعداً آخر،

حيث تم بين أفكار الشيعة حول حادث كربلاء ومقتل الإمام الحسين بن على ثالث أئمة الشيعة فيه وبين فكرة الخمينى حول أسلوب إعلان البراءة من المشركين فى الحج بعد أن ربط بين عدم إتمام الحسين حجته سنة ٦١ هـ- وخروجه من مكة إلى الكوفة ثم مقتله فى كربلاء بعد ذلك، ويتخذ الخمينى من هذا الربط وسيلة لإثارة جماهير الحجاج وإقناعهم بفكرته حول التظاهر باعتبارهم مقلدين لإمامهم الحسين، حيث يقول فى رسالته إلى الحجاج فى موسم حج عام ١٤٠٦ هـ- "سلام بلا نهاية على الأمام على بن أبى طالب الذى حارب المتسترين فى شكل المسلمين المدعين القداسة .بأسوأ مما قاتل الكفار ولم يخشى أية قوة، ورغم قلة عددهم وعدتهم لم يدر بخلده أن يتصالح مع الظالم وأطلق صيحة "هيهات منا الذلة" إلى أذن طلاب الحق والتى بدت فى نظر طلاب الدنيا ودعاة القومية مخالفة للعقل والشرع، إن عقلهم لا يستحسن الثورة بدون تجهيزات طافية وشرعهم ألا يسمح بذلك، ويعتقدون أن الحركة من بلد إلى آخر له حكومة ونظم هى مخالفة للعقل والقومية فضلاً عن مخالفته الموازين الشرعية والآلهية" (*).

أدوات تصدير الثورة :

الأداة الأولى : الحرس الثورى وتصدير الثورة :

يقول الخمينى عن حراس الثورة "لو لم يكن حراس الثورة ما كانت الدولة، إنى أوقر الحراس وأحبهم وعينى عليهم، فلقد حافظوا على البلاد عندما لم يستطع أحد، ومازالوا، إنهم مرآة تجسم معاناة هذا الشعب وعزيمته فى ساحة المعركة وتاريخ الثورة".

وكانت بصمات الحراس واضحة على النشاط للنظام بعد حصول اثنين من قادته وهما على محمد بشارتى على منصب نائب وزير الخارجية وحسين شيخ الإسلام على منصب وكيل وزارة الخارجية، فاستفاد من الغطاء الدبلوماسى فى تصدير الثورة الإسلامية إلى دول العالم، كما كان محسن رضائى قائد الحراس يتمتع بحق الاتصال المباشر بالزعيم منذ أن كان حارساً خاصاً للخمينى.

(*) مرجع سبق ذكره.

وقد بدأت الجهود الجدية للحراس في تصدير الثورة عن طريق العنف في سبتمبر ١٩٨٢م عندما شاركت وحدة منهم حزب الله في لبنان ضد القوات الإسرائيلية، ثم توالت أعمالهم العنيفة في كل أعمال تخريبية في دول الخليج خاصة في المملكة العربية السعودية والبحرين، كما استطاعوا تكوين شبكة من العملاء في أوروبا، وقد تنوعت أعمال الحراس في هذا المجال بين التدخل السياسي أو العسكري غير المكشوف لمساندة الثوريين الإسلاميين في الدول الأخرى، وأعمال عنف موجهة للمصالح الأمريكية والغربية في مناطق متفرقة، وعمليات سرية ضد الحكومات العربية المحافظة، واغتيال خصوم النظام في الخارج، وتجنيد العناصر المحلية الغاضبة على حكوماتها، وتدريب المتشددين الإسلاميين، والتدريب على خطف الطائرات التجارية، وإمساك الرهائن والمفاوضة حول إطلاق سراحهم، والاستيلاء على شحنات الأسلحة، وقد لقيت أعمال الحراس العنيفة في الخارج معارضة من بعض القادة السياسيين ومنهم الرئيس رفسنجاني الذي سحب بشارتي من وزارة الخارجية وعينه وزيراً للداخلية كما سحب حسين شيخ الإسلام من وكالة وزارة الخارجية.

لم يمنع اتخاذ الرئيس خاتمي سياسة إزالة التوتر عملية دعم حراس الثورة، وقد كان مقصوراً مع تأكيد الرئيس خاتمي على سيادة القانون وتثبيت المؤسسات الدستورية والالتزام بدولة المؤسسات أن يقوم بمراجعة أوضاع المؤسسات الثورية وعلى رأسها جيش الحراس وقد اثار الاصلاحيون الجدل حول وضع هذا الجيش ومدى دستوريته، وطالبوا بحله أو دمجه في الجيش النظامي. وقد رفض الحراس بعد الدور الكبير الذي قاموا به في الحرب العراقية – الإيرانية الإندماج مع الجيش العامل، وأصدروا بياناً شديد اللهجة – جاء فيه : إن حراس الثورة والبسيج قد عقدوا ميثاق الدم مع ربهم وشعب بلادهم على أن لا يكون في إيران زقاق بلا شهيد وسوف ينفذون قانون الثورة والحسم الإسلامي لحراسة الحق والعدل دون تردد" وقد ساعد ارتباط الحراس بقيادات النظام على زيادة نفوذهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن المجال الأمني والعسكري، وقد استطاعوا بذلك أن يحددوا عمل وزارة المعلومات (المخابرات العامة) في إطار الأمن الداخلي لينفردوا بعملية تصدير الثورة في الخارج، وأن كان قد غلب عليها الطابع الثقافي (*).

(*) الحرس الثوري الإيراني ودوره في تصدير الثورة – مختارات إيرانية (٢٠٠٤).

الأداة الثانية : المجمع العالمى لآل البيت وتصدير الثورة :

أملاً فى إقامة الحكومة العالمية للإسلام التى دعا إليها الخومينى بادرت القيادة الإيرانية إلى إقامة المجمع العالمى لآل البيت بناء على توصية المؤتمر الذى عقد فى طهران فى ١٩٩٠/٥/١١ واشترك فيه ممثلو طوائف الشيعة من ست وخمسين دولة فى آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا وشكل جميعة تأسيسية اختارت طهران مقراً لها، وآنة الله محمد على تسخيرى أميناً لها، وتتلخص وظيفة هذا المجمع فى تحقيق التنسيق والتعاون بين اتباع مدرسة آل البيت وفى بحث شئونهم العلمية والفقهية والثقافية والاخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، وتأمل القيادة الإيرانية إلا يقتصر على الشيعة وحدهم بل يمتد إلى محبى آل البيت بالمعنى الواسع لهذه الكلمة فيشمل المصريين وغيرهم ويقول آية الله خامنئى : إن حجة آل البيت عليهم السلام فريضة واجبة لدى جميع المذاهب والفرق الإسلامية وهى مدعاة فخر لنا، لقد تعلمنا أصول الدين وفروعه من الرسول الكريم وآل بيته، ولا ينبغى أن نتصور أن آل البيت هم لنا وحدنا أو متعلقين بنا خاصة، إنما هم مثل جدهم العظيم رسول الله صلى الله عليه وآله متعلقون بالإسلام وبالبشرية كافة. إن المسلمين يستطيعون من خلال محورى محبة آل البيت عليهم السلام وتعلم الدين وتحصيل المعارف والأحكام الآلهية منهم أن يتحدوا. ومن الواضح أن هذا المجمع تمهيد لتنفيذ الفكرة الشيعية حول عودة المهدى المنتظر وإقامة الحكومة العالمية للإسلام. يقول آية الله يزدى خطيب الجمعة المؤقت فى طهران"إن هذا المجمع صرح قوى سوف يمد مظلته بالتدريج على جميع مسلمى العالم، ويقول هاشمى رفسنجانى رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام : "أن المجمع العالمى لآل البيت سوف يؤدى إلى تحقيق الوحدة بين محبى آل البيت ويكون نواة لتحقيق الوحدة بين محبى آل البيت ويكون نواة لتحقيق وحدة إسلامية تشمل جميع المسلين من الشيعة وأهل السنة، بل أن مشروع حوار الحضارات الذى أطلقته إيران إنما يخرج من هذا المنطلق. يقول الرئيس خاتمى : ليس العالم المعاصر بالنسبة لنا مجال خوف ورعب، ولذلك فإنه من أجل أن يتحقق هذا المشروع الإيرانى فى مختلف أبعاده لابد أن نجعل منه شأناً ثقافياً وأساسياً وقومياً وأن تنتظم المؤسسات والصروح العلمية والثقافية السبل للتعامل مع الثقافات العالمية من الممكن أن يكون مشروع الحوار بين الحضارات مرآة جديدة للحياة والعالم (*).

(*) تصدير الثورة الإسلامية، د. محمد السعيد عبد المؤمن، مختارات إيرانية العدد (٥٦) مارس (٢٠٠٥) – الأهرام.

تحديات تصدير الثورة الإسلامية :

لاشك أن العوامل الحضارية والثقافية والصلات التاريخية والمشتركات التراثية والعرقية والثقافية واللغوية. فضلاً عن مقومات التعامل الاقتصادى والمصلحة المشتركة والمصير المشترك من أهم الأسس التى يقوم عليها أى تصور أو طرح لمفهوم جيو سياسى، كذلك فإن تنفيذه يتطلب مراعاة تقاطع السيادة الوطنية مع المشروع الجديد، فإذا كان مبدأ السيادة الوطنية المطلق ومبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول فى الثقافة السياسية، لم يبق على عذريته ونقائه الذى استقر ضمن أساسيات العلاقات الدولية والقواعد التى تحكمها. ولأن ما طرأ من متغيرات حول حق الدولة وحق الفرد وأنه بقدر حماية حق الدولة تكون حماية حق الفرد، إلا أن التشابك الحضارى بين الشعوب فرض لها حقها في أن تكون لها مواثيقها التى تحكم وتحمى حقوقها، فضلاً عن التنظيم الدولى بأوضاعه الحاضرة من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وما تضمنته المواثيق وأرتضته الدول الأعضاء من قواعد منظمة وما صدر من قرارات.

ومن هنا فإن عملية تصدير الثورة الإسلامية إلى دول المنطقة، تواجه عدداً من التحديدات بعضها حضارى وبعضها الآخر أيديولوجى، أما التحديات الحضارية فأهمها ثلاثة هى :

أولاً : الظروف التى تمر بها الثورة الإسلامية فى إيران داخلياً وإقليمياً ودولياً، والتى لا تتيح لها أن تقدم نموذجاً تطبيقاً يستطيع اجتذاب دول المنطقة إليه، ومحاولة الاستفادة من تجربته.

ثانياً : خصوصية الإطار الحضارى الإيرانى التى تحيط المشروع، والتى تفرض توجهات تتفق مع الشخصية الإيرانية، ولا تتفق مع الشخصية القومية للعرب أو غيرهم، بما يجعله يتعارض ويتقاطع أحياناً مع حضارات دول المنطقة وثقافاتها، بل تبد المواجهة هنا مواجهة حضارية شاملة، لأن المشروع الجديد يحدث تغييراً رئيسياً فى واقع ممارسة الثقافة الوطنية، وفى تعريف هويتها، وفى تعريف العناصر التى تحكمها، بل يؤدى إلى تغيير الأولويات والشروط التى يجب أن تبنى على أساسها كل الدول ثقافتها الحديثة بكافة مؤسساتها ومواقفها الوطنية، لكى تتمكن من الانخراط فى المشروع الجديد، ولا تتعرض للسقوط فى هاوية التهميش. فإذا كان من الممكن تحديد المناخ السياسى

من خلال خطوط تماس بين الشأن الإقليمى والشأن الداخلى، وتحديد النشاط الاقتصادى على ضوء التضاريس الجغرافية وتحديد التاريخ الحضارى للشعوب من خلال القرب أو البعد عن بؤرة الحضارة، فإن إشكالية الهوية الثقافية تبدو من خلال وضع ثقافة الثورة الإسلامية على مربع الشخصية الوطنية للشعوب العربية.

ثالثاً : النظام العالمى الجديد الذى بدأ يفرض نفسه على المنطقة، وما يتضمنه من توجهات وقيم تتعارض وتتقاطع مع قيم الثورة الإسلامية ومعطياتها، خاصة وأن النظام الشرق أوسطى الذى فرضه النظام العالمى الجديد يقوم على التعددية الثقافية والدينية والعرقية، وتتقاطع التشكيلية السكانية أيضاً مع المشروع، حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التى توجد بها خلافات على الحدود فى العالم، ولعل السبب فى ذلك هو موقع المنطقة الذى جعلها معبراً بين الشرق والغرب وامكاناتها الطبيعية التى جعلتها مطمعاص للقوى الاستعمارية فى الشرق والغرب، والتشكيلات السكانية التى سمحت بالتخرب والتعصب بين القوميات المتعددة، مما جعلها تتعرض للتقسيم وإعادة التشكيل أكثر من مرة، وما يكتنف ذلك من الاستغلال وسوء السياسة وقهر الشعوب وتفتيت الأسر والقبائل وعزل الشعوب، وأدى بالتالى إلى الخلاف على الحدود، وهو ما جعل المنطقة دائمة التوتر ولها تاريخ متصل من الصراع والنزاع، فأصبحت الخلافات على الحدود بمثابة قنبلة موقوته تنفجر جراء أقل سبب أو خلاف سياسى أو ضغط خارجى أو مؤامرة أجنبية، كما أن الظروف الطبيعية والمناخية والتى تمتد آلاف الأميال تجعل من الصعب رسم حدود دقيقة، ومن ثم فإن الوصول إلى الاستقرار القائم على وحدة متماسكة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وأمنياً من خلال مشروع الثورة الإسلامية، يتطلب أن يكون لدى الأطراف فى المنطقة قناعة بأن لها مصالح مشتركة ومتبادلة تستلزم حلولاً متوازنة وعادلة لجميع القضايا محل التعاون، بحيث تضمن هذه الحلول حقوق ومصالح الأطراف فى تكافؤ وتوازن يؤدى إلى الاستقرار السياسى والاقتصادى دون أن يحاول طرف ما أن يهيمن على مقدرات الأطراف الأخرى، أو أن يستفيد هذا النسق الإقليمى. كما أن المفهوم الشامل للأمن القومى يعتمد على متغيرات أخرى غير العسكرية مثل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة وأن نوعية السلاح التى تحتفظ بها دول المنطقة تتخطى مفاهيم الأمن الجغرافى.

أما التحديات الأيديولوجية فأهمها ثلاثة هى :

أولاً : استناد الفكر الإسلامى للمشروع إلى المذهب الشيعى الجعفرى الاثنى عشرى، وهو ليس المذهب الغالب لعامة المسلمين أو المذهب الرسمى لمعظم دولهم وليس فى نية الثورة التراجع عن خصوصيات هذا المذهب ولو من خلال التقريب بنى المذاهب الإسلامية، وهو ما أدى إلى فشل لجنة التقريب التى أسسها الشيخ محمود شلتوت وآية الله قمى قبل الثورة وأصبح وجودها شكالياً وامعاناص فى المذهبية قامت إيران إلى إنشاء المجمع العالمى لآل البيت فى عام (١٩٩٠)، وتتلخص وظيفة هذا المجمع فى تحقيق التنسيق والتعاون بين اتباع مدرسة آل البيت. وتأمل القيادة الإيرانية ألا يقتصر على الشيعة وحدهم بل يمتد إلى محبى آل البيت بالمعنى الواسع، ومن الواضح أن هذا المجمع تمهيد لتنفيذ الفكرة الشيعية حول عودة المهدى المنتظر وإقامة الحكومة العالمية للإسلام.

ثانياً : ربط المشروع بين العبادة والسياسة إلى الحد الذى يجعل لكل فريضة وجهان أوجه عبادى ووجه سياسى. وهو أمر لا ترفضه أغلبية مذاهب أهل السنة. خاصة صلاة الجمعة السياسية والحج السياسى.

ثالثاً : الخلاف الأيدلوجى داخل إيران حول نظرية ولاية الفقيه التى يعتمد عليها نظام الثورة الإسلامية فى إيران، حيث يوجد فريق من العلماء داخل النظام يؤمن بتعدد المرجعية الدينية، وهو ما لم يكن الخمينى وتلامذته يحبذونه، وكان آيات الله قمى وشريعتمدارى ومطهرى وطالقانى وتلامذتهم وأنصارهم يدعون إلى أن يكون دور المرجعية الدينية أيديولوجياً وليس سلطوياً وسياسياً كما كان يرى الخمينى، لأن تعدد المراجع سوق يكون مفيداً وليس ضاراً وأن السلطة المعنوية للفقية أكثر تأثيراً على النظام من السلطة السياسية بل إنها يمكن أن تمنع المشكلات التى قد تواجه المرجع السياسى وتحدياتها (*).

(*) المرجع السابق ذكره.

حدود تأثير تصدير الثورة الإيرانية الإسلامية على العالم العربى :

مثلت الثورة الإيرانية الإسلامية أول ثورة إسلامية ناجحة فى العصر الحديث وهى الحدث الذى كان له أكبر الأثر ليس فقط على العالم العربى بل على العالم الإسلامى ككل. فهى تعد بمثابة ثورة رائدة طرحت أفكاراً جديدة ولها خصوصيتها، فالبرغم من إسلامية الثورة إلا أنها قدمت رؤى مغايرة لما هو سائد فى نيته لاقليمية. ولدراسة تأثير هذا الحدث الثورى على العلاقات العربية الإيرانية تواجه إشكالية رئيسية وهى وجود قدر واضح من التداخل بين ما تنتجه الثورة الإيرانية من تأثير وما تمارسه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من سياسة خارجية، وهو الأمر الذى سيتضح أكثر من محاولة تقييم حجم ومدى التأثير الثورى الإيرانى على مستوى الواقع العملى.

على المتسوى التطبيقى يمكن التفرقة بين عدة دوائر بحسب ترتيب أولويات الجمهورية الإسلامية، حيث تحتل منطقة الخليج الأولوية الواضحة للظروف الجغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ثم يأتى المحور السورى كنقطة ارتكاز وتوازن للعلاقات الإيرنية مع العالم العربى. وذلك فى إطار علاقة يغلب عليها التعاون مع الدول العربية التى تعلن عن عدم ارتباطها الكامل بالغرب بل ومواجهته أحياناً مثل ليبيا والسودان، ثم تأتى العلاقات الإيرانية مع باقى الدول العربية فى إطار الموقف الإيرانى من الحركات الإسلامية المعارضة الذى يعد نقطة الخلاف الرئيسية والعقبة الأساسية أمام تأسيس علاقات عربية إيرانية سلسة. كما تظهر القضية الفلسطينية والموقف من إسرائيل باعتبارها إحد أهم المشاكل المؤثرة على العلاقات العربية الإيرانية والتى تساعد على الانتقاء الإيرانى للحلفاء الاقليميين.

أولاً : المنطقة الخليجية :

جاء التوتر فى العلاقات الإيرانية – الخليجية بعد الثورة من جراء عدم الاتفاق بين الجانبين حول أهمية الأفكار الايديولوجية الإيرانية الثورية المتمثلة فى كل من المفهوم الإيرانى للحكم الإسلامى وللاستقلالية – فالأمن الحقيقى للمنطقة بالنسبة للقادة الإيرانيين يرتبط بتحقيق الاستقلال الحقيقى لكل دول الخليج وتأسيس حكومة إسلامية حقيقية، وهذا لا يكتمل وفق الرؤية

الإيرانية إلا بتحقيق مظلة أمنية للخليج تحقق فيها إيران التفوق السياسي والديني والاستراتيجي خاصة على مضيف هرمز.

ولقد أثرت الثورة الإيرانية على دول الخليج تأثيرا أيديولوجياً وفكرياً ونفسياً وسياسياً، وكان التأثير الأكبر للإحياء الإسلامي الإيراني على الخليج ليس فقط له بعد إثني وقومي وديني، بل مثل المواجهة الأولية السياسية بين الاتجاه المحافظ والراديكالي دون أن يقتصر على الفروق بين ما هو سني وشيعي أو عربي وفارس. وفي إطار مواجهة إيران لطبيعة واتجاهات نظم الخليج المحافظة ظهرت على السطح التنافسات الإقليمية القومية.

كما ساهمت الثورة الإيرانية في زيادة الشعور والحاجة لدى زعماء دول الخليج خاصة صغار الدول لنوع من التجمع والتوحد، ولذا فمن أهم نتائج الثورة الإيرانية على منطقة الخليج إنشاء مجلس التعاون الخليجي (مايو ١٩٨١)، وتبنت إيران نظرة سلبية تجاه هذه المنظمة حيث نظرت إليها كحلف عسكري موجة ضدها وليس هناك سبب للاعتقاد بأنها موجهة لإسرائيل، واعتبرتها أداة لأبعاد إيران عن شئون المنطقة. كما أنها مثلت خطوة أولية للإندماج الاقتصادي والسياسي العربي مما شكل وضعاص غير ملائم للمصالح الإيرانية، إلا أنه على المستوى العملي لم يؤثر إنشاء هذه المنظمة على علاقات إيران بالدول الأعضاء بشكل منفرد، حيث كان لكل منها اقترابها المستقل للتعامل والارتباط بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لم يكن تأثير الثورة الإسلامية واحداً على العلاقات الخليجية – الإيرانية إلا على المستوى الأيديولوجي والفكري والنفسي، في حين أن العلاقات الفعلية لم تتأثر بشكل ملحوظ إلا في فترات محددة أثيرت فيها أزمات غالباً ما يبادر الجانب الإيراني بتفجيرها مثل استغلال موسم الحج لنشر الأفكار الثورية والتعبير عنها وذلك بإحداث تلك الاضطرابات في الحج عام ١٩٨٧، واستكمال فرض سيادتها على جزيرة أبو موسى وقد أدى هذا التطور وإلى إثارة المخاوف الخليجية بنزعات الهيمنة الإيرانية على المنطقة لاسيما في ظل التوجهات التسليحية القائمة لإيران.

وإندلاع أحداث العنف المعارض للحكم في البحرين منتصف التسعينات من القرن الماضي، حيث تم إتهام إيران بمساعدة القوى الشيعية، وفي الواقع،

فإن هذه الاتهامات لم تكن مجانية، حيث كانت هناك عدة وقائع تؤكد هذا التورط الإيرانى فى التدخل فى الشئون الداخلية للبحرين (*).

مما أدى إلى تأكيد القيادة الإيرانية على منطق الدولة فى مواجهة المنطق الأيديولوجى الأمر الذى تواكب مع تفضيل الأداة السلمية لتصدير الثورة بخلق نموذج إيرانى يحتذى به – على الأداة القهرية العسكرية.

ولكن سرعان ما تعود العلاقات لمجراها الطبيعى، وهو الأمر الذى تفرضه القيود الجيوبوليتيكية والاستراتيجية على الجانبين.

ساد اعتقاد – ثبت عدم صحته – أن الشيعة سوف يكونون أكثر عرضه وتأثراً بالأفكار الثورية افيرانية، ولكن أن النظام الإيرانى فشل فى كسب تأييد هؤلاء الشيعة. هناك عدة تفسيرات تجيب عن سبب هذا الفشل، أولها ما رأته الجماعات الشيعية من أن ممارسات النظم الخليجية أفضل من تلك التعسفية التى يمارسها النظام الإيرانى مع مواطنيه.

كما لم تظهر قيادة كاريزمية شيعية وسط تلك الجموع لتنظمها وتعبئتها، فبدون قيادة أو تنظيم لا توجد معارضة سياسية فعالة، وفى المقابل زادت النظم الخليجية من الاجراءات الأمنية خاصة فى المناطق الشيعية فى الوقت الذى حاولت فيه احترام وتلبية العديد من احتياجاتهم خاصة وأن الشيعة يشاركون بقدر لا بأس به فى الحصول على العوائد النفطية ويتمتعون بمستوى معيشة مرتفع، ومن ثم حالت قيود الواقع من درجة تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية على المجتمع الخليجى ومن وقوعه تحت التأثير الأيديولوجى الإيرانى.

التأثير تجاه القضية الفلسطينية :

أدى انتصار الثورة الإيرانية الإسلامية إلى التحول من النقيض إلى النقيض فى موقف إيران من إسرائيل – أى من موقف التحالف إلى موقف المواجهة. ووجهت القيادة الإيرانية الدعوة للجهاد لتحرير الأراضى المحتلة، فلقد كان الموقف من القضية الفلسطينية من أشد مواقف الثورة الخارجية وضوحاً، حيث كان إغلاق السفارة الإسرائيلية لطهران أول أعمالها وقامت بتحويله كمقر لمنظمة التحرير الفلسطينية التى كان رئيساً أول زعيم خارجى يزورها.

(*) العلاقات البحرينية الإيرانية، أحمدمنيس، مختارات إيرانية، العدد ٣١ فبراير ٢٠٠٣، الأهرام.

إلا أن التحالف ما بين إيران ومنظمة التحرير الفلسطينية كان أحد ضحايا الحرب العراقية الإيرانية حيث وضعت المنظمة فى وضع حرج تعتبر الحركة الإسلامية فى فلسطين وقياداتها من أكثر الحركات تأثراً بالثورة الإيرانية، حيث أعطت قوة دفع كبيرة للاتجاهات والرؤية الإسلامية داخل الأراضى المحتلة.

التأثير الإيرانى على الحركات الإسلامية المعارضة :

عند الحديث عن مجموعة أخرى من الدول العربية نجد أن التأثير الإيرانى يكاد ينحصر فى محاولة تقوية المعارضة الإسلامية ولو من خلال إبراز النموذج الإيرانى كنموذج يجب الاقتداء به وذلك بدون تدخل مباشر وصريح من جانب الحكومة الإيرانية، ويتسم دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية للحركات الإسلامية بالتفاوت حيث يتراوح ما بين التأييد المعنوى وبين الدعم المالى والتدريب العسكرى، واختلاف الموقف يرتبط بمدى التأثير على تماسك ووحدة الجمهورية الإسلامية، ومصالحها الحيوية.

ومثلت كل من دول المغرب العربى والأردن ومصر أهدافاً للتأثير الإيرانى على الحركات الإسلامية المعارضة، وذلك وفق ما تعلنه دوماً هذه الدول نفسها واتهامها المستمر لإيران بدعم أو تمويل أو تسليح أو توجيه عناصر معارضة داخلها للقيام بأعمال من شأنها التأثير على استقرارها السياسى الداخلى وعلاقاتها الخارجية.

ورغم أن بعض المسئولين الإيرانيين قد قاموا بنفى تورط إيران فى مثل هذه الأعمال إلا أن عدداً من القرائن والأدلة أشارت إلى وجود علاقة لأجهزة الاستخبارات الإيرانية بها (**). لا يضيف جديداً الحديث عن التنافس العراقى الإيرانى الذى ترجم إلى حرب استمرت ثمانى سنوات، ولكن من المفيد الإشارة إلى السلوك الإيرانى لاحتواء العراقى بعد وقف إطلاق النار فى عام ٨٨، وحتى ٢ أغسطس ١٩٩٠ سادت حالة اللاحرب واللاسلم بين كل من العراق وإيران، وتميز السلوك الإيرانى تجاه العراق بما أسماه، رافسنجانى، المقاومة فى المفاوضات وذلك لتصميم إيران على استعادة أراضيها وقيام العراق بقبول اتفاقية الجزائر لعام ٧٥، وهو الأمر الذى تحقق بالفعل فى

(**) د. ممدوح أنيس : إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربى، السياسة الدولية العدد (١٣٠)، أكتوبر ١٩٩٧.

المرحلة التالية من خلال ما تنازلت عنه العراق عقب أزمتها في حرب الخليج الثانية، وذلك فى محاولة لتحييد القوة الإيرنية فى الصراع. ولكن مع نهاية عام ٩١ سادت حالة ترقب حيث لم يتم حسم الموقف بشكل رسمى فلا وجود لأى اتفاقية سلام رسمية إلا أن الجانبين قاما بالحفاظ على مستوى منخفض من العداء (*).

وأخيراً فإن تأثير الثورة الإسلامية الإيرانية على المنطقة العربية ظل تأثيراً فكرياً وأيديولوجياً ونفسياً ومعنوياً أى تأثير غير مباشر، وأن انحصار التأثير داخل محيط الأفكار والأيديولوجية ارتبط بالقيود التى فرضها النظام الدولى على النظام الثورى الإيرانى وبمعطيات وظروف المنطقة العربية.

(*) مرجع سبق ذكره.

التقرير الإيرانى

إيران والثورة بين العرب والعالم

2

يتناول التقرير نظام الحكم الذى أرست قواعده الثورة الإيرانية، حيث نجد الدستور المعبر عن روح الحكم فى الجمهورية الإسلامية، فنجد فى مقدمة الدستور ما ينص على إسلامية النظام والدولة بمرجعية شيعية. كما جاء دستور الجمهورية الإسلامية مشبعا بالروح الإسلامية ومراعيا لأحكام وآداب الإسلام، وهو كلام نظرى حاول نظام الخمينى به استمالة الشعب الإيرانى بقدر الإمكان. وفى المادة (67) يحدد الدستور ممثلى الشعب فى مجلس الشورى الذى يعمل على الحفاظ على حرمة الإسلام ومعطيات الثورة الإسلامية، وحراسة مبانى الجمهورية الإسلامية. وتقرر المادة (91) تشكيل مجلس حرّاس الدستور للقيام بمهمة حراسة أحكام الإسلام والدستور. وتقرر أيضا المادة (115) أن رئيس الجمهورية ينتخب من بين المتـدينين السياسيين المتصفين بالتقوى والإيمان بمبادىء الجمهورية الإسلامية.

ثم ينتقل التقرير للحديث بشىء من التفصيل عن التيارات السياسية فى إيران والأقليات الدينية والمذهبية العرقية، وكذلك الأقليات الطائفية والقومية الإيرانية. مرورا بالحديث عن تطورات الاقتصاد الإيرانية، وكذلك تطورات الوضع الداخلى فى إيران اجتماعيًا.

وبالطبع لم يغفل التقرير فى ثناياه تناول البرنامج النووى الإيرانى من حيث تطوره ومصادر الحصول عليه، وكذلك مواقف الأطراف المختلفة منه.

وكان هناك حديث مفصل عن علاقات إيران الخارجية بتحالفاتها (سوريا ـ السودان) وصراعاتها بين جاراتها (السعودية ـ الإمارات ـ البحرين)، وفى إقليمها (مصر) وعلى الصعيد الدولى (الولايات المتحدة الأمريكية ـ إسرائيل). وكذلك كان تناول حرب الثمانى سنوات بين إيران والعراق (1980 ـ 1988). ونختتم التقرير بمحاولات إيران المستمرة بتصدير ثورتها الإسلامية والتى جلبت عليها عداوة جيرانها والصراعات الإقليمية.

المحروسة

Bibliotheca Alexandrina
06422291